الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⵜⴰⵏⴰⵡⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵄⵎⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵡⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ

Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

جامعة مولود معمري؛ تيزي –وزو
كليّة الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

الشّعبة: لغة وأدب عربيّ.

تخصّص: علوم اللّغة.

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم:

إعداد الطّالب: ياسين بوراس

النّحو العربيّ بين فرضيّة العامل وفرضيّة التّحويل:
دراسة في
1- نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح.
2- نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ.

لجنة المناقشة:

- أ. د. صلاح يوسف عبد القادر، أستاذ التّعليم العالي، جامعة مولود معمري، تيزي–وزو ..... رئيسا.
- أ. د. صالح بلعيد، أستاذ التّعليم العاليّ، جامعة مولود معمري، تيزي–وزو ..... مشرفا ومقرّرا.
- د. مسعودة سليماني، أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري، تيزي–وزو ..... عضوة ممتحنة.
- د. بوعلام طهراوي، أستاذ محاضر (أ) جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ..... عضوا ممتحنا.
- د. عبد السّلام شقروش، أستاذ محاضر (أ) جامعة باجي مختار، عنّابة ..... عضوا ممتحنا.
- د. محمّد صاري، أستاذ محاضر (أ) جامعة محمّد الشّريف مساعدية، سوق أهراس ..... عضوا ممتحنا.

السّنة الدّراسيّة: 2018-2019

مقدّمة: ارتبط النّحو العربيّ ارتباطا وثيقا باللّغة العربيّة، وظلّ النّظريّة المسيطرة على الدّراسات اللّغويّة العربيّة إلى غاية العصر الحديث، الّذي طرح فيه النّحو العربيّ الموروث عدّة إشكالات على مستوى التّطبيق والتّنظير، كان أهمّها صعوبته على متعلّميه، وكذا عدم كفاءته في وصف العديد من الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؛ ولذلك ظلّت قضيّة تيسيره، أو تطويره، أو إعادة تنظيره، هدفاً جمع الباحثين اللّغويّين فرادى ومجمعيِّين. وقد تزامن ذلك مع وُفُود اللّسانيات إلى الأقطار العربيّة، فانصبّت جهود بعض اللّسانيّين العرب على تلمُّس الحلّ البديل في النّظريات اللّسانيّة الغربيّة، للبحث عن نموذج نظريّة لسانيّة صالحة للّغة العربيّة، يتجاوزون من خلاله الإشكال الّذي طرحه النّحو العربيّ، في الوقت الذي انصبّت فيه جهود البعض الآخر على استنطاق التّراث؛ لشرح معالم هذه النّظريّة، في محاولة لإثبات كفاءتها العلميّة من حيث التّنظير والتّطبيق مقارنة بنظريّات البحث اللّسانيّ.

ويُعَدُّ عبد الرّحمن الحاج صالح أحد اللّسانيّين العرب الذين عملوا على إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ تنظيرا وتطبيقا، في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، مقارنة بغيرها من نظريات البحث اللّسانيّ، من خلال نظريّته النّظريّة الخليليّة الحديثة. كما يُعَدُّ عبد القادر الفاسيّ الفهريّ أحدَ اللّسانيّين العرب، الّذين تبنَّوا أحدث نظريّات البحث اللّسانيّ في الغرب في ما ألّفه من أبحاث لسانيّة، كان قد شرع في إنجازها منذ منتصف الثّمانينات من القرن الماضيّ، مُطبِّقا مِنْ خلالها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، الّتي بدأ التّأسيس لها في النِّصف الثّاني من القرن العشرين على يد تشومسكي (N. Chomsky) ومريديه.

وتستهدف بهذا هذه الأطروحة دراسة هذين النّموذجيْن النّظريّيْن؛ من حيث كفايتهما الوصفيّة والتّفسيريّة للظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، وتحديد المبادئ والأسس النّظريّة الّتي يقوم عليها كلٌّ منهما، في تأسيسه لنظريّة النّحو العربيّ.

أسباب اختيار الموضوع: كان من بين الدّوافع الّتي جعلتني أختار موضوع النّحو العربيّ من خلال نموذجين نظريّين يختلفان من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، هما بالتّحديد نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح، والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ما يلي:

1- اهتمام أغلب الدّراسات المنجزة حول النّحو العربيّ منذ نشأته، بالجانب التّعليميّ منه أكثر من الجانب العلميّ، الّذي يعمل على تطوير النّظريّة النّحوية العربيّة، ويجعلها وافية بمتطلّبات الحياة العلميّة والعمليّة.

2- أصالة النّظريّة الخليليّة الحديثة في مقابل حداثة النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ما دفع بي إلى الجمع بين القديم والحديث في بحث مستقلّ، يكشف مدى كفاءة إحداهما مقارنة بالأخرى.

3- تزامن ظهور كلٍّ من مشروع عبد الرحمن الحاج صالح ومشروع عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، في شكل بحثين مستقلّين تطبعهما روح المنافسة العلميّة في التّنظير لنحو اللّغة العربيّة.

4- تقاطع النّموذج التّحويلي الّذي قدّمه الفهريّ لقواعد اللّغة العربيّة مع النّظريّة النّحويّة العربيّة في العديد من المفاهيم والإجراءات النّظريّة، ما يجعل إمكانيّة فهم إحدى النّظريّات عن طريق الأخرى واردا في إطار المقارنة بينهما.

5- قلّة الدّراسات اللّسانيّة المقارنة الّتي تفتح المجال أمام التّحاور العلميّ بين نظريات البحث اللساني في الوطن العربيّ.

6- إسقاط معظم الدّراسات المؤرّخة لتاريخ اللّسانيات في الوطن العربيّ، النّظريّةَ الخليليّة الحديثة من بحوثها اللّسانيّة، لأسباب غير موضوعيّة.

7- خلط بعض الدّراسين العرب بين مفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بعد أنْ ساد الاعتقاد بأنّ مفاهيم هذه النّظريّة مستوحاة من نظريّة النّحو العربيّ.

8- حاجة الباحثين في مجال اللّسانيات وتعليميّات اللّغات، إلى كتابات شارحة لمبادئ النّظريّات اللّسانيّة الّتي ظهرت في الوطن العربيّ، للاستفادة منها في بحوثهم اللّغويّة.

الإشكاليّة: يمثّل كلٌّ من النّموذجين النّظريّين اللّذين قدّمهما عبد الرّحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، مشروعا لسانيّا استمرّ منذ الثّمانينات إلى يومنا هذا، في شكل بحثين مستقلّين طبعتهما روح المنافسة، وعمل من خلالهما اللّسانيان على التّنظير لنحو اللّغة العربيّة فجمعهما بذلك الهدف، وفرّقهما النّموذج النّظريّ الذي تبنّاه كلّ منهما؛ حيث ارتكز عبد الرّحمن الحاج صالح في نظريّته النّظريّة الخليليّة الحديثة على فرضيّة العامل الموروثة وارتكز عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في نموذجه النّظريّ الّذي قدّمه لقواعد اللّغة العربيّة، على

فرضيّة التّحويل الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، وأمام محاولتهما الرّامية إلى إعادة بناء نظريّة نحويّة لقواعد اللّغة العربيّة، وفق هاتين الفرضيّتين المتباينتين، تناولنا بدراسة وصفيّة مقارنة كُلاًّ من هذين النّموذجين النّظريّين؛ للإجابة عن هذه الإشكاليّة:

– فيمّ تكمن القيمة العلميّة للنّظريّة اللّسانيّة، هل في امتدادها الزّمانيّ والمكانيّ ومدى تأثيرها في الآخرين؟ أم في مدى فاعليتها من حيث التّنظير والتّطبيق؟

– ما المبادئ والأسس النّظريّة الّتي يعتمدها كلّ نموذج نظريّ في وصف مختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؟

– ما مدى كفاءة هذين النّموذجين النّظريّين في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة تنظيرا وتطبيقا؟

– هل يمكن أنْ يُلْغِيَ أحد النّماذج النّظريّة النّموذج الآخر، أم يمكن الاستفادة من كليهما على مستوى التّنظير والتّطبيق؟

الفرضيّات: للإجابة عن هذه الإشكاليّة تمّ الاعتماد على جملة من الفرضيات، أهمّها:

– ألا تكمن القيمة العلميّة للنّظريّة العلميّة بصفة عامّة في مدى واقعيّتها في تفسير الظّواهر، لا من كثرة أتباعها أو مريديها، أو مدى تأثيرها النّفسي في الآخرين؟

– أَلَمْ يُسْهِمِ هذان النّموذجان على اختلافهما في فهم العديد من الظّواهر النّحويّة للّغة العربيّة، وكيفيّة اشتغال بناها التّركيبيّة؟

– ألا يمكن اعتماد النّظريّة الخليليّة الحديثة في توحيد النَّحو العربيِّ، وحلّ الخلافات النّحويّة الّتي عرفها طيلة مراحل نشأته، والّتي بقيت آثارها السّلبيّة على تعليم النّحو العربيّ؟

– ألا يمكن لنموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الذي قدّمه عبد القادر الفاسيّ الفهريّ لقواعد اللّغة العربيّة أن يكون بديلا لنظريّة النّحو العربيّ؟

– أَلَيْسَ في الإمكان التّأسيس لنظريّة لسانيّة عربيّة معاصرة تستمدّ أصالتها من التّراث النّحويّ العربيّ، ومعاصرتها من أحدث ما توصّلت إليه نظريات البحث اللّسانيّ في الغرب؟

المنهج: اقتضى موضوع هذه الأطروحة الّذي يجمع بين نموذجين نظريّين مختلفين اعتماد المنهج الوصفيّ منهجا عُمْدَة، والمنهج المقارن منهجا ثانويّا؛ حيث اعْتُمِد المنهج الوصفيّ من خلال إجراءاته، في ما يلي:

1- وصف الظّاهرة: تمّ من خلال هذا الإجراء، عرض المفاهيم والأسس النّظريّة الّتي يقوم عليها كلٌّ من نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تنظيرهما لنحو اللّغة العربيّة.

2- تحليل الظّاهرة: تمّ من خلال هذا الإجراء، تحليل مفاهيم هذين النّموذجين النّظريّين النّظريّة الخليليّة والنّظريّة التّحويليّة، بالتّعامل مع معطياتهما النّظريّة بالتّحليل إلى مفاهيم أكثر تجريدا.

3- نقد الظّاهرة: تمّ من خلال هذا الإجراء تِبْيَان مدى كفاءة هذين النّموذجين النّظريّين النّظريّة الخليليّة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ من حيث التّنظير (وصف الظّواهر النّحويّة للّغة العربيّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم).

4- التّقعيد للظّاهرة: تمّ من خلال هذا الإجراء وضع مبادئ وأسس فاصلة بين هذين النّموذجين النّظريّين، ثم تقييمهما استنادا إلى الأهداف العلميّة لكلّ نموذج نظريّ.

أمّا المنهج المقارن فقد اعْتُمِد من خلال إجراءاته في كشف أوجه الاتّفاق وأوجه الاختلاف بين هذين النّموذجين النّظريّين، في وصفهما لمختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة.

بنية الأطروحة: تمّ تقسيم بنية الأطروحة إلى ثلاثة فصول رئيسة، تعقب المقدّمة، وتليها الخاتمة متضمّنة أهمّ النّتائج المتوصَّل إليها، وفقا لِمَا يلي:

مقدّمة: تضمّنت المقدّمة تعريفا بموضوع الأطروحة، وكذا أسباب اختياره، ثم الإشكاليّة الّتي يطرحها هذا الموضوع، والفرضيات المنطلق منها في الإجابة عنه، والمنهج المعتمد في إثبات صحّتها، وكذا بنية البحث، والدّراسات السّابقة، وأخيرا الصُّعوبات الّتي تمّت مواجهتها.

الفصل الأوّل: جاء تحت عنوان (النّحو العربيّ من فرضيّة العامل إلى فرضيّة التّحويل) متناولا أهم المفاهيم النّظريّة التي تضمّنها موضوع هذه الأطروحة، تحت أربعة عناوين رئيسة تتضمّن بدورها عناوين فرعيّة، وهي:

أوّلا- مفاهيم نظريّة.

ثانيا- النّحو العربيّ من نظريّة العامل إلى نظريّات البحث اللّسانيّ.

ثالثا- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

رابعا- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

الفصل الثّاني: جاء تحت عنوان (نموذج النّظرية الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح) متعرّضا إلى نموذج هذه النّظريّة من خلال السّياق العام الّذي أطّر ظهورها، وكذا أهم المفاهيم الّتي اعتمدتها في جهازها النّظريّ، وبنية الجملة وأنواعها في نموذجها النّحويّ، ورتبة عناصرها الأساس، وأخيرا موقف عبد الرحمن الحاج صالح من نظريات البحث اللّسانيّ؛ بما فيها النّظريّة الوظيفيّة لأندري مارتيني (André Martinet) والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لتشومسكي، وانتهاء بدراسة تقييميّة لمدى وظيفيّة هذه النّظريّة في مختلف مجالات الحياة العلميّة والعمليّة، وفقا لما توضّحه العناوين الرّئيسة لهذا الفصل:

أوّلا- السّياق العامّ لظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة.

ثانيا- المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة.

ثالثا- بنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

رابعا- أنواع الجمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

خامسا- رتبة العناصر الأساس للجملة العربيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

سادسا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من التّحليل اللّسانيّ للنّظرية الوظيفيّة.

سابعا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ثامنا- فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التّنظير والتّطبيق.

الفصل الثّالث: جاء تحت عنوان (نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ) ولا يختلف في مباحثه عن الفصل الثّاني، إلا من جهة تخصيصه لدراسة النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، الّذي قدّمه عبد القادر الفاسيّ الفهريّ لإعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة، من خلال العناصر ذاتها الواردة في هذا الفصل؛ بما فيها: السّياق العام الّذي أطّر تطبيقات هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة، في بلدان الوطن العربيّ

وموقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من نظريّة النّحو العربيّ، ومشكلة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة، وأخيرا نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ وفقا لما توضّحه كذلك العناوين الرّئيسة لهذا الفصل:

أوّلا- السّياق العامّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة.

ثانيا- موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من نظريّة النّحو العربيّ.

ثالثا- مشكلة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة.

رابعا- نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ.

الخاتمة: تضمّنت مجمل النّتائج المُتوصَّل إليها في دراسة موضوع هذه الأطروحة، في شكل نتائج عامّة وأخرى خاصّة، تميّز بين هذين النّموذجين النّظريّين في وصفهما لمختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، أو بنائهما لنّحو هذه اللّغة؛ من حيث كفايتهما الوصفيّة والتّفسيريّة، وكفاءتهما العلميّة النّظريّة والتّطبيقيّة.

الدّراسات السّابقة: لا يُعَدُّ بحثي في هذا الموضوع من البحوث المُؤسِّسة، باعتبار أنّه قد سبقتني إليه دراسات عدّة، منها ما تعرَّض إلى نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة أو النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، الّذي قدّمه الفهريّ لإعادة وصف قواعد هذه اللّغة في شكل دراستين منفصلتين، ومنها ما تمّ فيه الجمع بينهما في دراسة مستقلّة. ومن هذه الدّراسات الّتي تعرّضت إلى نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة، ما يلي:

1- النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة توظيفها في تدريس اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا حبيبة بودلعة: 2002.

2- دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة، فتيحة بن عمّار: 2003.

3- الأخطاء النّحويّة الواردة في الجملة الاسميّة لدى تلاميذ الطّور الثّاني السّنة السّادسة من التّعليم الأساسي، دراسة تحليليّة تقويميّة، تطبيق لمبادئ النّظريّة الخليليّة الحديثة، علجية آيت بوجمعة: 2004.

5- النّظريّة اللّغويّة العربيّة القديمة من منظور النّقد والتّحليل، فاتح مرزوق، 2018.

أمّا من بين الدّراسات الّتي تعرّضت إلى نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّذي قدّمه عبد القادر الفاسيّ الفهريّ لقواعد اللّغة العربيّة، فنجد:

1- مناهج الدّرس النّحويّ في العالم العربيّ في القرن العشرين، عطاء محمّد موسى، 2002.

2- دراسات في اللّسانيات العربيّة: عبد الحميد مصطفى السّيد، 2004.

3- اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، حافظ إسماعيليّ علوي، 2009.

4- النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّساني العربيّ، عبد السّلام شقروش، 2013.

وأمّا الدّراسة الّتي جمعتْ بين النّظريّة النّحويّة العربيّة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في دراسة مستقلَّة، فهي:

1- مناهج البحث اللّغويّ عن العرب في ضوء النّظريّات اللّسانيّة، نسيمة نابي، 2011.

2- الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، سميّة المكّي، 2013.

3- البحث اللّسانيّ في الفكر العربيّ المغاربي المعاصر، ياسين بوراس، 2014.

4- ملتقى اللّسانيّون العرب: نحو تأصيل لنظريّة لسانية عربيّة، جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ برج-بوعريريج، الجزائر: 09-10 أفريل 2018.

وتعرّضت الدّراسات الأولى -على اختلافها- إمّا إلى النّظريّة الخليليّة الحديثة في شكل بحث ماجستير أو أطروحة دكتوراه، عمل من خلالها الباحث على ربط النّظريّة بتعليميّة اللّغة العربيّة أو البحث في أسسها النّظريّة. وإمّا إلى نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّذي طبّقه الفهريّ على اللّغة العربيّة، كاتّجاه من اتّجاهات البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ. ورغم تنوع هذه الدّراسات وكثرتها إلا أنّ غايتها لم تكن وضع أسس منهجيّة علميّة لكلّ من النّموذجين النّظريّين في تنظيرهما لنحو اللّغة العربيّة؛ حيث جاءت أغلب هذه الدراسات؛ إمّا عرضا لمفاهيم النّظريّة الخليليّة في نموذجها القديم أو الحديث، ومحاولة ربطها بتعليميّة اللّغة العربيّة. وإمّا عرضا موجزا لتطبيق عبد القادر الفاسيّ الفهريّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، بنوع من الاختصار بما لا يسدّ حاجة القارئ أو الباحث في اللّسانيات العربيّة، في فهم الأسس النّظريّة الّتي اعتمدها عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في التّنظير لنحو اللّغة العربيّة.

أمّا الدّراسات الّتي جمعت بين النّظريّتين النّظريّة النّحوية العربيّة، والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في دراسة مستقلّة، فلم تتجاوز فيها دراسة (نسيمة نابي) إسقاط مختلف المناهج الّتي عرفتها اللّسانيات خلال مراحل تاريخها على التّراث. في حين جاءت دراسة (سميّة المكّي) الّتي عملتْ من خلالها على الجمع بين النّظريّة النّحويّة العربيّة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في بحث مستقلٍّ، دراسة مستفيضة حدّدت مجمل الإشكالات النّظريّة الّتي وقعت فيها هاتان النّظريّتان، في وصفهما لمختلف البنى اللّغويّة في العربيّة، مبتدئة بنظريّة العامل عند النّحاة العرب ثمّ نظريّة التّحويل عند تشومسكي وأتباعه، مركّزة اهتمامها الأوّل على مدى كفايتهما الوصفيّة والتّفسيريّة لجميع البنى الّتي تجيزها اللّغة العربيّة، على اختلاف فرضياتهما في تفسير هذه البنى اللّغويّة إلا أنّها –على حداثتها– لم تتعرّض إلى النّظريّة النّحويّة في نموذجها الّذي طوّره عبد الرّحمن الحاج صالح في النّظريّة الخليليّة الحديثة، كما لم تتعرّض إلى النّموذج الذي طبّق من خلاله عبد القادر الفاسيّ الفهريّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، إلا في بعض الإشارات منها إلى بعض المسائل النّحويّة الّتي عرفت إشكالا وخلافا بين النّحاة في وصفها وتفسيرها، محاولة إيجاد تفسير لها في ما جاء به عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، كونه تناول هذه المسائل ذات الإشكال في النّظريّة النّحويّة العربيّة.

وأمّا دراسة (ياسين بوراس) فتُعَدُّ مشروعا تأسيسيّا لموضوع هذه الأطروحة، باعتبارها قد تعرّضت إلى مجمل النّظريات اللّسانيّة الّتي أطّرت البحث اللّساني في المغرب العربي خلال الخمسين سنة الأخيرة، بما فيها النّظريّة الخليلية الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح، والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، والنّظريّة الوظيفيّة لأحمد المتوكّل، مع كونها لم تركّز في دراستها على مدى فاعليّة هذه النّظريّات في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة من حيث التّنظير والتّطبيق.

وأمّا أعمال (ملتقى اللّسانيّون العرب: نحو تأصيل لنظريّة لسانيّة عربيّة) الّذي نظّمته جامعة محمّد البشير الإبراهيميّ ببرج–برعريريج، فقد استهدفت مداخلات المشاركين فيه البحث في جهود اللّسانيّين العرب في بنائها لنظريّة لسانية عربيّة موضوعا أو منهجا، دون أن تركّز على فاعليّة هذه النّماذج النّظريّة المُقترحة ضمن هذه الجهود؛ من حيث التّنظير والتّطبيق.

ومن جملة ما أضافته هذه الأطروحة من نتائج إلى جملة النّتائج التي توصّلت إليها كلّ من هذه الدّراسات على اختلافها، في موضوعها الذي جمع بين نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الذي طبقه عبد القادر الفاسيّ الفهريّ على اللّغة العربيّة، هو وضع أسس علميّة ومبادئ نظريّة تميّز بين هذين النّموذجين النّظريّين في بنائهما لنحو اللّغة العربيّة، وكذا كشف مدى فاعليتهما من حيث الوصف والتّفسير لمختلف الظواهر النّحوية في اللّغة العربيّة تنظيرا (الكفاية الوصفيّة للظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة) وتطبيقا (الحوسبة والتّعليم).

الصّعوبات: كان من بين الصُّعوبات الّتي واجهت بحثنا في موضوع هذه الأطروحة المتعلّق بالنّحو العربيّ تحديدا، وفقا لنموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ما يلي:

– كثرة الدّراسات المنجزة حول موضوع النّظريّة الخليلية الحديثة، ما صعب البحث عن المصادر الأفضل تمثّلا لطبيعتها شرحا وتفصيلا؛

– قلّة الدّراسات الشّارحة للنّموذج التّطبيقيّ الّذي قدّمه الفهري لوصف قواعد اللّغة العربيّة وفقا لنموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، مع المستوى الرّفيع للخطاب اللّسانيّ الذي يتعامل به أصحاب هذه النّظريّات؛

– اختلاف النّماذج النّظريّة الّتي عملت على تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة تنظيرا وتطبيقا؛

– التّعديل المُستمرُّ للنّموذج التّطبيقيّ الّذي قدّمه الفهريّ لوصف قواعد اللّغة العربيّة وفقا لنموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛

– اختلاف المصادر اللّسانيّة العربيّة في فهم طبيعة النّظريّة التّوليدية التّحويليّة، وأسسها العلميّة، وتعاملها في عرض مفاهيمها بالانتقاء بدل الشّموليّة.

الفصل الأوّل:

النّحو العربيّ من فرضيّة العامل إلى فرضيّة التّحويل

أوّلا- مفاهيم نظريّة.

ثانيا- النّحو العربيّ من نظريّة العامل إلى نظريّات البحث اللّسانيّ.

ثالثا- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

رابعا- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

أوّلا- مفاهيم نظريّة: ارتبط كلّ من مفهوم الفرضيّة، والنّظريّة، والنّموذج، بالنّحو خاصّة والنّظريّة اللّسانيّة عامّة، بداية من تطور اللّسانيّات في النّصف الثّاني من القرن العشرين؛ حيث ظهرت فرضيات تؤطّر نظريّات لسانيّة، ونظريّات لسانيّة تؤطّرها نماذج لتمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة. وعلى هذا الأساس نقف في المبحث الأوّل من هذا الفصل، على تحديد المفاهيم النّظريّة لكلّ مفهوم منها على حدّة؛ للتّمييز في ما بينها من جهة، ولبيان دورها في البحث اللّسانيّ عامّة وبناء الأنحاء اللّغويّة خاصّة من جهة ثانية.

1- مفهوم الفرضيّة (hypothèse): تستمد الفرضيّة مفهومها من المجالات الّتي تعتمد هذا المصطلح على العموم، في التّعبير عن مُسلَّمة يَنْطلِق منها الباحث؛ لتفسير ظاهرة من الظّواهر الطّبيعيّة أو الإنسانيّة، يتمّ إثبات صحتها بالتّجربة أو البحث وفقا لأيّ منهج يتناسب مع طبيعة الظّاهرة المدروسة؛ ولهذا فإنّ مفهومها الاصطلاحيّ لا يكاد يخرج عن هذا المعنى، كما سيأتي بيانه:

1-1 الفرضيّة لغة: لم تتضمّن المعاجم العربيّة القديمة من لَفظَة (الفرضيّة) إلا جذرها اللّغويّ الّذي جاء أصلا لمعنى واحد هو القطع، ثم استعمل لمعانٍ أخرى: كالتّقدير والإيجاب؛ حيث جاء في لسان العرب: "فرض: فرَضْت الشَّيْءَ أَفْرِضه فَرْضاً، وفَرَّضْتُه لِلتَّكْثِيرِ: أَوْجَبْتُه ... وأَصلُ الْفَرْضِ القطْعُ ... وَقِيلَ: الفرْضُ هَاهُنَا بِمَعْنَى التَّقْدِيرِ."[1] ولم تخرج مادّة (ف ر ض) في دلالتها اللّغويّة عن هذه المعاني الثّلاث، في بقيّة المعاجم الّتي جاءت بعد اللّسان، إلا لمعنى آخر وهو الإبانة، فقد جاء في الصّحاح "الفَرْضُ الحزُّ في الشّيء، والفرض أيضا ما أوجبه الله تعالى، سُمِّي بذلك لأنّ له معالمَ وحدوداً."[2] وجاء في الكلّيات أنّ "الْفَرْض لفظ مُشْتَرك بَين الإيجَاب: (إنّ الله تَعَالَى فرض على عباده خمس صلوَات) الحَدِيث؛ أَي أوجبهَا، وَبَيْن الْقطع. يُقَال: فَرَضَ الْخيَّاطُ الثَّوْبَ إِذا قَطَّعه، وَبَين الْبَيَان: (قد فرض الله لكم تَحِلَّة أَيْمَانكُم) أَي بَيّن لكم كَفَّارَة الْيَمين، وَبَين التَّقْدِير: (فَنصف مَا فرضتم) أَي قدّرتم؛ لَكِن للْقطع حَقِيقَة كَمَا قَالَ صَاحب

---

[1]- أبو الفضل محمّد بن مكرم جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر، ج7، مادّة (فرض).

[2]- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازي، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، دط. بيروت: 1995، مكتبة لبنان ناشرون، مادّة (فرض).

(الْكَشَّاف) وَغَيره من أَئِمَّة اللّغة، ثمَّ نُقِل إِلَى الإيجَاب وَالتَّقْدِير؛ لأن الْوَاجِب مَقْطُوع لانقطاعه عَن الشُّبْهَة وَعدم احْتِمَاله الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان."[1]

وتجتمع مادّة (ف ر ض) بناء على هذه التَّعريفات الّتي أوردتها المعاجم اللّغويّة على أربعة معان: أحدها أصل فيها وهو القطع، أمّا البقيّة فمُشتقَّة، وهي: التّقدير، والإيجاب، والإبانة. فالفرض قطع لأنّه حركة ينجرُّ عنها قطع للشيء مع تقديره وإبانة حدوده، فدلّ بذلك الفرض على التقدير والإبانة بالاستلزام؛ لأنّ من يقطع يستلزم أنْ يُقدِّر الحدود ويبيّنها، وانتقل ليُعبِّر عمّا هو واجب في الشّريعة؛ لأنّ الفرض فيها مقطوع عَن الشُّبْهَة، وَعدم احْتِمَاله الزِّيَادَة وَالنُّقْصَان بما لا يدع مجالا للشكّ فيه أو الاحتمال.

وورد مصطلح الفرضيّة في المعاجم اللّغويّة الحديثة مقترنا بالمادّة اللّغويّة الدّالة على القطع والتّقدير (ف ر ض) الّتي عُرِّفت من خلالها الفرضيّة على أساس أنّها "رأي علميّ لم يثبت بعد ... أو فكرة يُؤخَذ بها في البرهنة على قضية أو حلّ مسألة."[2] أو على أساس أنّها "قَضِيَّة تُثبَت ببرهان، أو مجموعة من الآراء تُفسَر بِهَا بعض الوقائع العلميّة أَو الفنيّة."[3] وهذان التّعريفان يقومان على وظيفة الفرضيّة بالنّسبة للبحث في مختلف العلوم، أو تفسير الظّواهر التي تعدّ موضوعا لدراستها. وإذا ما قارنّا بين المعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ للفرضيّة، فإنّنا لا نقف على علاقة تجمع بينهما إلا من جهة اللّفظ لا غير، إلا إذا اعتبرنا الفرضيّة فكرة يأخذ بها العالم قطعا؛ لكونها تُعَدُّ بالنّسبة إليه مسلمةً، ينطلق منها في بناء النّتائج العلميّة، ما جعلهم يعتبرونها مقابلا لهذا المفهوم.

1-2 الفرضيّة اصطلاحا: جاء في قاموس لاروس (Larousse) للّغة الفرنسيّة أنّ الفرضيّة مأخوذة من اللّفظ اليونانيّ (hupothesis) وهي تعني "اقتراح لتقديم تفسير معقول لمجموعة من الحقائق، يجب أنْ يخضع للمراجعة من قِبَل الخبرة أو الفحص."[4] وجاء في

---

[1]- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريميّ الكفويّ، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، دط. بيروت: دت، مؤسّسة الرّسالة، مادّة (الفَرْضُ).

[2]- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط1. القاهرة: 2008، عالم الكتب، مادّة (فرض).

[3]- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مادّة (نظر).

[4]- قاموس لاروس (Larousse) تم استرجاعه يوم: 10-06-2016، على الرّابط [www.larousse.fr].

موسوعة لالاند أنّ الفرضيّة "قضية مطروحة بصرف النّظر عن كونها صحيحة أو فاسدة؛ بل بوصفها مبدأ يمكن أنْ يُستخْلَص منه مجموع معيّن من القضايا أو المقترحات، من خلال صفة الصّحة أو الخطأ؛ فهي تحتمل الصّفتين معا، حتى تَثْبُت صحّتها بالتّجربة أو البحث."[1] وهي أيضا "قضيّة مُقترَحة بقطع النّظر عن مضمونها المعرفيّ، من جهة الصّحة أو الخطأ. ويعرّفها أوغست كونت على أنّها ظنٌّ مشكوك فيه ولكنّه واقعيّ، يَسْبِق عبره الخيال المعرفة، ويكون مصيره الاختبار لاحقا."[2] ويعتمد هذا التّعريف في تحديد مفهوم الفرضيّة على مصدرها، وهو العقل الّذي يعدّ مصدرا للخيال العلميّ بصفة عامّة.

وتجتمع هذه التّعريفات في كون الفرضيّة تتّسم بثلاث صفات تمّ اعتمادها في تحديد مفهومها، فهي من حيث طبيعتها عبارة عن قضيّة، ومن حيث مصدرها تنتمي إلى العقل أو الخيال العلميّ، ومن حيث الصّحة والكذب تتميّز بالقابلية للرّوز (الاختبار) مثلما يوضّحه الرّسم في (1):

(1)

الفرضيّة ⟵ قضيّة.

الفرضيّة ⟵ تنتمي إلى الخيال (العقل).

الفرضيّة ⟵ قابلة للرّوز.

ويمكن بناء على هذه الصّفات الثّلاث، أن نُعرِّف الفرضيّة بكونها عبارة عن قضيّة تنتمي إلى الخيال، تتميّز بالقابليّة للرّوز؛ إذ لمّا كان الخيال البشريّ مفتوحاً على الممكن واللاّممكن؛ فإنّ الفرضيّة منه بمثابة القضيّة التي تقع بين الواقع والمستحيل، حتى تُثبِت التّجربة أو البحث العلميّ صِحَّتها أو واقعيتها، باعتبارهما الكفيلين بتحديد انتمائها إلى جنس الممكن أو اللاّممكن أو باعتبارهما أداة للرّوز. ويمكن النّظر إلى الفرضيّة بهذا المفهوم على أنّها ليست قطعيّة الثّبوت ما يتيح لفرضية أخرى أنْ تحلّ محلّها في تفسير الظّاهرة ذاتها.

---

[1]– أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفيّة، تر: خليل أحمد خليل وأحمد عويدات، ط2. بيروت: 2001، منشورات عويدات، ص575.

[2]– سميّة المكي، الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليديّ، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديد المتّحدة ص17.

وتأخذ الفرضيّة كذلك عدّة مفاهيم اصطلاحيّة، حسب مجالات العلوم الّتي تعتمد الفرضيّة آلية لتحقيق النّتائج العلميّة، فهي بالنّسبة للبحث العلميّ عامّة "فكرة أو قضيّة يَأْخُذ بها الباحث في بداية برهانه على إحدى المسائل المتعلّقة بموضوع بحثه."[1] وهي بهذا تُمثِّل مُنْطَلَق البحث العلميّ في مختلف مجالات العلوم، على اختلاف موضوعاتها؛ بل إنّها اليوم صارت إحدى الإشكالات الّتي يواجهها الباحثون، وبخاصّة في مجال العلوم الإنسانيّة، حيث يعتمدون فرضيات خاطئة مُسبقا، ما يؤدّي بهم إلى تحقيق نتائج خاطئة.

أمّا الفرضيّة بالنّسبة لمختلف مجالات العلوم؛ فهي تمثِّل بالنّسبة للمنطق "قضية أو فكرة توضع ثم يتحقّق من صدقها أو خطئها عن طريق الملاحظة والتّجربة"[2] اللّتين تُعدَّان رائزا للتّحقّق من صحة الفرضيّة أو خطئها. ومن أمثلتها في الدّراسات اللّغويّة الفرضيّات المتضاربة حول أصل نشأة اللّغة عند الإنسان؛ بما فيها فرضيّة التّوقيف، وفرضية التّواضع والاصطلاح وفرضيّة المحاكاة، وفرضيّة الغريزة. وأمّا الفرضيّة في الرّياضيات "فهي مُسلَّمة يَسْتَنِد إليها العالم في البرهان على إحدى القضايا الرّياضيّة، فيقول مثلا: إنّ الخط (أ–ب) مساو للخط (أ–ج) ثم يستنبط من هذه الفرضيّة بعض النّتائج اللاّزمة عنها."[3] فالفرضيّة في الرّياضيات مُسلَّمة يأخذ بها العالم في البرهنة على مسألة رياضية، وهي بذلك ملازمة للنّتيجة من جهة كونها متحقّقة علميّا وعمليّا. وأمّا الفرضيّة في العلوم التّجريبيّة: كعلم الأحياء، والفيزياء، والطّبّ "فهي تفسير مؤقَّت لحوادث الطّبيعة، ينقلب بعد الاختبار التّجريبيّ إلى تفسير نهائيّ، وهي خطوة تمهيديّة للقانون العلميّ، تُوضَع في البداية على سبيل الظّنّ والتّخمين، فإن أيّدتها الملاحظة أو التّجربة انقلبت إلى قانون، وإنْ كذّبتها يحاول العالِم استبدال غيرها بها، حتَّى يصل إلى فرضيّةٍ تُفسِّر الواقع تفسيرا صحيحا."[4] ومن أمثلة فرضيات العلوم التّجريبيّة فرضيّة الجاذبيّة في الفيزياء، الّتي تحولت إلى قانون يحكم حركة الأجسام في الفضاء.

---

[1]– جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، دط. بيروت: 1982، دار الكتاب اللّبنانيّ، ج2، مادّة (الفرضيّة).

[2]– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الفلسفيّ، دط. القاهرة: 1983، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، مادّة (فَرْض).

[3]– جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج2، مادّة (الفرضيّة).

[4]– المرجع نفسه، ج2، مادّة (الفرضيّة).

وتوضّح التّرسيمة الآتيّة في (2) مجمل المفاهيم التي يأخذها مصطلح الفرضيّة في علاقته بمختلف مجالات العلوم الّتي تعتمد هذا المصطلح؛ بما فيها البحث العلميّ، والمنطق والرّياضيات، ومختلف العلوم التّجريبيّة:

(2)

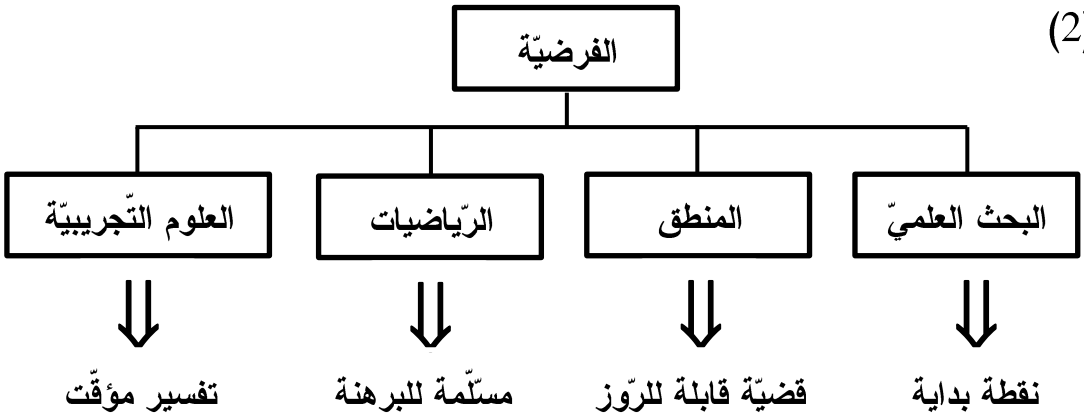

وتشترك هذه التّعريفات التي تحدّد طبيعة الفرضيّة، حسب كلّ مجال يعتمدها أداة لتحقيق المعرفة، في عدّ الفرضيّة نقطة بداية لتحقيق أهداف كلّ مجال تنتمي إليه، فهي بالنّسبة للبحث العلميّ نُقْطَة بدء تُوجِّه خيالنا نحو النّتائج الصّحيحة، الّتي تتناسب مع موضوعات بحوثنا العلميّة. وبالنّسبة للمنطق فهي قضيّة تُبنَى أوّلا، ثمّ يُتأكَّد من صحتها عبر إخضاعها للتّجربة أو الواقع، وهذا لتمييز القضايا الصّادقة من القضايا الكاذبة. أمّا بالنّسبة للرّياضيات فهي وسيلة استدلال تُوضَع بدءا للتّأكّد من صحّة المسألة الرّياضيّة. أمّا بالنّسبة للعلوم التّجريبيّة، فهي تفسير مُؤقَّت للظّواهر الّتي تُشكِّل موضوعات لهذه العلوم، حتّى تُثْبِت التّجربة صحّتها؛ فهي بمثابة دليل علميّ يستند إليه الباحث في تفسير الظّواهر تفسيرا واقعيّا، وتكمن بذلك وظيفة النّظريّة في هذا كلِّه "في توجيه خيالنا ومساعدتنا على التّعامل مع تجربتنا."[1] وبالقدر الّذي تكون فيه فرضياتنا على قدر عال من الصّحة، بالقدر الّذي تكون فيها تجاربنا أقلُّ، ونتائجنا أدقُّ.

وأمّا علاقة الفرضيّة بالعلم فتّتضح في كون الفرضيّة بالنّسبة للعلم "نقطة بدْء تُستخدَم للبرهنة على نظريّة أو تمرين، وتُطلَق على الأوّليات، والمسلّمات، والتّعريفات، والمبادئ."[2] كما تتّضح علاقتها بالعالم، في كون الفرضيّة دليلَه الأوّل إلى اكتشاف الحقائق العلميّة، فهي "القضيّة

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر، ج1، ص22.

[2]– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الفلسفيّ، مادّة (فَرْض).

الّتي يُسلِّم بها العالم في أوّل البحث، ليتخذها أصلاً يَستخْرج منه جملة من القضايا. وهو وإنْ كان غير واثق بصدق فرضيّته أو كذبها، إلا أنّه يجوز اتخاذها أصلا يستخرج منه ما يروقه من النّتائج، حتّى إذا أثبت الاختبار صحّة هذه النّتائج تحقّق العالم من صدق فرضيته."[1] ويمكن تمثُّل هذه العلاقة الّتي تجمع بين العلم والفرضيّة، بالتّرسيمة الآتية في (3):

(3)

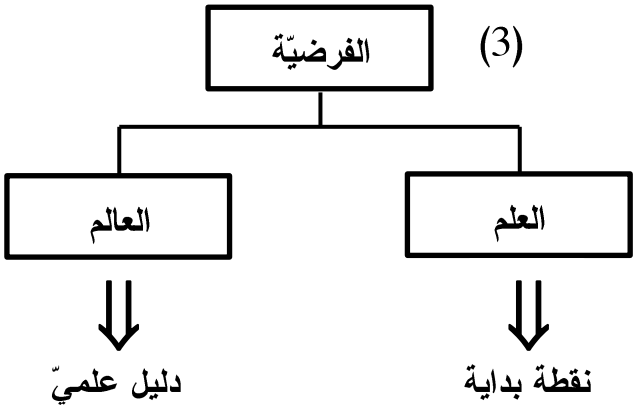

ويتّضح بهذا كلّه أنّ الفرضيّة يستلزمها العلم كأساس تُبنَى عليه المعرفة؛ من حيث هي بدايته، ويحتاجها العالم؛ من حيث هي دليله إلى تحقيق النّتائج العلميّة، وإنتاج المعرفة. فكلّ معرفة هي نسق افتراضات بتعبير كارل بوبر؛ حيث يقول: "أظنّ أنّنا يجب أن نتعوّد على فكرة أنّ العلم ليس جسما من المعرفة، ولكنّه نسق افتراضات؛ أي نسق من التّخمينات والتّوقعات الّتي لا يمكن تبريرها مبدئيّا، ومع ذلك نعمل بها طالما أنّها تتماشى مع الرّوائز، وهذه الافتراضات لا يمكن أبدا أنْ نقول عنها إنّها صادقة أو يقينيّة إلى حدّ أو حتّى مُحتمَلة."[2] لأنّها قابلة للدّحض في كلّ لحظة لا تتماشى فيها مع الرّوائز/ الاختبارات، أو لا تَثْبُتُ فيها أمام فرضيات أكثر قدرة منها على التّفسير.

2- مفهوم النّظريّة (théorie): لَعِب مُصطَلح النّظريّة في العلوم الطّبيعيّة والإنسانيّة على السّواء، دورا مهمّا في التّعبير عن المبادئ والقوانين الّتي تفسِّر الظّواهر الطّبيعيّة أو الظّواهر الإنسانيّة، الّتي تمثِّل بدورها موضوعات لهذه العلوم. وقد انتقل هذا المصطلح إلى اللّسانيّات بعد تأسيسها علما للّغة، ليعبِّر عن المبادئ الّتي تمّ من خلالها تفسير الظّواهر اللّغويّة

[1]- جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج2، مادّة (الفرضيّة).

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص22.

في لغة من اللّغات أو في اللّغات الطبيعيّة عامّة. واقترن مفهوم النّظريّة بالدّراسات الفلسفيّة الّتي نشأت وازدهرت مع الحضارة الغربيّة اليونانيّة، أمّا عند العرب فلم يظهر مفهومها إلا في المعاجم اللّغويّة الحديثة أو المعاجم المتخصّصة الّتي أوردتها في متونها، بعد ترجمتها عن اللّغات الأجنبيّة (الفرنسيّة/ الإنــكليزيّة).

ويعود سبب غياب مصطلح النّظريّة في متون المعاجم العربيّة الأولى، إلى عدم توظيفه في الدّراسات العربيّة القديمة عامّة، باعتبار أنّ "العلوم الّتي كانت سائدة في البلاد العربيّة آنذاك إنّما كانت علوما تقليديّة عتيقة، تنحصر في العلوم الشّرعيّة والعلوم اللّسانيّة"[1] الّتي تعتمد على النّقل أكثر من اعتمادها على العقل الّذي يُعَدُّ أحد شروط النّظريّة؛ إذ "الأصل في هذه العلوم النّقليّة كلّها، هي الشّرعيّات من الكتاب والسّنّة، الّتي هي مشروعة لنا من الله ورسوله، وما يتعلّق بذلك من العلوم الّتي تهيّئها للإفادة، ثمّ يَستَتبِع ذلك علوم اللّسان العربيّ الّذي هو لسان الملّة وبه نزّل القرآن."[2] وفي ما يلي شرح مُفَصَّل لمفهومها اللّغويّ والاصطلاحيّ في كلٍّ من المعاجم اللّغويّة، والقواميس المصطلحيّة:

2-1 النّظريّة لغة: لم تتضمّن كذلك المعاجم العربيّة القديمة من لَفظَة (النّظريّة) إلا جذرها اللّغويّ، الّذي جاء أصلا لمَعنيَيْن أحدهما المُشاهَدة العينيّة، والآخر التّفكير والتّدبّر، وهما المعنيان اللّذان نقلتهما متون المعاجم الحديثة بعدها، فقد جاء في معجم العين "نظر: نَظَرَ إليه ينظرُ نَظَراً، ويجوز التّخفيف ... وتقول: نَظَرْتُ إلى كذا وكذا، مِنْ نَظْر العين ونَظْر القلب."[3] وجاء في لسان العرب: "النَّظَر: حِسُّ الْعَيْنِ ... وَتَقُولُ نَظَرت إِلى كَذَا وَكَذَا، مِنْ نَظَر الْعَيْنِ ونَظَر الْقَلْبِ"[4] وجاء في المعجم الوسيط: "نظر إِلَى الشَّيْء نَظَرًا ونَظْرًا، أبصره وتأمّله بِعَيْنِه

---

[1]– ناظم عودة، تكوين النّظريّة في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، ط1. بيروت: 2009، دار الكتاب الجديد المتّحدة، ص31.

[2]– عبد الرّحمن بن محمّد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدّين، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، تح: خليل شحادة، ط2. بيروت: 1988، دار الفكر، ج1، ص550.

[3]– أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط. دب: دت، دار ومكتبة الهلال، ج8، مادّة (نظر).

[4]– محمّد بن مكرم بن عليّ أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ج5، مادّة (نظر).

وَفِيه تدبّر وفكّر. يُقَال: نظر فِي الْكتاب، وَنظر فِي الأَمر."[1] واجتمعت هذه المعاجم على أنّ مادّة (ن ظ ر) في اللّغة، استُعْمِلَت أصلا لمَعنَيَيْن مختلفين: أحدهما الحسّ والمشاهدة العينيّة والثّاني إعمال العقل في التّفكير والتّدبّر.

وورد كذلك مصطلح النّظريّة في المعاجم اللّغويّة الحديثة مقترنا بالمادّة اللّغويّة الدّالة على المشاهدة (ن ظ ر) الّتي عُرِّفت من خلالها النّظريّة على أساس أنّها "قَضِيَّة تُثبَت ببرهان أو مجموعة من الآراء تُفسَر بهَا بعض الوقائع العلميّة أَو الفنيّة"[2] أو على أساس أنّها "جملة قوانينَ يرتبط بعضها ببعض، وتحاول أنْ توضّح الظّواهر والأشياء."[3] لتأخذ بذلك النّظريّة في هذه المعاجم معاني اصطلاحيّة أكثر منها لغويّة؛ حيث بدأت تشير إلى المعنى الوظيفيّ للنّظريّة في العلوم أو تفسير الظّواهر.

2-2 النّظريّة اصطلاحا: تعدّدت في الاصطلاح مفاهيم النّظريّة بتعدّد وظيفتها بالنّسبة للبحث العلميّ، والمجالات المعرفيّة الّتي تمّ توظيفها فيها، فهي من جهة نسق مُنظّم من الافتراضات، ومن جهة ثانية ترتيب لجملة من الأفكار ترتيبا منطقيّا، ومن جهة ثالثة عبارة عن قواعد وقوانين تفسِّر ظاهرة من الظّواهر الطّبيعيّة أو الإنسانيّة، وكلّ هذه الوظائف تجعلنا نقف على تعريفات متعدِّدة لمفهوم النّظريّة، تشترك في مفهوم واحد يمكن أن نستقيه بعد استقراء هذه التّعريفات:

جاء في قاموس لاروس للّغة الفرنسيّة أنّ مصطلح (النّظريّة) مأخوذ من اللّفظ اليونانيّ (theoria) وهو يعني "مجموعة مُنظَّمة من المبادئ والقواعد العلميّة الّتي تصف وتشرح مجموعة من الحقائق."[4] واعتمد هذا التّعريف في تحديد مفهوم النّظريّة على طبيعتها (قواعد علميّة) وهدفها (الوصف والشّرح).

---

[1]- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مادّة (نظر).

[2]- المرجع نفسه، مادّة (نظر).

[3]- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، دط. القاهرة: 1994، وزارة التّربيّة والتّعليم، مادّة (نظر).

[4]- قاموس لاروس، تم استرجاعه يوم: 10-06-2016، على الرّابط [www.larousse.fr].

وجاء في موسوعة لالاند أنّ النّظريّة "إنشاء تنظيريّ للعقل، يربط النّتائج بالمبادئ"[1] ويَحُدُّ هذا التّعريف النّظريّة اعتمادا على مصدرها (العقل) ووظيفتها (ربط النّتائج بالمقدّمات). ويعرفها كلود برنار (Claude Bernard) بقوله: "إنّ النّظريّة هي الفرضيّة المحقّقة بعد ما جرى إخضاعها لِرقابة المَحكمَة العقليّة، والنّقد الاختباريّ ... لكن على أيّة نظريّة لكي تظلّ صالحة، أن تتطوّر دائما مع تقدّم العلم، وأن تبقى خاضعة باستمرار للتّحقّق ولنقد الوقائع الجديدة التي تظهر. وإذا اعتُبِرت نظريّة ما على أنّها كاملة وجرى التّوافق عن التّحقّق منها بالاختبار العلميّ أَصبحت مذهبًا."[2] واعتمد هذا التّعريف في تحديد مفهوم النّظريّة على محدّدين اثنين أوّلهما طبيعة النّظريّة (فرضيّة صحّتها متحقّقة تجريبيّا) وثانيهما خاصِّيَتان من خصائصها هما التّطوّر والتّأثير، وهذا بعد أنْ يتحوّل هذا الافتراض، من مجرد افتراض مبدئيّ قيميّ ذي قدرة تنظيميّة عالية التّجريد، إلى فكرة يؤمن بها جماعة من العلماء والمنظّرين ويتوسّلون إلى إثبات صحّتها بشتى الوسائل العلميّة والعقليّة، والتّاريخيّة، والدّينيّة، والرّوحيّة.[3] وهذا التّحوّل عادة ما يدعم النّظريّة لتعيش مدّة أطول بغض النّظر عن صحّتها، فإن تحقّقت فيها الخاصّيّة الأولى؛ أي الصّحة فقد ضمنت لنفسها الخلود.

وجاء في المعجم الفلسفيّ لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أنّ النّظريّة بوجه عامّ هي "ما يوضّح الأشياء والظّواهر توضيحا لا يُعوِّل على الواقع، أو هي فرض علميّ يربط عدّة قوانين بعضها ببعض، ويردّها إلى مبدأ واحد، يمكن أنْ نستنبط منه حتما أحكاما وقواعد، مثل نظريّة الذّرة."[4] ويَحُدُّ التّعريف الأوّل النّظريةَ اعتمادا على هدفها (التّوضيح عن طريق التّفسير) في حين يعتمد التّعريف الثّاني منه في تحديد مفهوم النّظريّة، على طبيعتها (فرضيّة) ووظيفتها (ربط القوانين بعضها ببعض).

---

[1]– أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفيّة، ص1454.

[2]– المرجع نفسه، ص1455.

[3]– ناظم عودة، تكوين النّظريّة في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، ص17.

[4]– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الفلسفيّ، مادّة (نظريّة).

وجاء في المعجم الفلسفيّ لجميل صليبا أنّ النّظريّة "تركيب عقليّ، مُؤلَّف من تصوّرات مُنسَّقة، تهدف إلى ربط النّتائج بالمبادئ."[1] ويحدّد هذا التّعريف كغيره النّظريّة اعتمادا على تحديد طبيعتها (تصوّرات/ افتراضات) ووظيفتها (ربط النّتائج بالمبادئ).

وعرّفها محمّد عبد العزيز عبد الدّايم في كتابه (النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ) بأنّها "مجموعة من الافتراضات والمبادئ المقبولة علميّا، تُوضَع لتحليل بعض الظّواهر، أو تفسير طبيعتها أو سلوكها."[2] ولم يخرج هذا التّعريف عن تعريفات سابقيه، في اعتماده على مُحدِّدين اثنين للنّظريّة هما طبيعتها (افتراضات) وهدفها (التّفسير).

وعرّفها ناظم عودة في كتابه (تكوين النّظريّة في الفكر الإسلاميّ والفكر العربيّ المعاصر) النّظريّة بأنّها "نظام فكريّ مجرّد، يصاحب عمليّات الإدراك الّتي نقوم بها لمعرفة الأشياء وتفسير الظّواهر، وتكمن وظيفتها في تنظيم عمليّة الإدراك؛ بغية الوصول إلى الحقائق المفترضَة."[3] واجتمعت في هذا التّعريف تقريبا جميع خصائص النّظريّة؛ من حيث طبيعتها (نظام فكريّ مجرّد/ فرضيّة) ووظيفتها (تنظيم/ الرّبط بين النّتائج والمقدّمات) وهدفها (الوصول إلى الحقائق/ التّفسير).

وما يمكن ملاحظته على مجمل هذه التّعريفات على اختلافها، أنّها لم تخرج في تحديد مفهوم النّظريّة على مجمل الخصائص الّتي تتميّز بها، مثلما يتمّ توضيحه في (4):

(4) النّظريّة ⟵ فرضيّة/ فرضيات متحقّقة الصّحة تجريبيّا
النّظريّة ⟵ تربط النّتائج بالمقدّمات
النّظريّة ⟵ تُفسِّر الظّواهر
النّظريّة ⟵ قابلة للتّطوّر

ويمكن بناءً على هذه الخصائص الّتي أوردتها مجمل هذه التّعريفات، أنْ نُعرِّف النّظريّة بكونها عبارة عن فرضيّة أو عدّة فرضيات، حقّقت التّجربة صحّتها، تقوم بربط النّتائج

[1]– جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج2، مادّة (النّظريّة).

[2]– محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ط1. القاهرة: 2006، دار السّلام، ص18.

[3]– ناظم عودة، تكوين النّظريّة في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، ص19.

بمقدّماتها، وتهدف إلى تفسير ظاهرة من الظّواهر الطّبيعيّة أو الإنسانيّة، لها القابليّة للتّطوّر تمشيّا مع تطوّر تفكير العقل البشريّ.

وقد اتّسع مصطلح النّظريّة في مفهومه مع الثّورة العلميّة الّتي شهدها العصر الحديث؛ ليشمل عدّة معانٍ اصطلاحيّة، عُدَّ فيها هذا المصطلح مقابلا ملازما لها، تحضر بحضوره وتغيب بغيابه، وهي الممارسة التّطبيقيّة للعلم، والمعيار، والمعرفة العلميّة، والمعرفة اليقينيّة والحقائق العلميّة، وهي الّتي يأخذ فيها مصطلح النّظريّة معنى خاصّا بها، يقابل هذه المعاني مثلما يوضّحه الرّسم في (5):[1]

(5)

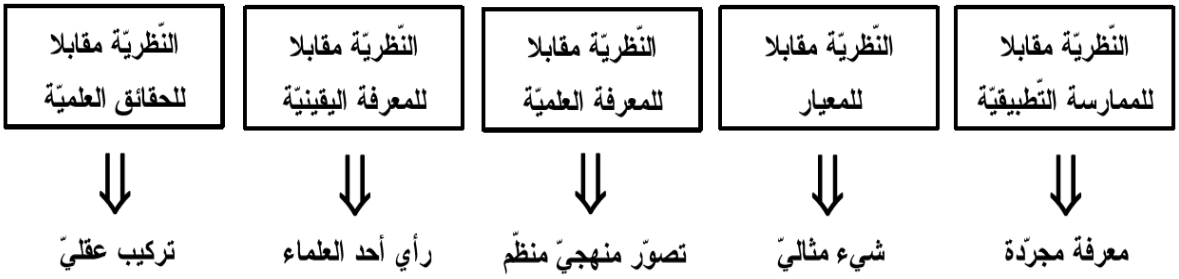

ويأخذ مصطلح النّظريّة في كلّ من هذه المقابلات، معنى خاصّا به؛ فهو في مقابل الممارسة التّطبيقيّة معرفة مجرَّدة، وفي مقابل المعيار شيء مثاليّ، وفي مقابل المعرفة العلميّة تصوّر منهجيّ منظَّم، وفي مقابل المعرفة اليقينيّة رأي لأحد العلماء، وفي الحقائق العلميّة تركيب عقليّ لعدّة فرضيات يهدف إلى تفسير الحقائق العلميّة.

3- علاقة الفرضيّة بالنّظريّة: اقترن مفهوم النّظريّة بالفرضيّة منذ بدء الدّراسات الإبستمولوجيّة التي أرّخت لنشأة العلوم، وهذا لِمَا للفرضيّة من دور في توجيه النّظريّة، توجيها علميّا يتماشى مع طبيعة الوقائع المفسَّرة؛ ولهذا صارت النّظريّة تُعرَّف على أساس أنّها "مجموعة من الافتراضات المترابطة منطقيّا، تتأسّس على بناء تأمليّ للفكر، يربط النّتائج بالمبادئ."[2] إذن فالنّظريّة من خلال هذه التّعريف أو التّعريفات السّابقة، يقوم مفهومها أساسا على مفهوم الفرضيّة، الّتي تكون مكوّنا أساسا لمفهوم آخر هو النّظريّة.

---

[1]- ينظر: جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، ج2، مادّة (النّظريّة).

[2]- سميّة المكي، الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليديّ، ص17.

وتُمثِّل بهذا الفرضيّة بالنّسبة للنّظريّة دليلا علميّا، يوجّهها نحو التّفسير الواقعيّ للظّواهر الطّبيعيّة أو الإنسانيّة الّتي تكون موضوعات للنّظريّة، فكُلَّما كانت الفرضيّة/ الفرضيّات على درجة عاليّة من الصّحة، كانت النّظريّة على درجة عالية من الدّقة في تفسير الظّواهر تفسيرا لا يتنافى وطبيعة هذه الوقائع؛ لأنّ النّظريّة في العلم هي "بالمعنى العلميّ بناءٌ نظريّ دقيق، يقوم على عدد محدود وقليل جدّا من المسلّمات/ المقدّمات والافتراضات، وبناءً على مبدأ الاستنباط تصل النّظريّة إلى تفسير مجموعة من الظّواهر (الطّبيعيّة أو غيرها) وتقدّم تنبّؤات وتوقّعات محدّدة، عن معطيات وملاحظات ظواهر مماثلة جديدة ومستقبليّة، ويمكن التّمثيل لذلك كالآتي في (6):

(6) **نظريّة: مسلَّمات وافتراضات – استنباط – تفسير/ تنبؤ**"[1]

ويتّضح بهذا أنّ كلّ نظريّة علميّة تستلزم فرضيّة أو عدّة فرضيات تؤطّر تفسيرها لظاهرة من الظّواهر، وهو ما يمكن أن يُعبَّر عنه بعلاقة الاستلزام الرّياضيّة في (7) :

(7) نظريّة $_{ن}$ ⇐ فرضيّة $_{ن+...}$

وتتطوَّر النّظريّة من مجرّد فرضيّة لتصير قانونا، في حال ما إذا ثَبَتت صحّة فرضياتها تجريبيّا مع طول الزّمن، فهي "تبدأ من الفرض، وتنتهي بالقانون إذا ما ثبت على جهة اليقين صحّتها بما لا يدع أيّ مجال للشّكّ."[2] وتستمد النّظريّة هذه الصّفة (صفة القانون) من مدى ثبوتها أمام نظريّات منافسة لها في تفسير الظّاهرة نفسها، وبعد إثبات النّظريّة لصمودها الدّائم أمام هذه المنافسة ترتقي لمرتبة القانون، كما هو مُمثَّل له في (8):

(8) **فرضيّة ⟵ نظريّة ⟵ قانون**

وتتحوّل النّظريّة من مجرّد فرضيّة إلى قانون علميّ، يُمْكِن أنْ يُستَند إليه في تفسير ظواهر أخرى، وهذا التّحوّل شيء طبيعي في النّظريّة، فهو يعبّر عن مرتبة ترتقي إليها النّظريّة من خلال مطابقة فرضياتها لواقعيّة الظّواهر المدروسة، الّتي في حقيقتها تقوم على قوانين ثابتة كان للنّظريّة الفضل في الكشف عنها، عن طريق فرضياتها الّتي أكّدت التّجربة صحّتها "فإنّما

[1]– نعوم تشومسكي، اللّسانيّات التّوليديّة من التّفسير إلى ما وراء التّفسير، تر: محمد الرّحالي، ط1. بيروت: 2013 دار الكتاب الجديدة المتّحدة، ص11.

[2]– محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص18.

تُطْرَح النّظريّة أوّل ما تُطْرَح على صورة فرضيّة أو ظنيّة، فإنْ أيّدتها الوقائع والتّجارب على نحو خال من الثّغرات الهامّة، ارتقت إلى مَرْتَبَةِ النّظريّات. أمّا إذا قام الدّليل القطعيّ على صحّتها، وتعذّر تعليل نفس تلك الظّواهر بأيّة نظريّة أخرى؛ فعِنْدَئِذٍ تُصبِح قانونا."[1] ومن نماذج النّظريّات الّتي تحولّت في تاريخ العلوم من مجرد نظريّات إلى قوانين علميّة ثابتة، قانون الجاذبيّة، وقانون دافعة أرخميدس، وقانون النّسبيّة، الّتي أثبتت في كلّ منها التّجربّة، واقعيتها في تفسير القوانين الّتي تحكم بعض الظّواهر الفيزيائيّة.

4- مفهوم النّظريّة اللّسانيّة: إذا كانت النّظريّة العلميّة تُطلَق على كلِّ نسق من الافتراضات التي تهدف إلى تفسير ظاهرة من الظّواهر الطّبيعة أو الإنسانيّة، فإنّ تحديد النّظريّة اللّسانيّة يعتمد على موضوعها، الّذي هو تفسير الظّاهرة اللّغويّة، "والنّظريّة اللّسانيّة بهذا، كسائر النّظريات، هي بناء عقليّ يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظّواهر الملاحَظة بقوانين خاصّة، تكوّن مجموعة مُتَّسِقة، يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التّفسير. ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم الأساسيّة ومجموعة من المسلّمات، تُستنتَج منها النّتائج التّفسيريّة للنّظريّة. وكلّ المفاهيم اللّسانيّة للنّظريّة تُعَرَّف انطلاقا من المفاهيم الأساسيّة الّتي تعتبر أوّليّة."[2] وتقوم النّظريّة اللّسانيّة بهذا على غرار غيرها من النّظريات غير اللّسانيّة، على نسق افتراضات تُكوِّن مجموعة مُتَّسقة تستهدف تفسير الظّاهرة اللّغويّة موضوع النّظريّة اللّسانيّة.

ولا تختلف بهذا النّظريّة اللّسانيّة في مفهومها عن النّظريّة العلميّة، إلا من جهة كونها تُعْنَى بتفسير الظّاهرة اللّغويّة في لغة من اللّغات أو في اللّغات عامّة، بغض النّظر عن الاختلافات الجوهريّة بين النّظريّات اللّسانيّة في تحديد طبيعة هذا الموضوع، ما ينجرّ عنه تعدّد النّظريات اللّسانيّة الّتي تختلف باختلاف نظرتها إلى الظّاهرة اللّغويّة، كما تختلف "باختلاف المصادر الفكريّة والمعرفيّة الّتي تنهل منها، وبتباين الجوانب المنهجيّة، وتوجد نظريّات عديدة منها النّظريّة البنويّة، والنّظريّة الوظيفيّة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، والنّظريّة الذّهنيّة والنّظريّة الفطريّة، ونظريّة المحاكاة، ونظريّة تعدّد أصول اللّغات، ونظريّة الإحالة، ونظريّة

[1]- محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ص18.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص13.

الأصل الواحد ... إلخ."[1] وكلّ منها يختلف من حيث موضوعُه وفرضياتُه في تفسير الظّاهرة اللّغويّة موضوع النّظرية اللّسانيّة.

5- القيمة العلميّة للنّظريّة اللّسانيّة: تستمد النّظريّة بصفة عامّة قيمتها العلميّة من مدى مطابقة فرضياتها للوقائع المُفَسَّرَة، لا من قوة تأثيرها النّفسيّ. فإذا كان من أحد خصائص النّظريّة هو قوة التّأثير، فإنّ هذا التّأثير النّفسيّ نابع من قيمتها العلميّة أمام النّظريّات المنافسة لها، لا من كثرة مؤيِّديها الّذين يدعمونها؛ لأنّ "القيمة المعرفيّة لنظريّة ليست لها أية علاقة بتأثيرها النّفسيّ على أذهان النّاس، فالاعتقاد والتّعهد، والفهم حالات ذهنيّة بشريّة. إلا أنّ النّظريّة الموضوعيّة العلميّة مستقلّة عن الذّهن البشريّ الّذي يبدعها أو يفهمها، وقيمتها العلميّة رهينة فقط بالدّعم الموضوعيّ الذي تجده هذه المظنونات في الوقائع."[2] فالدّعم الموضوعيّ الذي تكتسبه النّظريّة من مطابقتها لحقيقة الظّواهر المُفسَّرة، لا الدّعم الذّاتيّ للأفراد الّذي تكتسبه عن طريق الاعتقاد، وَحْدَه الكفيل بإثبات القيمة العلميّة للنّظريّة في تفسير الظّواهر.

وقد أثبت تاريخ العلوم أنّ هناك كثيرا من النّظريات اللّسانيّة وغير اللّسانيّة الّتي لم يشفع لها كثرة مؤيّديها، في الثبوت أمام نظريّات، هي أكفأ منها واقعية من حيث الفرضيّات، على قلّة مؤيّديها، كنظريّة دوران الأرض ومركزيّة الشّمس في علم الفلك، كما جاء بها الفيلسوف نيكولاس كوبرنيكوس وجاليليو غاليلي، خلال القرن السّادس عشر، بعد أن كان الاعتقاد بمركزيّة الأرض وثبوتها، سائدا ومسيطرا بقوة الكنيسة الكاثوليكيّة خاصّة، منذ مرحلة ما قبل المسيحيّة مع فلاسفة اليونان، طيلة عشرين قرنا من الزّمن. وغيرها من نظريات العلوم الّتي كانت قد أيَّدتها الموضوعيّة، وأنكرها الأفراد. والأمر نفسه حدث مع النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في اللّسانيّات، ففي أولى بدايات أطروحات هذه النّظريّة، كانت قد واجهت ردّا عنيفا من قبل البنويّين الأمريكيّين، وبخاصّة ما تعلّق منها بقضية اكتساب اللّغة، حينما ذهبت إلى أنّ اللّغة فطريّة وليست مكتسبة، موجهة نقدا إلى النّظريّات السّائدة حول اكتساب اللّغة عند السّلوكيين.

---

[1]- المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات، دط. الدّار البيضاء: 2002 مطبعة النّجاح الجديدة، ص87.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص10.

وقد رفضت دُورُ النَّشر الأمريكيّ نشر كتاب البُنَى التّركيبيّة بحجّة مخالفته للسّياق اللّسانيّ، ثمّ طُبِعت على شكل كتاب في دار نشر هولنديّة سنة 1957.[1]

وإنّ ما ينطبق بهذا على القيمة العلميّة لنظريات العلوم بصفة عامّة، ينطبق على القيمة العلميّة لنظريّات البحث اللّسانيّ بصفة خاصّة، والّتي يبقى فيها المعيار الأوحد للحكم على علميّة نظريّة ما، هو الواقعيّة الموضوعيّة لا التّأثير النّفسيّ في الآخرين، لأنّ التّأثير النّفسيّ شيء لازم في كلتا الحالتين، والنّحو كنظريّة "ذو واقع نفسيّ إذا كان يقدّم التّفسير اللائق للظّواهر الملاحظة، والتّفسير اللاّئق يعني الوصف اللاّئق، فنسبة الواقعيّة إلى قاعدة نحويّة، هي بمثابة نسبتها إلي نظريّة فيزيائيّة، حينما نقول عنها إنّها واقعيّة. فالواقعيّة العلميّة التي نحتاج إليها في الفيزياء، هي عينها التي نحتاج إليها في النّحو، ويكفي لمعرفة واقعيّة فرضيّة نحويّة أنْ نتساءل: هل هي أحسن تفسيرا للظّواهر الملاحظة؟"[2] وتستلزم الإجابة عن هذا السّؤال بدورها إخضاع فرضيّات النّظريّة للاختبار، وعن طريق التّجربة والملاحظة يمكن تحديد مدى موضوعيّتها/ واقعيّتها في تفسير الظّواهر اللّغويّة، مقارنة بغيرها من النّظريّات المنافسة لها.

6- النّموذج (Model) في النّظريّة اللّسانيّة: بعد عرضنا مفهوم كلّ من الفرضيّة والنّظريّة العلميّة عامّة، والنّظريّة اللّسانيّة خاصّة، نتعرّض إلى تفسير السّابقة المتّصلة بالنّظريّة (نموذج) وهي الّتي تمّ تفسيرها اعتمادا على المراحل الّتي تمرّ بها نظريّات البحث اللّسانيّ واختلاف نماذجها النّظريّة خلال هذه المراحل، وكذا وظيفتها في تمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة في هذه المرحلة.

ولئن كانت كلمة النّموذج قديمة العهد في اللّغة العربيّة؛ باعتبارها لفظة مُعرَّبة عن الفارسيّة، تَعْنِي على اختلاف لفظها بين (الأنموذج) و(النّموذج) مثال الشّيء، "فالأُنْمُوذَجُ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةِ الشَّيْءِ وَهُوَ مُعَرَّبٌ، وَفِي لُغَةٍ نَمُوذَجٌ بِفَتْحِ النُّونِ وَالذَّالِ مُعْجَمَةً مَفْتُوحَةً مُطْلَقًا، وقَالَ الصَّغَانِيّ: النّموذج مِثَالُ الشَّيْءِ الَّذِي يُعْمَلُ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَعْرِيبُ نَمُوذَهْ، وَقَالَ:

---

[1]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، أطروحة دكتوراه، جامعة عنّابة، الجزائر: 2013، ص74.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص47.

الصَّوَابُ النّموذج؛ لأَنَّهُ لا تَغْيِيرَ فِيهِ بِزِيَادَةٍ."[1] فهي في مجال البحث اللّسانيّ حديثة العهد، يعود ظهورها إلى أدبيّات لسانيات ما بعد المنتصف الثّاني من القرن العشرين؛ حيث اعتمدتها كلّ من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ونظريّة النّحو الوظيفيّ في تعبيرهما عن معنيَيْن مختلفين، الأوّل: تمثيل لبنية اللّغة في الذّهن، والثّاني: المراحل المؤطّرة للنّظريّة. وفق ما توضّحه التّرسيمة (9):

(9)

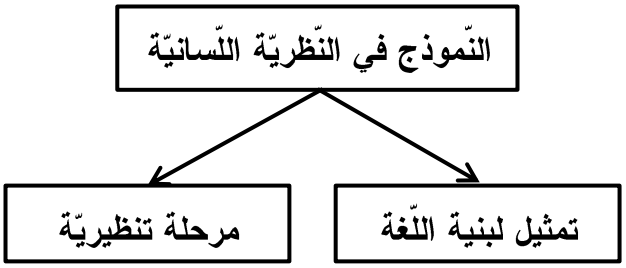

6-1 النّموذج تمثيل لبنية اللّغة: كان تشومسكي أوّل من استخدم في البحث اللّسانيّ مصطلح النّموذج، في تعبيره عن ثلاثة أنحاء اقترحها لتمثيل بنية اللّغة لدى المتحدث/ المستمع المثالي، في مقال له بعنوان (ثلاث نماذج لوصف اللّغة).[2] وهي نموذج القواعد النّحويَّة المحدودة، ونموذج قواعد تركيب أركان الجملة، والنّموذج التّحوليّ.

وقد أعاد تشومسكي شرح هذه النّماذج النّحويّة الثّلاثة، في الفصول الأولى من كتابه البنى التّركيبيّة (Syntactics structur) سنة 1957، ليميّز للقارئ أيّ النّماذج منها الأنسبُ لتمثيل بنية اللّغة تمثيلا يتوافق مع طبيعتها. قائلا في مقدّمة هذا الكتاب: "سنقوم بدراسة ثلاثة نماذج للبنية اللّغويّة خاصّة، ونحاول تحديد عيوبها، فنجد أنّ أحد نماذج الاتّصال النّظريّ البسيط للّغة ونموذجا آخر أشدّ قدرة منه، يضمّ الجزء الأكبر ممّا يُعْرَف الآن (بالتّحليل إلى المكوّنات المباشرة) لا يمكنهما أنْ يخدما بصورة صحيحة أغراض الوصف القواعديّ ... لذا سنطور نموذجا ثالثا، النّموذج التّحويليّ للبنية اللّغويّة، وهو أشدّ قدرة من نموذج المكوّنات المباشرة في نواح مهمّة ... فإذا صغنا نظريّة التّحويلات بعناية وطبّقناها، دون قيد على الإنـــگليزيّة وجدناها تساعدنا في إلقاء نظرات ثاقبة على عدد كبير من الظواهر."[3] واعتمد بعدها تشومسكي

---

[1]– أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، دط. بيروت: دت، المكتبة العلميّة، ج2، ص625.

[2]– نعوم تشومسكي، البُنى النّحويّة، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط2. الدّار البيضاء: 1987، منشورات عيون، ص33.

[3]– المرجع نفسه، ص12.

النّموذج التّحويليّ، جهازا واصفا لبنية اللّغة، لما يتميّز به من قدرة على وصف العديد من الظّواهر النّحويّة؛ بما فيها التّقديم والتّأخير والحذف... إلخ.

وقد أخذ مفهوم النّموذج عند تشومسكي في هذين الموضعين، معنى التّمثيل المجرّد لبنية اللّغة؛ باعتبار أنّ النّموذج "يمثّل بطريقة خطاطيّة بنية اللّغة أو السّلوك الكلامي عند المتكلّمين."[1] فهو "بنية منطقيّة أو رياضيّة، تستعمل لدراسة سيرورة مجموعة من الظّواهر، تربطها علائق محدّدة."[2] يمكن رصدها عن طريق تمثيلها بنموذج خطاطيّ، يعكس بطريقة مجرَّدة الكيفيّة الّتي تتمّ بها سيرورة هذه الظّواهر، وهو ما ينطبق على اللّغة باعتبارها ظاهرة بشريّة، يمكن للنّموذج أنْ يرسم بطريقة مجرّدة الكيفيّة الّتي تتمّ بها حسب تصوّر اللّسانيّ للظّاهرة اللّغويّة.

2-6 النّموذج مرحلة تنظيريّة: انتقل مصطلح النّظريّة في البحث اللّسانيّ من كونه تمثيلا لبنية اللّغة، إلى كونه مرحلة تنظيريّة، تعكس مرحلة من مراحل تطوّر النّظريّة اللّسانيّة، وهو ما تشهد به الدّراسات المؤرّخة لنظريّات البحث اللّسانيّ، والّتي اعْتُمِد فيها مصطلح النّموذج في التّعبير عن مرحلة من مراحل تطوّر النّظريّة اللّسانيّة؛ إذ لمّا كانت النّظريّة اللّسانيّة تظلّ محتفظة باسمها طيلة مراحل التّنظير لها -مهما شهدت من اختلاف وتطوّرات- وكان يتعذّر على الاسم وَحْدَه أنْ يُعبِّر عن تلك التّطوّرات الفكريّة الّتي تحصل على مستوى النّظريّة، أو يفصلَ بين مرحلة وأخرى من مراحل تطوّرها؛ فإنّه قد اسْتُخْدِم مصطلح (النّموذج) عند المؤرّخين لنظريات البحث اللّسانيّ، ليميِّز بين مختلف المراحل النّظريّة الّتي تمرّ بها النّظريّة اللّسانيّة، وهي الّتي بدورها تختلف باختلاف التّطورات التي تمّ تحقيقها في كلّ مرحلة، فقد جاء في التأريخ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة أنّها مرّت بأربع مراحل، هي:[3]

أ- المرحلة الكلاسيكية.

ب- المرحلة الأنموذجيَّة.

ج- النّظريَّة الأنموذجيَّة الموسَّعة.

د- نظرية الرَّبط العامليّ.

---

[1]- المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات، مادّة (نموذج).

[2]- المرجع نفسه، مادّة (نموذج).

[3]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص73-74.

وجاء في التّأريخ لنظريّة النّحو الوظيفيّ الّتي امتد فيها مصطلح النّموذج ليعبر عن المراحل الّتي مرت بها هذه النّظريّة، أن نظريّة النّحو الوظيفيّ قد مرت منذ نشأتها إلى يومنا هذا، بثلاثة نماذج أو صيغ، هي:[1]

أ- نموذج النّحو الوظيفيّ ما قبل المعيار (Modèle Pré-Standard) (1978-1988).

ب- نموذج النّحو الوظيفيّ المعيار (Modèle Standard) (1989-1997).

ج- نموذج النّحو الوظيفيّ ما بعد المعيار (Modèle Post-Standard) (1997- ...).

كما تضمّن عنوان أحد الكتب اللّسانيّة المتتبّعة لتاريخ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، مصطلح (النّموذج) ليعبِّر به عن كلّ مرحلة من مراحل النّظريّة؛ وهو كتاب (مصطفى غلفان) الذي جاء عنوانه تحت اسم (اللّسانيّات التّوليديّة: من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة).

وتدلّ مثل هذه الدّراسات التّي أرّخت للنّظريّات اللّسانيّة، على أنّ مصطلح (النّموذج) قد انتقل من كونه تمثيلا لبنية اللّغة أو جهازا واصفا للظّاهرة اللّغويّة، إلى كونه مرحلة من المراحل المؤطّرة للنظريّة اللّسانيّة. ومن باب تقريب المعنى يمكن مقابلة مصطلح النّموذج في النّظرية اللّسانيّة، بمصطلح إصدار (version) في عالم البرامج الحاسوبيّة، باعتبار أنّ كلا منهما يعبّر عن مرحلة من مراحل تطور النّظريّة أو تطور نوع من أنواع البرامج الحاسوبيّة. وكلّما تقدّمت النّظرية في بحوثها اللّسانيّة، وقدّمت تمثيلا أو جهازا واصفا أكثر واقعيّة لبنية اللّغة، انتقلت إلى نموذج أكثر تطوّرا من النّموذج السّابق.

ونعتبر على هذا الأساس أنّ نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة، الذّي قدّمه عبد الرّحمن الحاج صالح لوصف قواعد اللّغة العربيّة، هو -من جهة- تمثيل لبنية اللّغة العربيّة أو جهاز واصف لقواعدها، و-من جهة أخرى- يمثّل مرحلة من مراحل تطوّر النّظريّة الخليليّة القديمة التي أسّسها الخليل بن أحمد الفراهيدي وأتباعه، في الوقت الّذي يعتبره صاحب النّظريّة نموذجا ممتدا في النّظريّة الخليليّة القديمة. وينطبق الأمر نفسه على نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة

[1]- يحيى بعيطيش، نحو نظرية نحوية وظيفية للنّحو العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: 2006، ص78-79.

الذي قدّمه عبد القادر الفاسي الفهري، لإعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة، فهو من جهة تمثيل لبنية اللّغة العربيّة أو جهازٌ واصفٌ لقواعدها، يختلف عن غيره من نماذج النّظريّات اللّسانيّة الأخرى من جهة، ومختلف النّماذج التّطبيقيّة الّتي عرفتها اللّغة العربيّة مع هذه النّظريّة: كنموذج ميشال زكريا، ونموذج مازن الوعر، ونموذج خليل عمايرة، وغيرها من النّماذج الّتي تتقارب أو تتباعد في التّمثيل لبنية اللّغة العربيّة وفقا لهذه النّظريّة. ومن جهة ثانيّة يمثّل هذا النّموذج مرحلة من مراحل تطوّر النّظريّة في حدّ ذاتها؛ باعتباره أحرز تقدّما في تاريخ النّظريّة، بتطبيقها على اللّغة العربيّة، سعيا لتحقيق الكفاية النّمطيّة.

7- مفهوم النّحو في اللّسانيّات: إذا كانت المعاني اللّغويّة للألفاظ تتطوّر بتطوّر الحياة الاجتماعيّة، والسّياسيّة، والاقتصاديّة، والدّينيّة، والثّقافية ...إلخ، فإنّ معانيها الاصطلاحيّة كذلك تتطوّر بتطوّر العلوم، نتيجةً للبحث المستمرّ في موضوعاتها، ما يستلزم اصطلاحات جديدة تُعبِّر عن مستجدّاتها، فتتطوّر بذلك اصطلاحات العلوم وتتجدّد مفاهيمها بتطوّر البحث فيها وتَجَدُّد نتائجها.

وينطبق الأمر نفسه على مصطلح (علم النّحو) في معنييه اللّغويّ والاصطلاحيّ؛ حيث كانت قد تعدّدت معانيه اللّغويّة بتعدّد استعمالاته عند العرب، كما تعدّدت معانيه الاصطلاحيّة بتطوُّر البحث في اللّغة. وباعتبار أنّ النّحو أحد العلوم اللّغويّة، فقد تعدَّدت معانيه الاصطلاحيّة بتعدّد مناهج البحث في اللّغة، وتجدّدت بتجدّد نتائج البحوث اللّسانيّة فيها؛ إذ بعد ما أسّس دي سوسير اللّسانيّات علما للّغة، أخذ مفهوم النّحو يتّسع مع البحوث اللّسانيّة والتّنظير للّغات، ليشمل في هذا الحقل المعرفيّ عدّة مفاهيم صار من خلالها مصطلح النّحو، مقابلا لها في الدّراسات اللّسانيّة أهمّها: "أولا: النّحو في مقابل اللّسانيّات، وثانيا: النّحو باعتباره فرعا من فروع الدّرس اللّغويّ وثالثا: النّحو باعتباره نمذجة صوريّة للواقع اللّغويّ، ورابعا: النّحو بالمعنى الواسع أي النّظريّة"[1] وخامسا: النّحو باعتباره فرضيّة قابلة للرّوز.

[1]- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ط1. الرّباط: 2006، دار الأمان ص36.

7-1 النّحو بمعنى اللّسانيّات: تمّ تقسيم الدّرس اللّغويّ في تاريخ البشريّة إلى مرحلتين مرحلة الدّرس اللّغويّ القديم وتمثّله الدّراسات النّحويّة، ومرحلة الدّرس اللّغويّ الحديث وتمثّله اللّسانيّات،[1] ما جعل البعض يعتبر اللّسانيّات امتدادا للدّراسات النّحويّة القديمة، أو يعدّ اللّسانيّات بمعناها الواسع مقابلا للنّحو، وبخاصّة لمّا ازداد اهتمام اللّسانيّات بعد دي سوسير، بالنّحو وآليات التّحليل اللّغويّ على بقية المستويات الأخرى، غير أنّ الحقيقة الإبستيمولوجيّة للدّرسين اللّغويّين القديم والحديث، تثبت أنّ هناك فرقا شاسعا بينهما؛ من حيث ظروف الإنتاج، والموضوع والهدف، والمنهج[2]:

أ- ظروف الإنتاج: توافر لنشأة اللّسانيّات مالم يتوافر لغيرها من الدّراسات اللّغويّة؛ حيث نشأت معظم الدّراسات اللّغويّة القديمة -بما فيها النّحو- في أحضان الدّراسات الدّينيّة، في حين نشأت اللّسانيّات في أحضان علوم شتى أفادت منها اللّسانيّات، كالفلسفة، والمنطق، والرّياضيات الحديثة، وعلم النّفس، والاكتشافات التّكنولوجيّة: كالحاسوبيّات.

ب- الموضوع: لم يجاوز النّحو في جميع اللّغات في موضوعه، دراسة اللّغة الواحدة بالتّقعيد، في حين كان موضوع اللّسانيّات اللّغاتِ على اختلاف أنماطها، أو ما يُسمَّى بالملكة اللّغويّة للكائنات البشريّة.

ج- الهدف: كان الهدف من وضع الأنحاء اللّغويّة هو (الحفاظ على اللّغة وتعليمها) من خلال وضع قواعد تحافظ عليها من اللّحن والاندثار أمام طيّات الزّمن، في حين تستهدف اللّسانيّات بدراستها مختلف الأنماط اللّغويّة إلى إقامة (نحو كلّيّ) يمثّل خصائص اللّسان الطّبيعيّة بوجه عامّ.

د- المنهج: تنطلق اللّسانيّات من تحديد المنهج أوّلا قبل مباشرة الدّراسة، في حين أنّ الأنحاء اللّغويّة القديمة تباشر اللّغة دون اعتماد منهج مدوَّن، ولذلك فمنهجها متضمن في مادّتها النّحويّة.[3]

---

[1]- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ص37.

[3]- عزّ الدّين لعناني، الوظائف التّركيبيّة والوظائف الدّلاليّة والوظائف التداوليّة في النّحو الوظيفيّ: دراسة تطبيقيّة في سورة يوسف، بحث ماجستير، جامعة سطيف2، الجزائر: 2014، ص49.

ويتّضح هذا الفرق أكثر في كون اللّسانيّات جاءت حلاًّ لأزمة المناهج، في حين أنّ الأنحاء اللّغويّة جاءت لخلق الموضوع لا المنهج.

7-2 النّحو فرعا من فروع اللّسانيّات: يمثل النّحو في هذا الحقل المعرفيّ، مستوى من مستويات التّحليل اللّغويّ، يختصّ بالتّركيب أو الصّرف أو يضمّهما الاثنين معا. ويتعالق مع مستويات التّحليل اللّغويّ الأخرى؛ بما فيها المستوى الصّوتيّ، والمستوى الصّرفيّ، والمستوى المعجميّ، والمستوى الدّلاليّ، وهو بذلك يُعَدُّ فرعا عن اللّسانيّات، يحاقل مختلف هذه الفروع ضمن هذا المجال المعرفيّ؛ الذي يمثّل فيه المستوى النّحويّ موضوعا يختص به أحد فروع هذا العلم العامّ (اللّسانيات) وهو النَّحو.

7-3 النّحو بمعنى النّموذج: تُعَدُّ النّمذجة تمثيلا مجرّدا للظّواهر اللّغويّة موضوع الوصف.[1] ويُعَدُّ مصطلح النّموذج في الدّراسات اللّسانيّة أحدثَ استعمالا وأكثرَها انتشارا، وهو يُعْبِّر عن الأنحاء الّتي تمثّل بنية اللّغات؛ باعتبارها أجهزة واصفة. وتختلف نماذج هذه الأنحاء باختلاف تمثّلاتها لبنية اللّغة: مثل نموذج النّحو الوظيفيّ، ونموذج النّحو التّوليديّ التّحويليّ.[2]

7-4 النّحو بمعنى النّظريّة: تمّ التّوسع في المفهوم السّابق للنّحو (الجهاز الواصف) فصار يُطْلَق باعتباره اسما علما على نظريّة لسانيّة بعينها، يمكن أنْ تتبنّى أحد نماذج الوصف، ومن أمثلة هذا التّوسع: النّحو التّوليديّ التّحويليّ، والنّحو المعجميّ الوظيفيّ، ونحو الأحوال، والنّحو الوظيفيّ.[3] والّتي صار كلٌّ منها يشكل بدوره نظريّة نحويّة، تهدف إلى تفسير الظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة، أو عمليّة اكتساب اللّغات عن طريق هذه الأنحاء، وفق فرضيات متباينة؛ من حيث الوصف والتّفسير.

7-5 النّحو بمعنى الفرضيّة: يمكن اعتبار النّحو فرضيّة، باعتباره يقدّم تفسيرا مبدئيّا للظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعية، يتمّ روزه من خلال اخضاعه للتّجربّة على هذه اللّغات وكلّما كانت فرضيّة النّحو صالحة لأنْ تنطبق على أكبر عدد من اللّغات الطّبيعيّة، كانت ذات

---

[1]- عزّ الدّين لعناني، الوظائف التّركيبيّة والوظائف الدّلاليّة والوظائف التداوليّة في النّحو الوظيفيّ: دراسة تطبيقيّة في سورة يوسف، ص49.

[2]- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ص39.

[3]- المرجع نفسه، ص39.

كفاءة عالية من حيث الوصف والتّفسير، وهو ما يحقّق لها كفايتها النّمطيّة الّتي تُعَدُّ أحد شروط النّظريَّة اللّسانيّة. ونجد على هذا الأساس كلّ نظريّة من نظريات البحث اللّسانيّ، في سعيها لتحقيق هذا الهدف، تعتمد فرضيّات متباينة من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة في اللّغات الطبيعيّة: كفرضيّة العامل الّتي تعتمدها النّظريّة الخليليّة الحديثةّ، أو فرضيّة التّحويل الّتي تعتمدها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، أو فرضيّة تحديد الوظيفة للبنيّة التي تعتمدها نظريّة النّحو الوظيفيّ.

وتوضّح الترّسيمة الآتية في (10) مجمل هذه المفاهيم المقابلة لمصطلح النّحو في الدّراسات اللّسانيّة:

(10)

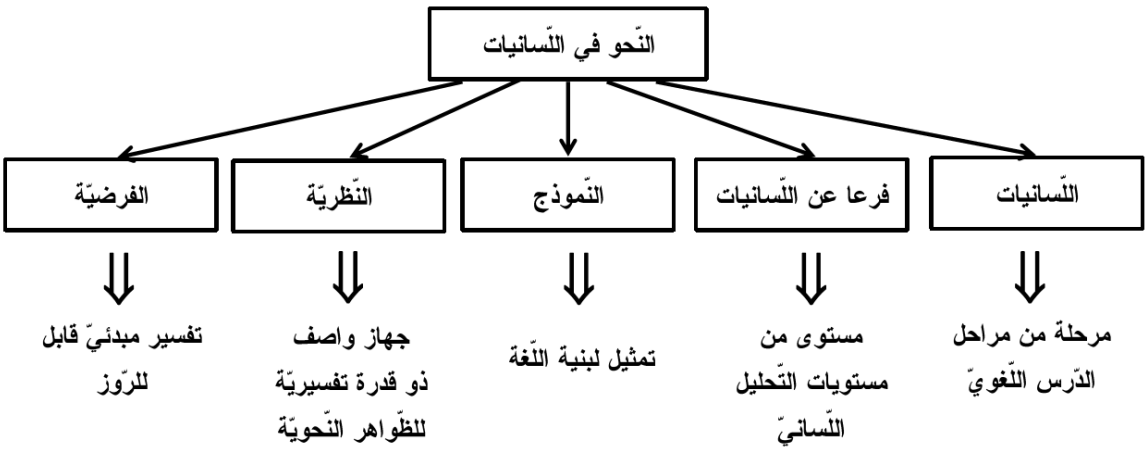

ثانيا– النّحو العربيّ من نظريّة العامل إلى نظريّات البحث اللّسانيّ: تُمثِّل نظريّات البحث اللّسانيّ نقلة نوعيّة في مجال الدّراسات اللّغويّة عامّة والعربيّة خاصّة، مثلما تشهد به مختلف مراحل البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ، الذي كان قد وجه عنايته إلى دراسة اللّغة العربيّة وفقا لنتائج هذا العلم. والجدير بالذّكر أنّ هذا التّوجه في دراسة اللّغة العربيّة، كان قد صاحب دعوات التّيسير والتّجديد في نظرّية النّحو العربيّ، والتي كان قد دعا إليها غيرُ واحد في عدة أمصار من الوطن العربيّ، فراح بعضهم يتلمّس الحلّ البديل في نظريّات البحث اللّسانيّ للتّجديد في هذه النّظريّة، وعرف بذلك النّحو العربيّ من خلالها في النّصف الثّاني من القرن العشرين، أربعة نماذج نظريّة كان قد انتقل معها من فرضية العامل إلى عدّة فرضيات متباينة

من حيث الوصف والتّفسير، بعد أنْ اعتمد فيها كلّ نموذج منها فرضيّة عامّة، تمثّل جوهر النّظريّة مثلما يوضّحه الجدول الآتي في (11):

(11)

النّظريّة النّحويّة	صاحبها	الفرضيّة	السّنة
النّظريّة الخليليّة الحديثة	عبد الرّحمن الحاج صالح	فرضيّة العامل	1979
نظريّة تضافر القرائن	تمام حسان	فرضية تضافر القرائن	1973
النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة	– داود عبده – محمّد علي الخوليّ – ميشال زكريا – عبد القادر الفاسي الفهريّ – مازن الوعر –	فرضية التّحويل	1981
نظريّة نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ	أحمد المتوكّل	فرضية تحديد الوظيفة للبنية	1986

وتعتمد هذه النّماذج النّظريّة الّتي يوضّحها الجدول في (11) فرضيّات متباينة؛ من حيث الوصف والتّفسير للظواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، كان قد أفرزها البحث اللّسانيّ العربيّ في المنتصف الثّاني من القرن العشرين، كنتيجة للتّأثّر بنظريّات البحث اللّسانيّ في الغرب.

ويمكن أن نقف على أصول كلّ نظريّة من خلال قراءتنا للأعمال التي تمثّل مشروع كلّ نظريّة، أو من خلال الدّراسات الّتي أُجرِيت حولها؛ حيث نجد النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح، تمتدّ أصولها إلى نظريّة العامل النّحويّة التي أسّسها الخليل وأتباعه؛ باعتبارها ترتكز على "ما وصل إلينا مِنْ تراث في ما يخصّ ميدان اللّغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه (180هـ) وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الّتي سمّاها بالخليليّة."[1] بما فيهم عباقرة

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلاميّ، ص367–368.

النّحو المتأخِّرين "كالسّهيليّ (581هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) والرّضيّ الأستراباديّ (686هـ) وغيرهم."[1] في حين تمتدّ أصول نظريّة تضافر القرائن لتمّام حسان إلى "نظريّة فيرث السّياقية الّتي طبّقها على اللّغة العربيّة، في كتابه (اللّغة العربيّة معناها ومبناها)."[2] أمّا أصول النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّتي طبّقها بعض اللّسانيّين العرب على اللّغة العربيّة "فتجد أصولها في عدد من الأعمال الّتي أُنْجِزَت في إطار النّحو التّوليديّ التّحويليّ، الّذي جاء به تشومسكي وطورّه أتباعه."[3] في حين تمتد أصول نظريّة النّحو الوظيفيّ الّتي طبّقها أحمد المتوّكل على اللّغة العربيّة "إلى مؤسِّسها الأول سيمون ديك الهولنديّ، من خلال أبحاثه المتعدِّدة الّتي رسم بها الإطار النّظريّ والمنهجيّ العامّ للنّظريّة لأتباعه السّائرين على نهجه."[4] وإنّه لمّا كان تفسير الظّواهر بصفة عامّة، طبيعيّة أو إنسانيّة كانت، يحتاج إلى إعمال فكر في القوانين الّتي يمكن أنْ تَحْكُمَها بهدف تفسير هذه الظّواهر؛ فقد اتّجه عقل الدّارسين من اللّغويّين القدماء والمُحْدَثين إلى تفسير الأنحاء اللّغويّة؛ باعتبارها ظواهر تعكس القوانين الّتي تحكم نظام اللّغات، وفق فرضيّات متباينة؛ من حيث الوصف والتّفسير، وقد تبنّت كلّ فرضيّة من هذه الفرضيّات نظريّة من نظريات البحث اللّسانيّ، انطلاقا من اعتقادها الجازم بسلامة هذه الفرضيّة على تلك.

وقد وقع اختيارنا في هذه الأطروحة، على كلّ من نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح، الّذي تبنّى فرضية العامل الّتي تُعزَى بدورها إلى الخليل وتلميذه سيبويه والتي ارتبطت بالنّحو العربيّ أكثر من ارتباطها بنحو أيِّ لغة، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهريّ، الّذي تبنّى فرضيّة التّحويل التي ارتبطت بالأنحاء اللّغويّة عامّة باعتبارها نظريّة في النّحو الكلِّيّ، دون غيرهما من النّماذج النّظريّة الّتي ظهرت متزامنة معهما، لاعتبارين أساسين هما:

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص5.

[2]– أحمد عبد العزيز درّاج، الاتجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللّغويّة، دط. الرياض: 2003، مكتبة الرّشد ناشرون، ص147–148.

[3]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص80–81.

[4]– يحيى بعيطيش، نحو نظريّة نحويّة وظيفيّة للنّحو العربي، ص77.

أ- ظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة في البحث اللّسانيّ العربيّ المعاصر، كرد فعل على تطبيق نتائج البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة، وإثباتا لكفاءة النّظريّة النّحويّة القديمة أمام هذه النّظريّات،[1] في الوقت الّذي جاء فيه تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة إثباتا لكفاءة نظريات البحث اللّسانيّ في وصف قواعد اللّغة العربيّة، وهو ما أشار إليه الباحثان في عدّة مواضع من مؤلّفاتهما.

ب- تقارب النّموذجين النّظريّين من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة على اختلاف فرضيتيهما، وهو ما لم يتحقّق في النّموذجين النّظريّين الآخريْن اللّذين لا وجه لعقد المقارنة بينهما؛ لِمَا بينهما من تباعد في الأسس النّظريّة.

ثالثا- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: يُعَدُّ العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة، أحد المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة في وصف الجملة العربيّة، معتبرة إياه أحد مكوّناتها الأساسيّة. وقبل الحديث عن طبيعة فرضيّة العامل في هذه النّظريّة، والقيود الّتي وُضِعت شرطا على العمل فيها؛ لا بدّ من التّعرّض إلى أصول هذه النّظريّة ومصادرها العلميّة لتحديد الخلفيّة الفكريّة لهذه الفرضيّة:

1- أصول النّظريّة الخليليّة الحديثة ومصادرها العلميّة: تمتدّ أصول النّظريّة الخليليّة الحديثة إلى نحاة القرون الأولى لوضع النّحو العربيّ ومَنْ نَهَجَ نَهْجَهَم من المتأخّرين، وبالتّحديد إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وتلميذه سيبويه (180هـ) اللّذين وضعا أسس نظريّة العامل النّحويّة. وقد تجلّى عمل النّظريّة الخليليّة الحديثة بالنّسبة لهذه النّظريّة، في كونها قدّمت "قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيديّ وتلميذه سيبويه خاصّة، وجميع مَنْ جاء بعدهما من النُّحاة الّذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه، إلى غاية القرن الرّابع الهجريّ كشروح كتاب سيبويه وغيرها. أضف إلى ذلك البحوث الّتي كتبها بعض العباقرة من العلماء: كالسّهيليّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، والرّضيّ الأستراباذيّ، وغيرهم."[2] ويؤكّد هذا امتداد النّظريّة

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987 ص375-378.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص5.

الخليليّة الحديثة في نظريّة النّحو العربيّ الموروثة عن النّحاة القدماء، والتي اعتمدت بدورها أساسا على فرضيّة العامل في وصف مختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة وتفسيرها.

ويمكن عدُّ نظريّة العامل النّحويّة الّتي اعتمدها النّحاة القدماء، ومن بعدهم صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة لوصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة –على الرّغم من دعوى التّشكيك في أصالتها– وليدة الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، طالما أنّه ليس بالإمكان إثبات أصلٍ لنظريّة العامل النّحويّة، في غيرها من المصادر العلميّة اللّغويّة أو الفلسفيّة للحضارات القديمة، على الرّغم من أنّ هذه المسألة ظلّت محلّ خلاف بين الدّارسين المُحْدَثين والمعاصرين انتهى فيها الجدل إلى تقسيم الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة إلى مرحلتين مرحلة الأصالة ومرحلة التّأثّر.[1] وهنا ليس لنا إلا أنّ نعتبر أنّ أصول نظريّة العامل ليس لها امتداد في غيرها من النّظريّات اللّغويّة أو الفلسفيّة، بل هي نتاج تفكير عقليّ عربيّ محض، وهو ما يمكننا في مقارنتنا بين فرضية العامل في النّحو العربيّ، وفرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة من القول بأنّ الأولى نشأت طفرة. أما الثّانية؛ فنشأت نتيجة تراكم معرفيّ، بحكم امتدادها في غيرها من النّظريات النّحويّة أو الفلسفيّة، كما سيوضّحه مبحث أصول النّظريّة التّوليديّة ومصادرها العلميّة.

وقد تنوّعت المصادر العلميّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، بين المصادر اللّغويّة والمصادر غير اللّغويّة: كالرّياضيات، والطّب، وعلم الحاسوب، والّتي اعتمد عبد الرّحمن الحاج صالح على نتائجها العلميّة، في بلورة المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، وكذا تحديد طرائق التّحليل اللّسانيّ، بما يتوافق مع طبيعة اللّغة. ومن جملة هذه العلوم الّتي تمثّل رافدا علميّا لهذه النّظريّة، ما يلي:

1-1 النّحو العربيّ: يُعَدُّ النّحو العربيّ أُوّلَ المصادر العلميّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة بحكم أنّ مادّته العلميّة، تمثّل رافدا علميّا أساسا، اعتمده عبد الرّحمن الحاج صالح في بلورة مفاهيم هذه النّظريّة، كما نجده واضحا في معظم بحوثه اللّغويّة، الّتي لا تخلُو من الإشارة إلى

[1]– ينظر: ياسين بوراس، محاضرات في اللّسانيّات العربيّة، تمّ استرجاعه يوم: 05-01-2018 على الرّابط [http://facll.univ-bba.dz/images/arabe/_____.pdf].

هذا العلم، أو في تصريحه في العديد من المواضع إلى هذا المصدر، كما في قوله: "حاولنا منذ ما يقارب ثلاثين سنة أنْ نُحلِّل ما وصل إلينا مِنْ تراث في ما يخصّ ميدان اللّغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه، وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الّتي سمّيناها بالخليليّة."[1] غير أنّ المرحلة الّتي تمثّل المصدر بالنّسبة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، من بين المراحل الّتي عرفها النّحو العربيّ في نشأته، هي المرحلة الممتّدة ما بين نهاية القرن الثّاني إلى القرن الرّابع الهجريّ باعتبارها تمثل مرحلة الأصالة بالنّسبة للنّحو العربيّ.

وممن ينتمي من النّحاة إلى هذه المرحلة (مرحلة الأصالة) وتمثّل مؤلّفاته النّحويّة رافدا علميّا لهذه النّظريّة، الخليل بن أحمد الفراهيديّ وسيبويه. أمّا مِمَّن لا ينتمى من النّحاة إلى هذه المرحلة وتمثّل مؤلّفاته النّحويّة رافد علميّا لهذه النّظريّة؛ فعبد القاهر الجرجانيّ، والإمام السّهيليّ وابن يعيش (643هـ) والرّضيّ الأستراباذيّ؛ باعتبارهم نهجوا نهج هؤلاء النّحاة الأوائل، وإنْ لم ينتسبوا إلى عصرهم.

1-2 الرّياضيات: بحكم التّكوين الرّياضيّ الّذي عرفه عبد الرّحمن الحاج صالح خلال مسيرته العلميّة، فإنّه يمكن عدّ الرّياضيات ثاني المصادر العلميّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة ويؤكِّد هذا الاعتبار، اعتماد صاحب هذه النّظريّة على جملة من المصطلحات الرّياضيّة، في تعبيره عن المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة كالعلامة العدميّة (marque zéro) والزّمرة (groupe) والتّكافؤ (égalité) وغيرها من المصطلحات الرّياضيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة في التّعبير عن المفاهيم الأساسيّة لهذه النّظريّة.

1-3 الطّب: بحكم أنّ الطّب هو التّخصص الّذي تحوّل عنه عبد الرّحمن الحاج صالح إلى اللّسانيّات، فإنّه يمكن عدّ هذا العلم كذلك، ثالث المصادر العلميّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة؛ حيث خرج من خلاله عبد الرّحمن الحاج صالح بالنّظريّة الخليليّة الحديثة، من جانبها النّظريّ إلى الجانب التّطبيقيّ، في اعتمادها نظريّة لسانيّة تمكّن علم أمراض الكلام (الأرطفونيا) من تشخيص مختلف الأمراض النّطقيّة ومعالجتها، كالحبسة/ الأفازيا (Aphasie) الّتي تتعلّق

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص367-368.

بمعرفة تركيب أجزاء الكلام عند النّاطقين باللّغة، كما سيأتي بيانه في المبحث الخاصّ بفاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التّنظير والتّطبيق، من الفصل الموالي.

1-4 علم الحاسوب: يمكن من خلال المستوى اللّغويّ (اللّفظ) الّذي اعتمد في التّحليل اللّسانيّ للنّظريّة الخليليّة الحديثة، اعتبار علم الحاسوب رابع المصادر العلميّة لهذه النّظريّة، الّتي تشترك مع هذا العلم، في اعتمادها على المحدّدات اللّفظيّة في تعريف مختلف المستويات اللّغويّة، بدءا بالكلمة، فاللّفظة، فالتّركيب، كما يوضّحه مبحث المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليلية الحديثة من الفصل الموالي؛ حيث يعتمد الحاسوب في معالجته الآليّة للّغة على المحدّدات اللّفظيّة لمعرفة طبيعة الكلمات أو مختلف المستويات اللّغويّة، وكذا مختلف العلاقات النّحويّة بين الكلمات، والّتي يقف عاجزا عن معرفتها في غياب هذا النّوع من المحدّدات،[1] وهو ما يتّفق فيه مع هذه النّظريّة الّتي تتوافق في تحليلها اللّسانيّ مع الآليّة التي يشتغل بها الحاسوب، في معالجته الآلية للّغة؛ أي اعتمادها على اللّفظ في التّحليل اللّسانيّ لمختلف مستويات اللّغة، كما سيأتي بيانه كذلك في المبحث الخاصّ بفاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التنظير والتّطبيق، من الفصل الموالي.

ويؤكّد إلى جانب المستوى المعتمد في التّحليل اللّسانيّ للنّظريّة الخليليّة الحديثة، اعتماد علم الحاسوب مصدرا لهذه النّظريّة، إشارة عبد الرّحمن الحاج صالح إلى هذا العلم في العديد من محاضراته ومقالاته، وحثّه المستمرّ على ضرورة استثماره في المعالجة الآليّة للّغة العربيّة للاستفادة منها في مختلف مجالات الحياة العلميّة والعمليّة.

2- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: ارتبطت فرضيّة العامل بالنّحو العربيّ أكثر من ارتباطها بنحو آخر؛ إذ لمّا كانت اللّغة العربيّة في نحوها تقوم على الإعراب (الرّفع والنّصب، والجرّ، والجزم) تِبَعا لتغيّر المعاني النّحويّة، فقد اتّجهت عناية النّحاة الأوائل، وعلى رأسهم سيبويه والخليل إلى دراسة هذه الظّاهرة، معتمدِين في تفسيرها على نظريّة العامل، الّذي اعتُمِد في التّقعيد للنّحو العربيّ، ومن ثمّة التّفصيل في أبوابه الّتي تجمع بين ما تشابه من

[1]- ينظر: نهاد الموسى، العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللّسانيّات الحاسوبيّة، عمّان: 2000، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، الفصل الأوّل (نحو تمثيل النّظم).

الظّواهر النّحويّة؛ حيث "استنبط هؤلاء النّحاة من مجاري كلام العرب، قوانين مطّردة تشبه الكلّيّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملا."[1] وإنّ نظريّة العامل النّحويّة بهذا تجد أصولها في نظريّة النّحو العربيّ، باعتباره أوّل من استعمل هذه الفرضيّة في تفسير الظّواهر النّحويّة.

ويدلّ أوّل مؤلّف وصل إلينا في النّحو، على أنّ النّحاة اعتمدوا عن وعي منهم فرضيّة العامل في تفسير الإعراب، وجعلوه نظريّة عامّة لجميع الأبواب النّحويّة، فممّا أورده سيبويه في الباب الثّاني من الكتاب (باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة) قوله: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النّصب والجرِّ والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثّمانيةُ يَجمعهنّ في اللّفظ أربعةُ أضرب: فالنّصبُ والفتح في اللّفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف. وإنّما ذَكَرْتُ لك ثمانية مجارٍ، لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة؛ لما يُحِدثُ فيه العامل، وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه؛ لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل."[2] واعتمد سيبويه في هذا الباب للتّفرقة بين أقسام الكلم العربيّة من حيث مجاري أواخرها، على نظريّة العامل في حدّ ذاته، جاعلا منه أساسا للتّمييز بين المُعْرَب منها والمبنيّ، وهذا بعد أنْ ميّز بينها في الباب الأوّل (هذا باب علم ما الكلم من العربيّة) معتمدا أساس المعنى، للتّفرقة بين أجناسها الثّلاثة (الاسم، والفعل والحرف).

وممّا يدلّك كذلك على أهمّية فرضيّة العامل بالنّسبة للنّحو والنّحاة، في تفسيرهم مختلف الظّواهر النّحويّة بما فيها الإعراب والرّتبة خاصّة، هو تخصيصهم موضوع العامل بمؤلّفات مستقلّة، عُنِيَت بالبحث في أنواع العوامل وحصر عددها: ككتاب (العوامل) و(مختصره) لأبي

---

[1]– عبد الرّحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر ج1، ص753.

[2]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: 1988 مكتبة الخانجي، ج1، ص13.

علي الفارسي (ت377هـ) وكتاب (العوامل المائة) لعبد القاهر الجرجانيّ.[1] وهو ما يُظْهِر أنّ أهمّية فرضيّة العامل بالنّسبة لنظريّة النّحو العربيّ، توازي في أهمّيتها أيّ فرضيّة بالنّسبة لأيّ نظريّة لسانيّة، كفرضيّة المكوّن التّحويليّ بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، أو فرضيّة المكوِّن الوظيفيّ بالنّسبة للنّحو الوظيفيّ، واللّتين كثيرا ما أُفْرِدَت لهما المباحث المستقلّة في كتب البحث اللّسانيّ الخاصّة بهاتين النّظريّتين.

ولا يخفى على أحدّ من الدّارسين للنّحو العربيّ، تضارب الآراء بين النّحاة القدماء حول طبيعة العامل أو المتحكّم في الإعراب، بين من يُسْنِد هذه الوظيفة للعامل لفظيّا أو معنويا كان: كسيبويه، والزّجاجي، وعبد القاهر الجرجانيّ ...إلخ. هؤلاء النّحاة الّذين أوغلوا في نظريّة العامل، وميّزوها تمييزا علميّا وعمليّا؛ من حيث لفظيّتها إلى عوامل لفظيّة وأخرى معنويّة، ومن حيث وظيفتها إلى: رافعة، وناصبة، وجارّة، وجازمة، ومن حيث علاقتها بالاسم والفعل، إلى مختصة بالاسم ومختصّة بالفعل. وبين من يُسْنِدُها إلى المتكلّم: كقطرب (206هـ) وابن جنّي (392هـ) الّذي قال: "وإنّما قال النّحويّون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ؛ ليُرُوك أنّ بعض العمل يأتي مُسَبَّبًا عن لفظ يصحبه: كمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وليت عَمْرًا قائم. وبعضه يأتي عاريًا من مُصاحَبة لفظ يتعلَّق به: كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع، والنّصب، والجرّ، والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا: لفظيٌّ ومعنويٌّ؛ لَمَّا ظهرت آثار فعل المُتكلِّم بمُضَامَّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ. وهذا واضح."[2]

وقد نَقَلَ بهذا ابن جنّي دور العامل في الكلام –وهو تغيير الإعراب– من اللّفظ عند النّحاة القدماء إلى المُتكلِّم ذاته؛ معتبرا إيّاه السّبب الرّئيس في تغيير إعراب الكَلِم عن طريق ضمّه الألفاظ بعضها إلى بعض. وتبعه في هذا ابن مضاء القرطبيّ (592هـ) بعده بقرنين من الزّمن؛ حيث قال في كتابه (كتاب الرّد على النّحاة): "قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللّفظيّة والعوامل المعنويّة: وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرّفع

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القاهرة: 1992، ص23.

[2]– أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، ط4. القاهرة: دت، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ج1، ص110–111.

والنّصب، والجرّ، والجزم، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، فأكّد المُتكلِّم بـــ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تُنْسَب إلى الإنسان، كما يُنْسَبُ إليه سائر أفعاله الاختياريّة."[1]

ويعود هذا الاختلاف في تقدير العامل أو المتحكّم في الإعراب عند النّحاة المتأخّرين، إلى ربط المسائل النّحويّة بمختلف المسائل العقديّة عند المتكلّمين، بحثا عن الحجّة الأقوى في ترجيح الآراء النّحويّة، أمام تعذّر ترجيحها في الأدلّة النّحويّة الأخرى. ويطرح هذا التّضارب في الآراء حول طبيعة المتحكّم في الإعراب، إشكالا أمام تحديد طبيعة العامل في النّحو العربيّ وتحديد مفهومه تحديدا دقيقاً. هل يقتصر مفهومه على ما حدّده النّحاة في العوامل اللّفظيّة والمعنويّة معا، أم يقتصر مفهومه على المتكلّم كما حدّده ابن جنّي؟ وهو ما يستلزم ترجيح أحد الرّأيَيْن، بدليل ينفي عنه كلّ الشّكوك حول طبيعته من جهة، ووظيفته من جهة أخرى.

وليس لنا من الأدلة لإثبات صحّة أحد الفرضيّتين، إلا ما يُثْبِت صحّة الفرضيّة الأولى الّتي تَعْتَبِرُ العامل هو المُتَحكِّم في الإعراب، وتكمن صحّة هذه الفرضيّة في تقييد العامل لحرّية المتكلّم في حدّ ذاته؛ حيث يمنح المُعْجَمُ للمُتَكلِّم، حرّيّة اختيار نوع الحركة الإعرابيّة الّتي يمكن أن يضعها على آخر الكلمة، دون أنْ يُغيِّر ذلك في معناها؛ فيجوز له أنْ يعرب آخر الكلمة بالرّفع، أو النّصب، أو الجرّ، أو الجزم، في حال إفرادها؛ ولكن تَتَقَيَّدُ هذه الحريّة بمجرد ورود الكلمة ضمن الجملة أو التّركيب المنضويّة تحته؛ حيث يصير فيها العامل المُتحكِّم الوحيد في نوع حركة الإعراب، نحو قولك في ما يوافق الأوّل: زيدٌ، وزيداً، وزيدٍ، دون أنْ يتغيّر معناه. وقولك في ما يوافق الثّاني: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، دون أن يكون للمتكلّم حرية في اختيار نوع الحركة الّتي يضعها على آخر الكلمة؛ إذ لو وضع الرّفع مكان النّصب أو الجرّ أو العكس لكان لاحنا. وإنّ تقييد العامل للمتكلّم، يجعل منه مجرّد وسيلة أو آلة لوضع الحركة الإعرابيّة المناسبة لوظيفة الكلمة، وذلك بعد نقلها من المعجم إلى الجملة، ما يؤكّد وظيفيّة العامل

[1]– أبو العباس أحمد ابن عبد الرّحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، كتاب الرّدّ على النّحاة، ط2. القاهرة: 1982، دار المعارف، ص77.

وآلية المتكلّم لا العكس كما ذهب إليه ابن جنّي؛ إذْ إنّ اعتبار المُتكلِّم مُتحكِّما في الإعراب يفترض أنّ بين المُتكلِّم والعامل علاقة تكافؤ بلغة الرّياضيات، مثلما توضّحه التّرسيمة الآتية في (12):

(12) **المتكلِّم ⇔ العامل**

في حين أنّه لمّا كان المتكلّم يفقد الحريَّة في اختيار الحركات الإعرابيّة أمام العامل، فإنّ حقيقة المُتكلِّم من العامل، وحقيقة العامل من الإعراب، تُثْبِت بلغة الرّياضيات أنّ بينهما علاقة استلزام وليست علاقة تكافؤ، مثلما توضّحه التّرسيمة الآتية (13):

(13) **الإعراب ⇐ العامل ⇐ المتكلّم**

وعلى اختلاف أنواع العوامل وكثرة عددها، فإنّ المشترك بينها هو تغيير الإعراب الّذي يعدّ من خصائص اللّغات الطّبيعيّة، سواء ظهر على شكل حركة: كالعربيّة، والكوريّة، واليابانيّة واللاتينيّة، والفارسيّة،[1] أو ظهر على شكل رتبة مثل: الإنـــگليزيّة والفرنسيّة[2] والّذي على أساسها يُعرَّف العامل بأنّه "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."[3] والإعراب هنا هو ظاهرة نحويّة خاصّة بالكلم العربيّة، "والمقصود بالعامل فيها هو أنّه لا بدّ في أيّة ظاهرة من ظواهر الإعراب في الكلمة (رفعا، أو نصبا، أو جرّا، أو جزما) من وجود مُؤثِّر يعمل فيها؛ كي تكتسب تلك الظّاهرة."[4] الّتي يُقْصَد بها الإعراب؛ باعتباره أثرا لهذه العوامل وعكسه البناء الّذي هو لُزُوم أواخر الكلم حالة واحدة.

وقد بلغت العوامل في عدّها المئة، وفي أنواعها منها ما هو لفظيّ: كنواصب المضارع وجوازمه، والنّواسخ الفعليّة والحرفيّة. ومنها ما هو معنويّ: كالابتداء في المبتدأ والتّجرّد من العوامل في المضارع. "وإنما قال النّحويون: عامل لفظيّ وعامل معنويّ؛ لِيُرُوك أنّ بعض

---

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص283.

[2]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة ط1. الأردن: 2010، عالم الكتب الحديث، 331.

[3]– علي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ، كتاب التّعريفات، ط1. بيروت: 1983، دار الكتب العلميّة ص145.

[4]– عفيف دمشقيّة، تجديد النّحو العربيّ، ط2. بيروت: 1981، معهد الإنماء العربيّ، ص157.

العمل يأتي مُسَبَّبًا عن لفظ يصحبه: كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم. وبعضه يأتي عاريًّا من مُصَاحَبَة لفظ يتعلّق به: كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر."[1]

وبغضّ النّظر عن أنواع العوامل وعددها، فقد وجدت فرضيّة العامل الّتي اعتمدها النّحاة الأوائل –بما فيهم الخليل ومن بعده سيبويه– في التّقعيد لكلام العرب، امتدادها الزّمانيّ والمكانيّ بين نظريّات البحث اللّسانيّ في العصر المعاصر، مع صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عبد الرّحمن الحاج صالح، الّذي عمل من خلال مشروعه اللّسانيّ، على إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ مقارنة بنظريّات البحث اللّسانيّ، مدافعا في الوقت نفسه عن فرضيّة العامل النّحويّة في تحليل التّراكيب اللّغويّة، معتبرا إيّاه أحد العناصر الأساسيّة للجملة، مثلما يوضّحه تمثيل بينة الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة في (14):

(14)

$$\text{خ} \pm [\text{م}2 \pm (\text{م}1 \leftarrow \text{ع})] \pm \text{خ}$$

(بناء ← وصل)

ولقد نجحت النّظرية الخليلية الحديثة إلى حدّ بعيد في إثبات طريقة التّحليل اللّسانيّ لمستوى التّراكيب أو الجمل عند النّحاة، مبيّنة دور العامل في تفسير العديد من الظّواهر المتعلّقة بها: كالإعراب، والتّقديم والتّأخير، والحذف. وامتدّ دفاعها عن هذه الفرضيّة إلى صورنتها في شكل رموز رياضيّة، تساعد الحاسوب على التّعامل معها، ما انتقل بهذه النّظريّة من تطبيقها في مجال تعليميّة اللّغة إلى تطبيقها في عدّة مجالات وظيفيّة: كالمعالجة الآليّة للّغة، ومعالجة أمراض الكلام. وهذا كلّه بفضل جهود صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة الّذي دافع عن كفاءة هذه النّظريّة على مستوى التّنظير والتّطبيق.

ويشترك موقف عبد الرّحمن الحاج صالح في دفاعه عن فرضيّة العامل النّحويّة، مع غيره من النّحاة المُحْدَثِين المؤيِّدين لهذه الفرضيّة: كعباس حسن، وفخر الدّين قباوة، ومصطفى بن

[1]– أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص110–111.

حمزة، وحسن خميس الملخ، ومحمّد خيّر الحلواني... إلخ.[1] الّذين دافعو عن فرضيّة العامل في نظريّة النّحو العربيّ، مخصِّصين معظم بحوثهم لشرح الأسس النّظريّة لنظريّة العامل في النّحو العربيّ، ومدافعين في الوقت نفسه عن فرضيّة العامل فيها "معتبرين إياه أساس النّحو العربيّ مع التّأكيد على عدم إمكانية فهم هذا النّحو، والإلمام بأبوابه دونما اعتبار للعامل، والتّأكيد على أصالته في الفكر اللّغويّ عند العرب.[2] ومن جملة الأسس النّظريّة الّتي اعتمدتها فرضيّة العامل والّتي توصّل إليها النّحاة، القيود الّتي وُضِعَت شرطا على العمل في هذه النّظريّة، كما يوضّحه المبحث الموالي.

3- قيود فرضيّة العامل: وضع النُّحاة لفرضيّة العامل النّحويّة عدّة شروط،[3] يمكن عدّها قيودا على سلامة الجمل في هذه النّظريّة الّتي تعتمد العامل فرضيّة لتفسير مختلف الظّواهر المتعلّقة بها؛ بما فيها الإعراب، والتّقديم والتّأخير، والرّتبة. ومن هذه القيود ما يُعَدُّ شرطا على العمل: كقيدي التّوارد والأثر الإعرابيّ، ومنها ما يُعَدُّ قيدا على الرّتبة: كقيد السّبق، ومنها ما يُعَدُّ قيدا على اتّجاه العمل: كقيد عدم انعكاس العمل، ومنها ما يُعَدُّ قيدا على البنية: كقيدي أحادية العامل ومنع الانفصال. ويحكم كلاًّ من هذه القيود مبدأٌ عامٌّ هو مبدأ تراتبيّة العوامل، فالفعل أقوى العوامل يليه الحرف ثم الاسم،[4] مثلما يتمّ توضيحه في السّلميّة الآتية:

الفعل > الحرف > الاسم

ومبرّر وضع هذه السّلميّة وفق هذا التّرتيب، هو قوّة العامل ومدى تحكّمه في معمولاته؛ حيث يرد الفعل أوّلا باعتباره أقوى العوامل؛ فهو يعمل مُقدَّما ومُؤخَّرا تامّا أو ناقصا، يليه الحرف الذي لا يعمل إلا مُقدَّما، ثمّ الاسم الذي يعمل بشروط. وفي ما يلي التّفصيل في مجمل القيود الّتي وُضِعَت شرطا على عمل كلّ منها:[5]

---

[1]- نادية توهامي، نظريّة العامل النّحويّ العربيّ في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، أطروحة دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة قسنطينة، الجزائر: 2015، ص251.

[2]- محمود سليمان ياقوت، النّحو العربيّ: تاريخه، إعلامه، نصوصه، مصادره، دط. القاهرة: 1994، دار المعرفة الجامعيّة، ص364-366.

[3]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص23-28.

[4]- سميّة المكّي، الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليديّ، ص36.

[5]- المرجع نفسه، ص35-36.

3-1 قيد التَّوارد: مفاده أنّ كلّ جملة تتضمّن بالضّرورة عاملا ظاهرا أو مقدّرا، فالظّاهر نحو رفع الفاعل في جمل من نحو (15) والمُقدَّر نحو ما هو في بابي التّحذير والإغراء، الّذي تمّ فيهما تخريج نصب الاسمين في نحو (16) و(17) على تقدير فعل محذوف:

(15) جاء زيدٌ.

(16) النّارَ النّارَ.

(17) أخاك أخاك.

3-2 قيد الأثر الإعرابيّ: مفاده أنّ كلّ عامل يستوجب بالضّرورة أثرا إعرابيّا (رفع/ نصب) ظاهرا أو مقدَّرا، فالظّاهر نحو الضّمّة الظّاهرة على فاعل الجملة (18) والمقدَّر نحو الضّمّة المقدَّرة على فاعل الجملة (19):

(18) جاء زيدٌ.

(19) جاء الوالي.

3-3 قيد أحادية العامل: مفاده أنّه يمتنع أن يجتمع أكثر من عامل على معمول واحد وعلى هذا الأساس خرّج النّحاة جملا من نحو (20) و(21) على التّنازع؛ لاستحالة إعمال الفعلين معا في مفعول الجملة الأولى، وفاعل الجملة الثّانية:[1]

(20) أَكْرَمَنِي وأكرمتُ زيدًا.

(21) أكرمتُ وأكرَمنِي زيدٌ.

كما خرّج النّحاة جملا من نحو (22) على البدليّة لا على الاشتغال كما في (23) لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل (ضربته)[2] إذ يتوارد بذلك عاملان لمعمول واحد؛ فتصير الجملة لاحنة على نحو ما في (24) لخرقها قيد أحادية العامل.

(22) ضربتُه زيدًا.

(23) زيدًا ضربتُه.

(24) *ضربتُ ضربتُ زيدا.

---

[1]- أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، ط1. المكتبة العصرية، دب: 2003، ج1، ص71.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص146.

وإذا وُجِد ما ظاهره أنّه سُلِّطَ فيه عاملان على معمول، جُعِلَ لأحد العاملين التّأثير في اللّفظ، وللآخر التّأثير في المحلّ، كما في جمل من نحو (25) و(26):[1]

(25) بحسبك هذا.

(26) رُبَّ أخٍ لك لم تلدْهُ أمُّك.

فَلِـ (رُبَّ) و(الباءِ) في جمل من نحو (25) و(26) العمل في اللّفظ فحسب، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلا على الابتداء.

3-4 قيد السّبق: يتعلّق هذا القيد برتبة العامل ضمن البنيّة العامليّة التي يكون فيها العامل في المرتبة الأولى؛ حيث يفيد هذا القيد أنّه يمتنِع تأخّر العامل على معموله، أو بمعنى آخر يستوجب هذا القيد أنْ تَسْبِق رتبةُ العامل رتبةَ المعمول، وعلى هذا الأساس خرّج النّحاة رفع الاسم في جمل من نحو (27) على الابتداء لا على الفاعليّة، كما شغّلوا فرضيّة الإضمار في جمل من نحو (28):[2]

(27) زيدٌ قام.

(28) إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ.

وإذا كان العامل قويّا كما في الأفعال المتصرّفة، أمكن أنْ يعمل متقدِّما ومتأخّرا في معموله الثّاني،[3] كما في جمل من نحو (29) و(30):

(29) كان زيدٌ قائماً.

(30) قائماً كان زيدٌ.

أمّا إذا كان العامل ضعيفا كما في الأفعال الجامدة والحروف، فإنّه لا يعمل إلا متقدّما ويمتنع أنْ يتقدّم أحد معمولاته عليه،[4] كما يوضّحه لحن الجملتين (33) و(34) مقارنة بسلامة الجملتين (31) و(32):

(31) إنّ زيدًا قائمٌ.

---

[1]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص24.

[2]- سميّة المكي، الكفاية التّفسيرية للنّحو العربي والنّحو التّوليديّ، ص54.

[3]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص27.

[4]- المرجع نفسه، ص27.

(32) ليس زيدٌ قائماً.

(33) *قائمًا ليس زيدٌ.

(34) *قائمٌ إنّ زيدًا.

3-5 قيد عدم انعكاس العمل: يفيد هذا القيد أنَّه يُمنَع أن ينعكس عمل العامل إلى الوراء؛ لأنّ الأصل في اتّجاه العمل إلى الأمام، ومن اليمين إلى اليسار، وعلى هذا الأساس خرّج النّحاة جملا من نحو (35) على الاشتغال لا على المفعوليّة:

(35) زيداً ضربتُه.

ويحدّد هذا القيد اتّجاه العمل في فرضيّة العامل؛ وهو ما يمكن صياغته على النّحو الآتي في القاعدة (36):[1]

(36)

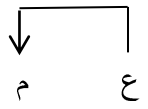

3-6 قيد منع الانفصال: مفاد هذا القيد أنّه لا يجب أن يُفْصَل بين العامل وأحد معمولاته بأجنبيّ عنهما؛ كأن يُفْصَل بينه وبين معموله بإحدى الأدوات الّتي لها الصّدارة في الكلام، وهي: "أدوات الاستفهام، وأدوات الشّرط، وأدوات التحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وأدوات العرض."[2] أو إحدى الأدوات الّتي تعلِّق عمله كلام الابتداء، والاستفهام، والنَّفي، وهذا لكون كلّ من هذه الأدوات يمنع وصول أثر العامل إلى معموله. وعلى هذا الأساس خرج النّحاة جملا من نحو (37) على التّعليق:

(37) علمت لزيدٌ قائمٌ، وبكرًا قاعدًا.

كما تعدّ بناء على هذا القيد جملا من نحو (38) و(39) و(40) لاحنة، لكونها تفصل بين العامل وبنيته العامليّة بإحدى الأدوات الصّدور، الاستفهام، والشّرط، والحرف النّاسخ على التّوالي، وهو ما يعدّ خرقا لقيد منع الانفصال:

(38) *زيداً هل كلّمتَ.

---

[1]- سميّة المكّي، الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، ص35.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص116.

(39) *زيداً إنْ رأيت فكلِّمه.

(40) *زيداً إنيّ كلّمتُ.

رابعا- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: يُعَدُّ التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، أحد المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة، في تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطبيعيّة، معتبرة إيّاه أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة. وقبل الحديث عن طبيعة هذه الفرضيّة في النّحو التّوليديّ، والقيود الّتي وُضِعَت شرطا على التّحويلات فيها، لا بدّ من التّعرّض إلى أصول هذه النّظريّة ومصادرها العلميّة، لتحديد الخلفيّة الفكريّة لهذه الفرضيّة:

1- أصول النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ومصادرها العلميّة: ظلّ موضوع طبيعة المعرفة عند الإنسان محلّ جدل بين فلاسفة القرنيْن السّابع عشر والثّامن عشر، مدّة طويلة من الزّمن حينما أكّد أصحاب المذهب العقليّ، وعلى رأسهم الفيلسوف الفرنسيّ رينيه ديكارت (1650-René Descartes: 1596) على دور العقل في إنتاج المعرفة، اعتمادا على إمكاناته الذّاتيّة دون الاعتماد على التّجربّة أو الحواس، وذهب أصحاب المذهب التّجريبيّ بما فيهم الفيلسوف الإنجليزيّ جون لوك (John Locke: 1632-1704) والفيلسوف الاسكتلندي ديفيد هيوم (David Hume: 1711-1776) إلى تأكيد دور التّجربة في إنتاجها.

وقد صار العقلانيّون -من خلال الطّرح الأوّل- يرون أنَّ المعرفة الأساسيّة موجودة في الذّهن منذ الميلاد وأنّها سليقة، بيد أنّهم اختلفوا في ما بينهم حول نوعية المعرفة الّتي تكون بالسّليقة، وحول كيفية جعلها وظيفيّة. وتمثّلت بذلك وجهة النّظر التّقليديّة أو الكلاسكيّة (أفلاطون وديكارت) في وجود المعرفة الأساسيّة بالسّليقة، واستمرار بقائها حيّة في الذّهن عن طريق العقل، ومن ثمّ ينحصر دور التّجربّة فقط في تنشيط المعرفة الموجودة بالفعل.[1] في حين نفى التّجريبيّون من خلال الطّرح الثّاني، أنْ يكون للعقل القدرة على اكتشاف المعرفة في ظلّ غياب التّجربة الّتي تُعَدُّ حافزا لاكتشافها؛ بل إنّه يُبْدِي عجزا تامّا عن اكتشافها في غياب هذا النّوع من الظّواهر.

[1]- بحث حول علم النّفس اللّغويّ، تمّ استرجاعه يوم: 31-03-2017، على الرّابط [https://vb.tgareed.org/t/366785/].

وقد ظلّت الإجابة عن هذا السّؤال الجوهريّ حول طبيعة المعرفة: هل هي نابعة من العقل أم مصدرها التّجربة؟ محلّ نقاش بين هؤلاء الفلاسفة ردحا من الزّمن، انتهى فيها الجدل بالتّوفيق بين الرّأيين في ما جاء به الفيلسوف الألمانيّ إيمانويل كانط (1724-1804 :Immanuel Kant) في كتابه الذي صدر عام 1781م تحت عنوان (نقد العقل المجرّد) والّذي اعتبر من خلاله أنّ معرفتنا بالعالم الخارجيّ، لها أساس في التّجربة الحسّيه، ولكنْ لها أيضا أساس آخر يسميه المعارف القبليّة. وفي كلامه هذا نقد ورفض للفهم التّجريبيّ والفهم العقليّ معا.[1] وتوفيق بين الرّأيين في تفسير أصل المعرفة عند الإنسان؛ باعتباره يُثبِت دور كلّ من العقل والتّجربة في اكتشاف المعرفة، الّتي بعضها يحتاج إلى العقل كحاجة الرّياضيات للبرهنة والاستدلال العقليّ، وبعضها يحتاج إلى التّجربة كحاجة الفيزياء لتمثيل الظّواهر الفيزيائيّة على الواقع لتفسيرها.

وقد انتقل هذا السّؤال الجوهريّ حول طبيعة المعرفة عند الإنسان، إلى اللّسانيّات مع اللّسانيّ الأمريكيّ نعوم تشومسكي، الّذي أعاد إحياء فكرة العقليّين حول طبيعة المعرفة، معتبرا من خلالها أنّ المعرفة اللّغويّة مثلها مثل غيرها من المعارف الإنسانيّة الّتي مصدرها العقل لا التّجربة، مُؤكِّدا على فكرة أنّ "المتكلّم بهذا اللّسان أو بذاك، بحوزته (نظام من المعرفة) ممثّل في (عقله) في صورة نظام ذهنيّ مجرّد وممثّل باللّزوم في دماغه، في صورة نسق عضويّ محدّد خِلقيّا، وخاضع لسُنَنِ التّركيب المادّيّ (=البيولوجيّ)."[2] وانتهى تشومسكي مع هذا الطّرح حول طبيعة اللّغة أو المعرفة اللّغويّة، إلى وجوب "نقل اهتمامات البحث اللّسانيّ من دراسة اللّغة إلى دراسة النّحو الممثّل في الدّماغ. وهي فكرة تَرْجِع في جوهرها إلى ديكارت الّذي يُؤكِّد أنّ تأويلنا للعالم مبنيّ جزئيّا، على أنساق تمثيليّة تأتي من بنية الذّهن نفسه، ولا تعكس بصفة مباشرة البتّة شكلّ الأشياء في العالم الخارجيّ."[3] كما أكّد في سياق آخر على ضرورة العودة

---

[1]– ويكيبيديا الموسوعة الحرّة "إيمانويل كانت" تمّ استرجاعه يوم: 13–06–2017، على الرابط [https://ar.wikipedia.org/wiki].

[2]– تشومسكي، اللّسانيّات الدّيكارتيّة، نقلا عن: رشيد بوزيان، الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي: دراسة في مكوّنات التّرادف والتّباين والتّكامل، دط. دب: دت، ص12–13.

[3]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص46.

إلى أفكار الفيلسوف الألماني فلهيلم فون همبولت (Wilhelm von : 1767-1835 Humboldt) حول طبيعة اللّغة "والّتي كان يرى من خلالها أنّ للّغة شكلين، شكلا خارجيّا (آليا) وشكلا داخليّا (عضويّا) والشّكل الأخير هو الأهمّ؛ لأنّه الأساس في كلّ شيء، أو هو البنية العميقة لما يحدث بعد ذلك على السّطح. ولا ينبغي أن ننظر إلى اللّغة باعتبارها مجموعة من الظّواهر المنفصلة بعضها عن بعض، ولكن باعتبارها نظاما عضويّا تتداخل فيه كلّ الأجزاء ويُؤدِّي فيه كلٌّ جزء دوره، وفقا للعمليّات التّوليديّة الّتي تُكوِّن البنية العميقة. وقد دعا تشومسكي إلى العودة إلى أفكار همبولت، فقال: ينبغي الرّجوع إلى التّصوّر الهمبولديّ للّغة، الّذي يَعُدُّ الكفاءة اللّغويّة نظاما من التّطوّر التّوليديّ."[1]

ويتّضح بهذا أنّ أصول النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، تمتدّ إلى فلاسفة القرن السّابع عشر والثّامن عشر، مع أصحاب المذهب العقليّ، أو منْ يُسَمَّون بأصحاب الفلسفة الكلاسيكيّة أو التّقليديّة، نِسْبَة إلى رائدها الأوّل أفلاطون (347ق.م-427 ق.م :Plato) والّذين اعتمدوا في تأويل العالم والأشياء على العقل، معتبرِين أنّ كلّ معرفة مصدرها هذا العنصر الّذي يمثل خاصّية مميّزة للنّوع البشريّ. وينطبق هذا الأمر عند تشومسكي على اللّغة؛ باعتبارها موضوعا للّسانيات الّتي انتقل فيها البحث اللّسانيّ من دراسة اللّغة، إلى دراسة المعرفة اللّغويّة القبليّة/ الملكة الفطريّة الممثّلة في الدّماغ؛ أي من محاولة الإجابة عن سؤال ما هي اللّغة؟ إلى كيف تنشأ هذه اللّغة؟ حيث "تمحورت جلّ الأسئلة التّوليديّة الّتي تأسّست على هذه الملاحظة حول نظام المعرفة المذكور: ما هُوَ؟ وكيف يتكوّن في العقل-الدّماغ، وكيف يُكْتَسَب؟ وكيف يُسْتَعْمَل؟ وما هي العمليّات العضويّة الّتي تتفاعل في الدّماغ، والّتي تمثّل الإطار المادّي للعمليّات الثّلاث: التَّمَثُّل الذّهنيّ، والاكتساب، والاستعمال. والجديد في هذه الأسئلة صيغتها فقط، أمَّا في حقيقة الأمر فهي تنتمي إلى الفلسفة الكلاسيكيّة؛ إذ بعضها أفلاطونيّ (=السّؤال الثّاني: كيف نستطيع معرفة أشياء كثيرة على الرّغم من محدوديّة تجاربنا؟) وبعضها ديكارتي (=السّؤال الثّالث: السّؤال عن المظهر الإبداعيّ في الاستعمال اللّغويّ) وبعضها اشتغل به نحاة القرنين السّابع

[1]- إبراهيم محمّد إبراهيم محمّد عثمان "من المدارس اللّسانيّة: المدرسة التّوليديّة التّحويليّة" تمّ استرجاعه يوم: 14-06-2017، على الرّابط [www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue25/Issue25-22.pdf].

عشر والثّامن عشر (=السّؤال الأوّل، ونظريّة النّحو الفلسفيّ العامّ).[1] الّتي نشأت مع نحّاة بور رويال (Port royal) بين القرنين السّابع عشر والثّامن عشر، والّتي اعتبروا من خلالها أنّ قواعد اللّغة اللاتينية قواعد كلّية، تنطبق على جميع اللّغات الطّبيعيّة.

ولم تقتصر بهذا مصادر النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على المصادر الفلسفيّة، بل تعدَّتها إلى غيرها من المصادر العلميّة الّتي يمكن أنْ تخدّم موضوع دراستها (المعرفة اللّغويّة) في مجال البحث اللّسانيّ؛ بما فيها: الرّياضيات، والفيزياء، وعلم الحاسوب، والّتي تشترك في توجّهها العلميّ مع توجّهات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في دراستها العلميّة للّغة:

1-1 المصادر الفلسفيّة: تمثَّلت المصادر الفلسفيّة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في اعتماد تشومسكي على آراء الفلسفة العقليّة حول طبيعة المعرفة واللّغة، وبالتّحديد على آراء كل من ديكارت حول طبيعة المعرفة، وآراء همبولت حول طبيعة اللّغة، وكذا آراء نحاة بور رويال في النّحو العقليّ، معتبرا من خلالها أنّ ما ينطبق من آراء ديكارت الفلسفيّة حول طبيعة المعرفة وآراء همبولت حول طبيعة اللّغة، وأراء نحاة بور رويال في النّحو العقليّ، ينطبق بالتّأكيد على هذه الظّاهرة البشريّة الّتي يتميَّز بها الإنسان.

وتُعَدُّ بذلك أراء كلّ من ديكارت، وهمبولت، إلى جانب آراء نحاة بور رويال في النّحو العقليّ، مصادرَ فلسفيّة أساسيّة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عند تشومسكي؛ باعتبار أنّه "قد اهتم في معالجته للّغات البشريّة -بالدّرجة الأولى- على أسس المنهج العقلانيّ الدّيكارتيّ ومبادئه وهو ما يَظْهَر بشكل واضح في كتابه (اللّسانيّات الدّيكارتية) الصّادر سنة 1966، والّذي تناول من خلاله أبرز القضايا المتعلّقة بالفكر، والعقل الّذي يُعَدُّ قوّة فطريّة مُشْتَرَكَة لدى جميع البشر وإليه تَرْجِع المعارف الحقيقيّة واليقينيّة، وبفضله تُنْسَجُ التّصورات والتّصديقات الحاصلة في النّفس بشكل تلقائيّ."[2] كما أنّه اعتمد أفكار همبولت الفلسفيّة حول طبيعة اللّغة، والّتي "تُعَدُّ من بين المصادر الّتي استقى منها تشومسكي معظم مبادئه وأسسه لدراسة اللّغة؛ باعتبارها عملا

---

[1]- رشيد بوزيان، الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي: دراسة في مكوّنات التّرادف والتّباين والتّكامل، ص12-13.

[2]- احباري إكرام "العقلانية في النّظريّة التّوليديّة" تمّ استرجاعه يوم 18-06-2017 على الرّابط [http://diae.net/50506].

ذهنيًّا يتكوّن من بنية داخليّة وخارجيّة، تُسهِم في التّعبير عما يدور في الذّهن، ممّا يجعل الإنسان مُمَيَّزا عن باقي المخلوقات الأخرى في قدرته على الإبداع، وإنتاج ما لا حصر له من الجمل بقواعد صوريّة مُحَدَّدة."[1] تعكس القدرة الإبداعيّة للإنسان في استخدام لغته؛ باعتبار أنّ هذه القواعد تسمح له بإنتاج ما لا حصر له من الجمل؛ حيث يتعدّاها إلى المسموع وغير المسموع منها، ولا يقتصر على ما هو مسموع منها فحسب، وبالتّالي فإنّ هذه القدرة الإبداعيّة في استخدام هذه اللّغة أو تلك، تعكس المعرفة اللّغويّة المشتركة عند جميع البشر، أو ما يُسمَّى بالمعرفة اللّغويّة الفطريّة الّتي تَوجَّب الاهتمام بها في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، انطلاقا من مبادئ هذه الطّروحات الفلسفيّة حول طبيعة اللّغة.

وقد أشار تشومسكي في مؤلّفه (اللّسانيّات الدّيكارتيّة: فصل في تاريخ الفكر العقلانيّ) إلى مجمل المصادر التّاريخيّة والأصول الفكريّة للتّصوّر اللّسانيّ الجديد، الّذي اقترحه في دراسة طبيعة اللّغة البشريّة، وتحليل بنياتها، وهي تعود إلى الفكر العقلانيّ الّذي ساد في أوروبا ابتداء من القرن السّابع عشر، بأصوله المعروفة المتمثّلة أساسا في:[2]

1-1-1 فلسفة ديكارت (Descartes): أخذ تشومسكي عن ديكارت الفكرة المتعلّقة بفطريّة اللّغة؛ أي وجود بنيات لغويّة تصوريّة مجرَّدة جاهزة للاستعمال عند الإنسان.[3] وتمثَّلت هذه الفكرة حول طبيعة اللّغة في موضوع اللّسانيّات عند تشومسكي، الّذي نقل موضوع بحثه من اللّغة إلى الملكة الفطريّة، معتبرا بذلك علم اللّسانيّات فرعا من علم النّفس الإدراكيّ أو علم الأحياء، لطبيعته الحيويّة، أو لصفته العضويّة في الإنسان. وينطبق عليه في دراسته ما ينطبق على موضوعات هذه العلوم من مناهج.

1-1-2 نحو بور روايال: لما ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد نحويّة للّسان اللاّتينيّ استعمل النّحاة الرّومان المنوال النّحويّ الإغريقيّ، وتبنّوا مفاهيمه لوصف لسانهم، ونقلوه في أدقّ تفاصيله ولم يحوِّروه إلا تحويرات طفيفة لبداهتها. وقد نجحت عملية النّقل هذه بسبب صدفة تاريخيّة، لم يكن النّحاة الإغريق واعين بها: هي تشابه الإغريقيّة واللاّتينيّة في البنية؛ بسبب

[1]- احباري إكرام "العقلانية في النّظريّة التّوليديّة".

[2]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص205.

[3]- المرجع نفسه، ص05.

انتمائهما إلى فصيلة لغويّة واحدة. وكان نجاح عمليّة النّقل هذه وارتباط المقولات النّحويّة الإغريقيّة بالفلسفة، قد حمل النّحاة القدامى على التّسليم بأنّ المقولات النّحويّة الإغريقيّة، مقولات كونيّة، ولازمة في كلّ لسان. ولكنْ لم يقع التّنظير لذلك؛ لأنّ المشاغل المسيطرة على النّحاة آنذاك كانت تعليمية.[1] ومع مطلع عصر النّهضة الأوربيّة، أُعيدَ بثُّ الرّوح في هذه الفكرة على يد نحاة بداية القرن السّابع عشر، في تأسيسهم لمدرسة بور رويال (Port Royal) الشّهيرة سنة 1637، وقد نُشِر أول عمل لأصحابها في سنة 1660 تحت عنوان النّحو العامّ والعقليّ (Grammaire Générale et Raisonnée) قبل أنْ تُحَلَّ سنة 1961.[2] وهو كتاب يتضمّن مجمل قواعد النّحو المنطقيّ، الذّي أسّسه نحّاة بور رويال لقواعد اللّغة اللاّتينيّة لغايات تعليميّة.

ولقد كان هدف هذه المدرسة في تأسيسها لقواعد النّحو المنطقيّ، هو المحافظة على اللّسان اللاّتينيّ المكتوب، وإخضاع اللّهجات الّتي انبثقت عنه بما فيها: الفرنسيّة، والإسپانيّة، والإيطاليّة والبرتغاليّة، لِمَا ورثته من القواعد المنطقيّة، والّتي أَسَّسَت من خلالها لما يُسمَّى بالنّحو المعياريّ أو "النّحو التّقليديّ؛ أي النّظريّة اللّغويّة الغربيّة الّتي ترجع إلى عصر النّهضة، وفي العصور الوسطى إلى الرّومان، وتعود قبل ذلك إلى المدرسة الإغريقيّة"[3] وساد معها في تلك المرحلة أنّ القواعد المنطقيّة الموروثة، هي قواعد صالحة لجميع الألسنة البشريّة "وأفضى الأمر مع نحاة بورروياﻝ إلى الأنحاء العامّة. وهي أنحاء تحاول أنْ تُخْضِع جميع الأنحاء الخاصّة إلى هذا المنطق المُسْبَق؛ باعتبار أنّ وظيفة الألسن هي تمثيل للفكر المنطقيّ. وكان مِن فضل النّحو المقارن أن وسّع آفاق الباحثين في اللّغة، واتّضحت شيئا فشيئا عدم سلامة التّسوية بين الأبنية اللّغويّة والنّماذج المنطقيّة"[4] إذ بعد اكتشاف فرانز بوب (Franz Bopp) للّغة السّنسكريتيّة اتضح جليًّا للدّراسين اللّغويّين، أنّ اللّغة اللاّتينيّة ما هي إلاّ مرحلة من مراحل التّغيّر اللّغويّ الّذي عرفته اللّغة الأمّ (السّنسكريتيّة) وأنّ اللّهجات المنبثقة عن اللاّتينيّة: الفرنسيّة، والإسپانيّة

---

[1]– عز الدّين مجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ط. تونس: 1998، دار محمد على الحامي للنشر والتوزيع، ص64–65.

[2]– أحمد مومن، اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، ط3. الجزائر: 2007، ديوان المطبوعات الجامعية، ص49.

[3]– جون ليونز، اللّغة وعلم اللّغة، تر: مصطفى التوني، ط1. القاهرة: 1987، دار النهضة العربيّة، ج1، ص52.

[4]– عز الدّين مجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانيّة جديدة، ص36.

والإيطاليّة، والألمانيّة، هي كذلك مرحلة من مراحل التّغيّر الّذي عرفته اللّغة اللاّتينيّة، وهذا ما يجعل النّحو المعياريّ الذي أسّسه نحاة بورروريال يعكس بُنَى اللّغة اللاّتينيّة، ولا يعكس نحو اللّغات الأخرى المنبثقة عنها، باعتبارها قد شكّلت ألسنة مستقلة بذاتها عمّا كانت عليه اللاّتينيّة.

ومما استلهمه تشومسكي من نحاة مدرسة بور رويال، هو نظرتهم الكونيّة إلى القواعد التي وضعوها لوصف هذه اللّغات، والّتي عدّوها قواعد كلّية تنطبق على جميع اللّغات الطّبيعيّة بالرغم من الاختلافات القائمة بين الألسنة، بحكم نظرتها العقليّة إلى اللّغة على اعتبار أنّ العقل البشريّ واحد، وبالتّالي فهو يعكس نحوا منطقيّا واحدا؛ "إذ يندرج هذا التّصوّر النّحويّ عند نحاة بور رويال، في إطار افتراض فكريّ عامّ، يَسْتَمِدُّ أصوله من الفلسفة العقلانيّة عند ديكارت ومفاده وجود تطابق تامّ، وكامل بين البنيات المنطقيّة والبنيات اللّغويّة. إنّ اللّغة في عرف التّصوّر العقلانيّ ليست سوى تعبيرٌ منطقيٌّ عن الفكر. فاللّغات رغم اختلافها على مستوى القواعد التّركيبيّة، تشترك في كونها تتوافر على بنيات منطقيّة وعقلية عامّة، مشتركة بين البشر. ومن هذا المنطلق سعى نحاة بور رويال إلى وضع قواعد نحو عامّ، ينطبق على جميع اللّغات البشريّة."[1] وانطلقوا فيه من افتراض أنّ البنى اللّغويّة تحمل في مضمونها قضية منطقيّة تمّ تقسيمها إلى عنصرين أساسين، هما: الموضوع والمحمول أو المسند والمسند إليه، فالمسند هو ما نحكم به أو نسنده من صفات، والمسند إليه هو ما نحكم عليه أو نسند له هذه الصّفات والحكم قد يكون بسيطا، فتكون بذلك القضيّة بسيطة، كما في قضيّة من نحو قولك: (الله واحد) أو يكون مركّبا فتكون القضيّة بذلك مركّبة، كما في المثال الّذي اشتهر به نحاة بور رويال:[2]

– الله اللاّمرئيّ خلق العالم المرئيّ.

ويحمل في هذه الجملة حسب نحاة بور رويال كلّ من المحمول والموضوع فيها قضيّة أساسيّة، هي:

– الله خلق العالم.

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص07.

[2]– المرجع نفسه، ص08.

كما يحمل في هذه الجملة –حسب نحاة بور رويال– كلّ من المحمول (المسند) والموضوع (المسند إليه) كذلك قضيّتين فرعيتين؛ باعتبار أنّ كلاّ منهما مركَّب بدوره من محمول وموضوع، وهاتان القضيتان هما:

– الله لا مرئيّ.

– العالم مرئيّ.

ومن تحليل نحاة بور رويال العميق لجملة القضايا التي تتضمّنها البُنَى اللّغويّة، استلهم تشومسكي تصوّره الجديد في الرّبط بين الجمل بواسطة التّحويل (Transformation). كما وجد في تحليل نحاة بور روايال أصلا لأفكاره الأولى المتعلّقة بالتّمييز بين البنية العميقة والبنية السّطحيّة. وانطلاقا من هذا التّصوّر العقلانيّ الوارد في نحو بور رويال، أصبحت الجمل في التّحليل اللّسانيّ التّوليديّ في تصوّراته الأولى، تُقَسَّم إلى جملة نواة أو جملة أساسيّة وجُمل فرعيّة، وفقا لتقسيم نحاة بور رويال للقضايا الّتي يمكن أن تتضمّنها الجمل، إلى قضايا أساسيّة وقضايا فرعيّة.[1]

ولقد أسهمت بهذا أفكار النّحو العقليّ، الّذي أسّسه نحاة بور رويال للّغة اللاّتينيّة، في وضع أرضية معرفيّة لمعظم المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ لتّفسير العديد من الظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة: كصفة الكلّيّة في النّحو، ومفهوم البنية العميقة والبنية السّطحيّة، والتّحويل، وغيرها من المفاهيم النّظريّة، الّتي بدورها تضمّنت إجابات منطقيّة لأسئلة كان من المفترض أنّها ستُثَار حول النّظريّة، نحو: ما مبادئ النّحو الكلّيّ؟ وما العمليّات الذّهنية الّتي ينشأ عنها إنتاج اللّغة وفهمها؟ وما العلاقة بين مختلف الجمل المتشابهة دلاليّا؟

1-1-3 آراء همبولت: يُعَدُّ فيلام همبولت من فلاسفة اللّغة الذين تأثّر تشومسكي بآرائهم حول طبيعة اللّغة، وبخاصّة ما تعلّق منها باللّغة المبنيّة داخليّا، وصفة الإبداعيّة، والبنية العميقة وغيرها من الخصائص الّتي تتميّز بها اللّغة البشريّة، عن غيرها من أنظمة التواصلّ، لهذا "تُعَدُّ أفكار همبولت، من بين المنابع الّتي استقى منها تشومسكي معظم مبادئه وأسسه في دراسة اللّغة؛ باعتبارها عملا ذهنيًّا يتكوّن من بنية داخليّة وخارجيّة، تُسْهِمُ في التّعبير عمّا يدور في

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص09.

الذّهن؛ ممّا يجعل الإنسان مميّزا عن باقي المخلوقات الأخرى في قدرته على الإبداع، وإنتاج ما لا حصر له من الجمل، بقواعد صوريّة محدّدة.[1] ليتحوّل بذلك مع هذه النّظريّة مجال البحث في اللّغة، من المدوّنة اللّغويّة إلى دراسة هذه القدرة الإبداعيّة، الّتي تنفي الاكتساب المطلق للّغة بصفتها عضوا ذهنيّا.

لقد أتاحت آراء همبولت لتشومسكي الفرصة أمام تصوّرات سبقت زمانه، وفتحت له المجال لخوض غمار اللّسانيّات العصبيّة الّتي تَعْتَبر اللّغة عضوا بيولوجيًّا، يحيا بحياة الإنسان ويموت بموته، وهذا بعد أنْ "استوحى تشومسكي من فيلسوف ألمانيا الكبير ويليام فون همبولت فكرته المتعلّقة بالإبداع أو الخلق اللّغويّ، وكيف أنّ المتكلّم بواسطة اللّغة يستطيع أنْ يُولِّد ما لا حصر له من الجمل، انطلاقا من قواعدَ محدودةِ العدد؛ وذلك لأنّ اللّغة في حدّ ذاتها ليست بناء تامّا، ولكنّها نشاط في مرحلة الإنجاز، وأنّ تعريفها لن يكون إلاّ تكوينيّا."[2] من خلال المراحل الّتي تمرّ بها عند الإنسان، باعتبارها –حسب هذه النّظريّة– عضوا بيولوجيّا في مرحلة النّمو مثلها في ذلك مثل أيّ عضو يمرُّ في نموّه بعدّة مراحل، ليستقرّ بعدها في المرحلة الأخيرة على الهيئة الّتي تسمح له بممارسة وظيفته الأساسيّة.

وقد صرَّح تشومسكي نفسه، بأخذه فكرة البنية العميقة والبنية السّطحيّة عن الفيلسوف الألماني فون همبولت، والّتي تقترب بدورها من مفهوم البنية الدّاخليّة والبنية الخارجيّة عنده.[3] وإنّ مجمل هذه المفاهيم بما فيها عضوية اللّغة في ذهن الإنسان، وكذاك صفة الإبداعيّة، ومفهوم البنية العميقة التي استوحاها تشومسكي من هذا الفيلسوف، فتحت المجال لتشومسكي بأنْ يحدّد الموضوع الجديد للّسانيات، بعد ما كان قد حصره دي سوسير في المدوّنة اللّغويّة، لمدّة ما يقارب النّصف قرن من الزّمن من تاريخ نشأة هذا العلم؛ حيث أسهمت هذه الأفكار في رسم معالم جديدة لموضوع البحث اللّسانيّ؛ بل إنّ هذه الأفكار وغيرها جعلت تشومسكي يبني تصوّرا يطابق إلى حدّ بعيد طبيعة الظّاهرة اللّغويّة، ويسير بالبحث اللّسانيّ في اتّجاه مغاير تماما لما كان عليه. فبعد أن أرست السّلوكيّة في البحث اللّسانيّ معالم نظريّتها، وجدت نفسها أمام

[1]– احباري إكرام "العقلانيّة في النّظريّة التّوليديّة".

[2]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص10.

[3]– المرجع نفسه، ص10.

طرح جديد يناهض كل ما جاءت به، وبخاصّة ما تعلّق منها بصفة الاكتساب اللّغويّ؛ حيث أكّدت صفة الإبداعيّة الّتي جاء بها تشومسكي، عدم سلامة هذا الطّرح اتّجاه طبيعة اللّغة عند السّلوكيين.

وتشير مجمل هذه المصادر الفلسفيّة الّتي استقت منها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة مفاهيمها الأساسيّة، إلى امتداد هذه النّظريّة في غيرها من الاتجاهات الفلسفيّة الّتي عرفتها الفلسفة خلال مراحل تاريخها، وبالتّحديد الاتّجاه العقليّ، بما يُعبِّر عن أصالة هذه النّظريّة مقارنة بغيرها من النّظريّات اللّسانيّة الحديثة.

1-2 المصادر العلميّة: إذا كان للمصادر الفلسفيّة بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويلية دور في بلورة مفاهيم هذه النّظريّة، بشكل ساعدها على تحديد موضوعها، وبناء جهازها النّظريّ من حيث المفاهيم، فإنّه قد كان للمصادر العلميّة الأخرى دور هامّ في تحديد منهجها وبناء فرضياتها بشكل ساعدها كذلك على التّخلّص ممّا يمكن أن يعيق تطور بحثها اللّسانيّ؛ حيث استثمرت هذه النّظريّة مناهج العلوم الطّبيعيّة؛ بما فيها الرّياضيات، والفيزياء، وعلم الحاسوب الّذي وسَّع مجال بحثها؛ لتتجاوز بدورها دراسة اللّغات الطّبيعيّة إلى دراسة اللّغات الصّوريّة.

1-2-1 الرّياضيات والفيزياء: تؤكّد لغة الخطاب اللّسانيّ العالية التّجريد الّتي اعتمدها تشومسكي في عرض نظريّته، تضلّع تشومسكي في هذين العلمين اللّذين استقى من الأوّل فيهما لغة الرّموز والمختصرات، أو اللّغة الصّوريّة بتعبير الرّياضيات، إضافة إلى المنهج بوضع الفرضيات ثمّ تجريبها، وأخذ عن الثّاني منهما الوظيفة التّفسيريّة الّتي يَتمتّع بها هذا العلم في تفسير الظّواهر الفيزيائيّة "فقد أخذ تشومسكي عن غاليلي فكرة استخدام العلوم الرّياضيّة والفيزيائيّة في مختلف الوقائع اللّغويّة، بوضع الفرضيات في قالب صوريّ؛ للوصول إلى نتائج يقينيّة علميّة مجرّدة، والرّبط بين الظّواهر وإعادة تركيبها، ليتمكّن الحقل اللّسانيّ من تسلّق سلّم الرّقيّ والتّطوّر، وهذا ما يُوضّح رفض تشومسكي التّمييز المغلوط بين العلوم الإنسانيّة والعلوم الدّقيقة، وقد عمق تشومسكي البحث في العلاقة المنهجيّة الّتي يُمْكِنُها أنْ تجمع اللّسانيّات بالعلوم

الطّبيعيّة، للدّور الفعّال الّذي تقوم به القواعد الصّوريّة في دراسة اللّغات البشريّة."[1] وهو التّمثيل لبنية هذه اللّغات تمثيلا يتماشى وحقيقة الظّاهرة اللّغويّة، مثلما تتوخّاه العلوم الطّبيعيّة في تفسيرها لمختلف الظّواهر الطّبيعيّة، بعد تمثيلها تجريبيّا، قَصْدَ بناء نظريّة علميّة صحيحة أو على الأقل أكثر واقعيّة من غيرها.

ولقد فتح بهذا تشومسكي للّسانيات المجال أمام العلوم الطّبيعيّة؛ للاستفادة من نتائجها في تطوير الدّراسة اللّسانيّة، سواء من حيث المنهج أو الهدف، ما يجعلنا نعدّ الرّياضيات إلى جانب الفيزياء من المصادر العلميّة بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ إذ "تُبَيِّن إحالات تشومسكي المتكرّرة على الفيزياء أوّلا والرّياضيات ثانيّا، باعتبارها نماذج علميّة مجرّدة وأنساقا صوريّة بوضوح الهاجس المنهجيّ عند تشومسكي؛ للرّقيّ باللّسانيّات إلى مستوى أكثر دقّة وضبطا. فاللّسانيّات بوصفها دراسة اللّغة المبنيّة داخليّا، تُصبِح جزءاً من علم النّفس ومن علم الأحياء."[2] يُعْنَى فيها علم النّفس بضبط العمليّات الذّهنيّة الخاصّة بإنتاج اللّغة وفهمها، وعلم الأحياء بتحديد الأعضاء الدّاخليّة المسؤولة عن عمليتي الفهم والإنتاج.

1-2-2 علم الحاسوب: يُمْكِن عدّ علم الحاسوب رابع المصادر العلميّة بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ حيث لعب معهد ماساتشوستس للتّكنولوجيا (Massachusetts Institute of Technology) الذي اِلْتَحَقَ به تشومسكي مدرِّسا عام 1958، دورا مهمّا في تقريب تشومسكي من مهندسي الإعلام والاتّصال، الّذين عمل بالموازاة معهم على تطوير نموذج صوريّ لتمثيل بنية اللّغات الطّبيعيّة،[3] يُمْكِنُ للحاسوب اعتماده في معالجته الآلية للّغة، ما مكّن تشومسكي من معرفة المبادئ الّتي يشتغل عليها هذا النّوع من الأجهزة في معالجته الآلية للّغات الطّبيعيّة، وجعله يتّجه بنظريّته النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة اتجاها صوريّا، مكّنها من أن تخوض غمار اللّسانيّات الحاسوبيّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين.

---

[1]– احباري إكرام "العقلانية في النّظريّة التّوليديّة". ومصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص210 وما بعدها.

[2]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص213.

[3]– بابا أحمد رضا، توليد الجمل في اللّسان العربيّ: دراسة لسانيّة حاسوبيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان الجزائر: 2014، ص65.

وقد ربط الكثير من الدّارسين أولى بداية الاتّصال بين اللّسانيّات وعلم الحاسوب، بظهور النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة،[1] الّتي اعتبر من خلالها تشومسكي نسق القواعد الّذي يشكّل بنية النّموذج التّوليديّ التّحويليّ، نَسَقاً تضبطه النّظريّة الحاسوبيّة، بعد أنّ عدّ اللّغة –باختصار– في جوهرها نظاما حوسبيًّا غنيّاً مُعقَّد البنية بدقّة كاملة، وصارما في عمليّاته الأساسيّة. إنّ ذلك يعني أنّ القواعد النّحوية عند المتكلّمين، تشبه إلى حدّ كبير القواعد الصّوريّة الّتي يَتَّبِعُها الحاسوب أثناء أدائه للحسابات.[2] وعلى أساس هذا الافتراض حول طبيعة اللّغة، بنى تشومسكي نظريّته بناء صوريًّا، مكّنها من أن تكون نموذجا صالحا لتمثيل بنية اللّغات الطّبيعة، واللّغات الصّوريّة الّتي يعتمدها الحاسوب، بشكل جعلها صالحة للتّطبيق في مجالات عدّة؛ بما فيها المعالجة الآليّة للّغة.

1-2-3 المنهج الاستنباطيّ: يضاف إلى اعتماد تشومسكي هذه المصادر الفلسفيّة اعتماده على المنهج المستحدث في العلوم الطّبيعيّة؛ وهو المنهج الاستنباطي الافتراضيّ الذي ينتقل فيه الباحث في دراسته لموضوعه من الكلّ إلى الجزء، بعد أن كان المنهج الاستقرائيّ الذي ينطلق فيه الباحث من الجزء إلى الكلّ المنهج السّائد للبحث في هذا النّوع من العلوم. "ويُعْتَبَرُ المنهج الاستنباطيّ من بين أبرز المناهج العلميّة، والفكريّة، والعقليّة، والاستدلاليّة، الّتي تنتقل من فكرة إلى أخرى، بدءا من الكلّيّات للوصول إلى الجزئيّات، عن طريق بناء نظريّات ونماذج يطمح من خلالها إلى تفسير الوقائع والتّصورات القبليّة؛ فمن مقدّمات كبرى صادقة نحصل على نتائج صادقة ويقينيّة. وعلى هذا النّحو سار تشومسكي في دراسته اللّسانيّة، على المنهج الاستنباطيّ المنطقيّ، المبنيّ على الحجج والبراهين والأدلّة الّتي تُوصِل إلى المعارف والحقائق المُسَلَّم بها"[3] باعتبار أنّ هذا النّوع من المناهج يسمح للباحث بتقصّي الحقائق العلميّة حول الموضوعات الّتي يتعذّر حصرها، أو ملاحظتها، كالانفجار العظيم الذي فُسِّر من خلاله نشوء هذا الكون، وتزايد عدد المجرّات الكونيّة فيه؛ حيث إنَّ استحالة ملاحظته، باعتبار أنّه وقع

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر ج1، ص87.

[2]– بابا أحمد رضا، توليد الجمل في اللّسان العربيّ: دراسة لسانيّة حاسوبيّة، ص66.

[3]– احباري إكرام "العقلانية في النّظريّة التّوليديّة". ومصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص210 وما بعدها.

في ما مضى من الزّمن بمليارات السّنين، جعلت الباحثين في علم الفلك يبنون تصوّرات افتراضيّة عن هذا الانفجار، عن طريق تمثيلها بنماذج تحاكي هذا الانفجار لتفسير هذه الظّاهرة.

وإنّ هذا النّوع من المناهج في البحث العلميّ، تفرضه بعض موضوعات العلوم على الباحثين أو الدّارسين لها، حيث يتعذّر حصرها بالاستقراء؛ فيتم اللّجوء إلى استنباط الحقائق العلميّة المتعلقة بها، اعتمادا على فرضيات أو نماذج يتمّ من خلالها تمثيل هذه الظواهر، "فقد لا يتأتّى لنا معرفة كثير من الظّواهر الطّبيعيّة إلاّ من خلال هذه المحاكاة، مثلما هو الشّأن في ما يُعْرَفُ بعلوم الضّبط الآليّ؛ حيث السّبيل الوحيد لمعرفة بعض الظّواهر، يستوجب تحليل بنيتها الدّاخليّة وآليات اشتغالها. وتكون الحاجة إلى النّماذج ملحّة في كلّ المجالات العلميّة، حين يكون موضوع الدراسة غير قابل للملاحظة المباشرة."[1] مثلما ينطبق على الآليات الّتي يشتغل عليها الدّماغ في فهم اللّغة وإنتاجها، أو ما يُسَمَّى باللّغة المبنيّة داخليّا الّتي تمثّل الموضوع الأهمّ بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، والّتي يتعذّر كشفها إلاّ من خلال تمثيلها افتراضيّا، لكشف حقيقتها. "ففي هذا السّياق تعامل النّحو التّوليديّ مع الظّواهر اللّغويّة، مثلما يتعامل باقي العلماء في العصر الحديث مع الظّواهر الّتي يدرسونها، ليأخذ العلم بعدا جديدا حين يُنْظَرُ إليه باعتباره نوعا من المحاكاة؛ أي إنّ معرفة ظاهرة معيّنة معرفة علميّة، تَعْنِي القدرة على محاكاتها؛ بإعادة بنائها بناءً مادّيا محسوسا، أو بناءً رمزيًّا استدلاليًّا، وذلك في إطار إعداد النّموذج المناسب لها."[2] وهو ما عُرِفَت به النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في بنائها عدّة نماذج تمثيليّة لبنية اللّغة، كان الهدف من خلالها محاكاة العمليّات الذّهنيّة الّتي تُسْهِم في إنتاج اللّغة وفهمها؛ لكشف طبيعة اللّغة المبنية داخليّا بتعبير همبولت أو الملكة الفطريّة بتعبير تشومسكي.

وإنّ هذا النّوع من المناهج سَمَحَ لتشومسكي ببناء نموذج افتراضيّ لبنية اللّغة، كان قد خضع للتّعديل في كلّ مرحلة من مراحل تطوّر النّظريّة، وهو نموذج يعكس بنية اللّغات الطّبيعة سواء شملها تطبيق هذا النّوع من نظريّات البحث اللّسانيّ أم لم يشملها، طالما أنّه نموذج يعتمد المنهج الاستنباطيّ الذي يُنْتَقَل فيه من الكُلِّ لتعميمه على بقيّة الأجزاء، وليس الاستقراء الّذي

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص211.

[2]– المرجع نفسه، ص211.

يستلزم انتقاله من الجزء إلى الكلّ. ولقد استطاع من خلال هذا المنهج حصر موضوع دراسته اللّسانيّة، في الملكة الفطريّة الّتي تعين متكلّم اللّغة على إنتاج ما لا حصر له من الجمل، في أيّ لغة من اللّغات الطّبيعيّة، وبالتّالي فإنّ ما يُحْسَبُ لهذا الإنجاز يُحْسَب لهذا المنهج.

2- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: مرّت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في نشأتها بعدّة مراحل عرفت من خلالها عدّة نماذج نظريّة، لا يكاد يجمع بينها إلاّ اسم النّحو التّوليديّ أو اسم تشومسكي كما عبّر عنه أحدهم؛[1] نتيجة تغيير النّظريّة لفرضياتها في كلّ مرة؛ ما اضطرها للتّخلّي في كل مرحلة عن بعض المفاهيم، أو تعديلها، أو استبدالها؛ فعرف بذلك المكوّن التّحويليّ إلى جانب مختلف المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة عدّة تعديلات، تمّ فيها التّخلّي عن بعض المفاهيم والتّراجع عن بعض. وعلى هذا الأساس سنقتصر في هذا المبحث على رصد مختلف التّعديلات الّتي عرفها المكوّن التّحويليّ في هذا النّموذج من الأنحاء اللّسانيّة، مع ربطها بمختلف النّماذج النّظريّة الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة خلال مراحل تاريخها. بدءا بنموذج البنى التّركيبيّة وانتهاء بنموذج البرنامج الأدنويّ، اعتمادا على التّقسيم المرحليّ الّذي اعتمده مصطفى غلفان في كتابه (اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة):[2]

2-1 مرحلة التّوصيف: مثّل هذه المرحلة نموذج البنى التّركيبيّة الذي ظهر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة (1957-1965) حيث لعبت فيه فرضيّة التّحويل أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة إلى جانب المكوّن التّركيبيّ، والمكوّن الدّلاليّ، والمكوّن الصّوتيّ، بعد ما اِعْتُمِدَتْ فرضيّة التّحويل لمعالجة قصور نحو المكوِّنات المباشرة، في تفسير التّشابه الدّلاليّ بين مختلف أنماط الجُمل، والّذي اقترحه زيليغ هاريس (Z. S. Harris: 1992) وأعاد صياغته تشومسكي في إطار النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ حيث اقترح تشومسكي في نموذج البنى التّركيبيّة ثلاثة نماذج نظريّة لتمثيل بنية اللّغة، هي: نموذج الحالات المحدودة، ونموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة، والنّموذج التّحويليّ، معتبرا من خلالها عمل النّموذج الثّاني (نموذج بنية العبارة)

[1]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص203.

[2]- المرجع نفسه، ص233 وما بعدها.

إلى جانب النّموذج الثّالث (النّموذج التّحويليّ) يمنح للأنحاء قدرة عاليّة على تمثيل بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة.

2-1-1 نموذج الحالات المحدودة: يَعتَبِر نموذجُ الحالاتِ المحدودةِ الّذي استند فيه تشومسكي إلى نظريّة رياضيّة، تُعْرَف في علم الرّياضيات بعمليات ماركوف ذات الحالة المحدودة،[1] أنّ توليد الجُمَلِ وفق هذا النّموذج، يكون بصفة خطّيّة من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين –حسب طبيعة اللّغة– عبر خيارات متعاقبة، يكون فيها متكلّم اللّغة حرّا نسبيّا في اختيار نوع المورفيمات الّتي يضمّ بعضها إلى بعض؛ لتوليد الجمل.[2] فحِين يريد المتكلّم أنْ يُنْتِجَ جُملة يبدأ بالحالة الأولى (الابتداء) ثمّ ينتقل إلى الحالة الثّانية الّتي تحدّد الخيار بالنّسبة للكلمة الثّانية وهكذا، بما يجعل اللّغة التي يتمّ فيها توليد الجمل وفق هذا النّموذج ذات حالات محدودة، باعتبار أنّ كلّ حالة يمرّ بها المتكلّم، تمثّل القيود القواعديّة الّتي تحدّد خيارات الكلمة التّالية عند تلك النّقطة في المقولة.[3] ويمكن التّمثيل لهذا النّموذج بالجملتين (42) و(43) على التّوالي:

(42) شرب زيد شايا.

(43) شربت زينب شايا.

يفرض التّعاقب الخطّي لمختلف مكوّنات كلّ جملة على حدة، أنْ ينتقل المتكلّم في الجملة (42) من الحالة الأولى (شرب) إلى الحالة الثّانية، بإلحاق ما يتناسب مع طبيعة هذا الفعل (اسم+مذكر+فاعل) وأن ينتقل كذلك في الجملة (43) من الحالة الأولى (شربت) بإلحاق ما يتناسب مع طبيعة هذا الفعل (اسم+مؤنّث+فاعل) كما يفرض عليه قانون التّعاقب الخطيّ في انتقاله من الحالة الثّانية إلى الثّالثة، في كلا الجملتين (42) و(43) إلحاق ما يتناسب مع طبيعة هذا الفعل بالتّحديد (اسم+سائل) وهكذا، إلى أنْ تنتهي الحالات الّتي تحدّد طبيعة الكلمات الّتي يمكن أنْ يتلوَ بعضُها بعضًا في شكل سلسلة تربط في ما بينها مجموعة تعالقات مُحدَّدة: كالجنس

---

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص77.

[2]– مختار درقاوي "نظرية تشومسكي التّحويليّة التّوليديّة الأسس والمفاهيم" الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة الجزائر: 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف، ع2015، ص6–7.

[3]– نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط1. بغداد: 1987، الشّؤون الثّقافيّة العامّة، ص28.

(مذكر، مؤنّث) والعدد (مفرد، مثنّى، جمع) والنّوع (اسم، فعل، حرف)، والصّفة (عاقل/ غير عاقل، سائل/ صلب). غير أنّ قصور هذا النّموذج من الأنحاء في تمثيل بنية اللّغات الطّبيعيّة يتمثّل في ما يلي:

– محاولته حصر جمل اللّغات الطّبيعيّة لا قواعدها، في مقابل محدوديّة القواعد ولا نهائية الجمل في هذه اللّغات؛

– عدم الاقتصاد في القواعد؛ حيث يحتاج هذا النّموذج من الأنحاء إلى قاعدتين مختلفتين لتوليد الجملتين السّابقتين، واحدة تتعلّق بتوليد جملة خاصّة بالمذكّر والأخرى خاصّة بالمؤنّث مع إمكانيّة اختزالهما في قاعدة واحدة هي قاعدة المطابقة (مطابقة الفعل للفاعل في الجنس).

– عجزه عن الرّبط بين عنصرين متباعدين باعتباره يعتمد على صفة التّوالي في رصد القواعد النّحويّة للّغات، كما في الجملة (44) حيث تُسْنَد الصّفة (العجوز) وفق هذا النّموذج إلى المكوِّن الموالي لها مباشرة، ولا إمكانية في أنْ تُسنَد إلى غيره ممّن يمكن أنْ يأخذ هذه الصّفة مع أنّ اللّغة تجيز ذلك:[1]

(44) Old Woman and Man ←
- Old (Woman and Man) — المرأة والرّجل العجوزان
- (Old Woman) and Man — المرأة العجوز والرّجل

ويفرض هذا النّموذج على جمل من نحو (44) أنْ تُقْرَأ خطّيا قراءة واحدة، بإلحاق صفة العجوز بالمكوّن الموالي مباشرة للصّفة (المرأة العجوز والرّجل = (Old Woman) and Man) في حين تسمح اللّغة الإنـــكليزيّة بقراءتها قراءتين، القراءة الأولى تلحق صفة العجوز بالمرأة والرجل معا (المرأة والرّجل العجوزان = Old (Woman and Man)) والقراءة الثّانية تلحقها بالمرأة دون الرّجل (المرأة العجوز والرّجل = (Old Woman) and Man)).

وباعتبار أنّ هذا النّموذج يقوم على مبدأ التّعاقب الخطّي في تمثيل بنية اللّغة؛ بحيث يجعل خيارات المتكلّم محدودة في كلّ حالة من حالات اللّغة، أمام نوع الكلمة الّتي يمكن أن يلحقها في

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص80.

السّلسلة الكلاميّة، فقد اعتبر تشومسكي "أنّ هذا النّموذج لا تَثْبُتُ صلاحيّتُه لتمثيل البنية القواعديّة للّغة، بقدر ما تَثْبُتُ لتمثيل البنية الإحصائيّة؛ حيث يمكن الاستعانة به في حساب نسب الشّك في كلّ حالة من حالات اللّغة، كما نستطيع أن نحدّد محتوى المعلومات الّتي يمكن ورودها في السّلسلة الكلاميّة"[1] بحيث كلّما كانت نسبة الشّكّ عالية كانت نسبة المعلومات أكبر، وكلّما كانت نسبة الشّك قليلة؛ أي درجة اليقين أكبر كانت نسبة المعلومات أقلّ. وتمثيلا لهذا نستطيع أنْ نتنبأ بالمكوّن الّذي يمكن أنْ يرد بعد (أهلا ـــــــ) اعتمادا على نسبة الشّكّ (قليلة=درجة اليقين عالية) فنقول (أهلا بك) ويتعذر علينا أن نتنبأ بالمكون الذي يرد بعد قولك: (جاء ـــــــ) لأنّ نسبة الشّك عاليّة، وبالتّالي فنسبة المعلومات أكبر.

2-1-2 نموذج بنية العبارة: نظرا لقصور نموذج الحالات المحدودة عن تمثيل بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة؛ فقد عدل تشومسكي عن هذا النّموذج إلى نموذج آخر، كان يراه أكفأ منه لتمثيل بنية اللّغة أو توليد الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، وهو نموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة، الّذي يَعْتَمِد بدوره على فرضيّة انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ وينقسم هذان المركّبان بدورهما إلى مركّبات مباشرة، هي: الاسم مع ما يخصّصه، والفعل مع مفعوله، ويتمّ دمج هذين المركّبَيْن مع بعضهما البعض في مستوى أكبر منهما، وهو الجملة عن طريق قواعد إعادة الكتابة، الّتي تمكّن متكلِّم اللّغة من أنْ يُنْتِج مالا حصر له من الجمل عن طريق تكرار هذا النّوع من القواعد، باعتبارها تعكس تمثيل بنية الجمل في اللّغات الطّبيعة عامّة ويمكن التّمثيل لهذا النّوع من القواعد بإعادة كتابة الجملة (45) على النّحو الآتي:[2]

[1]- نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص27-28.

[2]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص80-81. ونوم جومسكي البُنى النّحويّة، ص37.

(45) العالم يحوي الكلّ

1- ج (جملة) ⟵ م س (مركب اسمي) + م ف (مركب فعلي)

2- م س ⟵ أ (أداة) + س (اسم)

3- م ف ⟵ ف (فعل) + م س

4 الأداة ⟵ [الـــ ...]

5- الاسم ⟵ [عالم، كلّ]

6- الفعل ⟵ [يحوي]

ويشرح هذا النّموذج قواعد إعادة الكتابة، بشكل يجعلها عبارة عن معادلات رياضيّة، يتمّ فيها كتابة ما على يمين السّهم بما يقابله على اليسار، وتخضع فيه بدورها قواعد إعادة الكتابة لشرطين أساسَيْن هما التّراتب والتّكرار؛ بحيث يتعذّر عليك أنْ تكتب القاعدة (3) قبل كتابة القاعدة (2) في الوقت الذي تفرض عليك قواعد إعادة الكتابة أنْ تكرّر القاعدة (2) الخاصّة بتوليد المُرَكَّب الاسميّ، بعد القاعدة (3) مباشرة، لتوليد المُركَّب الاسميّ الّذي تتضمّنه القاعدة (3) الخاصّة بتوليد المُركَّب الفعليّ. وهكذا تتولّد حسب هذا النّموذج كلّ جملة من جمل اللّغات الطّبيعيّة، عن طريق هذا النّوع من القواعد (قواعد إعادة الكتابة).[1]

وقد أعاد تشومسكي صياغة هذا النّموذج الّذي يُمثِّل قواعد إعادة الكتابة في شكل معادلات رياضيّة، عُرِفت في أدبيّات اللّسانيّات التّوليديّة بمعادلات هاريس، على شكل شجرة[2] بعد ما كان قد عَرَف عدّة صيغ: أولاها العوارض، ثمّ الأقواس، ثمّ الأحواض، ثمّ العلبة، وأخيرا مُشَجَّر تشومسكي.[3] الّذي هو "عبارة عن شجرة مقلوبة جذعها في الأعلى وفروعها في الأسفل، تُرْسَمُ بخطوط متواصلة؛ أي غير مُتقطِّعة. تلتقي الفروع ببعضها من جهة أطرافها العليا، تُسَمَّى أطراف الفروع عُقَدًا، كلّ عقدة تمثّل وحدة تركيبيّة يُشَارُ إليها برمز يبيّن المقولة التّركيبيّة الّتي

[1]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص81-82.

[2]- نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص39.

[3]- عبد الحميد دبّاش "الجملة العربيّة والتّحليل إلى المؤلّفات المباشرة" مجلّة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر: ماي 2003 ع02، ص52-59. ومصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ ص60 وما بعدها.

تنتمي إليها هذه الوحدة، مثل: ج، مف، مس، ف، س، ... يبدأ المشجّر من الأعلى بعقدة رئيسيّة هي العقدة الابتدائيّة، وينتهي بفروع ذات أطراف حرّة هي العُقَد النّهائيّة، وما سوى ذلك من العُقَد؛ فهي عُقَد متوسّطة. تُمثِّل الفروع مُؤلَّفات مباشرة للوحدة العليا، الممثّلة بالعُقْدة الّتي تفرّعت عنها هذه المُؤلَّفات المباشرة. وتُمثِّل العُقَد النّهائيّة المُؤلَّفات المباشرة الدّنيا للجملة؛ أي المورفيمات، وتمثّل باقي العقد أبنيّة أعلاها؛ أي العُقْدة الرّئيسيّة هي بناء الجملة. وفي الأخير تُوصَل العُقَد النّهائيّة بالكلمات المتسلسلة أفقيّا في الملفوظ، أسفل المشجّر، بخطوط عموديّة متقطّعة، تُميِّزها عن الخطوط المتواصلة الّتي تمثّل مؤلّفات مباشرة."[1] ويُمْكِن تمثيل نموذج بنية العبارة/ إعادة تركيب أركان الجملة في شكل شجرة، بتشجير الجملة (45):

(45) العالَمُ يحوي الكلّ.

(45أ)

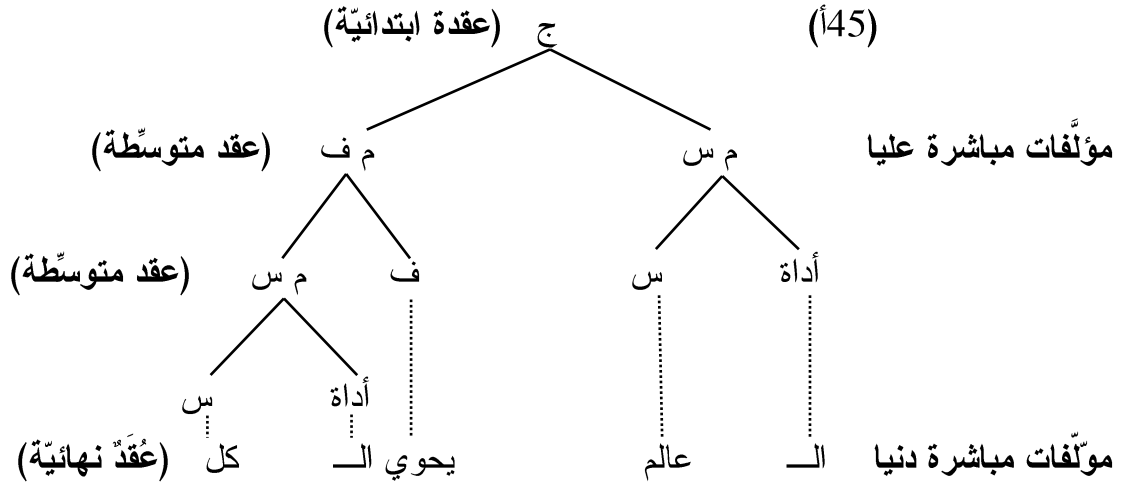

وعلى الرَّغم من أنّ هذا المُشجَّر –حسب تشومسكي– في تمثيله لنموذج بنية العبارة، لا يتوفَّر على جميع المعلومات الّتي يتوفَّر عليها نموذج قواعد إعادة الكتابة، كعدم عرضه طريقة التّرتيب الّتي تمّ بها توليد عناصر الجملة، ولكنّه يبقى قادرا على تمثيل بنية الجمل؛ من حيث كونه يتضمّن المعلومات الأساسيّة للجملة، ثمّ إنّه (المشجر) يبقى مرحلة تالية، وليست سابقة بحيث يمكن تشجير الجملة بعد اشتقاقها عبر قواعد إعادة الكتابة، ولكنّ العكس ليس صحيحا؛[2] حيث يتعذّر تشجيرها قبل مرورها بهذه المرحلة الأساسيّة في بناء الجملة؛ لأنّ قواعد إعادة

[1]– عبد الحميد دبّاش "الجملة العربيّة والتّحليل إلى المؤلّفات المباشرة" مجلّة الأثر، ع02، ص58.

[2]– نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص40.

الكتابة تُسْهِم في بنائها، أمّا التّشجير فهو عمليّة تحليليّة عكسيّة، يُنْطَلق فيها من أكبر بناء وهو الجملة إلى أصغر وحدة وهو المورفيم.

ويوضّح هذا المشجّر بدوره كيفيّة بناء العبارة/ تركيب عناصر الجملة، بشكل يجعلها مُوحَّدة البناء في جميع اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث تظهر فيه المكوّنات المباشرة عبر عُقَدٍ يعلو فيها المكوِّن الأساسيّ المكوّن الفرعيّ، لتشكّل بذلك كلّ عقدة من العقد مكوِّنا مباشرا بالنّسبة للجملة أو بالنّسبة لمكوّن من مكوّناتها، مُشَارًا إليه بالمقولة النّحويّة الّتي ينتمي إليها، بدءا بالمكوّنات العليا وهي المُركَّبات، وانتهاء بالمكوّنات الدّنيا وهي المورفيمات، الّتي بدورها يتمّ فيها دمج بعضها ببعض تحت مكوّن أكبر، يأخذ شكل المُركَّب الاسميّ أو شكل المركّب الفعليّ، اللّذين بدمجهما معا نحصل على الجملة الّتي تمثّل الشّكل النّهائيّ لعملية البناء.

وتنطلق نظريّة التّحليل إلى المكوّنات المباشرة، من فكرة أنّ الجمل ليست مجرد متواليات من الكلمات المتسلسلة أفقيّا، وفق ترتيب مقبول كما يظهر في نموذج قواعد الحالات المحدودة وإنّما تتشكّل من طبقات من الوحدات الدّلاليَّة المتدرِّجة على مستويات مختلفة؛ بحيث تكون كلُّ وحدة تنتمي إلى الطّبقة الّتي تعلوها، والدّراسة التّركيبيّة –على هذا الأساس– تتمثّل في البحث عن هذه الوحدات المتدرّجة بتحديدها، والتّعرّف على مختلف العلاقات الّتي تترابط وفقها.[1] ويتميّز هذا النّموذج عن غيره من نماذج تمثيل بنية اللّغة أو توليد الجمل في اللّغات الطّبيعيّة بقدرته على الرّبط بين عنصرين مختلفين، مهما كانت مسافتهما متباعدة في السّلسلة الكلاميّة؛ "فهو يعبّر بأدوات بيانيّة شكليّة غير خطّيّة، وذات بعدين (س–ص) عن المعلومات التّركيبيّة الّتي تحملها الجملة ذات البعد الواحد، والّتي تَتَتابع عناصرها في مسار أفقيّ، ومن ثمّ في اتجاه واحد؛ أي إنّه إذا كانت الجملة شكليّا عبارة عن متوالية خطّيّة، فإنّ المُشجَّر هو التّمثيل البنويّ لها بأدوات تخطيطيّة بيانيّة؛ أين تظهر العناصر لا حسب تسلسلها الخطّي، إنّما حسب انتمائها إلى أقسام المؤلّفات المباشرة المتدرّجة، فالمشجّر إذن هو توضيح للبنية المجرّدة للجملة"[2] باعتباره يعمل على توحيد مختلف القواعد الّتي يتمّ من خلالها توليد الجمل في اللّغات الطّبيعيّة.

[1]– عبد الحميد دبّاش "الجملة العربيّة والتّحليل إلى المؤلّفات المباشرة" مجلّة الأثر، ع02، ص40.

[2]– المرجع نفسه، ص57.

وتتّضح كفاءة نموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة –حسب تشومسكي– في حصره مجمل القواعد الّتي يتمّ من خلالها توليد ما لا حصر له من الجمل، وهذا في استهدافه تحديد نوع هذه القواعد الّتي تُبْنَى بها أنواع المُركَّبات في اللّغات الطّبيعيّة، فهو نموذج اقتصاديّ بالدّرجة الأولى مقارنة بنموذج الحالات المحدودة،[1] غير أنّه لم يخلُ في حدّ ذاته من عيوب أو قصور في تمثيله بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة. واتّضح قصور هذا النّموذج عند تشومسكي في جملة من العيوب، أهمّها:[2]

أ– عدم التّمييز بين التّرتيب الخطّي والتّرتيب البنويّ للجمل؛ بحيث يتعذر على نموذج التّحليل إلى المكوّنات المباشرة، أن يفرّق بين ترتيب التّتابع الخطي الذي يتمّ من خلاله التّلفظ بعناصر الجملة، وترتيبها البنوي العميق، مثلما يظهر في تشجير الجملة (46) المنفيّة:

(46) ما أحب جميل بثينة قطّ.

(46أ)

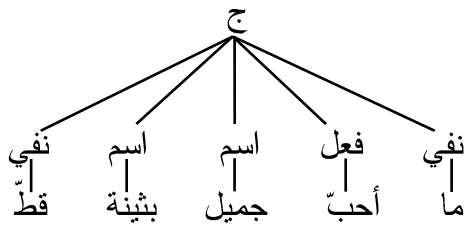

ويصوّر تشجير الجملة (46) المنفيّة النّفيَ منفصلا، جزؤه الأوّل في بداية الجملة وجزؤه الثّاني في آخرها، مع عدم قدرته على وصف حقيقة مقولة النّفي الّتي هي في الأصل مقولة واحدة؛ لكونه لا يُعبِّر سوى عن التّرتيب الخطّيّ الّذي يعكسه البناء السّطحيّ، مثلما يوضّحه تشجير الجملة، وهو ما لا يعجز عنه النّموذج التّحويليّ، الذي يفترض في وصفه لمقولة النّفي مكانا واحدا هو بداية الجملة، وفقا للتّرتيب البنويّ (البنية العميقة) لوحدات الجملة، ثم يتمّ نقل جزئه الثّاني إلى آخرها، مثلما هو مبين في تشجير الجملة (46):

[1]– نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص42 وما بعدها.

[2]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص66 وما بعدها.

(46ب)

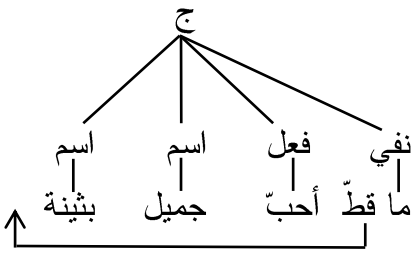

ب- عجزه -في حال اعتمدنا الدّلالة معيارا للنّحويّة- عن إنتاج الجمل النّحويّة وفقط؛ حيث إنّ اعتماد نموذج بنية العبارة في تصنيف الوحدات على موقعها في الجملة، يجعله نحوا ذا قدرة عالية على إنتاج الجمل، بغض النّظر عن نحويّتها/ مقبوليتها، فهو يُنْتِج الجمل النّحويّة كما ينتج الجمل اللاّحنة أو غير المقبولة على الأقل، كما توضّحه مقبوليّة الجملة (47) في مقابل عدم مقبوليّة الجملة (48):

(47) قَطَعَت الأمطارُ الإنارةَ.

(48) *قَطَعَت الإنارةُ الأمطارَ.

وإنّ الجملتين (47) و(48) توضّحان بشكل جيدّ، أنّ قاعدة من نحو (ج= ف+م س+م س) يمكنها أنْ تولّد جملا نحويّة/ مقبولة، كما يمكنها أن تولِّد جملا غير مقبولة على نحويتها باعتبار أنّ الأفعال لا تقبل جميع الأسماء بعدها، كما تدلّ عليه القاعدة في نموذج بنية العبارة.

ج- عدم إدراك العلاقة بين الجمل المتشابهة دلاليّا؛ حيث يتعذّر على نموذج بنية العبارة إعطاء تفسير للتّشابه الدّلاليّ، القائم بين بعض الجمل الّتي تختلف تمثيلاتها البنويّة، كما قد يظهر في تحليل الجمل (49) و(50) و(51) وفقا لنموذج بنية العبارة:[1]

(49) نظمَ الشّاعرُ القصيدةَ.

(50) الشّاعرُ نظمَ القصيدةَ.

(51) القصيدةَ نظمَها الشّاعرُ.

وإنّ نحوا من مثل نحو نموذج بنية العبارة، يمكنه أنْ يقدِّم أوصافا بنويّة مختلفة لكلّ من هذه الجمل الثّلاث؛ ولكنه يتعذّر عليه -في الوقت نفسه- إدراك العلاقة الّتي تجمع بينها في غياب المكون التّحويليّ الّذي يُبيّن أنّ بينها ترادفاً جمليًّا في بنيتها العميقة؛ حيث "يجيب التّحويل

[1]- هيام كريديّة، الألسنيّة روّاد وأعلام، ط1. بيروت: 2010، دار الكتب العلميّة، ص238.

باعتباره أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة، عن سؤال يخصّ العلاقات القائمة بين الجمل، وليس بناءها."[1] ويتّضح عجز هذا النّموذج أكثر فأكثر، في عجزه عن إدراك العلاقة الّتي تربط بين الجمل المبنية لغير الفاعل، أو ما يُسَمَّى في عرف النّحاة بالمبنيّ للمجهول، والجمل المبنيّة للمعلوم؛ حيث يعطي لكلّ جملة منهما تمثيلا بنويًّا مغايرا، بالرّغم من تشابههما الدّلالي، نحو ما هو في الجملتين (52 و(53):

(52) احْتَلَّت أمريكا العراقَ.

(53) احتُلَّ العراقُ.

وإنّ هذه الأمثلة وغيرها، توضّح بشكل دقيق عيوب نموذج بنية العبارة في تمثيله لبنية الأنحاء اللّغويّة؛ حيث يَظهَر عجزُه في عدم قدرته على كشف العلاقة الّتي تربط بين مختلف الجمل ذات التّرابط الدّلاليّ، بشكل يجعل القواعد قائمة تطول بكثرة عدد هذه الجمل، وهو ما جعل تشومسكي يشكّك في كفاءة هذا النّموذج، معتبرا أنّ عجزه عن كشف العلاقة بين مختلف الجمل المتشابهة دلاليّا، مبرِّرا كافيا لعدم اعتماده إلى جانب نموذج قواعد الحالات المحدودة لتمثيل بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث ذهب إلى "أنّ أحد نماذج الاتّصال النّظريّ البسيط للّغة، ونموذجا آخر أشدّ قدرة منه، يضمّ الجزء الأكبر ممّا يُعْرَفُ الآن (بالتّحليل إلى المكوّنات المباشرة) لا يمكنهما أنْ يخدما بصورة صحيحة أغراض الوصف القواعديّ. إنّ تمحيص هذين النّموذجين وتطبيقهما يكشفان النّقاب عن بعض الحقائق للبنية اللّغويّة، وعن عدد من الفجوات في البنية اللّغويّة، نخصّ بالذّكر عدم قدرة النّظريّة على تفسير علاقات مُعيَّنة بين الجمل، مثل العلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول"[2] اللّذين يظهر النّموذج التّحويليّ أنّهما مشتقان من بنية واحدة، تفسّر التّرابط الدّلالي في ما بينهما، في الوقت الّذي يعجز فيه نموذج بنية العبارة عن كشف العلاقة الدّلاليّة بين هذين النّمطين من الجمل، مع تمثيله لكلّ جملة بقاعدة خاصّة؛ أي إنّ عمليّة توليد هاتين الجملتين تتطلّب قاعدتين مختلفتين.

---

[1]– ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريّات اللّسانيّة الكبرى: من النّحو المقارن إلى الذّرائعيّة، تر: محمّد الرّاضي، ط1. بيروت: 2012، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ص258.

[2]– نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص11–12.

د- عجزه عن رفع اللّبس عن بعض الجمل الّتي لها تمثيل بنوي واحد؛ حيث يتعذّر على نموذج بنية العبارة أنْ يفرّق بين جملتين مختلفتين دلاليّا، من نحو (54) و(55):

(54) صَيْدُ الأسودِ مروِّع.

(55) نَقْدُ المعرّي لاذع.

وإنّ نحوا من مثل نحو نموذج بنية العبارة، يعطي تمثيلا بنويّا واحدا لكلا الجملتين (م س+م س) مع أنّ دلالتهما توحي بأنّنا إزاء بنيتين مختلفتين، باعتبار أنّ الجملة (54) يكون فيها المضاف إليه مفعولا في الأصل، في حين أنّ الجملة (55) يرد فيها المضاف إليه فاعلا وعلى هذا الأساس يمكن قراءة الجملتين كما في (54أ) و(55أ) على التّوالي:

(54أ) رَوَّعَ الصَّيْدُ الأسودَ.

(55أ) لَذَع نقدُ المعرّي.

لقد أثبت نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة كسابقه، قصوره في تمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعة، وذلك في أربعة مواضع تتعلّق ببنية الجمل في هذه اللّغات، بما فيها عجزه عن التّمييز بين التّرتيب الخطيّ والتّرتيب البنويّ لعناصرها، وكذا قدرته العالية على إنتاج الجمل بغض النّظر عن مقبوليتها، إضافة إلى عدم قدرته على إيجاد تفسير للعلاقة التي تربط بين مختلف الجمل المتشابهة دلاليّا، والتي يتم تمثيلها وفق هذا النّموذج بتمثيلات بنويّة مختلفة، مع أنّ تمثيلا بنويّا واحدا يجمعها في البنية العميقة، كما سيدل عليه نموذج التّحويلات وأخيرا عجزه عن رفع اللّبس عن بعض الجمل، الّتي تأخذ وفق هذا النّموذج تمثيلا بنويًّا واحدا بالرّغم من اختلاف دلالتها، ما يدلّ على اختلاف أبنيتها على مستوى البنية العميقة.

2-1-3 النّموذج التّحويليّ: دفع قصور نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة في تمثيله لبنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة، بتشومسكي إلى اقتراح نموذج آخر هو النّموذج التّحويليّ، الّذي أثبت كفاءته في معالجة قصور نموذج بنية العبارة، وفي هذا الصّدد كان تشومسكي قد شدّد على دور المُكوِّن التّحويليّ وقدرته على تمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة، بعد أنْ ذهب إلى "أنّ أحد نماذج الاتّصال النّظريّ البسيط للّغة، ونموذجا آخر أشدّ قدرة منه، يضمّ الجزء الأكبر مما يعرف الآن (بالتّحليل إلى المكوّنات المباشرة) لا يمكنهما أنْ

يخدما بصورة صحيحة أغراض الوصف القواعديّ، إنّ تمحيص هذين النّموذجين وتطبيقهما يكشفان النّقاب عن بعض الحقائق للبنية اللّغويّة، وعن عدد من الفجوات في البنية اللّغويّة ... لذا سنطوِّر نموذجا ثالثا، النّموذج التّحويليّ للبنية اللّغويّة، وهو أشدُّ قدرة من نموذج المكوّنات المباشرة في نواح مهمّة ... فإذا صغنا نظريّة التّحويلات بعناية وطبّقناها، دون قيد ... وجدناها تساعدنا في إلقاء نظرات ثاقبة على عدد كبير من الظّواهر، غير تلك الّتي صُمِّم النّموذج خصّيصا من أجلها."[1]

ويُعَدُّ النّموذج التّحويليّ مقارنة بغيره من النّماذج المقترحة، لتمثيل بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعة؛ بما فيها نموذج قواعد الحالات المحدودة، ونموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة نموذجا معدّلا بالنّسبة لنموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، وليس نموذجا بديلا، باعتباره يعدّ إلى جانب نموذج تركيب عناصر الجملة "جزءا من نظام القواعد في نظريّة تشومسكي يتألّف من قواعد لها القدرة على الحذف، والإضافة، وتحريك عنصر من مكانه، أو تعويضه بعنصر آخر. والتّحويلات في نظريّة تشومسكي هي أحد المستويات اللّغويّة لعلم القواعد، تقوم بتحويل البنية العميقة إلى البنية السّطحيّة، أو تحويل سلسلة لغويّة إلى سلسلة لغويّة أخرى"[2] عن طريق التّحويلات، الّتي يتمّ بمقتضاها حذف أو نقل أحد مكوّنات الجملة أو الزّيادة عليها.[3] بما يجعل التّحويل في هذا النّموذج إلى جانب نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، جزءا لا يتجزّأ من نظام القواعد، الّتي تسمح بتوليد مختلف أنماط الجمل في اللّغات الطّبيعيّة.

ولقد صار تمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة وفقا لهذا النّموذج، يَعْتَمِد التّحويل إلى جانب نموذج بنية العبارة أساسا لتوليد الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، بعد أنْ صار كلٌّ من النّموذجين الأخيرين يمثِّل جنبا إلى جنب، نظاما للقواعد في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، مثلما توضّحه التّرسيمة الآتية في (56):[4]

---

[1]– نوم جومسكي، البُنى النّحويّة، ص11–12.

[2]– المرجع نفسه، ص154.

[3]– هيام كريديّة، الألسنيّة روّاد وأعلام، ص240–241.

[4]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص108. وعبد القادر الفاسي الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص66.

(56)

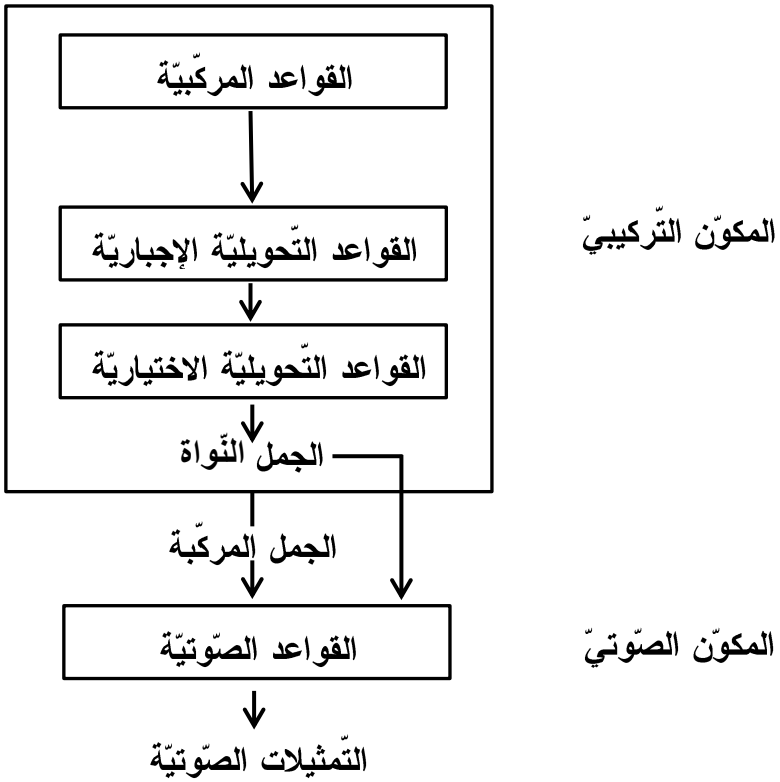

ويتمّ توليد الجمل وفقا لهذا النّموذج عن طريق ثلاث قواعد أساسيّة، هي: القواعد المركّبيّة والقواعد التّحويليّة، والقواعد الصّوتيّة، ينضوي فيهما النّوعان الأوّلان من القواعد تحت المكوّن التّركيبيّ؛ نظرا للدّور الّذي تعلبه في توليد الجملة النّواة، في حين تنضوي فيه القواعد الصّوتيّة تحت المكوّن الصّوتيّ؛ للدّور الّذي تلعبه في إعطاء التّمثيل الصّوتيّ المناسب للجملة. ويوضّح هذا النّموذج أنّ القواعد التّحويليّة لا يمكن أنْ تعمل في غياب القواعد المركّبيّة الّتي تمثّلها قواعد إعادة الكتابة في نموذج بنية العبارة، والعكس صحيح؛ إذ يقتصر دور القواعد المركّبيّة على بناء الجملة، في حين يقتصر دور التّحويلات في ما بعد على إعطائها صيغتها النّهائيّة قبل مرحلة التّمثيل الصّوتيّ، ما يعني أنّ التّحويلات لا يمكن أنْ تتمّ بمعزل عن القواعد التّركيبيّة أو نموذج بنية العبارة، وهو ما يجعلنا نعتبر النّموذج التّحويليّ، معالجة نوعيّة للقواعد التّوليديّة في نموذج بنية العبارة، وليس نموذجا بديلا.

لقد لعبت التّحويلات دورا مهما في معالجة قصور نحو بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، بشكل جعل هذا النّموذج ذا قدرة عالية على وصف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة إلى درجة أنّ تشومسكي نفسَه، زكّى فرضيّة التّحويل في بناء تصور عن طبيعة الأنحاء اللّغويّة

للّغات الطّبيعيّة. ومن بين الخصائص الّتي تميّز بها المكوّن التّحويليّ في هذه المرحلة الأولى من تاريخ النّظريّة، ما يلي:[1]

– اعتبار القواعد التّحويليّة أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة، إلى جانب القواعد التّركيبيّة والقواعد الصّوتيّة؛ حيث صار التّحويل إلى جانب هذين النّوعين من القواعد، يشكّل جزءًا من القواعد الّتي يستخدمها متكلم اللّغة في توليد الجمل؛ باعتباره آلية تسمح بتوليد مختلف الأنماط اللّغويّة؛

– تقسيم القواعد التّحويليّة إلى تحويلات إجباريّة وأخرى اختياريّة، تتميّز في ما بينها من حيث الوظيفة، والمجال، والتّراتب، ويؤثّر فيهما عدم تطبيق الأولى على سلامة الجملة نحويّا؛ باعتبارها تنطبق على عناصرها مباشرة، كالمطابقة بين الفعل والفاعل. في حين لا يؤثّر فيهما عدم تطبيق الثّانية على السّلامة النّحويّة للجملة؛ باعتبارها تنطبق على الجملة برمّتها، كتحويل الجملة المُثْبَتَة إلى جملة منفيّة، وهو ما يقتضي تطبيق النّوع الأوّل (التّحويلات الإجباريّة) قبل الثّاني (التّحويلات الاختياريّة)؛

– التّعدد النّوعيّ للتّحويلات؛ حيث شمل مفهوم التّحويل: الحذف، والزّيادة، والتّقديم والتّأخير، والإلصاق، والاستفهام، والنّفي، والعطف، والموصول، والمطابقة، والبناء للمجهول وغيرها.

– قدرة المُكوِّن التّحويليّ –في غياب قواعد تضبط عمل التّحويلات– على إنتاج الجمل النّحويّة وغير النّحويّة؛

2-2 مرحلة التّقييد: مَثَّل هذه المرحلة نموذج النّظريّة المعيار/ النّظريّة النّموذجيّة الّتي يؤرَّخ لها بصدور كتاب تشومسكي (مظاهر النّظريّة التّركيبيّة) سنة 1965، والّذي تخطّت من خلاله النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة مرحلتها الكلاسيكيّة، بعد ما عرفت عدّة تعديلات مسّت جوانب مختلفة من النّظريّة، منها ما تعلّق بجهازها المفاهيميّ، ومنها ما تعلّق بنظام القواعد فيها، ومنها ما تعلّق بالتّحويلات في حدّ ذاتها؛ حيث عرف من خلال هذه التّعديلات معجمها اللّسانيّ إضافة عدّة مفاهيم كمفهومي الكفاءة والأداء، ومفهومي البنية العميقة والبنية السّطحيّة، ومفهومي

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص234–235.

النّحويّة/ الأصوليّة والمقبوليّة. كما عَرَفَ نظام قواعدها إضافة المكوِّن الدّلاليّ إلى المُكوِّنَيْن التّركيبيّ والصّوتّي، بعد سلسلة الأبحاث الّتي قام بها كاتز (Katz) وفودور (Fodor) سنة (1963) ثم كاتز وبوسطال (Postel) سنة (1964) في مجال الدّلالة التّوليديّة، وتمّ مُراجَعة قدرة التّحويلات بوضع سلسلة من القيود على عملها،[1] وهو ما يُمْكِن ملاحظته في نموذجها النّظريّ الثّاني في تمثيله لبنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة، الّذي أَطْلَق عليه تشومسكي اسم النّموذج المعيار، وهو النّموذج الّذي تُوضِّحه التّرسيمة الآتيّة في (57):[2]

(57)

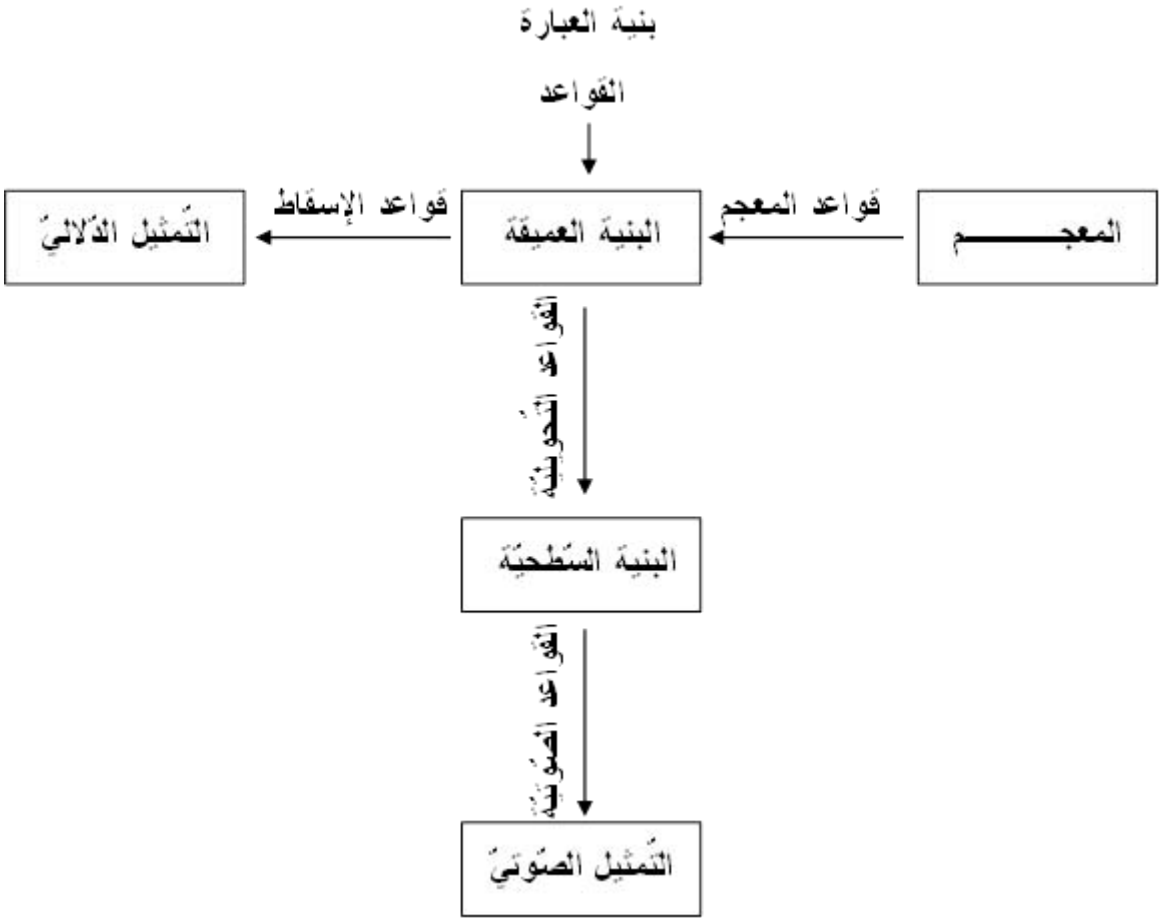

وممّا يُمكِن ملاحظته على هذا النّموذج، الّذي تمثّل من خلاله تشومسكي بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة، هو إضافة المكوّن الدّلاليّ إلى جملة القواعد النّحويّة، ليصبح بذلك نظام القواعد في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، يعتمد أربعة أنظمة من القواعد؛ بما فيها القواعد التّركيبيّة

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص92 وما بعدها.

[2]– المرجع نفسه، ص95. وعبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص67.

وقواعد الإسقاط الدّلاليّ، والقواعد التّحويليّة، والقواعد الصّوتيّة. إلى جانب توحيد القواعد التّحويليّة تحت نوع واحد هو القواعد الإجباريّة، بعد أن عُدَّت في هذه المرحلة كلّ التّحويلات إجباريّة. كما تمّ تقسيم بنية الجملة إلى بنية عميقة، تمثّلها قواعد إعادة الكتابة أو التّفريع المقوليّ وقواعد الملء المعجميّ، وبنية سطحيّة تمثّل الشّكل النّهائيّ للجملة، بعد إجراء التّحويلات المناسبة لها، ويكون هنا دور التّحويلات هو الرّبط بين البنية العميقة والبنية السّطحيّة، بعد أنْ كانت تتمّ في المستوى العميق من الجملة.

ومن جملة التّعديلات الّتي عرفتها التّحويلات كذلك في هذه المرحلة، هو مراجعة قوة المكوّن التّحويلي نظرا للقدرة العالية الّتي يتمتّع بها في إنتاج الجمل، فهو كما يستطيع أنْ ينتج جملا نحويّة له إمكانية إنتاج جمل غير نحويّة، وهنا كان لا بد للنّظريّة من أن تراجع قوة التّحويلات بوضعها عدّة قيود على عملها. ومن الأعمال الرّائدة في ضبط عمل المكوّن التّحويليّ ما قام به روس (John Ross) سنة 1967، من أبحاث حول عمل التّحويلات، منها وضع القيود الجزريّة على مصدر التّحويل أو النّقل في الجمل؛ أي التّراكيب الّتي لا تسمح بنقل أيّ من مكوّناتها باستخدام قواعد النّقل،[1] بعد أنْ قسّم التّحويلات من حيث أثرها على الجملة النّواة إلى قسمين: قواعد باترة، وهي الّتي لا تترك فيها حركة النّقل أثرا ضميريًّا بارزا في المكان المصدر. وقواعد تحويليّة ناسخة، وهي الّتي تترك فيها حركة النّقل أثرا ضميريّا بارزا يعود على المكوِّن المنقول.[2] مثلما توضّحه الجملتان (58) و(59) على التّوالي:

(58) حسنًا فَعَلْتَ.

(59) زيدٌ، أخوه مسافرٌ.

وتفيد الجملة (58) أنّ نقل المركّب الاسميّ (حسنًا) تمّ نقله من موقعه الأصليّ، موقع (مف) إلى يمين الجملة، دون أنْ يترك أثرا ضميريّا، ممّا يجعل هذا النّوع من تحويلة النّقل ينضوي تحت نوع القواعد التّحويليّة الباترة. وتفيد الجملة (59) أنّ المركّب الاسميّ (زيد) قد تمّ

[1]– نعوم تشومسكي، المعرفة اللّغويّة: طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، تر: محمّد فتيح، ط1. القاهرة: 1993، دار الفكر العربيّ، ص151.

[2]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص103.

نقله من داخل مركب اسميّ آخر (المركب الإضافيّ) إلى يمين الجملة؛ إذ أصل الجملة هو كما توضّحه الجملة (59أ):

(59أ) أخو زيد مسافرٌ.

وممّا تميّز به المكوِّن التّحويليّ في هذه المرحلة الثّانية، من بين المراحل الّتي مرّت بها فرضية التّحويل في هذه النّظريّة، هو:

– التّركيز على دور التّحويلات؛ باعتبارها تلعب دورا مهمّا في توليد الجمل، حتى أضحت أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة إلى جانب المكوّن التّركيبيّ، والمكون الدّلاليّ، والمكوّن الصّوتيّ؛

– اقتصار دور المكوّن التّحويليّ على الرّبط بين البنية العميقة والبنية السّطحيّة، بعد أن كان يتمّ في مستوى البنية العميقة، ويلعب دورا في توليد الجمل؛

– توحيد القواعد التّحويليّة تحت نوع واحد هو التّحويلات الإجباريّة، بعد أن كانت في المرحلة الأولى تنقسم إلى اختياريّة وإجباريّة.

2-3 مرحلة التّبسيط: مثّل هذه المرحلة نموذج النّظريّة المعيار الموسّعة/ النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة الّتي يُؤرَّخ لها بصدور كتابي تشومسكي (دراسات دلاليّة في القواعد التّوليديّة) سنة 1972، و(القيود على التّحويلات) سنة 1973، اللّذين عرفت من خلالهما النّظريّة التّوليديّة التّحويلات عدّة تعديلات على نموذجها السّابق، نموذج النّظريّة المعيار، بعد تطبيقها على عدّة لغات مختلفة نمطيّا؛ بما فيها الكوريّة والأُستراليّة، الأمر الّذي جعلها تغيّر في بعض فرضياتها تحقيقا للكفاية النّمطيّة.[1] وقد مسّت أكثر هذه التّعديلات في هذه المرحلة المكوّن الدّلاليّ، إضافة إلى بعض التّعديلات الّتي مسّت المكوّنين التّركيبيّ والتّحويليّ، ومن جملة هذه التّعديلات التي مست مختلف مكوّنات النّحو في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ بما فيها المكوِّن التّحويليّ، الذي عرف في هذه المرحلة تبسيطا لمجمل قواعده، ما يلي:

– إعادة النّظر في ترتيب عمل مكوّنات النّحو الأساسيّة الّتي تشمل المكون التّركيبيّ والمكوّن الدّلاليّ، والمكوِّن التّحويليّ، والمكوِّن الصّوتي؛ حيث تم ربط عمل المكوِّن الدّلاليّ في

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص104 وما بعدها.

هذه المرحلة بالبنية السّطحيّة للجملة، وصار التّأويل الدّلالي يتمّ في هذا المستوى من الجمل، بعد أنْ كان في نموذج النّظريّة المعيار يتمّ في المستوى العميق منها.

– إعادة النّظر في صياغة القواعد التّركيبيّة أو ما يُسَمَّى بقواعد إعادة الكتابة، وذلك في إطار نظريّة س خط (سَ) الّتي استهدفت توحيد بنية المركّبات تحت قاعدة واحدة، هي الّتي يتم توضيحها في (60):

(60) سَ ⟵ مخ + س + فض

ويعَدُّ (سَ) في هذه القاعدة متغيّرا يشير إلى المقولة المعجميّة (اسم، فعل، صفة، حرف) الّتي ينتمي إليها المركّب (اسميّ، فعليّ، وصفيّ، حرفيّ) ويشير الخّط الّذي يعلوها إلى عدد الإسقاطات الّتي يتضمّنها المركّب، والتي قد تتعدى الإسقاط الواحد إلى الإسقاطين (سً). أما الرّموز الّتي على يسار السّهم فيشير فيها الرّمز (مخ) إلى مخصِّص المركَّب "وهي محدّدات المقولات الكبرى (اسم، فعل، صفة) فمخصِّص الاسم (مخ س) يشمل العناصر الّتي يمكنها أن تحتل الموقع السّياقيّ نفسه، وتقوم بدور محدّدات الاسم، مثل: أدوات التّعريف، وأسماء الإشارة والضّمائر وغيرها؛ أي كلّ ما يمكن أن تكون له وظيفة تحديد الاسم. أمّا بالنسبة إلى مخصِّص الفعل فهو زمنه وجِهته. بينما مخصّص الصّفة أدوات التّعريف، وصيغ التّفضيل والمقارنة والأسوار (أكثر، أقل، جدّ، قليلا)."[1] أمّا الرّمز (س) فيشير في هذه القاعدة إلى رأس المركّب والعربيّة كما أشار الفاسي الفهري "يرد فيها الاسم في صدر المركّب الاسميّ، والحرف رأسا في صدر المركّب الحرفيّ، والصّفة رأسا في صدر المركّب الوصفيّ، والفعل رأسا في صدر المركّب الفعليّ."[2] وأمّا الرّمز (فض) فيشير فيها إلى فضلة المركّب. وعلى هذا الأساس فكلّ المركّبات تتكوّن حسب نظريّة خط (سَ) من مخصّص ورأس وفضلة، مع محاولة تعميم هذه القاعدة الّتي يتمّ تمثيلها شجريا في (60أ) على جميع المركّبات في اللّغات الطّبيعيّة:

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص174–175.

[2]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص108.

(60أ)

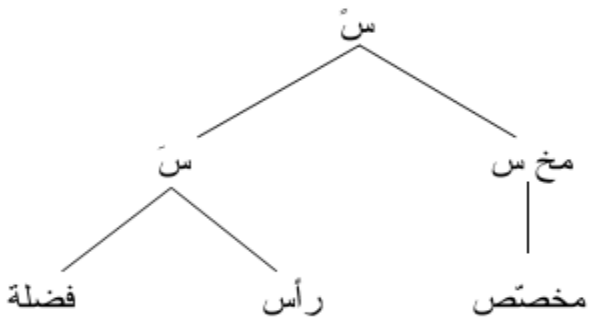

– ضبط آليات اشتغال التّحويلات، كمبدأ السّلكيّة، ووضع القيود أو الشّروط على القواعد التّحويليّة، وتقليص عددها، ونوعها، ودورها في التّوليد، مثل تحويلات المبني للمجهول والإصعاد، والزّحلقة، والاستفهام، إلى تحويلتين أساسيتين هما تقديم اسم الاستفهام (Wh) وتقديم المركّب الاسميّ (NP).[1] والّتي اخْتُزِلَت في نظريّة المبادئ والوسائط (1981) في قاعدة تحويليّة واحدة هي (انقل أ).[2]

– ظهور مفهوم الأثر الّذي يُعبِّر عن العنصر الفارغ، في العبارة الّتي تمّ فيها النّقل أو التّحويل، وهو عبارة عن عنصر فارغ/ عنصر صوتيّ صفريّ، يُشير إلى الموقع الأصليّ للعنصر المحذوف، أو المنقول بواسطة تحويل ما في البنية العميقة.

وتظهر مجمل هذه التّعديلات في النّموذج المُقْتَرَح؛ لتمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة في هذه المرحلة، في هذا النّموذج الّذي سُمِّي بنموذج (T) لشبهه بهذا الحرف اللاّتينيّ كما توضّحه التّرسيمة في (61):[3]

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص196.

[2]– المرجع نفسه، ص198.

[3]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص191.

(61)

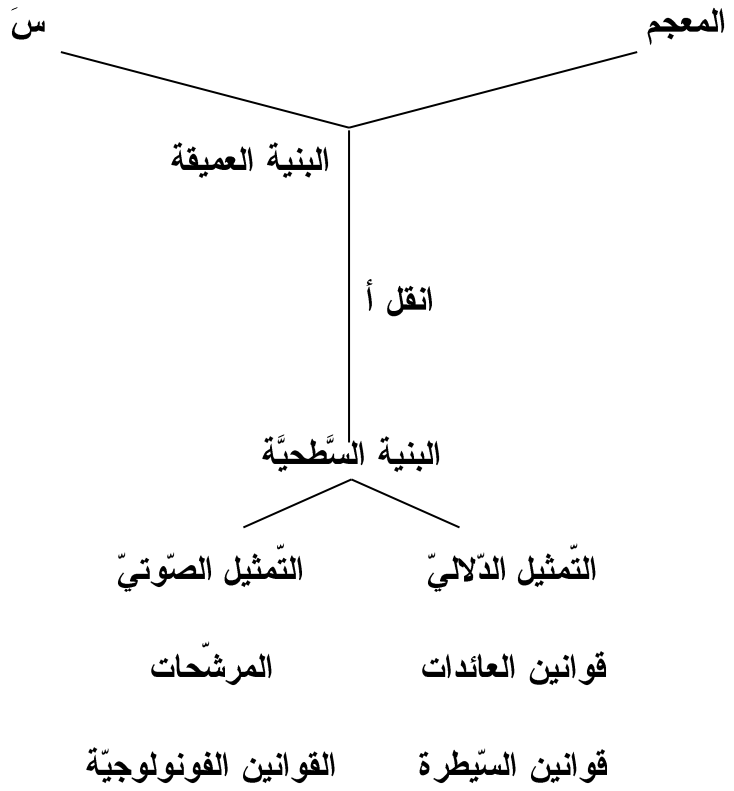

ومن الملاحظات العامّة الّتي يمكن تسجيلها على النّموذج (T) في تمثيله بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة في هذه المرحلة، هو تمثيل كلٌّ من المعجم والقواعد التّركيبيّة الّتي تمّت إعادة صياغتها في إطار نظريّة س خط (سَ) البنية العميقة للجملة، باعتبارهما يكونان الجملة النّواة، قبل تطبيق قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) الّتي تنطبق بدورها على هذه المستوى (البنية العميقة) من الجملة، ثمّ يأتي دور البنية السّطحيّة بمختلف مكوّناتها؛ لتمنح للجملة شكلها النّهائيّ عن طريق التّمثيل الصّوتيّ والدّلاليّ لها. أمّا الملاحظة الخاصّة الّتي يمكن تسجيلها على المكوّن التّحويليّ، فهي اختزال مجمل التّحويلات في قاعدة واحدة هي قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) مع خضوع هذا النّوع من النّقل إلى عدّة قيود، يتمّ عرضها في المبحث الموالي من هذا الفصل.

3- قيود فرضيّة التّحويل: اعْتُمِد التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، كما يدلّ عليه نموذج البنى التّركيبيّة، ومختلف نماذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّتي عرفتها النّظريّة خلال مراحل تاريخها، فرضيّة نحويّة لتفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة بعد أنّ أُلْحِقت بهذه الفرضيّة وظيفة المكوِّن التّحويليّ الّذي صار يشتغل بالموازاة مع مكوّنات

أخرى، بما فيها المكوّن التّركيبيّ، والمكوِّن الدّلاليّ، والمكوّن الصّوتيّ، في تمثيل بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة. ولمّا كان همّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة هو تفسير التّفاعل الحاصل بين مكوِّنات النّحو الأساسيّة في إنتاج الجمل النّحويّة وفقط، فقد كان للتّحويل دور مهمّ في تفسير هذا التّفاعل، وبخاصّة ما تعلّق منه بإنتاج الجمل ذات التّشابه الدّلاليّ، أو ذات التّمثيل الدّلاليّ الواحد على مستوى البنية العميقة؛ حيث صار هذا المكوِّن كما يدل عليه نموذج النّظريّة المعيار، يلعب دورَ الرّابط بين مستوى البنية العميقة ومختلف البُنَى السّطحيّة، الّتي يُمْكِن أنْ تُشْتَقَّ عن طريق تحويلة النّقل العامّة (انقل أ).

ولمّا كان لقاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) قدرة هائلة على توليد الجمل؛ بحيث يمكن أن تُنْتِجَ جملا نحويّة، كما يمكنها أنْ تُنْتِجَ جملا لاحنة؛ فقد استهدفت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة التّقليص من دور المكون التّحويليّ في إنتاج الجمل، إضافة إلى وضع جملة من القيود على عمليّة النّقل هذه، حتى يتمكّن المكون التّحويليّ من إنتاج الجمل النّحويّة وفقط، وصارت بذلك فرضيّة التّحويل وقاعدة النّقل فيها، فرضيّة تنطبق على جميع اللّغات الطّبيعيّة، أو تنتمي إلى ما يُسَمَّى في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بالنّحو الكُلِّيّ. "وباختزال مجمل القواعد التّحويليّة في قاعدة نقل عامّة واحدة ووحيدة هي قاعدة (انقل أ) (Move A) وهي القاعدة الّتي لا تتطلّب إلا عمليّة واحدة تقوم بالرّبط بين مستوى بنية عميقة (بنية–ع) ومستوى بنية سطحيّة (بنية–س) ... وسواء أتمّ تطبيق تحويلة المبني للمجهول، أو الاستفهام، أو إصعاد الفاعل، بصرف النّظر عن طبيعة العنصر المنقول، ومكان النّقل، ومسافة النّقل، فإنّ القواعد التّحويليّة تُستَمَدُّ من تفاعلٍ بين مبادئ عامّة أخرى، تقدّمها قوالب نظريّة فرعيةّ، ويجري انطباقها بحسب الوسيط؛ أي بحسب الطّبيعة الخارجيّة لكلّ لغة."[1] بمعنى أنّ القواعد الّتي تتحكّم في قاعدة النّقل العامّة (انقل أ) أو القيود الّتي ترصد حركة النّقل فيها، يتمّ استخلاصها تحديدا من اللّغة المستهدفة بالنّحو، ممّا يجعل قاعدة النّقل كلّية أو تنتمي إلى النّحو الكليِّ، والقيود على هذه القاعدةِ خاصّةً أو تنتمي إلى النّحو الخاصّ.

[1]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص198.

وفي إطار السّعي إلى حصر مختلف القيود على قاعدة النّقل العامّة (انقل أ) اتّجه عمل روس (1967) إلى وضع جملة من القيود الّتي تضبط عمليّة النّقل، وقد عدّها عامّة بالنّسبة إلى جميع اللّغات الطّبيعيّة، وهي القيود الّتي تمكّن تشومسكي (1973) في ما بعد من اختزالها في مبدأ عامّ هو مبدأ التّحتيّة، كما سيأتي بيانه في هذا المبحث الخاصّ بالقيود على التّحويلات.

3-1 قيود روس: تمثّل قيود روس في معظمها قيودا عامّة على المركّبات الّتي يمتنع فيها النّقل؛ حيث سعى روس في هذا الإطار، إلى حصر مختلف المركّبات الّتي تمتنع فيها تحويلة النّقل، وقام بصياغتها في شكل قيود على قاعدة النّقل العامّة (انقل أ) وعدّها عامّة بالنّسبة إلى جميع اللّغات الطّبيعيّة. وهذا بعد أنْ قسّم التّحويلات -كما سبقت الإشارة إليه- من حيث أثرها على الجملة النّواة، إلى قسمين "قواعد باترة كالتّبئير مثلا؛ حيث لا نجد أثرا بارزا وقواعد ناسخة كالتّفكيك؛ حيث نجد نسخة أو أثرا ضميريّا للمقولة المتنقّلة، والنّوع الأوّل يخضع للقيود على التّحويلات، والنّوع الثّاني لا يخضع لها."[1] ويمكن بهذا عدّ القيود الّتي وضعها روس شرطا على النّقل، قيودا على النّوع الأوّل من تحويلة النّقل (القواعد التّحويليّة الباترة) "باعتبار أنّ التّفكيك فيها خلافٌ للتّبئير، لا يخضع للقيود الجزيريّة الّتي وضعها روس."[2] ومن جملة هذه القيود الّتي وضعها روس شرطا على القواعد التّحويليّة الباترة، ما يلي:[3]

3-1-1 قيد المركّب الاسميّ: يفيد هذا القيد أنّه يُمنَع نقل أيّ عنصر يوجد داخل (ج) يشرف عليها (م س) وهو ما يُفَسِّر لحن الجملة (62) الّتي لا تحترم هذا القيد في النّقل:

(62) *الافتتاحَ حضر المدير الّذي يُعلِن.

وَيَكْمُنُ لحن الجملة (62) في كونها خرقت قيد المركَّب الاسميّ (المدير الّذي يعلن الافتتاح) الّذي يمنع انتقال أيّ من مكوِّناته خارج هذا النّوع من المركَّبات.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص129.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص129.

[3]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص243 وما بعدها.

3-1-2 قيد المركّب الاسميّ المعطوف/ البنية المعطوفة: يفيد هذا القيد أنّه يُمْنَع نقل أيّ اسم معطوف، أو اسم يشرف عليه اسمٌ معطوفٌ، خارج هذا المعطوف، وهو ما يُفَسِّر لحن الجملتين (63) و(64) اللّتين لا تحترمان هذا القيد في النّقل:

(63) *اللّسانيّاتَ أحبُّ التّخصّصين معا، النّقدَ و.

(64) *تخصّص النّقدِ زيدٌ اختار تخصّصَ اللّسانيّات، وزينبُ اختارت.

ويكمن لحن الجملتين (63) و(64) في كونهما خرقتا قيد المركب الاسميّ المعطوف (النّقد واللّسانيّات) في (63) و(زيد اختار تخصّصَ اللّسانيّات وزينب اختارت تخصّصَ النّقد) في (64) الذي يمنع انتقال أيّ من مكوناته خارج البنية المعطوفة.

3-1-3 قيد الفاعل الجمليّ: يفيد هذا القيد أنّه يُمنَع نقل فاعل (ج) يشرف عليها (م س) تشرف عليه مباشرة (ج) أخرى، وهو ما يُفَسِّر لحن الجملة (65) التي لا تحترم هذا القيد في النّقل:

(65) *تشومسكي فَهِمَ زيد النّظريّة الّتي وضعها.

ويكمن لحن الجملة (65) في كونها خرقت قيد الفاعل الجمليّ الذي يمنع انتقال فاعل الجملة (تشومسكي) الّتي يشرف عليها المركّب الاسميّ (النّظريّة الّتي وضعها تشومسكي) الّذي بدوره تشرف عليه جملة (فهم زيد).

3-1-4 قيد الفرع الأيسر: يفيد هذا القيد أنّه يُمنَع نقل أيّ مركّب اسميّ، يوجد إلى يسار مركّب اسميّ أعلى منه، كما يدل عليه لحن الجملتين (66) و(67) اللّتين لا تحترمان هذا القيد في النّقل:

(66) *العاملِ انتقد الكثيرون فرضيّةَ.

(67) *منطقيّةٌ فرضيّة التّحويل فرضيّةٌ.

ويَكْمُنُ لحن الجملتين (66) و(67) في كونهما خرقتا قيد الفرع الأيسر، الّذي يمنع انتقال المُركَّب الاسميّ الأيسر (العامل) في (66) و(منطقيّة) في (67) الّذي يشرف عليه المُركَّب الاسميّ الأيمن (فرضيةُ العاملِ) في (66) و(فرضيّةٌ منطقيّةٌ) في (67).

3-1-5 قيد الجزيرة المصدريّة (الميميّة): يفيد هذا القيد أنّه يُمْنَع نقل أيِّ مُكوِّن يُوجَد داخل جزيرة موصوليّة مصدريّة، وهي جملة رأسها إحدى أدوات الاستفهام أو أحد الأسماء الموصولة، إلى خارجها، كما يدلّ عليه لحن الجملتين في (68) و(69) اللّتين لا تحترمان هذا القيد في النّقل:

(68) *صوتًا منْ سَمِعَ.

(69) *كُرِّم تقديرات ممتازة الّذين نالوا.

ويَكْمُنُ لحن الجملتين (68) و(69) في كونهما خرقتا قيد الجزيرة الميميّة، الّذي يَمْنَع انتقال أيّ مكوِّن من الجمل الّتي يتصدّرها اسم استفهام (منْ سَمِعَ صوتًا؟) أو اسما موصولا (كُرِّم الّذين نالوا تقديرات ممتازة) باعتبارهما يشكّلان جزيرة لا يمكن اقتحامها.

واقترح روس من خلال حصره مجمل المواضع الّتي يمتنع فيها النّقل، في شكل قيود خاصّة بكلّ موضع، تعويض المبدإ الّذي وضعه تشومسكي كقيدٍ على التّحويلات، والمعروف بمبدإ أ/ أ (أ أعلى أ) بمجمل هذه القيود، نظرا لصرامته وقوّته؛ حيث يفيد هذا المبدأ أنّه لا توجد قاعدة تحويليّة تنقل (المركَّب الاسميّ$_2$) أو أحد مكوّناته خارج (المركَّب الاسميّ$_1$) الأعلى الذي يشرف عليه؛ أي إنّ كلّ مُكوِّن مُدمَج يشرف عليه مُكوِّن آخر أعلى منه، يمتنع نقله؛ لتعذّر نقل أيّ مكوّن تشرف عليه عجرة أعلى منه، إلاّ إذا تمّ نقل المكوِّن بأكمله.[1] كما يتّضح في لحن الجملة (70) في مقابل سلامة الجملة (71):

(70) *الخيرِ اِلْزَمْ فِعْلَ.

(70أ)

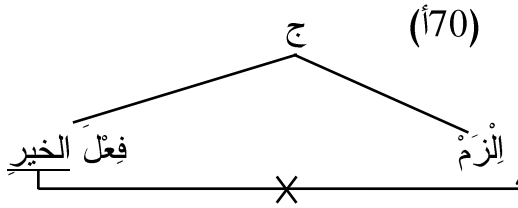

(71) فِعْلَ الخيرِ اِلْزَمْ.

(71أ)

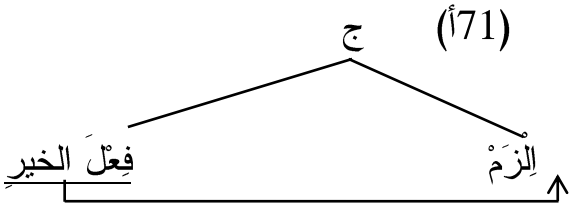

[1]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص240-242.

3-2 قيود تشومسكي: وضع تشومسكي (1973) لتحويلة النّقل العامّة (انقل أ) مبدأين أساسين يُقيِّدان عمل هذا النّوع من التّحويلات، هما: مبدأ التّحتيّة، ومبدأ السّلكيّة؛ الأوّل وُضِعَ قيدا على النّقل على مستوى الجمل البسيطة أو في ميدان جمليّ واحد، والآخر وُضِعَ قيدا على النّقل في الجمل المُركَّبة أو المُدْمَجَة. ويُمْكِن بهذا عَدُّ القيد الأوّل قيدا على مصدر النّقل؛ باعتباره يحدّد المقولات الّتي يمتنع فيها النّقل، والثّاني قيدا على ميدان النّقل؛ باعتباره يحدّد الصّورة الّتي يتمّ بها النّقل في عدّة أسلاك جُمليَّة.

3-2-1 مبدأ السّلكيّة: وضع تشومسكي مبدأ السّلكيّة قيدا عامّا على الصّورة الّتي يتمّ بها تحويل النّقل في الجمل المُركَّبة؛ أي الّتي تتكوّن من جملتين مدمجتين فأكثر، والّتي يمنع فيها مبدأ السّلكيّة انتقال المركّبات مباشرة إلى الجملة الأولى؛ احتراما لقيد التّحتيّة الّذي يَمْنَع أنْ يتجاوز العنصر المنقول أكثر من عجرة سلكيّة واحدة، وعلى هذا الأساس يفترض تشومسكي أنّ النّقل في هذا النّوع من الجمل، يتمّ عبر صدر كلّ جملة مدمجة إلى أنْ يستقرّ في صدر الجملة الرّئيسة؛ ويعني ذلك "أنّ انطباق هذه التّحويلات يكون سلكيّا، بالانتقال من الجملة الموجودة في أسفل التّرتيب، لتنطبق بعد ذلك على الجملة الّتي تليها؛ أي تلك الّتي فوقها شجريّا، إلى أنْ نصل إلى الجملة الواقعة في أعلى الشّجرة، كما توضّحه التّرسيمة الآتية في (72):[1]

(72)

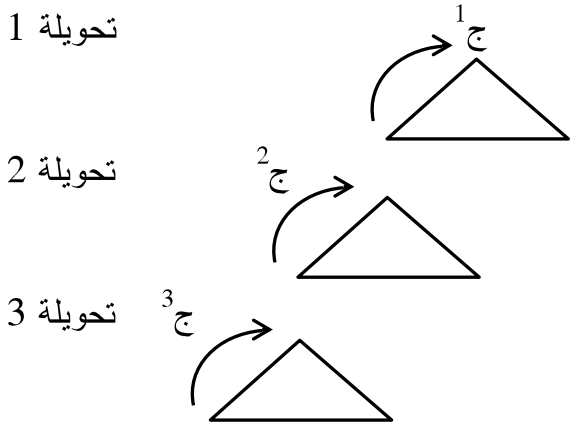

[1]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص237.

وتكمن وظيفة مبدأ السّلكيّة في هذا النّوع من الجمل، في تنظيم تراتب الجمل إضافة إلى تنظيم عمل التّحويلات فيها. وقد ذهب الفهري إلى أنّ هذا الانتقال السّلكيّ ليس حرّا في اللّغات وإنّما يخضع بدوره لجملة من القيود منها:[1]

– لا يحدث إلا عبر (مص) أي المكان المخصّص للمصدريّ.

– لا يحدث إلا إذا عمل في المصدريّ فعل من الأفعال الجسور؛ أي الأفعال الّتي تعتبر بابا للإفلات. ومن جملة هذه الأفعال الجسور: ظنّ، وحسِب، وخال، وعلم، وعرف ...إلخ.

– أنّ يكون الموصول خبريّا لا استفهاميّا.

ويمكن التّمثيل لمجمل هذه القيود الّتي وضعت شرطا على التّتابع السّلكيّ، بلحن الجملة (73) التي لا تحترم أيّا من هذه القيود:

(73) *منْ سألتني، هل رأيتُ

ويكمن لحن الجملة (73) في كونها تخرق كلّ القيود التي وُضِعَت شرطا على التّتابع السّلكيّ، بما فيها قيد الانتقال عبر مكان المصدريّ؛ لكونه يتضمّن مصدريًّا استفهاميًّا (هل) وبالتّالي يمتنع أنّ يضمّ مصدريًّا استفهاميًّا آخر (*سألتني، من هل رأيتُ) لإمْتِنَاع اجتماع استفهامين في الموضع المخصّص للمصدريّ، وكذلك الأمر بالنّسبة لقيد عمل فعل من الأفعال الجسور في المصدريّ؛ إذ الفعل (سأل) ليس بابا للإفلات مقارنة بغيره من الأفعال الّتي تُعْتَبَر جسورا (كظنّ، وحَسِب، وعرِف...إلخ) وبالتّالي فإنّه يَمْنَع انتقال مقولة الاستفهام عبره، كما يدلّ عليه لحن هذه الجملة، وأخيرا عدم احترام النّقل عبر هذه الأسلاك التي تتضمّنها هذه الجملة قيد الموصول الخبريّ؛ باعتبار أنّ الجملة الموصولة هنا جملةٌ استفهاميّةٌ (هل رأيتُ من؟). وفي مقابل ذلك يمكن التّمثيل للقيود نفسها على التّتابع السّلكيّ بسلامة الجملة (74) الّتي تحترم كلّ القيود على مبدأ السّلكيّة:

(74) منْ تُريدُ أنْ أنتقدَ؟

ويمكن تعليل سلامة الجملة (74) باحترام انتقال مقولة الاستفهام فيها، لكلّ القيود الخاصّة بمبدأ التّتابع السّلكيّ؛ بما فيها قيد العبور عبر المصدريّ، وقيد الفعل الجسر العامل في

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص119.

الموصول، وكذا قيد الموصول الخبريّ، وهو ما يمكن تمثّله بمراحل انتقال المركّب الاستفهاميّ فيها بتجشير الجملة (74):[1]

(74أ)

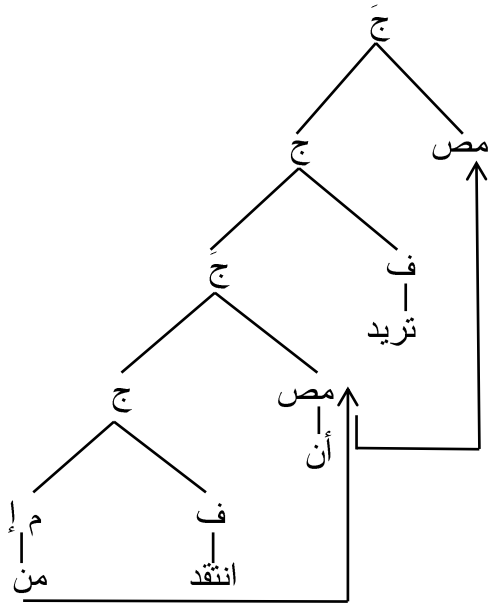

ويوضّح تشجير الجملة (74) أنّ انتقال اسم الاستفهام (مَنْ) عبر هاتين الجملتين المُدْمَجَتين لم ينتقل وثبة واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنّما انتقل عبر المَصْدَرِيّ (مص) الموجود في كلّ جملة بصفة سلكيّة؛ أي بالتدرج من سلك إلى آخر، وهذا باحترام قيود التّتابع السّلكيّ الثّلاثة؛ بما فيها العبور عبر مَصْدَرِيِّ الجملة المدمجة (تريدُ مَنْ أنْ أنتقدَ؟) وعبر فعل يُعْتَبر جسرا للمرور أو الإفلات (أراد) وكذا انتقاله من جملة يتصدّرها موصول خبريّ (أنْ أنتقدَ مَنْ) وليس استفهاميّا.

3-2-2 قيد التّحتية: وضع تشومسكي مبدأ التّحتيّة كذلك قيدا عامّا على ميدان التّحويل وهو يُوحِّد مجمل القيود الّتي وضعها روس على التّحويلات؛ حيث ينصّ هذا القيد على أنّه لا يمكن للعنصر المتنقّل أنْ يخترق أكثر من عجرة سلكيّة واحدة."[2] أيّ إنّه يُمْنَع على أيِّ عنصر يتمّ نقله أن يتجاوز حدود الحاجز الواحد. وحدّد تشومسكي المقولات الحاجزة في المركّب الاسميّ والجملة.[3] وتختلف "العجر السّلكيّة/ المقولات الحاجزة باختلاف اللّغات، فمن العجر

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص118.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص120. نقلا عن عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص139.

[3]- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص250.

السّلكيّة في العربيّة م.س، وجَ، وجً، وج أحيانا"[1] أيّ إنّ كُلاًّ من المركّب الاسميّ، والمصدريّ والبؤرة، تمثّل عُجَرًا سلكيّة أو مقولة حاجزة، لا يمكن اختراقها في تحويلة النّقل، كما يدلّ عليه لحن الجمل (75) و(76) و(77) على التّوالي:

(75) *جيّدًا نال محمّد تقديرا.

(76) *محمدًا هل رأيت.

(77) *تقديرا جيّدا زيد نال أخوه.

ويَكْمُنُ لحن هذه الجمل في كونها خرقت قيد التّحتيّة، بتجاوز النّقل فيها المركّبات الّتي تمثّل حواجزًا أمام هذه القاعدة (انقل أ) بما فيها حاجز المركّب الاسميّ (تقديرا جيّدا) في الجملة (75) وحاجز المصدريّ (هل) في الجملة (76) وحاجز البؤرة (زيد) في الجملة (77). ويُمْكِن تفسير لحن الجملتين (75) و(76) بناءً على قيود روس، بخرق قيد الفرع الأيسر في الجملة (75) وخرق قيد الجزيرة الميميّة في (76). أمّا الجملة (77) فيتعذّر علينا تفسير لحنها بناء على هذه القيود لعدم وضع روس قيد خاصّا على نقل مكوّنات الجمل المبأّرة.

ويُمْكِنُ بهذه القيود عدّ مبدأ السّلكيّة بالنّسبة لنّظريّة النّقل العامّة (انقل أ) قيدا على الصّورة التي يتمّ بها النّقل في المركّبات المُدمَجَة، الّتي يتعدّى فيها النّقل عُجْرَة سلكيّة واحدة، في حين يُمْكِن عدّ مبدأ التّحتيّة قيدا عامّا على المركّبات الّتي يمتنع فيها النّقل؛ حيث يفيد هذا القيد أنّ كل مقولة (أ) تُشْرِف عليها مقولة (ب) يمتنع نقلها خارج (ب) وهو قيد يختزل مجمل القيود الّتي وضعها روس على تحويلة النّقل في القواعد التّحويليّة الباترة، وعلى هذا الأساس "ذهب روفي (N. Ruwet) إلى أنّ مبدأ (أ/ أ) أعمّ وأشمل وأكثر تجريدا من قيود روس الّتي لا تشكّل في نهاية الأمر سوى حالات خاصّة لمبدإ (أ/ أ) مؤكِّدا أنّ أعمال كاين (Kayne) مثلا بيّنت فعاليّة مبدإ (أ/ أ) بشكل يجعل قيود روس مجرّد صياغة للمبدأ العام (أ/ أ)"[2] وتتمثّل فعالية المبدإ (أ/ أ) الّذي وضعه تشومسكي، في كونه يمثِّل قيدا عامّا على تحويلات النّقل، مقارنة بالقيود الّتي وضعها روس الّتي يمثّل كلٌ منها قيدا خاصاّ، بشكل يجعل هذه القيود قائمة تطول بطول

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص117.

[2]– مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ، ص242.

المركّبات الّتي يمتنع فيها نقل أحد أجزائها، لا قيدا واحدا يختزل مجمل هذه القيود على عملية النّقل، مثلما يمثّله المبدأ (أ/ أ) القاضي بعدم نقل أيّ مكوِّن يشرف عليه مكوِّن آخر يعلوه مباشرة. وهو ما يوضّحه تشجير الجملة (70) المعادة هنا للتّذكير:

(70) *الخيرِ اِلْزَمْ فِعْلَ

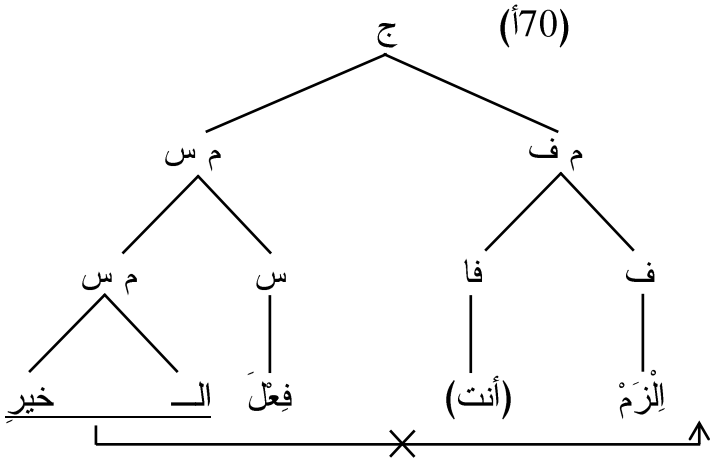

ويمتنع حسب مبدأ (أ/ أ) نقل المركّب الاسميّ (الخير) خارج المركب الاسميّ (فعلَ الخيرِ) كما يوضّحه تشجير الجملة (70) لكونهما يشكلان معاً مُركَّبًا واحدا تشرف عليه عجرة المركّب الاسميّ نفسها، وهو ما تمّ تخريج امتناع نقله وفقا لقيود روس بقيد الفرع الأيسر الّذي يَمْنَعُ نقل المُركَّب الاسميّ الأيسر في هذا النّوع من المُركَّبات الاسميّة. وينطبق بهذا مبدأ (أ/ أ) على جميع المركّبات الّتي يشرف فيها مُكوِّن على مُكوِّن يَمْتَنِعُ نَقْلُه، مشكِّلا بذلك هذا المبدأ قيدا عامّا على تحويلة النّقل. في حين يُمثِّل قيد الفرع الأيسر مثلا، قيدا خاصّا بهذا النّوع من المُركَّبات دون غيره، ممّا يجعل مبدأ (أ/ أ) أكثر فاعليّة في ضبط القيود على التّحويلات من قيود روس.

ولقد نجحت بهذا مختلف المراحل الّتي مرّت بها فرضية التّحويل، بما فيها مرحلة التّوصيف، والتّقعيد، والتّبسيط، الّتي عرفتها هذه الفرضيّة مع تطوّر مختلف النّماذج النّظريّة الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، خلال مراحل تاريخها، في وضع تصوّر عام عن هذه الفرضيّة، بعد أنْ عُدَّ فيها التّحويل أحد الملكات اللّغويّة الفطريّة الّتي يستخدمها مستعملو اللّغة بطريقة عفويّة في توليد الجمل، وعُدَّ من خلالها التّحويل أحد مكوّنات النّحو الأساسيّة الّتي تشتغل إلى جانب المكوِّن التّوليديّ، والمكوّن الدّلاليّ، والمكوّن الصّوتيّ في تمثيل بنية النّحو

كما نجحت هذه المراحل على اختلافها في تقليص عدد التّحويلات في هذه النّظريّة؛ ما مكّنها من تحقيق الاقتصاد في المفاهيم النّظريّة، وهذا في اختزالها مجمل التّحويلات؛ بما فيها نقل اسم الاستفهام (Wb) ونقل المُركَّب الاسميّ (NP) ونقل المُركَّب الحرفيّ (PP)) في تحويلة نقل عامّة هي (انقل أ) الّتي تخضع بدورها إلى جملة من القيود على النّقل، منها قيد التّتابع السّلكيّ وقيد التّحتيّة.

وما يمكن استخلاصه ممّا تقدّم في هذا الفصل، حول مجمل المفاهيم المرتبطة بموضوع هذه الأطروحة؛ بما فيها الفرضيّة، والنّظريّة، والنّحو، والنّموذج، وكذا فرضيّتي العامل والتّحويل في كلّ من نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، هو أنّ كُلاًّ من هذين النّموذجين النّظريّين، يُعَدُّ نظريّة نحويّة قبل كونه نظريّة لسانيّة، وفرضيّة قبل كونه نظريّة؛ باعتبار أنّ مفهوم النّظريّة ينطبق على كلّ نسق تصوّري منظم يهدف إلى ربط النّتائج بالمقدّمات أو بما يُسَمَّى تفسير الظّواهر، وأنّ الفرضيّة فيها هي بمثابة مُسلَّمة تُعْتَمَد مبدئيّا في تفسير هذه الظّواهر؛ حيث اعتمد بذلك هذان النّموذجان النّظريّان فرضيْتين متباينتين؛ من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة، بما فيها الإعراب والرّتبة.

وتستمدُّ كلٌّ من هاتين النّظريّتين مصادرهما العلميّة وأصولهما الفلسفيّة عموما، من التّراث اللّغويّ بالنّسبة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، والتّراث الفلسفيّ بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ويخضع كلّ منهما بدوره إلى جملة من القيود الخاصّة، تضبط بنيّة النّحو في اللّغات الطّبيعيّة ومن هذه القيود ما يتعلّق بالبنية النّاتجة كأسبقيّة (ع) على (م) بالنّسبة للنّظريّة الخليليّة الحديثة وتوارث الإعراب بالنّسبة للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ومنها ما يتعلّق بالصّورة التي يتم بها التّحويل، ومنها ما يتعلّق بالمصدر ...إلخ.

وإذا كانت النّظريّة اللّسانيّة تستمدُّ قيمتها العلميّة من مدى مطابقتها لهذه الظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة، لا من مدى تأثيرها النّفسيّ؛ فأيُّ النّظريَّتَيْن أكثر واقعيّة في تفسير الظّواهر النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة؟ وأيُّهما أكثر فاعليّة من حيث التّنظير (الكفاءة الوصفيّة والتّفسيريّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم)؟

الفصل الثّاني:

نموذج النّظرية الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح

أوّلا- السّياق العامّ لظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة.

ثانيا- المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة.

ثالثا- بنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

رابعا- أنواع الجمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

خامسا- رتبة العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

سادسا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من التّحليل اللّسانيّ للنّظرية الوظيفيّة.

سابعا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ثامنا- فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التّنظير والتّطبيق.

مدخل: شكّل التّراث اللّغويّ العربيّ عند علماء النّحو: كالخليل وتلميذه سيبويه، وأتباعهما ممّن جاؤوا بعدّهما مؤصّلين، أو منظّرِين، أو شارحِين، وكذا علماء البلاغة: كعبد القاهر الجرجانيّ، وأبي يعقوب السّكاكي (626هـ) ومن حذا حذوهم، وعلماء أصول الفقه: كالإمام الشّافعي (204هـ) والإمام الحنبليّ (241هـ) وغيرهم ممّن عُنُوا باللّغة في شرح مسائلها، عند البعض من اللّسانيّين العرب المُحدَثين، نظريّة لسانيّة متكاملة أو نظريّات لسانيّة تدرس جوانب مختلفة من اللّغة: كالنّحو، والدّلالة، والمعجم، والتّداوليّة، وحتّى النّص. وازداد الدّفاع عن فرضيَّة تكامل معالم هذه النّظريّات اللّسانيّة عند البعض، مع تطوّر نتائج البحث اللّسانيّ في الغرب، الّذي ما لبثت الدّراسات اللّغويّة عند العرب تعمل على تقييمه، في مقارنتها بين نتائجه ونتائج هذا التّراث؛ إمّا إثباتا لأسبقيّته في تحقيق هذه النّتائج الّتي توصّلت إليها اللّسانيّات، أو إثباتا لكفاءته في دراسة الظّواهر اللّغويّة في العربيّة، مقارنة بغيره من نظريّات البحث اللّسانيّ.

ويُعَدُّ عبد الرّحمن الحاج صالح أحد أعلام اللّسانيّات العربيّة الحديثة، الّذين انتصروا للتّراث العربيّ، وبالتّحديد نظريّة النّحو العربيّ في دراستها لمختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، محاولا من خلال مشروعه اللّسانيّ الّذي أمضى في دراسته ما يقارب نصف قرنٍ من الزّمن، إثبات كفاءتها العلميّة في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة؛ من حيث التّنظير والتّطبيق.

أوّلا- السّياق العامّ لظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة: نقصد بالسّياق العامّ للنّظريّة الخليليّة الحديثة؛ السّياقين التّاريخيّ واللّسانيّ اللّذين أطّرا ظهور هذه النّظريّة، لتكون نظريّة لسانيّة لها من الذّيوع والانتشار، ما ليس لغيرها من نظريَّات البحث اللّسانيّ في الجزائر خاصّة.

1- السّياق التّاريخيّ: ظهرت النّظريّة الخليليّة الحديثة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، في إطار مشروع بحث أكاديميّ قام به عبد الرّحمن الحاج صالح؛ لنيل شهادة دكتوراه دولة من جامعة السّوربون سنة (1979). تحت عنوان (علم اللّسان العربيّ وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة) وهي الدّراسة الّتي جاءت في جزئين على شكل مقارنة بين مختلف مناهج التّحليل في نظريّات البحث اللّسانيّ، بما فيها المدرسة الوظيفيّة

والمدرسة التّوزيعيّة، والمدرسة التّوليديّة التّحويليّة، ومنهج التّحليل في النّظريّة الخليليّة في نموذجيها القديم والحديث.

وقد قام عبد الرّحمن الحاج صالح، بعد ما عرض المعالم الكبرى لنظريّته في أطروحته بعرض ملخّص لها في عدّة دراسات تنوّعت صِيَغُها، بين المداخلات، والمقالات العلميّة والمؤلّفات اللّسانيّة، في محاولة منه على مدار ما يقارب النّصف قرن من الزّمن إثبات قيمة هذه النّظريّة بين نظريات البحث اللّسانيّ، وإحلالها محلّ غيرها من النّزاعات اللّسانيّة الّتي عرفتها الدّراسات اللّغويّة في الوطن العربيّ،[1] وهذا إيمانا منه بكفاءة النّظريّة الخليلة في الوصف والتّحليل اللّسانيّيْن على غيرها من نظريات البحث اللّسانيّ، واعترافا منه بفضل جهود النّحاة العرب الأوائل في الدّرس النّحويّ خاصّة والدّرس اللّسانيّ عامّة.

ويُمْكِنُ تتبّع عرض النّظريّة في مختلف الدّراسات اللّسانيّة الّتي أنجزها عبد الرّحمن الحاج صالح على اختلاف صيغها، من خلال الجدول الآتي في (1) والّذي يرصد بدوره التّتابع الزّمني لعرض هذه النّظريّة في مختلف دراساته:

(1)

عنوان الدّراسة	طبيعة الدّراسة	سنة الدّراسة
– علم اللّسان العربيّ وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة – LINGUISTIQUE ARABE ET LINGUISTIQUE GÉNÉRALE: ESSAI DE MÉTHODOLOGIE ET D'ÉPISTÉMOLOGIE DU 'ILM AL-'ARABIYYA.	– أطروحة دكتوراه (جامعة السّوربون)	1979

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، ج1 ص208–209.

– المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ.	– مداخلة النّدوة الجهويّة بالرّباط حول: تَقدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة	1987
– بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة (في جزئين)	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2005
– بحوث ودراسات في علوم اللّسان	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2005
– السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2005
– النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة.	– كتاب مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة	2007
– منطق العرب في علوم اللّسان	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2010
– الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2012
– البُنَى النّحويّة العربيّة	– كتاب منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة	2016

وتَعْرِضُ أطروحة الدّكتوراه (علم اللّسان العربيّ وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة) من هذه الأعمال، طريقة التّحليل اللّسانيّ عند النّحاة العرب وبالتّحديد عند الخليل وتلميذه سيبويه، وغيرهما ممن نهج نهجهما، ومختلف طرائق التّحليل اللّسانيّ في غيرها من نظريات البحث اللّسانيّ في الغرب، بما فيها النّظريّة الوظيفيّة عند آندري مارتيني، والتّوزيعيّة عند هاريس، والتّوليديّة التّحويليّة عند تشومسكي، على شكل دراسة

مقارنة.[1] وهي الدّراسة الّتي ظهرت في ما بعد على شكل ترجمات مُتفرِّقة، في سلسلة أعماله الّتي صدرت تحت عنوان (سلسلة علوم اللّسان عند العرب) كما أشار إليه.[2] والّتي انكبَّ من خلالها على دراسة هذا التّراث الّذي خلّفه النّحاة الأوائل، مركّزا اهتمامه الأوّل على المنهج العلميّ المُعْتَمَد عند النّحاة في جمع المادّة اللّغويّة، وكذا التّحليل الرّياضيّ المُعْتَمَد في النّحو العربيّ. واهتمامه الثّاني "على ألاّ تكون دراسته للجانب الأهمّ من هذا التّراث، وهو الأصول العلميّة التي امتازت بها علوم اللّسان عند العرب عن غيرها، مقطوعة الصّلة عمّا ظهر في زماننا من النّظريّات العلميّة في العلوم اللّسانيّة، وذلك في كلّ واحد من الكتب الّتي صدر من هذه السّلسلة. محاولا القيام بمقارنة بين ما قاله العلماء العرب القدامى، وما قاموا به من بحوث وما توصّلوا إليه من أفكار ومناهج التّحليل، وما يقوله العلماء المحدثون في مختلف نظريّاتهم ومذاهبهم: كالبنويّة المعاصرة الأوربيّة منها والأمريكيّة، والنّحو التّوليديّ والتّحويليّ، ونظريّة الخطاب وغيرها."[3] وهذا إيمانا منه بكفاءة هذه الدّراسات اللّغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة مقارنة بما حقّقته هذه النّظريّات اللّسانيّة من نتائج في دراستها للّغات الطّبيعيّة.

وتمثّل مداخلة عبد الرّحمن الحاج صالح (المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ) في النّدوة الجهويّة حول (تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة) والّتي تمّ عقدها سنة (1987) بالرّباط، وتمّ نشر وقائعها عن دار الغرب الإسلاميّ ببيروت سنة (1991) أُولَى محاولاته في التّعريف بهذه النّظريّة ونشرها في العالم العربيّ، بعد ظهور تطبيقات النّظريات اللّسانيّة على اللّغة العربيّة في المغرب العربيّ في كلٍّ من المغرب، وتونس، وغيرها من دوّل المشرق. وهذا في عرضه لأهمّ المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة من خلال هذه المداخلة.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح علم اللّسان العربيّ وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة أطروحة دكتوراه، جامعة السّوربون، فرنسا: 1979.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر ص07.

[3]– المرجع نفسه، ص07–08.

ويمثّل كتاب (بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة) الصّادر عن منشورات المجمع الجزائري للّغة العربيّة، تعريفا بأهمّ الجهود التي قام بها العرب قديما في مجال الدّراسات اللّغويّة، وكيفيّة استثمارها في معالجة قضايا اللّغة العربيّة المعاصرة؛ حيث تضمّن العديد من المقالات الّتي كان قد شارك بها عبد الرّحمن الحاج صالح في العديد من الجامعات العربيّة والمؤسسّات اللّغويّة، والمنظّمات العربيّة والدّوليّة. ومن القضايا التي تضمّنها جزؤه الأول: المعجم العربيّ والمصطلح، وتعليميّة اللّغة العربيّة، ومناهج تعليم اللّغة، والنّظريّة الخليليّة الحديثة، وتكنولوجيا اللّغة، وتراكيب اللّغة العربيّة، والمعالجة الآليّة للّغة، والتّحليل العلميّ للنّصوص، وبعض المباحث الصّوتيّة في علم التّجويد، والتّرجمة، والمصطلح.[1] أما مّا تضمّنه في جزئه الثّاني من قضايا؛ فيتعلّق بمفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة استغلالها في معالجة قضايا اللّغة العربية: كتحليل التّراكيب، والمعالجة الآليّة للّغة، وكذا أثر الإعلام على اللّغة والتّعريب، والمعاجم الحديثة، وحوسبة التّراث العربيّ أو ما يُسمَّى بمشروع الذّخيرة اللّغويّة وبعض المباحث في الصّوتيات العربيّة.[2]

ولئن مثّل كتاب (بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة) تعريفا باللّسانيّات العربيّة، فإنّ كتاب (بحوث ودراسات في علوم اللّسان) قد مثّل كتابا تمهيديّا للتّعريف باللّسانيّات عامّة، وكيفيّة استثمار نتائج هذا العلم في تعليميّة اللّغة العربيّة؛ باعتبار أنّه تعرّض إلى اللّسانيّات الغربيّة بدءا من نشأتها عند الهنود، وانتهاء بأهم المدارس اللّسانيّة التي عرفتها في العصر الحديث.[3]

أما كتاب (السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة) فقد تعرّض فيه صاحبه إلى المنهج العلميّ المعتمد عند النّحاة في جمع المدوّنة اللّغويّة الفصيحة، مركزّا فيه على منهج التّحري العلميّ الدّقيق والمضبوط في جمع المادّة اللّغويّة عند النّحاة الأوائل، خلال مرحلة التّقعيد، بما لا يدع مجالا للشكّ في فصاحة المسموع من كلام العرب، وصحّة القواعد النّحويّة المُستنْبَطَة.

---

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، الفهرس.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ج2، الفهرس.

[3]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، الفهرس.

وأمّا كتاب (النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة) الصّادر عن مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، فقد خصّصه عبد الرحمن الحاج صالح للحديث عن المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، متعرِّضا من خلاله إلى أصالة النّحو العربيّ في القرون الأولى لوضعه، وكذا مفهوم كلّ من: الاستقامة، والانفراد (الانفصال والابتداء) والموضع والعلامة العدميّة، واللّفظة، والعامل، وغيرها من المفاهيم الأساسيّة لهذه النّظريّة.[1] وهو الكتاب الّذي تضمّن من غير تصريح منه، مداخلته التي شارك بها في النّدوة الجهويّة حول (تقدّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة) سنة (1987) بالرّباط، تحت عنوان (المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ) كما يدلّ عليه التّطابق الموجود بين موضوع هذه المداخلة وموضوع هذا الكتاب.

ويمثّل كتاب (منطق العرب في علوم اللّسان) الكتاب الثّاني ضمن سلسلة علوم اللّسان عند العرب، الّتي انكبّ فيها عبد الرّحمن الحاج صالح على بيان الأسس العلميّة المُعْتَمَدة في الوصف والتّحليل عند النّحاة العرب. ولئن كان كتاب (السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة) قد ركز فيه على عرض المنهج العلميّ المعتمد عند النّحاة في جمع المدوّنة اللّغويّة الفصيحة، فإنّ كتاب (منطق العرب في علوم اللّسان) قد ركّز فيه على عرض طريقة التّحليل اللّسانيّ عند النّحاة الأوائل، وهي الطّريقة التي تعتمد على المنطق الرّياضيّ، مثلما يوضحّه الكتاب.[2]

ويبقى كتاب (الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة) الصّادر سنة (2012) عن المؤسّسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة (ENAG) والّذي يُعَدُّ الكتاب الثّالث ضمن هذه السّلسلة، الكتاب الّذي استكمل من خلاله عبد الرّحمن الحاج صالح مشروعه اللّسانيّ في انتقاله بالنّظريّة الخليليّة الحديثة من دراسة الجملة إلى دراسة الخطاب. وهذا في محاولته الكشف عن الأسس العلميّة المُعتَمَدَة عند النّحاة الأوائل في تحليل هذا المستوى الأعلى من اللّغة؛ ابتداءً بالحديث عن سلامة الكلام لفظا ومعنى، وكذا مفهومي الوضع والاستعمال في التّراث اللّغويّ

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، الفهرس.

[2]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، الفهرس.

العربيّ، ثمّ الحديث عن مفهوم الخطاب من خلال صفاته وشروطه، ودورة التّخاطب فيه ومظاهر التّشويش عليه، وكذا بعض المصطلحات الدّالة عليه في التّراث العربيّ: كالإبهام واللّفظ، والمعنى، والدّلالة. مرورا بتطوّر هذه المصطلحات في التّراث العربيّ، والخلط بينها عند بعض المتأخِّرين، وكذا بعض المباحث المرتبطة به، والّتي عالجها البلاغيّون: كالخبر والإنشاء، وأفعال المُتكلِّم، وأثر المنطق اليونانيّ على الفلاسفة العرب في دراسة الخطاب وانتهاء بالمقارنة بين نظريّة الخطاب عند العرب ونظريّات الخطاب الغربيّة.[1]

كما يبقى كتاب (البُنَى النّحويّة العربيّة) الصّادر سنةً قبل وفاته (2016) وهو الكتاب الرّابع والأخير ضمن هذه السّلسلة، والذي يظهر من عنوانه أن صاحبه أراد له أن يكون على غرار عنوان كتاب تشومسكي الأوّل (البُنَى التّركيبيّة) الكتاب الّذي استكمل من خلاله دراسة المستوى التّركيبيّ من اللّغة؛ باعتباره المستوى الذي استأثر باهتمام النّحاة العرب القدامى والمُحْدَثين؛ حيث تعرّض عبد الرّحمن الحاج صالح في مقدّمة هذا الكتاب إلى علم النّحو العربيّ؛ باعتباره العلم الّذي يهتمّ بدراسة هذا المستوى من اللّغة، ثمّ التّركيب باعتباره وضعا لغويّا، ثمّ مكوّناته وهي الكلم: اسما، وفعلا، وحرفا، ثمّ مفهوم الموضع في هذا المستوى التّركيبيّ، وكذا مفهوم اللّفظة الاسميّة والفعليّة، باعتبارهما أصغر ما يتركّب منه هذا المستوى من اللّغة، ثم القسمة التّركيبيّة في مستوى ما فوق اللّفظة، ثمّ مكوّنات بنية الكلام مع الزّوائد؛ بما فيها الزّوائد الّتي تدخل على اللّفظة، وكذا الّتي تدخل على الجملة، وظواهر الإطالة وقوانينها، ثم المستوى الأعلى وهو مستوى الصّدارة وما فوق العامل، وانتهاء بالعِلَّة والتّعليل في النّحو العربيّ، وكذا التّمثيل لطرائق التّحليل في نظريّات البحث اللّسانيّ بالمخطّطات الحديثة: كعُلْبَة هوكيت، وتشجير تشومسكي، والتّحليل العربيّ.[2]

وما يمكن أنْ يلحظه القارئ لمعظم هذه الدّراسات الّتي أطّرت المشروع اللّسانيّ لعبد الرّحمن الحاج صالح، مدّة ما يقارب الخمسين سنة، هو صفة التكّرار لبعض المباحث في كلّ

---

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر، الفهرس.

[2]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، دط. الجزائر: 2016، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، الفهرس.

من هذه الدّراسات: كمبحث العامل، ومبحث التّركيب، ومبحث اللّفظة، ومبحث الانفصال والابتداء ومبحثي الموضع والمثال وغيرها. وهذا يعود بالدّرجة الأولى إلى تداخل بعض مباحث هذه الدّراسات الّتي أطّرت المشروع اللّسانيّ لعبد الرّحمن الحاج صالح، كما يعود إلى تركيز صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة على بعض المفاهيم الأساسيّة في نظريّته، ليؤكّد على قيمتها العلميّة في مجال الدّراسات اللّغويّة العربيّة خاصّة، والبحث اللّسانيّ عامّة.

2- السّياق اللّسانيّ: ظهرت النّظريّة الخليليّة الحديثة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، عند ما شرع العديد من اللّسانيّين العرب في تطبيق نظريات البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة، فتصدّى عبد الرّحمن الحاج صالح ببحوثه اللّسانيّة، محاولا إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ في وصف الظّواهر اللّغويّة في العربيّة، مُقارَنة بنظريات البحث اللّسانيّ، بعد أنْ "حاول منذ ما يقارب ثلاثين سنة أنْ يُحلِّل ما وصل إلينا مِنْ تراث في ما يخصّ ميدان اللّغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه، وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الّتي سمّاها بالخليليّة. وكلّ ذلك بالنَّظر في الوقت نفسه إلى ما توصّلت إليه اللّسانيّات الغربيّة... لا سيما في أيّامنا هذه؛ حيث ظهرت النّظريات الكثيرة والمناهج العلميّة العامّة؛ لدراسة الظّواهر اللّغويّة، وقد بدأت اللّسانيّات الغربيّة تنتشر دراستها شيئا فشيئا في البلدان العربيّة."[1]

وقد صاحب بهذا ظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة، دعوات التّجديد والتّيسير في نظريّة النّحو العربيّ، الّتي اضطرت العديد من اللّسانيّين العرب إلى تلمّس الحلّ البديل في نظريّات البحث اللّسانيّ، وهذا بعد أنْ قطعت اللّسانيّات الغربيّة أشواطا، انتهت فيها إلى مرحلة اللّسانيّات التّوليديّة التّحويليّة في مراحلها الأخيرة، وهي النّظريّة التي استأثرت بالحظّ الأوفر من التّطبيق على اللّغة العربيّة عند اللّسانيّين العرب المُحْدَثين، بعد النّظريّتين الوظيفيّة لآندري مارتيني والتّوزيعيّة لهاريس وبلومفيلد، وهي النّظريّات الّتي ظلّ عبد الرّحمن الحاج صالح مشكِّكا في فرضيّاتها من حيث الوصف والتّحليل، محاولا في الوقت ذاته إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ في وصف الظّواهر اللّغويّة في العربيّة، مُقارَنَة بهذه النّظريّات اللّسانيّة، من خلال نظريّته

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، ص367-368.

النّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تضمّنت شرحاً مُفصّلا للإجراءات الّتي اعتمدها النّحاة في وصف الظّواهر اللّغويّة في العربيّة وتحليلها.

وقد تجلّى بهذا عمل النّظريّة الخليليّة الحديثة بالنّسبة للبحث اللّسانيّ، في كونها قدّمت "قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيديّ وتلميذه سيبويه خاصّة، وجميع مَنْ جاء بعدهما من النُّحاة الّذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرّابع الهجريّ كشروح كتاب سيبويه وغيرها. أضف إلى ذلك البحوث الّتي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسّهيليّ (581هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ، والرّضيّ الأستراباذيّ (686هـ) وغيرهم."[1] وتشمل قائمة علماء النّحو الّذين استند إليهم صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في نظريّته، علماء النّحو الّذين شملهم زمن التّقعيد: كالخليل وسيبويه اللّذيْن لم يُشكَّك في أصالة علمهما بالنَّحو وكذا علماء النّحو الّذين عاشوا بعد القرن الرّابع، ولم يختلط علمهم بالنّحو بشيء من المنطق الّذي يُشكِّك في أصالته أو قيمته العلميّة: كعبد القاهر الجرجانيّ، وابن يعيش (643هـ) ورضيّ الدّين الأستراباذي.

ثانيا- المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة: اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة اللّفظَ أساسا للتّحليل اللّسانيّ لا المعنى، معتبرة أنّ المعنى مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو؛ لأنّ "النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني؛ ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد استُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة."[2] وقد اعتمدت على هذا الأساس النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها للّفظ، على عدّة مفاهيم اِعتُبِرت المفاهيمَ الأساسيّة لهذه النّظريّة، وهي تعكس الإجراءات النّظريّة الّتي قام بها النّحاة الأوائل في تحليلهم لهذا النّوع من المستويات اللّغويّة (اللّفظ). وأهمّ هذه المفاهيم: الاستقامة، واللّفظة، والكلمة، والأصل والفرع، والموضع، والمثال، والعلامة العدميّة والعامل، والتّصدير، والباب.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص5.

[2]- المرجع نفسه، ص72.

1- الاستقامة: تُطْلَق صفة الاستقامة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على الكلام في ألفاظه لا في معانيه، ويُقْصَد بها مجيء الكلام وفقا لقواعد اللّغة الموصوفة بغضّ النّظر عن معناه. وقد وقَفَ عبد الرّحمن الحاج صالح في تحديده معنى الاستقامة في هذه النّظريّة، على ما جاء به سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه مستقيم حسنٌ، ومُحَال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحَال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمسِ. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قدْ زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ."[1] واعتمد سيبويه في تمييزه بين أقسام الكلام على ثلاث صفات هي: الاستقامة، والاستحالة، والكذب؛ فجعل الاستقامة للكلام في ألفاظه على اختلاف مستوياته، بين المستقيم الحسن، والمستقيم المُحَال، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح، والمستقيم المُحال الكذب. وجعل الاستحالة والكذب للكلام في معانيه، على اختلافها بين المحال والكذب مع الإشارة إلى أنّ الاستحالة والكذب في المعنى لا يخرِجان الكلام عن باب الاستقامة في اللّفظ.

وقد حلّل على إثر هذا القول عبد الرّحمن الحاج صالح، المبدأ الأوّل للنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تشترط في الكلام الاستقامة في اللّفظ، بغض النّظر عن المعنى؛ من حيث استحالته أو كذبه، مُميِّزا بين "السّلامة الخاصّة باللّفظ: المستقيم الحسن أو المستقيم القبيح، والسّلامة الخاصّة بالمعنى: المستقيم/ المُحَال... بهذه الكيفيّة:

- مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.
- مستقيم قبيح: خارج عن القياس، وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.
- مُحَال: سليم في القياس والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى"[2]

ويُوضِّح هذا التّقسيم لمستويات الكلام -حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة- أنّ المستوى المُعْتَمَد في التّحليل اللّسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، هو اللّفظ المستقيم لا المعنى

[1]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص25-26.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص30-31.

بغض النَّظر عن حسنه أو قبحه أو استحالته أو كذبه؛ حيث "اعتَبَر الكلامَ المستقيمَ الكذبَ كلاماً مستقيماً، قبل أن يكون كذبا ... على نحو ما جاء به سيبويه الّذي أقام في مجال تحليل اللّغة فاصلا واضحا بين الدّلالة والنّحو، واعتبر أنّ الدّلالة لا تَدْخُل في استقامة الكلام."[1] لأنّ مجال بحث النّحو يختلف عن مجال بحث الدّلالة الّتي يُعْنَى بها علم البلاغة؛ فالأوّل مجال بحثه اللّفظ في إعرابه، أما الثّاني فمجال بحثه اللّفظ في معانيه؛ وهو ما يفسِّر لنا فصل سيبويه بين الاستقامة من جهة والاستحالة والكذب من جهة أخرى؛ فالأولى صفة للّفظ، أمّا الثّانيتان فهما صفتان للمعنى، والإعراب منهما باعتباره أساسا للتّقعيد لكلام العرب، وموضوعا لكتاب سيبويه ثمّ النّظريّة الخليليّة الحديثة بعده، يختّصّ باللّفظ لا المعنى.

2- اللّفظة (La Lexie): تُعَدُّ اللّفظة من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، يمثّل المستوى الوسيط بين مستوى الكلمة والمستوى التّركيبيّ. وقد اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عبد الرّحمن الحاج صالح على اللّسانيّين الغربيّين، إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (La Lexie) لغياب هذا المفهوم عندهم في نظريّات البحث اللّسانيّ.

ويُطْلَق مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ما له إمكانية الانفصال والابتداء من بين الكلم العربيّة؛ باعتبارهما الصّفتين اللّتين تميّزان ما يمكن أنْ يأخذ مفهوم اللّفظة، ممّا يتعذّر عليه أخذ ذلك من بين هذه الكلم؛ حيث يُطْلَق مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على "أقلِّ ما يُنْطَق به ممَّا يَنفصِل فيُسْكَتُ عنده ولا يَلْحَقُ به شيء، أو يُبْتَدأُ فلا يَسبِقه شيء."[2] على أساس أنّ هناك من الكلم العربيّة، ما هو قابل للابتداء دون الانفصال، ومنها ما هو قابل للانفصال دون الابتداء، ومنها ما هو قابل للابتداء والانفصال معا، وهي والصّفة التي تميّز اللّفظة عن غيرها من مستويات اللّفظ، وفقا لما يلي:[3]

---

[1]- حسام البهنساويّ، أهمّيّة الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص51.

[2]- محمّد صاري "المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة" مجلّة اللّسانيّات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لترقية اللّغة العربيّة، ع10، ص12.

[3]- صالح بلعيد، مقالات لغويّة، دط. الجزائر: 2004، دار هومة، ص65.

– الكلم الّتي تُبتدَأ ولا تَنفصِل عمّا بعدها، نحو: حروف الجرّ بالنّسبة للأسماء، وقد وسوف بالنّسبة للأفعال.

– الكلم الّتي لا تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، نحو: الضّمائر المتّصلة بالأسماء، والضّمائر المتّصلة بالأفعال.

– الكلم الّتي تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، وتشمل: جميع الأسماء باستثناء الضمير المتّصل وكذا الأفعال بصفة عامّة.

وينطبق بهذا مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، بناءً على مفهومي الانفصال والابتداء، على جميع الأسماء، باستثناء الضمير المتّصل الّذي يُعَدُّ جزءا ممّا يتّصل به، لا لفظة مستقلّة، وكذا جميع الأفعال دون استثناء؛ باعتبارهما أقلّ ما يُنْطَق به ممّا يمكن أن يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ من بين الكلم العربيّة. ويُعَدُّ كلّ منها نواةً قابلة للتّفريع عن طريق التّحويل بالزّيادة؛ لأنّ "الاسم أو الفعل عند النُّحاة الأوّلِين لا ينحصران في مثل: كتاب، ورجل، وفرس، وضرب، وجلس وأمثلتها؛ أي لا يكون مثل (كتاب) هو الوضع الوحيد لِمَا يسمّيه النُّحاة (اسما) وكذلك (ضَرَبَ أو ضَرَبْتُ، أو ضربوا) لا تكون أفعالا هي وحدها"[1] بل لا بُدَّ لكلٍّ منها مُحدِّدات لفظيّة أو زوائد تدخل وتخرج عليها، ويتمّ وصلُها بها، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ الّذي يُنْتَقَل فيه من النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة، وفقا لما يلي:

2-1 اللّفظة الاسميّة: تُعتبَر الكلمة اسماً في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الاسميّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. ويتمّ تفريع هذه النّواة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وفقا لِمَا تُوضِّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة الآتية في (1):

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، ج2، ص13.

(1)

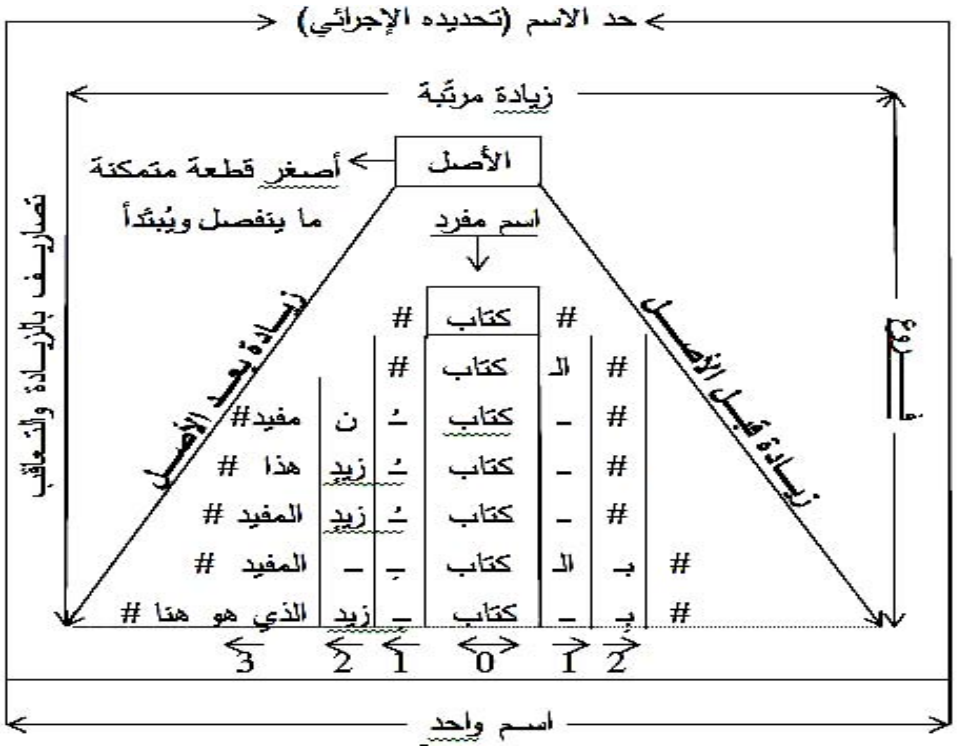

وتُوضِّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة، أنّ النّواة فيها تُعَدّ لفظة (كتاب) باعتبارها أقلَّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، وأصغر وحدة مُتمكِّنة من الزّيادة يمينا ويسارا. وذهب عبد الرّحمن الحاج صالح في تفسير عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النّواة؛ بمعنى الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة، انطلاقا ممّا لاحظه النُّحاة على هذه النّواة، إلى القول: "أمّا كيفيّة التّفريع من هذه النّواة (وفي هذا المستوى المركزيّ المنطلق منه) فقد لاحظ النُّحاة بحملهم* النّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها، أنّ بعض هذه النّوى تقبل الزّيادة يمينا ويسارا، دون أنْ تفقد وحدتها أو دون أنْ تخرج عن كونها (لفظة) وهي القطعة الّتي لا يمكن أنْ تنفرد فيها أجزاؤها، وسمّوا هذه القابليّة للزّيادة بالتّمكّن. ولاحظوا أيضا أنّ لهذا التّمكن درجات؛ فهناك اسم الجنس المتصرّف: وهو المُتمكِّن الأمكن، ثمّ الممنوع من الصّرف: وهو المُتمكِّن غير الأمكن، ثمّ المبنيّ: وهو غير المُتمكِّن ولا أمكن."[1] وتنقسم اللّفظة الاسميّة بهذا

* يُقصَد بالعمليّة الحمليّة أو (حمل النّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها) قياس هذه النّواة على ما هو أطول منها في اللّفظ، كقياس (كتاب) على (الكتاب، وبالكتاب، وكتاب زيد، وكتاب زيد المفيد) حيث يُحَدَّدُ في هذه العمليّة الحمليّة النّواة ومختلف الزّيادات الّتي يمكن أنْ تلحق بها، أو الأصل ومختلف الفروع المُحوَّلة عنه بالزّيادة.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص33.

حسب تمكُّنها من الزّيادة يمينا ويسارا بالتّحويل التّفريعيّ، بين الّتي لها قابليّة الزّيادة يمينا ويسارا؛ أي قَبُول زيادة جميع محدِّدات الاسم اللّفظيّة، دون أنْ تفقد معنى اللّفظة أو تخرج عن كونها لفظة واحدة (بمنزلة الاسم الواحد) وبين الّتي تقبل زيادة بعضها دون بعض، وبين الّتي لا تقبل الزّيادة مطلقا، وتشمل هذه الأنواع الثّلاثة:

- الاسم المُتمكِّن الأمكن، ويتمثّل في اسم الجنس المتصرّف.
- الاسم المُتمكِّن غير الأمكن، ويتمثّل في الممنوع من الصّرف.
- الاسم غير المُتمكِّن ولا أمكن، ويتمثّل في الاسم المبنيّ.

2-2 اللّفظة الفعليّة: تُعْتَبَرُ كذلك الكلمة فعلاً في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الفعليّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. وبما أنَّ الفعل بطبيعته ينقسم في اللّغة العربيّة من حيث الزّمن إلى: ماض، ومضارع، وأمر؛ فإنّ كلّ نوع من هذه الأفعال يُمثِّل نواة/ دخلا لبناء نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، ويتمُّ تفريع كلّ نواة منها عن طريق التّحويل بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا.

ويختلف التّحديد الإجرائيّ للّفظة الفعليّة عن التّحديد الإجرائيّ للّفظة الاسميّة؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنّ تدخل على نواة كلٍّ منهما، وعَدَدُ هذه الوحدات. كما تختلف اللّفظة الفعليّة في حدّ ذاتها؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل على نواة كلَّ نوع منها، وعددها: بين الوحدات الخاصّة بالماضي، والوحدات الخاصّة بالمضارع، والوحدات الخاصّة بالأمر، وهو ما يجعل الحدّ الإجرائيّ يختلف في كلّ منها، وفقا لِمَا تُوضِّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لكلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة في التّرسيمات (2) و(3) و(4) الآتية على التّوالي:

(2) الحدّ الإجرائيّ لمصفوفة الحدث المنقطع (الفعل الماضي):[1]

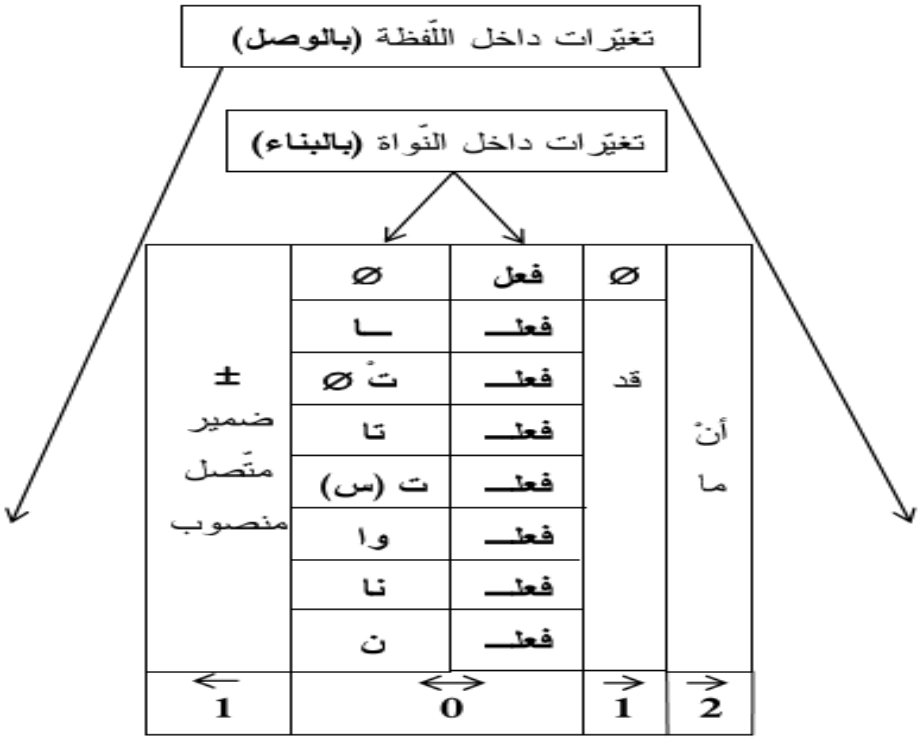

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المُنقطِع (الماضي) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، تُعَدُّ صيغة الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكّر (فعل∅) زائد علامة الإضمار، لكونهما وحدتين غير قابلتين للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحداهما يُعتبَر زوالا لبنائها. وهي تأخذ العلامة العدميّة (∅)* لكَونِها أصلا لما هو مُتفرِّع عنها من الصّيغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنّث، وجمع المذكّر والمؤنّث (تْ، ـا، تا، وا، نَ) وصيغتا المتكلّم (تُ، نـا). وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (فَعَل∅) والّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحوية للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ، واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة، بحث ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003، ص195.

* العلامة العدميّة هي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات الّتي تميّز الفروع عن أصولها، كالعلامة العدميّة الّتي يأخذها المذكّر، بالنّسبة لظهور علامة التّأنيث بالنّسبة للمؤنث، والعلامة العدميّة الّتي يأخذها المفرد بالنّسبة لظهور علامة التّثنية والجمع بالنّسبة للمثنّى والجمع. (ينظر عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36).

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النّواة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالماضي، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد التّحقيق والتّقريب مع الماضي، و(أنْ، ومَا) المصدريّتان. وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزّوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانيّة حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم اللّفظة النّواة. وقولك: قد فَعَلَ وأنْ فَعَلَ، وبعد ما فَعَل، وفَعلَتْها، كلٌّ منها لا يَخْرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبْتدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

(3) مصفوفة الحدث غير المنقطع (الفعل المضارع):[1]

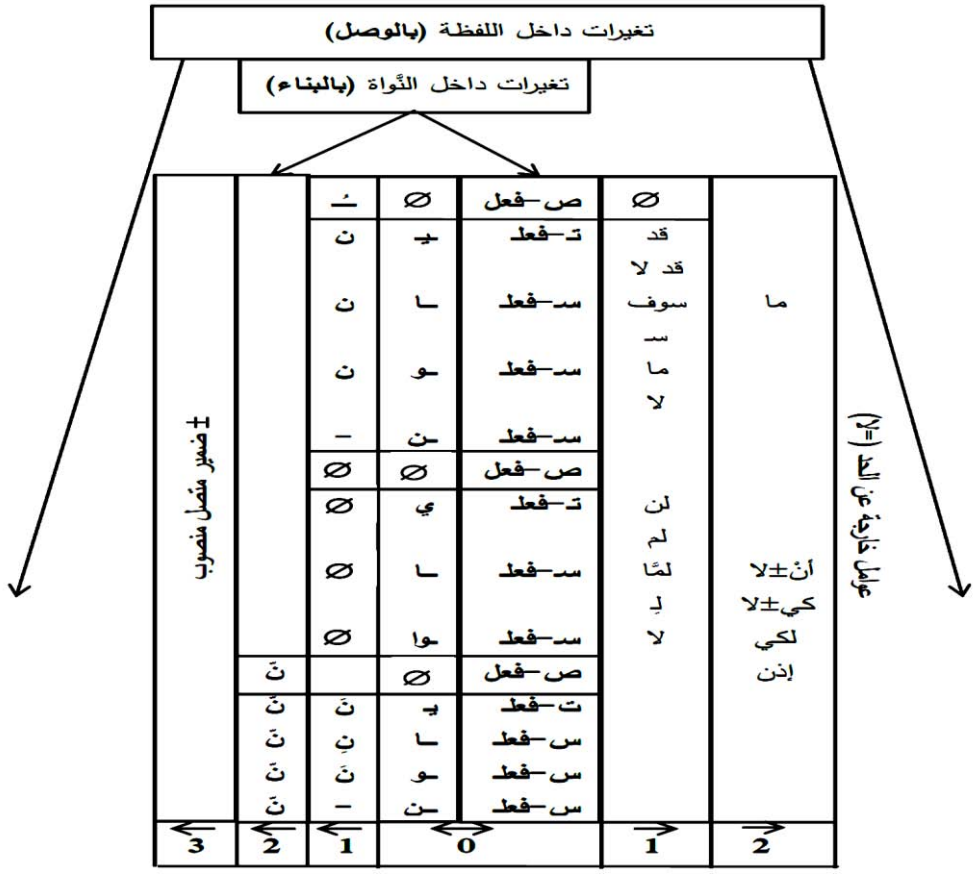

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليلية تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ...، ص197.

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المستمرّ أو غير المنقطع (المضارع) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، تُعَدُّ صيغة الفعل المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكر (∅ص–فعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار، وعلامة الإعراب، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث ونون التّوكيد في حالة التّوكيد؛ لكون كلّ منها مع المضارع يشكّل وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحدى هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ حيث تدلّ (ص) على حرف المضارعة، ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يمين النّواة، على تجرّده من العوامل اللّفظيّة. أمّا الّذي على يسارها فيدلّ على علامة الغائب المفرد المذكّر الّذي يأخذ العلامة العدميّة؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من الصّيغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنّث (ي، ـــا، وا، نَ) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكّر (يفْعَلُ∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن نواة هذه اللّفظة الفعليّة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع، بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالمضارع، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد احتمال وقوع الفعل مع المضارع، و(قد لا) الّتي تفيد احتمال انتفاء وقوع الفعل و(سوف، والسّين) الدالّتين على المستقبل، (وما ولا النّافيتين) ونواصب الفعل المضارع (أنْ ولنْ، وكي، ولام التّعليل، وإِذَنْ) وجوازمه (لمْ، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النّاهية، وإنْ الشّرطيّة). وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزّوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانية حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم النّواة. وقولك: قد أفعل، وقد لا أفعل وسوف أفعلُ، ولكي أفعلَ، ولم أفعلْ، وسأفعلُها، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تَكُونَ وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

(4) التّحديد الإجرائيّ لفعل الأمر:[1]

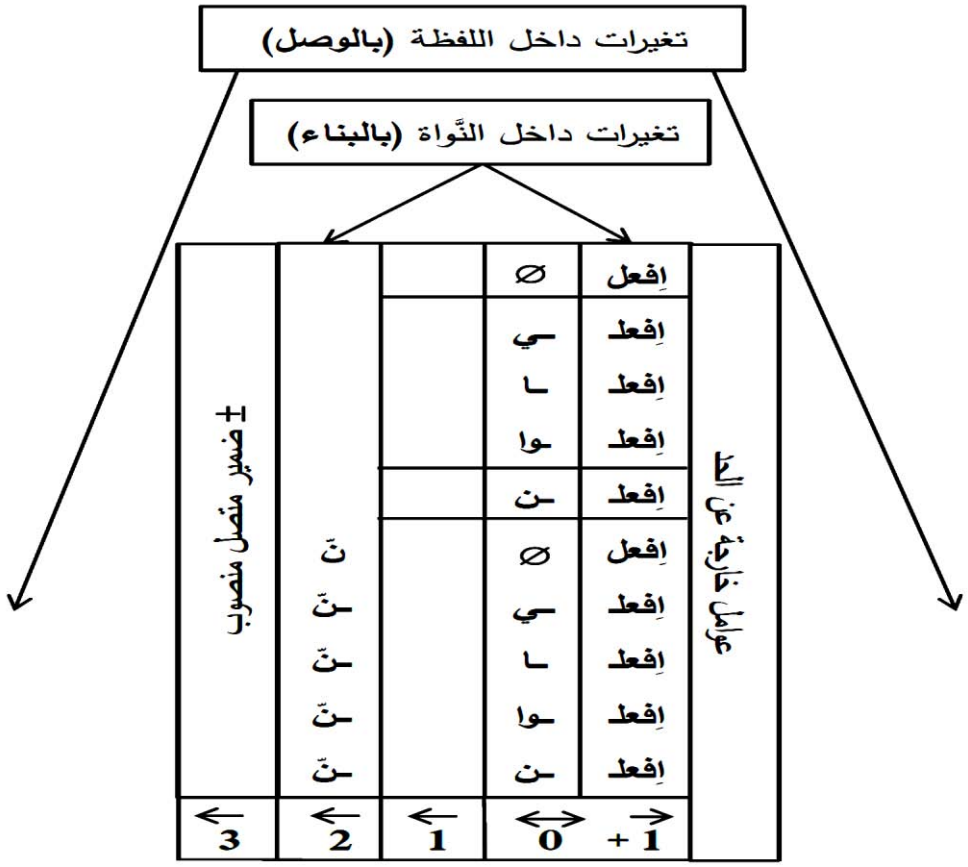

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لفعل الأمر، أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في هذا النّوع من الأفعال، تُعَدُّ صيغة فعل الأمر مع ضمير المخاطب المفرد (اِفعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار والبناء، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث، ونون التّوكيد في حالة توكيد الفعل؛ لكون كلّ منها مع الأمر يشكلّ وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحدى هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يسار النّواة، على العلامة العدميّة الّتي يأخذها المخاطب المفرد؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من صيغ المخاطب الأخرى: المفرد المؤنّث، ومثنى المذّكر والمؤنّث، وجمع المذكّر والمؤنّث (ي، ـا، وا، ن) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الأمر، وهو المُخَاطَب المفرد (اِفْعَل∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النّحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص199.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النّواة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالأمر، وليس للأمر إمكانيّة اتّصال اللّواحق به يمينا؛ وإّنما يبقى يساره فحسب، قابلا لزيادة الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء. وقولك: اِفعلْ، واِفعلِي، وافعَلْنَ، واِفعلْنَهَا، واِفعلَنَّ، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النّواة؛ لأنّها مما تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

ولا تَخْرُج مختلف هذه الفروع التي يمكن تفريعها عن نواة كلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، في الماضي، أو المضارع، أو الأمر، عن كونها لفظة واحدة؛ لأنّ الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في كلّ نوع منها، هي وحدات تَلحَق نواة اللّفظة الفعليّة يمينا ويسارا عن طريق التّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل الّذي هو أقلُّ ما يُنطَق به ممّا يَنفصِل ويُبتَدأ من الأفعال، إلى مختلف الفروع الّتي يمكن أنْ تتفرّع عن هذه النّواة، عن طريق التّحويل بالزّيادة. وكلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعلية يكون بمنزلة الاسم الوحد، كما قال سيبويه: إنّ "أنْ وتَفْعَلَ بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الّذي وَصَلْتَهُ بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الّذي فَعَل فكأنّك قُلْتَ: هو الفاعل، وإذا قُلْتَ: أخشى أنْ تفعل، فكأنّك قلت: أخشى فِعْلَك."[1] ويَكُون الاسم الّذي يلي اللّفظة الفعليّة بمنزلة المبنيّ عليها، كما يقول سيبويه: "وأمَّا ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ونحوهما، فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنيّ على المبتدإ."[2] وقابليّة اللّفظة الفعليّة للانفصال والابتداء وكذا البناء يجعلها تأخذ مفهوم اللّفظة على غرار اللّفظة الاسميّة؛ لكونها ممّا يُمْكن أنْ يُبْنَى عليها لفظٌ آخر أو تُبْنَى على لفظٍ آخر، ويكون تحصيلُهما لفظَتَيْن مبنيّتَيْن.

3- الكلمة: تُعَدُّ الكلمة كذلك من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، يتوسّط بين الحرف (الصّوت) واللّفظة؛ ليمثّل بذلك المستوى الأدنى من اللّفظة؛ ولهذا عرّفها عبد الرَّحمن الحاج

[1]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص06.

[2]- المرجع نفسه، ج2، ص387.

صالح، بناءً على ما جاء به النّحاة؛ حيث "الكلمة عندهم هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركّب منه اللّفظة"[1] وهي تطلق على "عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه."[2] وهي تشمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة مثلما ما جاء به النّحاة: الفعل، والاسم، والحرف، التي تشكّل بدورها المستوى الأعلى منها وهو اللّفظة.

وتشترك بهذا الكلمة في مفهومها مع مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، في كونهما تُعبِّران عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ تشكّل فيه الكلمة المستوى الأدنى واللّفظة المستوى الأعلى، في حين أنّ الفرق بينهما يكمن في العلاقة الّتي تربط بين أجزاء كلّ منهما؛ إذ العلاقة الّتي تجمع بين مختلف أجزاء الكلمة هي بتعبير صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، علاقة بناء في حين أنّ العلاقة التي تجمع بين مختلف أجزاء اللّفظة هي علاقة وصل؛ فهي –حسب تحديدها الإجرائيّ الّذي سبق بيانه في التّرسيمات– نواة اللّفظة الاسميّة أو نواة اللّفظة الفعليّة، مع ما يمكن أنْ يلحق بهما من الزّوائد الّتي تتعاقب على هذه النّواة بالوصل. "ويُعبِّر النُّحاة عن هذا بأنّ هذه الزوائد (تدخل وتخرج) وهو ما يتّصف به الإدراج الّذي يتمُّ (بالوصل) وليس كالإدراج الّذي يحصل (بالبناء)* فالوصل يحصل في داخل اللّفظة. أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النّواة التّركيبيّة*)."[3]

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34–35.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص15.

* الوصل والبناء هما علاقتان تجمعان بين مختلف عناصر اللّفظ في مستوياته الثّلاثة، فالعلاقة الّتي تجمع بين اللّفظ في مستوى الكلمة؛ هي علاقة بناء، لأنّ زوال إحدى عناصرها هو زوال لبنائها. وينطبق الأمر نفسه على المستوى التّركيبي من اللّفظ، إذ العلاقة التي تجمع بين عناصره هي علاقة بناء؛ لأنّ زوال إحدى الكلمات الكلمة المبنيّة أو المبنيّ عليها هو زوال للبناء في هذا المستوى من اللّفظ. أمّا العلاقة الّتي تجمع بين مختلف عناصر اللّفظة فهي علاقة وصل لإمكانية وصلها وإمكانية حذفها دون أنْ يزول معناها.

* أشار صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في حديثة عن الفرق بين مستوى الكلمة ومستوى اللّفظة إلى المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، لاشتراكه مع الكلمة في نفس العلاقة الّتي تجمع بين عناصرها، والّتي هي علاقة البناء؛ لأنّ زوال أحد عناصر المستوى التّركيبيّ اللّفظة المبنيّة أو المبني عليها كذلك، يُعَدُّ زوالا لهذا البناء في هذا المستوى من اللّفظ.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

وتتّضح علاقة البناء الّتي تجمع بين مختلف وحدات اللّغة على مستوى الكلمة، في عدم إمكانيّة حذف أيّ من أجزائها؛ لأنّ زوال إحدى وحداتها اللّغويّة هو زوال لبنائها، نحو حروف المضارعة، والضّمائر المتّصلة بالأفعال، فهي جزء ممّا قد تتّصل به على مستوى الكلمة، ولا إمكانيّة لحذفها مع بقاء البناء تامّا. وهنا "لا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى."[1] في حين تتّضح علاقة الوصل الّتي تجمع بين مختلف الوحدات اللّغويّة على مستوى اللّفظة، في إمكانية حذف أيّ من أجزائها؛ باعتبار أنّ العلاقة الّتي تجمع بين مختلف أجزائها علاقةُ وصل لا علاقة بناء؛ حيث يمكن حذفها كما يمكن وصلها، نحو: (الـــ) التّعريف، وحروف الجرّ، بالنّسبة للأسماء. وقد، والسّين، وسوف بالنّسبة للأفعال، والّتي يمكن حذفها دون أنْ تفقد اللّفظة معناها.

4- الأصل والفرع: يُعَدُّ مفهوم الأصل والفرع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة، في تعبيرها عن العلاقة الّتي تجمع بين وحدتين مختلفتين من حيث اللّفظ متّفقتين من حيث المعنى؛ حيث تكون إحداهما أصلا والأخرى فرعا عنها. ويكون الأصل فيهما هو "ما يُبنَى عليه ولم يُبْنَ على غيره، وهو ما يستقلُّ؛ أي يُوجَد في الكلام وحده، ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله العلامة العدميّة (marque zéro). أمّا الفرع فهو الأصل مع زيادة؛ أي مع شيء من التّحويل."[2] ويأخذ الأصل هنا العلامة العدميّة؛ لكونه لا يحتاج إلى علامة تميّزه بخلاف الفروع الّتي تلازمها العلامات مُثبتَة. وفي هذا "يكاد النّحاة يتّفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامة، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزّيادة؛ ولأنّ العلامة تخصيص والعامّ أصل للخاصّ؛ ولأنّ العلامة تجعل اللّفظ مركّبا والبسيط أصل للمركّب."[3] وهو ما يُؤكّد أنّ العلامات تُعَدُّ من خصائص الفروع، أمّا الأصول فتبقى على وضعها الثّابت دون علامة تميزّها، وهو ما يميّزها عن الفروع.

---

[1]- عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلاميّ، ص16.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، ص377.

[3]- حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق، ص85-86.

وتكمن وظيفة هذه العلامات بالنّسبة للّفروع، في كونها تَرْصُد لنا حركة الانتقال بين الأصل والفرع وفق نوعين من التّحويل: تحويل بالزّيادة، ويكون بالانتقال من الأصل إلى الفرع، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ. وتحويل بالتّجرد من هذه الزّوائد، ويكون بالانتقال من الفرع إلى الأصل، وهو ما يُسَمى بردّ الشّيء إلى أصله. وعلى هذا الأساس فحركة الانتقال من الأصل إلى الفرع "لها مقابل وهي الحركة العكسيّة للتّفريع، وهو عند النّحاة ردّ الشّيء إلى أصله؛ فالتّحويل على هذا طرديٌّ وعكسيٌّ."[1] طرديٌّ يرصد حركة الانتقال من الأصل إلى الفروع بالزّيادة، وعكسيّ يرصد حركة الانتقال من الفروع إلى الأصل، بحذف كلِّ علامة ثابتة في الفرع.

وينطبق كذلك مفهوم الأصل والفرع في النّظريّة الخليليّة الحديثة، على جميع مستويات اللّفظ؛ بما فيها الكلمة، واللّفظة، والتّركيب، فمثال الأصل في الكلمة اسما، الاسم المفرد النّكرة الّذي يُعَدُّ أصلا للمثنّى، والجمع، والتّصغَّير، وأصلا للمعرَّف بـــ (الـــ) أو الإضافة، أو الموصوف؛ حيث يأخذ الاسم المفرد النّكرة العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المثنّى، والجمع والمعرفة، والإضافة، والصّفة، وهي زوائد تلحق بالاسم لتدلّ على مختلف هذه الفروع. أمّا مثال الأصل في الكلمة فِعْلا، فيُعَدُّ الفعل الماضي، والمضارع والأمر على التّرتيب، مع ضمير المفرد المذكّر (فَعَلَ∅) (يَفعَلُ∅) (اِفعلْ∅) أصلا للمؤنّث والمثنّى مذكّرا ومؤنّثا، والجمع مذكّرا ومؤنّثا في الماضي والمضارع، والأمر؛ حيث يأخذ الفعل مع ضمير المفرد المذكر العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المؤنّث والمثنّى مذكرا ومؤنّثا، والجمع مذكّرا ومؤنّثا، وهي زوائد تلحق بالفعل لتدلّ على مختلف هذه الفروع.

أمّا مثال الأصل في مستوى اللّفظة، فيُعَدُّ كلٌّ من الاسم المفرد والفعل المتصرّف؛ باعتبارهما أقلّ ما يُمْكِنُ أنْ يُنْطَق به ممّا يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أصليْنِ لِمَا يمكن أنْ يتفرَّع عنهما بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقهما يمينا أو يسارا على مستوى اللّفظة، نحو قولك: الكتاب

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، ص377–378.

وبالكتاب، وكتابُ زيدٍ، وكتاب مفيدٌ، بالنّسبة للاسم المفرد (كِتَاب) ونحو قولك: أنْ يَكْتُبُوها، وكي يَكْتُبُوها، وقد يَكْتُبُونَها، ولا يَكْتُبُونها، بالنّسبة للفعل المتصرّف (كَتَبَ) فكلّها فروع محوّلة عن اللّفظة النّواة (كِتَاب، ويَكْتُبُ) بالزّيادة. "ويُسَمَّى الأصل عند سيبويه (الاسم المفرد) إذا عُزِل عن زوائده، وما يتفرّع عنه بالزّيادة (ما بمنزلة الاسم الواحد) وقد أطلق الرّضيّ الأستراباذيّ اسم (اللّفظة) على كلّ واحد من هذه الفروع، ويُمكِن أنْ نتواضع على هذه التّسمية، ونُطلِقَها على الأصل بما أنّه (لفظة) مجرّدة من الزّوائد."[1] وهو ما يعني أنّ الاسم المُفرَد والفعل المتصرّف (الماضي، والمضارع، والأمر) كلٌّ منهما يبقى لفظة أصليّة (نواة) لِمَا يُمْكِن أنْ يتفرّع عنهما بالتّحويل التّفريعيّ، عن طريق الزّيادات الّتي يمكن أنْ تلحقهما بالوصل، أو تَسْقُط عنهما بالحذف، وتكون هذه الفروع كلّها بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّها ممّا تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّها ممّا تُبْنَى أو يُبْنَى عليها.

وأمّا مثال الأصل في المستوى التّركيبيّ، فَيُعَدُّ أقلُّ ما يُبْنَى من الألفاظ، أصلا لما هو متفرِّع عنه بالزّيادة؛ باعتبار أنّ "كلّ لفظة أصلا كانت أم فرعا، تُعتبَر أقلَّ ما يمكن أنْ يُنطَق به، ممّا يصلح أنْ يكون مبنيّا على اسم آخر أو فعل، أو مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل ... في مستوى البناء بين الألفاظ."[2] وأقل ما يكون من بناء بين الألفاظ التي تصلح أنْ يُبْنَى عليها لفظ آخر أو تُبْنَى على لفظ آخر، يكون متحققا في نحو قولك: زيد منطلق، وانطلق زيد، فاللّفظة الاسميّة (منطلق) في المثال الأول مبنيّة على اللّفظة الاسميّة (زيد) واللّفظة الاسميّة (زيد) في المثال الثّاني مبنيّة على اللّفظة الفعليّة (انطلق). أمّا ما يكون مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل، فنحو قولك: زيد منطلق، وزيد انطلق مسرعا (فزيد) في المثال الأوّل بُنِيت عليه اللّفظة الاسميّة (منطلق) وفي الثّاني بُنِيت عليه اللّفظة الفعليّة (انطلق).

ويُعَدُّ أقلّ ما يُبْنَى من الألفاظ في هذا المستوى من اللّفظ (المستوى التّركيبيّ) أصلاً أو نواةً، لِمَا يُمْكِن أنْ يلحقه من زيادة؛ باعتبار أنّ "النُّحاة انطلقوا فيه من العمليّات الحمليّة أو الإجرائيّة: يحملون مثلا أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، باتخاذ أبسطه وتحويله بالزّيادة، مع

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص86.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح "أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرسي اللّغة العربيّة" مجلّة اللّسانيّات، الجزائر: 1973، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، ص35.

إبقاء النّواة كما فعلوا باللّفظة؛ للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)."[1] وتَعْنِي هذه العمليّة الإجرائيّة أنّ النُّحاة تعاملوا مع المستوى التّركيبيّ من اللّفظ بالتّحويل التّفريعيّ، مثلما تعاملوا مع مستوى اللّفظة، الّتي اعتمدوا فيها أقلّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ، وذلك باعتماد أقلِّ ما يُبنَى من الألفاظ في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ؛ حيث حملوا في هذا المستوى من اللّفظ أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، بتحويله بالزّيادة يمينا ويسارا (التّحويل التّفريعيّ) لتحديد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة على البناء الأصل، في هذا المستوى من اللّفظ نحو ما يوضّحه الجدول الآتي في (5):[2]

(5)

العامل	المعمول1	المعمول2
∅	زيدٌ	منطلقٌ
إنّ	زيداً	منطلقٌ
كان	زيدٌ	منطلقاً
حَسِب عمْرُو	زيداً	منطلقاً
أعلَمْت عمْراً	زيداً	منطلقاً

الابتداء (الخلو من العوامل اللّفظيّة) ←

عوامل لفظيّة ←

الأصل أو النّواة →

→ عمليّات تحويليّة

ويأخذ الأصل في هذا البناء العلامة العدميّة (∅ زيد منطلق) لكونه أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، وتأخذ الأبنية المحمولة عليه بالتّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع، العلامات مُثْبَتَة (العامل اللّفظيّ) وهي كلّها فروع يجمعها الأصل (زيد منطلق) وتفرّقها الزّيادات المختلفة الدّالة على التّحويل بالزّيادة، أو الانتقال إلى مختلف الفروع بالتّحويل التّفريعيّ.

5- الموضع: يُعَدُّ الموضع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحديدها مختلف المواقع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة، في تعاقبها على النّواة أثناء عملية

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- المرجع نفسه، ص109.

"التّحويل التّفريعيّ الّذي هو هنا الزّيادة، وعكسها ردّ الشّيء إلى أصله. وبهذه العمليّات يتحدّد موضع كلّ عنصر في داخل المثال"[1] كما تتحدّد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة التّدريجيّة لمختلف الوحدات الّتي يمكن أن تلحق بالنّواة. فالمواضع هنا "هي خانات تُحَدَّد بالتّحويلات التّفريعيّة؛ أي الانتقال من الأصل إلى مُختَلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة"[2] وتُعْنَى بتحديد مختلف المواضع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة في تعاقبها على النّواة أثناء تفريعها؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة.

ويَخْتَلِفُ عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أنْ تَدْخُلَ على نواة اللّفظة الاسميّة، عن عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة، الّتي يمكن أنْ تَدْخُلَ على نواة اللّفظة الفعليّة؛ لاختلاف الوحدات اللّغويّة التي يمكن أنْ تدخل على كليهما؛ من حيث طبيعتها وعددها "فمثال الاسم كبنية له ستّة مواضع يُمْكِن أنْ تخلوَ ممّا تَدخُل فيه، إلا الموضع المركزيّ، وهو الاسم المفرد"[3] الّذي يُعَدُّ أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، نحو ما تُوضّحه التّرسيمة الآتية في (6):[4]

(6)

حروف الجرّ	أداة التّعريف	**النّواة الاسميّة**	علامة الإعراب	التّنوين أو المضاف إليه	الصّفة
2	1	**0**	1	2	3

وتُوضّح تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة، المواضع المختلفة الّتي يمكن أنْ تأخذها الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل وتخرج على نواة اللّفظة الاسميّة؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة، كما تحدّد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة عن هذه النّواة؛ حيث

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

[2]– المرجع نفسه، ص35.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص13.

[4]– المرجع نفسه، ج2، ص14.

تُشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للّفظة النّواة كما يلي:[1]

- 0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الاسميّة الّتي تفرّعت عنها مختلف الفروع بالزّيادات اللاّحقة يمينا ويسارا.

ويتضمّن يمين النّواة موضعين:

- 1: ⟹ موضع (الــ) التّعريف.
- 2: ⟹ موضع حروف الجرّ.

أما يسار النّواة فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ⟸ موضع علامات الإعراب.
- 2: ⟸ موضع التّنوين والإضافة.
- 3: ⟸ موضع الصّفة.

وكما يختلف عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أنْ تَدْخُلَ على نواة اللّفظة الاسميّة، عن عدد المواضع الخاصة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أنْ تَدْخُلَ على نواة اللّفظة الفعليّة، تختلف كذلك عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة الّتي يُمْكِنُ أنْ تَدْخُلَ على نواة كلّ نوع منها: بين نواة اللّفظة الفعليّة الخاصّة بالماضي، ونواة اللّفظة الفعليّة الخاصّة بالمضارع، ونواة اللّفظة الفعليّة الخاصّة بالأمر؛ لاختلاف الوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أنْ تدخل على كلّ نوع منها؛ من حيث طبيعتها وعددها. فعدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، بالتّعاقب على هذه النّواة، هي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في الماضي؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

- 0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، وهي مركبة من مجموع صيغة الماضي وضمير الفاعل، كونهما أقلّ قطعة يمكن أنْ تَنفصِل وتُبتَدَأ.

[1]– حبيبة بودلعة، النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة توظيفها في تدريس اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا، بحث ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2002، ص27–28.

أمّا يمين النّواة، فيتضمَّن موْضعين:

-1: – موضع (قد) الدّالة على التّحقيق.

-2: – موضع (أنْ وما المصدريّتان).

وأما يسار النّواة، فيتضمّن موضعا واحدا، هو:

-1: موضع الضّمير المتّصل المنصوب.

أمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع بالتّعاقب على هذه النّواة، فهي خمسة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في المضارع؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

-0: موضع نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، وهي مركّبة من مجموع صيغة المضارع وضمير الفاعل.

وأمّا يمين النّواة، فيتضمّن موضعين:

-1: موضع (قد، وقد لا، وسوف، والسّين) و(ما ولا النّافيّتين) و(لنْ، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النّاهية).

-2: – موضع نواصب الفعل المضارع، وتشمل (أنْ، ولنْ، ولكي، وإذن) باستثناء (ما) المصدريّة.

وأمّا يسار النّواة، فيتضمّن ثلاثة مواضع:

-1: – موضع علامات الإعراب، وتكون إمّا الضّمّة أو ثبوت النّون أو حذفها، إلا في حالة اتّصاله بنون النّسوة أو نوني التّوكيد فإنّ العلامة لا تظهر(–) لكونه مبنيّا.

-2: – موضع نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة.

-3: – موضع الضّمير المتّصل في محلّ نصب مفعول به.

وأمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في الأمر بالتّعاقب على هذه النّواة، فهي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ

للّفظة الفعليّة في الأمر؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

- 0: ⇔ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الأمر، وهي مُركَّبة من مجموع صيغة الأمر وضمير الفاعل.

يسار النّواة، ويتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ⇐ موضع علامات البناء؛ حيث يُبْنَى على السّكون أو حذف حرف العلّة أو حذف النّون في الأفعال الخمسة.
- 2: ⇐ موضع نون التّوكيد؛
- 3: ⇐ موضع الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به.

وتتميّز المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة في تعاقبها على اللّفظة النّواة فعلية أو اسمية كانت بكونها ثابتة من جهة، ومرتَّبة من جهة ثانية، وتكمن صفة الثّبوت فيها، في كونها جزءًا من بنية الاسم أو الفعل، يدخل تحتها ما يُمْكِن أنْ يَدْخُلَ على الاسم أو الفعل، فبالنّسبة للوحدات اللّغويّة الّتي تدخل على الاسم، فإنّ "لكلّ هذه الزّوائد موضعا في بنية الاسم؛ فإذا قلنا (بكتاب) فهناك موضع تقديريّ بين الباء وكتاب، هو موضع الألف واللاّم."[1] الّذي لا يُمْكِنُ فصله عن موضع النّواة الّتي يتعاقب معها إلاّ باستبداله مع الصّفر (الحذف). وكذلك الأمر بالنّسبة للوحدات اللّغويّة الّتي يُمْكِنُ أنْ تَدْخُلَ على الفعل، والّتي يكون لكلٍّ منها موضعٌ ثابتٌ في بنية الفعل؛ باعتبار أنّ "المَوَاضِعَ الموجودة في داخل اللّفظة الفعليّة، هي دائما ثابتة والعناصر الّتي تشغلها لا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصّفر؛ لأنّها مُخصِّصات حقيقيّةٌ تُعتَبَر كجزء من الفعل الّذي تَدْخُل عليه."[2] وهذا ما يؤكّد ثبوت الموضع بالنّسبة للوحدات الّتي تتعاقب على اللّفظة النّواة؛ باعتبار العلاقة الّتي تجمع بين الموضع والنّواة من جهة، والموضع وما يدخل تحته من جهة أخرى.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص13.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص196.

أمّا صفة التّرتيب فيها فتَكْمُنُ في أنّه يمتنع فيها استبدال موضع بموضع آخر؛ حيث يمنعها ترتيبها من أنْ تتبادل المواضع في ما بينها؛ لأنّ "للوحدات اللّغويّة مَواضِعَ خاصّة في تركيب الكلام، فإذا وُضِعت في غير موضعها، فإمّا أنْ يَقْبُح ذلك في غير الشّعر، وإمّا أنْ يكون لحنا لم تتكلّم به العرب."[1] وذلك نحو قولك: قد زيداً رأيتُ وكي زيدٌ يأتيك، فإنّها قَبُحَت؛ لكون (قد، وكي) فيهما جاءت متعاقبة مع الاسم، مع أنّ القياس يقتضي أنْ يَكُونَ تعاقبهما مع الفعل لأنّ موضعها بالتّعاقب مع النّواة، ولا يُمْكِنُ الفصل بينها وبين موضع النّواة إلا بالاستبدال مع الصِّفر (حذفها). وينطبق الأمر نفسه على مواضع الاسم؛ حيث تكون سليما في قولك: كتابُ زيدٍ المفيدُ، وتكون لاحنا إذا قلت: كتابُ المفيدُ زيدٍ؛ لأنّ موضع المضاف (زيد) يتعاقب مع موضع اللّفظة النّواة (كتاب) ولا يتعاقب مع موضع (الصّفة). وهذا ما يُؤكِّد أنّ مواضع الوحدات في تعاقبها على اللّفظة النّواة أثناء عمليّة التّحويل التّفريعيّ، تبقى ثابتةً من جهة ومرتَّبةً من جهة وما يمكن أنْ يتغيّر فيها، هي النّواة الّتي يمكن استبدالها بنواة فعليّة، أو نواة اسميّة أخرى.

6- المثال: يُعَدُّ المثال من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مجموع عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تُشكِّل جزءا من بنية الكلمة، أو اللّفظة، أو التّركيب؛ باعتبار أنّ المواضع في هذه المستويات الثّلاثة من اللّفظ، ثابتة بالنّسبة لِمَا يمكن أنْ يَدْخُلَ تحت كلّ مستوى من هذه المستويات. ويُعَدُّ كذلك مفهوم المثال من المفاهيم الّتي اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة على اللّسانيّين الغربيّين، إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (schème générateur) حتَّى تكون له مكانته ضمن مفاهيم هذا العلم.[2]

ويُطْلَق مفهوم المثال في النّظريّة الخليليّة الحديثة، على "مجموعة من المواضع الاعتباريّة مرتّبة ترتيبا معيّنا، يُدْخَل في بعضها، وقد تَخْلُو منها العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر زائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يُوجَدُ في مستويات اللّغة؛ بما فيها التّراكيب وما فوقها."[3] وينطبق بهذا مفهوم المثال على جميع مستويات اللّفظ، بدءا بالكلمة

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص10.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص77.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص16.

فاللّفظة، فالتّركيب؛[1] لأنّ كلَّ مستوى من هذه المستويات، لا يقوم إلا على مواضع ثابتة ومرتَّبة مُخصَّصة لِمَا يمكن أنْ يدخل تحت كلِّ مستوى من هذه المستويات الخاصّة باللّفظ.

فالمثال في مستوى الكلمة كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح، هو "عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المُعيَّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كُلٌّ في موضعه."[2] وذلك نحو: كَتَبَ، وكاتب، ومكتب، واستخرج، واستنتج، فإنّ لكلّ من هذه الكلمات مثالا يحكم بناءها، وهو عدد حروفها المرتّبة، مع حركاتها، وسكناتها، ومراعاة الحروف الأصليّة والزّائدة فيها؛ لأنّ هذه الزّوائد ثابتة بالنّسبة للمثال، أمّا المُتغيِّر فهو الأصل، نحو الميم في: مركب، ومرقد. والألف والسّين، والتّاء في: استخرج، واستنتج.

أمّا المثال في مستوى اللّفظة كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح "فهو مجموع الكَلِم الأصليّة والزّائدة، مع مراعاة دخول الزّوائد وعدم دخولها (العلامة العدميّة) كلّ في موضعه. وهو مثال اللّفظة اسميّة كانت أم فعليّة."[3] وتختلف اللّفظة الاسميّة عن اللّفظة الفعليّة؛ من حيث عدد المثل في كلّ نوع منهما "فهناك مثال واحد للاسم، وثلاثة مُثُل للفعل"[4] وكُلٌّ منها يكون مثاله النّواة، زائد عدد المواضع المخصّصة لكلّ ما يُمْكِنُ أنْ يَدْخُلَ على هذه النّواة، بالتّحويل التّفريعيّ.

وأمّا المثال في المستوى التّركيبيّ؛ فيتضمّن حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة "موضع العامل (ع) يَدْخُل فيه الابتداء، والحروف النّاسخة، والفعل النّاسخ وغير النَّاسخ، وموضع المعمول الأوّل (م1) ويَدْخُلُ فيه المبتدأ والفاعل أو ما يقوم مقامهما، وموضع المعمول الثّاني (م2) ويَدْخُلُ فيه الخبر والمفعول أو ما يقوم مقامهما، وهي النّواة. وتَلْحَقُ بهذه النّواة مواضعُ للعناصر المُخَصِّصة (خ) بما فيها: الحال، والتّمييز، والمستثنى، والجار والمجرور، وبقيّة المفاعيل

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص89–90.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص15.

[3]– بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيّات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، الجزائر: 2005، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع7، ص04.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص17.

الأخرى. وتتضمّن القاعدة الآتيّة في (7) مُجْمَلُ هذه العناصر الّتي يمكن أنْ تتضمّنها الجملة النّواة إلى جانب المخصّصات:[1]

(7)

$$\text{خ} \pm [\text{م}_2 \pm (\text{م}_1 \leftarrow \text{ع})]$$

(بناء ← وصل)

وتُوَضِّح هذه القاعدة الخاصّة ببناء الجمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة، أنّ المثال في مستوى التّراكيب، مُكوَّن من العامل ومعموليه (اللّفظتين المبنيّتين) "والعلاقة الّتي تجمع بينهما هي علاقة بناء لا وصل، وبالتّالي فإنّ حذف إحدى اللّفظتين المبنيّة أو المبنيّ عليها، يُؤدِّي حتما إلى زوال البناء أو زوال التّركيب."[2] وتلي هذا البناء المُخصِّصات الّتي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء؛ لإمكانية حذفها مع بقاء البناء تامّا.

وما يُميِّز مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، عن مثال المستويات الأخرى الّتي تتدرج تحته (الكلمة واللّفظة) هو "أنّ العناصر الدّاخلة في اللّفظة والدّاخلة في الكلمة، لا يُمْكِن أنْ يحصل فيها تقديم وتأخير. أمّا المستوى الأعلى؛ فَيُمْكِنُ ذلك في بعض الأوضاع لكنْ بشروط."[3] وذلك لأنّ مواضع المثال في مستوى الكلمة أو اللّفظة مرتّبة وثابتة، ولا يجوز التّقديم أو التّأخير في ما بينها. أمّا مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ؛ فإنّ مواضعه لها إمكانية التّقديم والتّأخير؛ حيث تخضع بذلك هذه المواضع لترتيب مخالف، كأنْ يتقدّم موضع المعمول الثّاني على موضع عامله، نحو تقدّم المفعول به في الجمل الفعليّة وتقدّم الخبر في الجمل الاسميّة.

7- العلامة العدميّة (marque zéro): تُعَدُّ العلامة العدميّة من المفاهيم الرّياضية* الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، في تمييزه بين الأصل والفرع، في مستويات اللّفظ

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص16.

[2]- فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص189.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص15.

* يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في الرّياضيات على المجموعة الخالية التي لا قيمة لها، ويُرْمَز لها بالرّمز (∅). وفي مقابل ذلك يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ترك العلامة المتحقّقة في المعنى دون اللّفظ وهي تأخذ نفس الرّمز (∅).

الثّلاثة؛ بما فيها: الكلمة، واللّفظة، والتّركيب، ناقلا إياها من البحث الرّياضيّ إلى البحث اللّسانيّ؛ ليعبّر من خلالها على "غياب العلامة الخاصّة بالكلمة المُتحقِّقة في المعنى دون اللّفظ والّتي تتجلّى عند مقابلة القِطَعِ اللّغويّة بعضها ببعض."[1] وهي تُعبِّر بدورها عن "خلو الموضع من العنصر وهو (الخلو من العلامة) أو تركها، وهو ما يُسمَّى بالعلامة العدميّة، وهي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر."[2]

ويشمل هذا النّوع من العلامات جميع مستويات اللّفظ، بدءًا بالكلمة، فاللّفظة، فالتّركيب. فمثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة اسما، الاسم المذكّر (مجتهد∅) في مقابل المؤنّث (مجتهدة) والاسم النّكرة (∅مجتهد) في مقابل المعرفة (المجتهد) والاسم المفرد (مجتهد∅) في مقابل المثنّى مذكّرا ومؤنّثا (مجتهدان، مجتهدتان) والجمع مذكّرا ومؤنّثا (مجتهدون، مجتهدات) والّتي يأخذ في كلّ منها الأصل العلامة العدميّة، خلافا للفروع.

ومثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة فعلا، الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (كتب∅) في مقابل الفعل مع بقية ضمّائر المتكلّم والمخاطب والغائب (كتبتُ، كتبْنَا كتَبْتَ، كتبتِ، كتبتُما، كتبتُما، كتبتُم، كتبتُن، كتبَتْ، كتبَا، كتبتَا، كتبُوا، كتبْن) حيث يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لكلّ هذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة فعلا نواةُ اللّفظة الفعليّة في المضارع (∅يكتب∅) في مقابل (قد يكتبُها، وقد لا يكتبُها، ولم يكتبْها ولن يكتبَها... إلخ) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لهذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة اسما نواةُ اللّفظة الاسميّة (∅كتاب∅) في مقابل (الكتاب، وكتاب سيبويه، وبالكتاب ...إلخ.) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة، خلافا لهذه الفروع.

أما مثال العلامة العدميّة في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، الجمل الاسميّة غير المنسوخة مقارنة بالجمل الاسميّة المنسوخة، والّتي يكون فيها عامل الأولى غير ظاهر في اللّفظ (عامل معنويّ) فهي تأخذ بذلك العلامة العدميّة باعتبارها أصولا، في مقابل ظهور العامل في الجمل المنسوخة، فهي بذلك تأخذ العلامات مُثبتَة؛ باعتبارها فروعا عنها.

---

[1]– بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيّات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، ع7، ص7.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

8- العامل: يُعَدُّ العامل من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة، في تحليلها لمستوى التّراكيب الّتي يُعَدُّ فيها البناء بين الألفاظ أساسا؛ لتكوين هذا النّوع من مستويات اللّفظ. وبما أنّ أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ يُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة أصلا أو نواة لهذا النّوع من البناء، الّذي يمكن تفريعه عن طريق التّحويل بالزّيادة يمينا ويسارا، فقد "لاحظ النُّحاة على أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ، أنّ الزّوائد على اليمين تُغيِّر اللّفظ والمعنى؛ بل تؤثّر وتتحكّم في بقية التّركيب، كالتّأثير في أواخر الكلم (الإعراب)."[1] وتَغيير هذه الزّوائد لهذا البناء في اللّفظ يكون بتغيير حركة أواخر ألفاظه، أمّا تَغييرها لمعنى هذا البناء؛ فيكون بزيادة هذه الزّوائد لمعنى آخر عن المعنى الأصليّ لهذا البناء. وذلك على نحو مثال هذا البناء الحاصل بين اللّفظتين الاسميّتين (زيدٌ) و(قائمٌ) حيث تمّ تفريعه بالتّحويل بالزيادة، وفقا لما يوضّحه الجدول الآتي في (8):[2]

(8)

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	**2**	**3**

ويوضّح هذا الجدول أعلاه مجمل عناصر المستوى التّركيبيّ من اللّفظ؛ حيث بُنِيَتْ فيه اللّفظة الاسميّة (قائم) على اللّفظة الاسميّة (زيد) ثمّ حُوِّلت هذه النّواة عن طريق التّحويل التّفريعيّ، بمختلف الزّيادات الّتي يمكن أنْ تَدْخُل على هذه النّواة. وبحمل هذه النّواة على ما هو أَوْسَعُ منها في اللّفظ، كإجراءٍ يُعتَمَد في تحديد الأصل من الفرع، حدَّد النّحاة البناء الأصل ومختلف الفروع المحوّلة عنه بالزّيادة، كما حدّدوا مختلف عناصر المستوى التّركيبيّ في كلّ

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- المرجع نفسه، ص37.

من النّواة ومختلف هذه الفروع، بما فيها العامل، ومعمولاته، والعلاقة الّتي تجمع بينهما في كلّ من الأصل ومختلف هذه الفروع، على النّحو الآتي:[1]

– العناصر الّتي في العمود الأوّل، والّتي قد تكون كلمة (إنّ) أو لفظة (كان، حسبت) أو تركيبا (أعلمت عَمْرا) لها تأثير على بقية التّركيب (البناء) ولذلك سُمِّيَت عاملا.

– العناصر الموجودة في العمود الثّاني هي المعمولات الأولى، ولا يمكن بأيّة حال من الأحوال أن تُقدّم على عاملها؛ ولهذا يُشَكِّل كلّ واحد منها مع عامله زوجا مُرَتَّبا.

– العناصر الموجودة في العمود الثّالث هي المعمولات الثّواني، ولها إمكانية تَقَدُّم كلِّ العناصر إلا في حالة جمود العامل.

– قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (المشار إليه بـــ ∅) وهو الّذي يُسمَّى بالابتداء، وهو عدم التّبعيّة التّركيبيّة وليس معناه بداية الجملة.

وينطبق الأمر نفسه على العامل في البناء الحاصل بين لفظة فعليّة وأخرى اسميّة، فحسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، أنّ النُّحاة لا حظوا أنّ الفعل (غير النّاسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنّه يؤثِّر في التّركيب، وأنّ المعمول الثّاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أنّ موضعي المعمول الأوّل والمعمول الثّاني، يمكن أيضا أنْ تَحْتَلَّهُمَا كلمة واحدة أو لفظة؛ بل وتركيب، وذلك مثل ما يوضّحه الجدول الآتي في (9):[2]

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيــْ	تُ	زيداً
رأيــ	تُــ	ــك

ويتبيّن من خلال الجدول أنّ العمود الأوّل يتضمّن الفعل العامل (رأى) أمّا معمولاه، فتُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة، الكلمة (تُ) المعمول الأوّل، واللّفظة الاسميّة (زيدا) المعمول الثّاني بالنّسبة للجملة الثّانية. كما يبيّن الجدول أنّ موضع المعمولين يمكن أنْ تحتلّهما كلمة، نحو الضّمائر: تُ، وتــُ، وك، أو لفظةٌ نحو: زيدا، وأنْ تصوموا. أو تركيبٌ بأكمله، نحو: خير لكم.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص37.

[2]– المرجع نفسه، ص38.

وقد يتّصل بالبناء الحاصل بين الألفاظ لواحقُ تَدْخُلُ وتَخْرُجُ، تربطها بالبناء علاقة وصل وهي زوائد مُخَصِّصَة، ليصبح بذلك مستوى التّراكيب مُكوَّنا من "موضع العامل (ع) يَدْخُل فيه الابتداء والحروف النّاسخة، والفعل النّاسخ وغير النّاسخ. وموضع المعمول الأوّل (م1) ويَدْخُل فيه المبتدأ والفاعل أو ما يقوم مقامهما، وموضع المعمول الثّاني (م2) ويَدْخُلُ فيه الخبر والمفعول أو ما يقوم مقامَهما، وهي النّواة. وتَلْحَقُ بهذه النّواة مواضع للعناصر المُخصِّصة (خ) بما فيها: الحال، والتّمييز، والمستثنى، والجار والمجرور، وبقيّة المفاعيل الأخرى، وهي العناصر الّتي تتضمنها القاعدة الواردة في (7) والمعادة هنا للتّذكير:

(7)

$$[(\text{ع} \leftarrow \text{م1}) \pm \text{م2}] \pm \text{خ}$$

(بناء: ع ← م1 ؛ وصل: ± م2 ؛ ± خ)

ويَرْمُز الرّمز (ع) للعامل، والرّمز (م1) للمعمول الأوّل، والرّمز (م2) للمعمول الثّاني والرّمز (خ) للمخصّصات الّتي قد ترد متّصلة بالبناء، أمّا الرَّمز (±) الّذي داخل المعقوفين فيشير إلى المفعول باعتباره معمولا ثانيا، قد يرد عنصرا أساسا في هذا البناء، وقد لا يرد في حال ما إذا كان الفعل لازما؛ فعندها لا يتجاوز عمل العامل المعمول الأوّل (الفاعل). أمّا الرَّمز (±) الّذي خارج المعقوفين؛ فيَرْمُزُ إلى علاقة الوصل الّتي تربط بين هذا البناء (النّواة) والمخصّصات؛ وهو يشير إلى إمكانية وصلها وإمكانية حذفها، لأن ما يربطها بالنّواة هي علاقة وصل لا علاقة بناء.

وتوضّح العبارة أنّ الوحدات الدّاخلة ضمن حدود المعقوفين، هما اللّفظتان المبنيّتان إلى جانب العامل؛ حيث يُشَكِّل العامل والمعمول الأوّل الدّاخلين ضمن حدود القوسين، زوجا مرتّبا والمعمول الثّاني اللّفظة المبنيّة الّتي لها إمكانية التّقدم على العامل والمعمول الأوّل، إلاّ في حالة جمود العامل. ويُعَدُّ هذا البناء نواةً بالنّسبة لما يتّصل به من زيادات مُخصِّصة لظروف الخبر الّذي يتضمّنه البناء، وتشمل هذه الزّيادات جميع المنصوبات الأخرى دون المفعول به، بما فيها المفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والتّمييز، والاستثناء

وتشمل الجار والمجرور، والّتي يربط كلاّ منها بالنّواة، علاقة وصل لا علاقة بناء؛ لإمكانية حذفها دون أنْ يزول معنى البناء.

9- التّصدير: يُعَدُّ كذلك مفهوم التّصدير في النّظريّة الخليليّة الحديثة، من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، في تعبيره عن مستوى مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ؛ أكبرُ من البناء الحاصل بين اللّفظات (مستوى التّراكيب) حيث يسمح موضع الحروف الصّدور في هذا المستوى من اللّغة، ببناء أكبر مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في هذه النّظريّة، وهو مستوى التّصدير أو ما فوق العامل؛ "لأنّ هناك أدوات تدخل على العامل، ومعموليه والمخصّصات (ع، م، خ) ويعني هذا أنّ هناك موضعا آخر يتجاوز هذه المواضع. وقد لا حظ النّحاة أنّ لهذه المواضع الصّدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المُسمَّاة بحروف الابتداء) عوامل تُوجَد في مستوى أعلى؛ إذ إنّها تتحكّم في كلّ ما يُوجَد تحتها، ولا يكون لها بالضّرورة عمل على ما تدخل عليه."[1] وهذه الأدوات هي ما عُرِف عنها في النّحو العربيّ، بالحروف الّتي لها الصّدارة في الكلام، أو الحروف الّتي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، كما يدلّ عليه لحن الجمل الآتية في (10) و(11) و(12) على التّواليّ:

(10) *زيداً هل ضربْتَ

(11) *مسافرا هل كان زيدٌ

(12) *مريضاً هل وجدْتَ زيدا

ويُعَدُّ حرف الاستفهام (هل) في الجمل الثّلاث، ممّا يمنع عمل العامل في ما قبله؛ لتوسّطه بين العامل ومعموله؛ بحيث يصير كلّ معمول تقدّم على الحروف الّتي لها الصدارة في الكلام في حكم الابتداء؛ باعتبار أنّ هذه الحروف ممّا تمنع عمل العامل أو تُعلِّقه، والمُعلِّق يجب أن يتصدّر الجملة.[2]

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيّات في الأقطار العربيّة، ص386-387.

[2]- نجم الدّين محمد بن الحسن الرّضيّ الأستراباذيّ، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس، ج3، ص63.

ويأتي في جملة هذه الحروف الّتي لها الصّدارة في الكلام، ممّن تمنع أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، أو تعلّق عمله في الجملة "لام الابتداء، ولام القسم، وحرف من حروف النّفي الثّلاثة (ما، وإنْ، ولا) دون غيرها، والاستفهام، و(كم) الخبريّة، و(إنّ وأخواتها) ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة فليس لها الصّدارة."[1] وتأخذ هذه الحروف موضع الصّدارة المُطلَقة؛ لكونها ممّا لا يُمكِن أنْ يكون قبل موضعها شيء من الكلام، فإذا سُبِق مَوضِعها بشيء منه، عُدَّ موضوعا في موضع ابتداء، وخرج عن كونه معمولا لغير الابتداء.

10- الباب: يُعَدُّ مفهوم الباب من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيرها عن الطّريقة المعتمدة في التّصنيف النّحويّ عند النّحاة، وهذا في تصنيفهم للّفظ على اختلاف مستوياته بين الكلمة واللّفظة والتّركيب، تحت مبحث واحد يُطْلَق عليه الباب النّحويّ وهو يقوم بدوره على مبدأ التّكافؤ الّذي يجمع بين كلّ مستوى من مستويات اللّفظ، تحت باب واحد يُعبِّر في النّظريّة الخليليّة الحديثة عن "مجموعة من العناصر، تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعهما بنية واحدة."[2] ويتجاوز هذا النّوع من التّصنيف الذي عُرِف عن النّحاة بما يُسمَّى بالباب، في قيامه على مفهوم التّكافؤ، التّصنيفَ بالجنس والفصل الّذي عُرِف عن أصحاب النّزعة الأرسطيّة؛ وذلك لأنّ النّحو العربيّ "لا يكتفي بعمليّة الاشتمال؛ بل يتجاوزها بإجراء الشّيء على الشّيء، أو حمل العنصر على الآخر، فهو لا يكتفي بالجنس الّذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات؛ بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النّحاة؛ أي بجعل العلاقة مُباشَرة بين العناصر الّتي توجد بين مجموعتين على الأقلّ؛ لاستنباط البنية الّتي تجمعها جميعا."[3] ويعني ذلك أنّ التّصنيف بالباب كما عُرِف عند النّحاة أعمّ وأشمل من التّصنيف بالجنس والفصل؛ لأنّ التّصنيف بالباب يعتمد التّكافؤ التّامّ أساسا للتّصنيف، ولا يعتمد الجنس أو الفصل الّذي يكتفي بالاشتراك في صفة أو عدّة صفات يمكن أن تجمع بينها تحت جنس أو فصل واحد.

---

[1]- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص30-34.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح "منطق النّحو العربيّ والعلاج الحاسوبيّ للّغات" نقلا عن: صالح بلعيد، مقالات لغويّة ص43.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

ومن أمثلة هذا التّصنيف بالباب عند النّحاة، ما يجمع في مستوى الكلمة من اللّفظ، بين بعض الكلم الّتي تحقّق التّكافؤ التّامّ في بنيتها، فجُمِعَت تحت باب (فَعَلَ) على نحو ما تُوضّحه التّرسيمة الآتية في (13):[1]

(13)

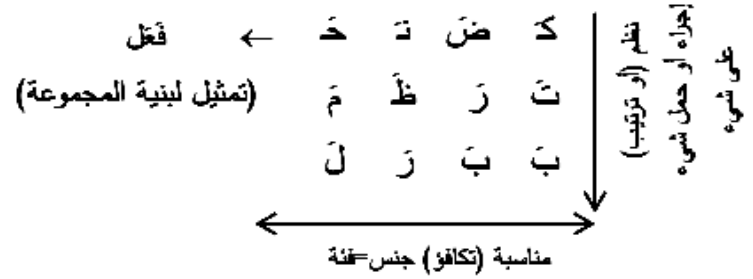

ويوضّح هذا المثال الّذي يجمع بعض الكلم تحت باب (فَعَلَ) أنَّ ما يجمع بينها تحت هذا الباب، ليس عدد الحروف في كلٍّ منها وحده، وإنّما التّكافؤ الحاصل بين حروفها؛ من حيث "الكيف والكمّ، والكمّ هنا هو العُدَّة مع التّرتيب، بمراعاة كلّ شيء في موضعه."[2] فالتّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكيف، يتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في ترتيب حروفه وحركاته وسكناته، لهذا الباب الذي جُمِعَت تحته. أمّا التّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكمّ، فيتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في عدد حروفه لهذا الباب الذي جُمِعَت فيه كذلك.

وينطبق مفهوم الباب على هذا الأساس على اللّفظ في جميع مستوياته، بدءا بالكلمة فاللّفظة، فالتّركيب، فمثال الباب في مستوى الكلمة: باب (إنّ وأخواتها) وباب (كان وأخواتها) وباب (ظنّ وأخواتها) والّتي يجمع كلا منها تحت باب واحد، تكافؤها في العمل إلى جانب صفة الحرفيّة أو الفعليّة. أما مثال الباب في مستوى اللّفظة؛ فباب المبتدأ، وباب الخبر، وباب الفاعل وباب المفعول، وباب التّمييز، وباب الإضافة، وباب النّعت... إلخ، والّتي يضمّ كلّ منها الأسماء الّتي يجمع بينها تكافؤ في وظيفتها النّحويّة إلى جانب طبيعتها الاسميّة. وأمّا مثال الباب في مستوى التّراكيب، فباب التّنازع، وباب الاشتغال، وباب التّعليق... إلخ. والّتي يضم كلٌّ منها التّراكيب المتكافئة في بنائها.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

[2]– المرجع نفسه، ص23.

ومن جملة ما نستخلصه مما تقدّم حول المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تنظيرها لنحو اللّغة العربيّة والأنحاء اللّغويّة، هو أنّ مجمل هذه المفاهيم يرتبط ارتباطا مباشرا أو غير مباشر باللّفظ؛ باعتباره المستوى الأَوْلَى في التّحليل اللّسانيّ في هذه النّظريّة، لنجد بذلك أنّ كلّ مفهوم من هذه المفاهيم، يعبّر إمّا عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، أو عن صفة من صفاته في كلّ من هذه المستويات، وهو ما يمكن أنْ تُوضِّحه التّرسيمة الآتية في (14):

(14)

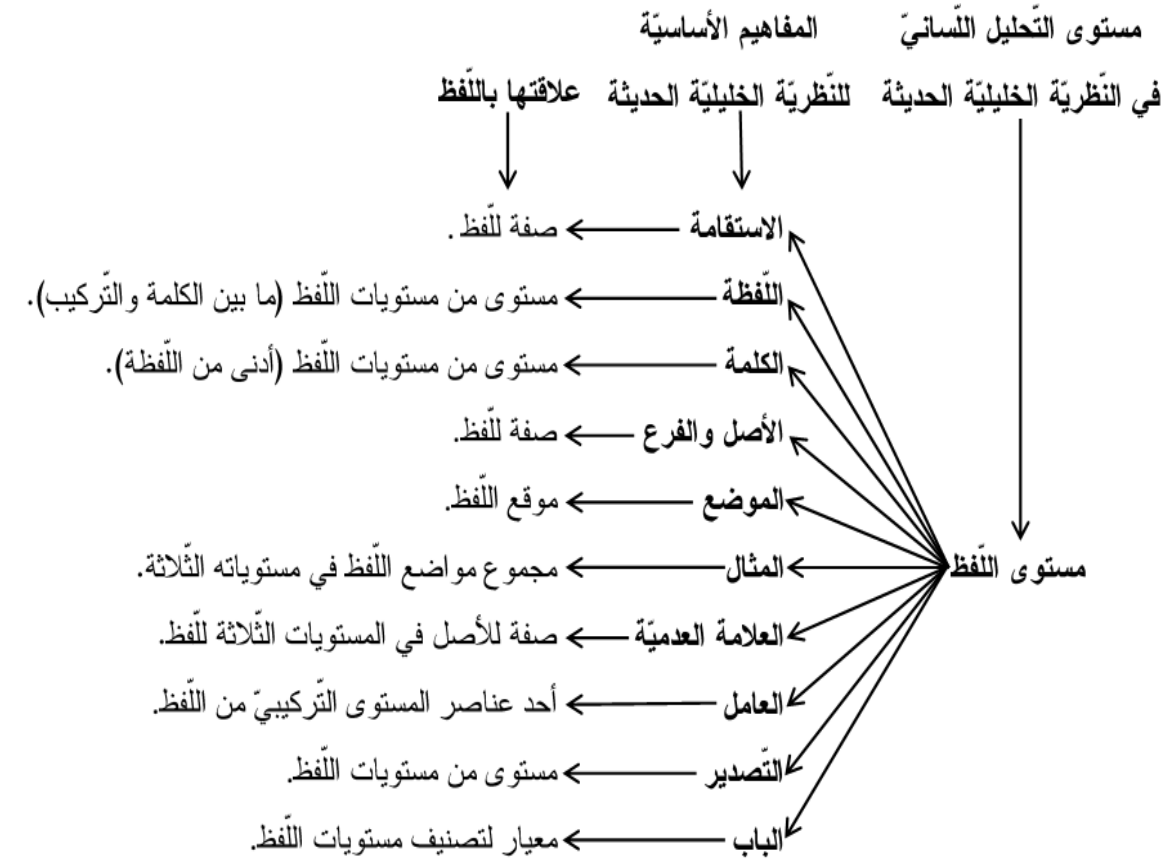

ثالثا- بنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة: تستهدف كلُّ نظريّة نحويّة/ لسانيّة وصف الجملة؛ باعتبارها أصغر وحدة يتكوّن منها الكلام أو الخطاب، وهو الأمر الّذي دفع بالنّظرية الخليلية الحديثة في نموذجها القديم عند الخليل وسيبويه[1] أو الحديث عند عبد الرّحمن الحاج صالح، إلى أنْ تركّز بدراستها اللّسانيّة على هذا المستوى من اللّفظ، الّذي اعتبرته يتكوّن

[1]- ينظر: حسن عبد الغنيّ جواد الأسديّ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1. بيروت: 2007، دار الكتب العلميّة، الفصل الثّالث (بناء الجملة العربيّة).

في نواته من عامل، ومعمول أوّل، إضافة إلى إمكانية تضمّنها لمعمول ثان، ومخصّص أو جملة من المخصِّصات. يجمع بين المعمول الأوّل والمعمول الثّاني علاقة بناء، وبين هذ البنية وبقيّة المخصصّات علاقة وصل، "فكلّ بنية للكلام تكون كما أثبته القدامى من النّحاة بعامل مع معموليه، الأوّل والثّاني مع الزّوائد أو عدمها. ولا يكون العامل بدون معمول واحد على الأقل؛ إذ لا يظهر في الكلام فعل بدون فاعل، و(إنّ) أو (كان) النّاسخة بدون اسمها. ثمّ إنّ الفعل قد لا يكون له معمول ثان."[1] وتوضّح القاعدة السّابقة في (7) والمعادة هنا للتّذكير بنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وكذا مختلف العلاقات القائمة بين عناصرها:

(7)

$$\text{خ} \pm [\text{م}2 \pm (\text{م}1 \leftarrow \text{ع})] \pm \text{خ}$$

(وصل ← بناء)

ويحكم هذا البناء بين المعمول الأوّل والمعمول الثّاني عاملا بالضّرورة، يتحكّم في عناصره؛ من حيث الإعراب والرّتبة؛ لأنّ "هذا البناء الرّابط بين أجزاء الجملة، لا يماثل البناء القويّ الذي يربط بين حروف الكلمة، ولا البناء القريب من الوصل الّذي يوجد بين الاسم والعلامة الّتي تكون لاحقة به، أو بالفعل وعلامته كتاء التّأنيث والضّمير المتّصل المرفوع؛ لأنّه يمنع في هذه الحالة الفصل والتّقديم."[2] كما يمنع الحذف فيها حيث يكون مسموحا به؛ لأنّه في هذه الحالة "يكون كبناء حروف الكلمة؛ مع أنّه يجوز فيه الحذف لإحداهما مع بقاء معنى الوحدة وإمكانيّة الإفادة ... ويكون ذلك في مثل (زيد) في جواب (من حضر؟) فهذا حذف للتّخفيف ولا تتلاشى الوحدة."[3] وتُميِّزُ إذن خاصّيتا التّقديم والحذف في النّظريّة الخليليّة الحديثة، علاقة البناء الّتي تجمع بين العامل الأوّل والمعمول الثّاني في بنية الجملة العربيّة، عن البناء في مستوى الكلمة بين مختلف حروفها التي تتميّز بالثّبوت وعدم إمكانيّة الحذف؛ لأنّ التّغيير في ترتيبها هو تغيّر في معناها، وحذفها أو حذف أحد عناصرها هو زوال لبنائها.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص132.

[2]– المرجع نفسه، ص124.

[3]– المرجع نفسه، ص124.

1- العامل: يمثّل العامل بالنّسبة للنّظريّة الخليليّة الحديثة، جوهر النّظريّة، باعتباره يشكّل العنصر الأساس في بنية الجملة؛ حيث لا يخلو أيّ شكل من أشكال الجمل من هذا العنصر المهمّ في بنيتها، وعليه فقد اعتمد في تفسير مختلف الظّواهر المتعلّقة بالجملة، بدءًا بعلاقة البناء الّتي تضمّ عناصرها (م1، وم2)، وانتهاءً بإعراب هذه العناصر وتحديد رتبتها داخل الجملة.

ولئن كان النّحاة الأوائل قد اهتدوا إلى وظيفته عن طريق ما يُسمَّى بفكرة (إنّ لكلِّ أثر مؤثّر، فإنْ لم يُوجَد قُدِّر) معتمدين عليه في تفسير الإعراب، كأثر عارض على أواخر الكلم بعدما لاحظوا تأثير الكلم بعضها في بعض أثناء الكلام، "فسمّوا هذا التّأثير في اللّفظ والمعنى من قبل هذه الأدوات (عملا) واللّفظ المؤثِّر (عاملا) والذي يتأثّر به (المعمول). وعدم وجود عامل ملفوظ وهو الابتداء، يجري مجرى المؤثّر الملفوظ لأنّهما يقعان في موضع واحد."[1] فقد أولاه صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، أهمّية كبرى تتجاوز تفسير الإعراب، بعد أنْ عدّه "محورا تنتظم عليه مختلف عناصر الجملة في هذا المستوى من اللّفظ، وتدور حوله كلّ العناصر الأخرى: فالفعل نظيره من حيث هذه الحيثيّة هو كلّ عنصر يأتي في موضعه، كما قلنا وهو موضع الابتداء، وكلاهما يتحكّم في ما يُؤثِّر فيه لفظا ومعنى؛ لوقوعه في هذا الموضع. وهذا لا يخصّ المدلول ولا غرض المتكلّم ولا الوضع الاصطلاحيّ نفسه؛ بل يخصّ بنية اللّفظ كآليّة سابقة الوجود صالحة للاستثمار والاستعمال من أجل البيان، وما إليه، وليس هو البيان ولا الذي تُحدثه الحاجة إليه؛ لأنّ له قوانينَه السّابقة على وجود البيان، ووجود الوضع اللّغويّ كما مرّ بنا. وكلّ هذا يرجع الفضل فيه إلى اكتشاف الخليل وأصحابه لمفهوم النّظير الرّياضيّ."[2] ويمكن التّمثيل لهذه العلاقة المحوريّة بما يلي في الجدول الآتي في (15):[3]

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص126.

[2]- المرجع نفسه، ص128.

[3]- المرجع نفسه، ص126.

(15)

[1]	Ø	زيد	ـــ	نْ	منطلق	ـُـ	نْ	#
[2]	إنّ	زيد	ـــ	نْ	منطلق	ـُـ	نْ	#
[3]	كان	زيد	ـــ	نْ	منطلق	ـَـ	نْ	#
[4]	ضرب	زيد	ـــ	نْ	عمر	ـَـ	نْ	#
[5]	ضربـــ	ـــتُ			عمر	ـَـ	نْ	#
[6]	ضربـــ	ـــتُ			ـــ	ـــ	ـــ	#

وتأخذ في هذا الجدول كلّ العناصر الّتي تلي العامل في بنية الجملة، مواضع مُرتَّبة وثابتة منها ما هو خاصّ بالعامل، ومنها ما هو خاصّ بالمعمول الأوّل أو الثّاني، ومنها ما هو خاصّ بالإعراب، ومنها ما هو خاص بتنوين الانفصال، لتأتي في ما بعدُ أغراض المتكلّم لتُغيِّر في هذه المواضع حسب ما تجيزه قواعد اللّغة، ويُستَخْلَصُ من هذا "أنّ مفهوم العامل وما يعمل فيه لا تنحصر فائدته في كونه سببا للإعراب فقط؛ بل أيضا وفوق كلّ شيء في كونه السّبب لنشوء بنية الكلام، وذلك بتخصيصِ العامل موضعا معيّنا لكلّ عنصر من عناصره، ومجموع هذه المواضع هكذا مرتّبة هي بنية الكلام، يقع في أعلى مَرْتَبَة من التّجريد لشموليّتها."[1]

ويقوم العامل في مفهومه –حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة– على مفهوم النَّظير الرّياضيّ لتأخذ بذلك نظائر الفعل في الموضع وظيفة العامل؛ بما فيها الابتداء الّذي هو "هنا الخلوّ من العامل، وهو كذلك مفهوم رياضيّ؛ فكما أنّ الصّفر هو عدد تأتي رتبته الوضعيّة قبل الواحد فكذلك هو الموضع الصّفر ههنا؛ لأنّه أصل لكلّ ما يَدْخُلُ في هذا الموضع. قال سيبويه: اعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يَدْخُلُ النّاصب والرّافع سوى الابتداء، والجارّ على المبتدأ، ألا ترى ما كان مبتدأ، قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدإ."[2] وكذا (إنّ وأخواها) و(كان وأخواتها) باعتبار أنّ كلاّ منها نظير للفعل في موضعه، وبالتّالي فحكمها حكم العامل الّذي يتحكّم في بقيّة التّركيب.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص127.

[2]– المرجع نفسه، ص126.

ولا ينحصر مفهوم العامل وفقا لمفهوم النّظير الرّياضيّ في مستوى الكلمة فعلا أو حرفا؛ بل يتعدّاها إلى مستويات أخرى للّفظ؛ بما فيها مستوى اللّفظة ومستوى التّركيب اللّذين يمكن أن يعملا في ما بعدهما، ويتحكَّمان فيه بالتّحكُّم الكامل، وفقا لما يوضّحه الجدول السّابق في (8) والمُعاد هنا للتّذكير:[1]

(8)

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	**2**	**3**

2- المعمول الأوّل: يُشكِّل المعمول الأوّل بالنّسبة لبنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، العنصر الثّاني الأساس، بعد العامل الّذي يُعَدُّ أول ما يُشْغَل به هو معموله الأوّل، ولذلك فالعلاقة التي تجمع بين العامل ومعموله الأولّ هي علاقة تراتبيّة، يلي فيها المعمول الأوّل العامل مباشرة، حيث "يعمل العامل في هذه البنية في عنصرين هما أقرب العناصر إليه، وهما الفاعل بالنّسبة للفعل، وما يقابله كالمبتدأ أو ما يقوم مقامه، وهو أوّل ما يُشْغَل به الفعل أو العامل عامّة، ومعمول ثان هو المفعول به أو الخبر. وقد يكتفي الفعل بفاعله."[2]

وتنطبق بهذا وظيفة المعمول الأوّل على كلّ ما يُشكِّل مع عامله زوجا مُرتَّبا؛ بما فيها الفاعل أو نائبه، واسم كان أو إحدى أخواتها، واسم الحروف النّاسخة؛ بما فيها إنّ وأخواتها والحروف المشبّهة بـــ (ليس) ولا النافية للجنس، فكلٌّ منها يشكّل مع عامله زوجا مرتّبا وبالتّالي لا يمكن أن يتقدّم على عامله "كما لاحظه النّحاة الأوّلون الّذين اكتشفوا أنّ الّذي يعمل فيه العامل أوّلا (فلا يكون إلا معه) لا يمكن أنْ يتقدّم على عامله على الإطلاق. فقد عَرَفُوا أنّ

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص37.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص129.

الفاعل لا يتقدّم على فعله في هذا الوضع الّذي يَخُصُّ العربيّة، وينبغي أنْ يُعَمَّمَ هذا على كلّ ما يشكّل معمولا أوّلَ لعامله بالنّسبة للجملة، مثل الفاعل بالنّسبة لفعله؛ لأنّه لا يَخُصُّ الفاعل ولا كلّ مرفوع كما كان يقول ابن جنّي. وهذه العوامل الّتي تأتي في موضع الفعل والابتداء، هي كلّ النّواسخ وإنّ وأخوتها."[1] التي يأخذ كلّ منها الصّدارة في الكلام ليليها المعمول الأوّل مباشرة في بنية الجملة.

وتمنع بهذا هذه العلاقة التّراتبيّة الّتي تجمع بين العامل ومعموله الأوّل، على مستوى بنيّة الجملة، أنْ يتقدّم أيٌّ من هذه المعمولات الّتي تلي مباشرة العامل، أنْ يتقدّم على عامله "فلا يتقدّم اسم كان وأخواتها عليها، ولا اسم إنّ وأخواتها عليها، ولا المبتدأ على الابتداء، وإنْ لم يكن أنْ يظهر ذلك ههنا مثل (زيدٌ منطلقٌ) لخلوّ موضع الابتداء لفظا، ولكن يمكن أنْ يُعرف ذلك بنظير الابتداء، وهو الفعل مثل (قام زيدٌ) فالخبر يُقَدَّم على المبتدأ كما أنّ المفعول يُقَدَّم على الفعل في (عمرا ضرب زيدٌ) فإنْ قدّمت لفظة (زيد) من (قام زيد) على (قام) فقد صار الكلام على بنية أخرى تماما، لأنّه صار عامله غير الفعل، وكذلك هو الأمر بالنّسبة لما ذكرناه من نظائر العامل الفعليّ."[2] ويتمّ التّمثيل لهذه العلاقة التّراتبيّة بين العامل ومعموله الأوّل في النّظريّة الخليليّة الحديثة، بالقاعدة الآتية في (16):[3]

$$م_2 \pm (ع، م_1) \qquad (16)$$

3- المعمول الثّاني: يشكّل كذلك المعمول الثّاني بالنّسبة لبنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، عنصرا أساسا يجتمع إلى جانب المعمول الأوّل والعامل؛ ليشكّل هذه البنيّة أو هذا المستوى من اللّفظ، ولكنَّ العلاقة الّتي تجمع بينه وبين عامله تتجاوز العلاقة التّراتبيّة إلى العلاقة الحُرَّة؛ حيث يمكن فيها لهذا المعمول أنْ يتقدّم في غياب ما يمنع ذلك؛ "إذ العلاقة الّتي تجمع بين العامل ومعموله الأول أو ما يُسَمَّى بالزّوج المرتّب، وبين المعمول الثّاني هي البناء. ويمكن فيها أنْ يتقدّم المبنيّ (الخبر أو المفعول) على المعمول الأوّل؛ وحتّى على عامله، نحو ما تُوضِّحه الجمل الآتية في كلّ من (17-20):

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص128.

[2]- المرجع نفسه، ص128-129.

[3]- المرجع نفسه، ص133.

(17) قائم زيدٌ

(18) قائمًا كان زيد

(19) عمرًا ضرب زيدٌ

(20) عمرًا ضربتُ

ولا يتقدّم على هذين العنصرين في بعض الحالات كالتّراكيب الّتي فيها (إنّ) وأخواتها."[1] أو الأفعال الجامدة الّتي يتعذّر فيها أنْ تتقدّم أخبارها عليها؛ لضعف هذا النّوع من العوامل في التّحكم في معمولاته مقارنة بعوامل أخرى، نحو ما يوضّحه لحن الجملتين الآتيتين في كلّ من (21) (22) مقارنة بسلامة الجملتين السّابقتين في (18) (19):

(21) *مريضٌ إنّ زيدًا.

(22) *مريضاً لَسْتُ.

وتنطبق بهذا كذلك وظيفة المعمول الثّاني، على كلّ ما يُبْنَى على العامل ومعموله الأوّل وهما الخبر عموما، والمفعول به، وهذا على اعتبار أنّ "الفعل عاملا هو مساوٍ للابتداء، فلا مفرّ من أن يكون فاعله مساويا من حيث الموضع (=من حيث البنية) للمبتدأ من جهة، ويكون المفعول به مساويّا للمبنيّ على المبتدأ من جهة أخرى. وهذا قد يبدو غريبا أن يكون المفعول به مساويا للخبر؛ فتفسيره هو أنّ الحديث عن البنية في ذاتها، هو غير الحديث عنها عند استعمالها في الخطاب عامّة، ومن ثمّ عن معناها المقصود في ظرف خاصّ من ظروف التّخاطب."[2] ويتمّ التّمثيل كذلك لعلاقة البناء التي تجمع بين المعمول الثّاني، والمعمول الأوّل إلى جانب عامله في النّظريّة الخليليّة الحديثة، بالقاعدة ذاتها الواردة في (16) والمعادة هنا للتّذكير:

(ع، م1) ± م2 (16)

4- المخصِّصات: تأخذ كذلك المخصّصات في النّظريّة الخليليّة الحديثة، كغيرها من المعمولات، مواضع خاصّة في بنية الجملة، أو القاعدة الخاصّة ببناء هذا المستوى من اللّفظ غير أنّ مواضعها بالنّسبة إلى هذه البنية أو القاعدة ليست أساسيّة، إذ يمكن الاستغناء عنها دون

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص133.

[2]- المرجع نفسه، ص129.

أن يزول معنى البناء الحاصل بين اللّفظات في هذا المستوى، ولهذا فمواضعها تُدرَج خارج البنية النّواة للجملة، وهو موضع المخصِّص (خ) الّذي وظيفته الأساسيّة تحديد معنى اللّفظ في هذا المستوى أكثر ممّا هو عليه[1] حيث "تُوجَدُ وحدات في هذا المستوى ليست من المكوّنات الأساسيّة لبنية الكلام؛ فهي من حيث اللّفظ، زوائدُ داخلة على المكوّنات الأساسيّة الّتي هي نواة الكلام، وهي العامل ومعموله الأوّل ± (زائدا أو ناقصا) المعمول الثّاني. فكما كانت الكلم هي وحدها من القُبُل المعيّنة الّتي تَدْخُلُ كزوائد على نواة الاسم في اللّفظة، والفعل من جهة أخرى فكذلك تدخل زوائد من الكلم على نواة الكلام. وتظهر هذه الزّوائد خارج المواضع الخاصّة بالنّواة، يُرْمَزُ إليها بالرّمز (خ) وفقا لما تُوضِّحه التّرسيمة الآتية في (23):"[2]

(23)

ع	م1	م2	خ	
أكرم	زيدٌ	عمراً	إكرامًا	ــ
جاء	زيدٌ	ــ	راكضًا	ــ
رأيــ	تُ	عمراً	ينطلق	من هنا
Ø	هذا	زيدٌ	راكبا فرسا	اليوم

وتتطابق هذه المُخصِّصات في علاقتها بالجملة النّواة، مع مختلف الزّوائد الّتي يمكن أنْ تَدْخُلَ على نواة اللّفظة الاسميّة أو الفعليّة، والّتي تجمع في ما بينهما علاقة وصل، لكن ما يميّز هذه المخصّصات عن هذه الزّوائد في علاقتها بالجملة النّواة، هو إمكانيّة التّقدم على ما تتّصل به؛ باعتبار أنّ مواضعها ليست ثابتة، كما هي ثابتةٌ مواضع هذه الزّوائد الدّاخلة على نواة اللّفظة فلئن كان "دورها في الدّلالة هو التّخصيص لكلّ ما كان مبهما بعمومه أو بصفة أخرى؛ فهي من هذا الجانب مماثلة للّزوائد الدّاخلة على الاسم في اللّفظة: كأداة التّعريف، وحروف الجرّ والإعراب، والمضاف إليه، والصّفة. وفي اللّفظة الفعليّة: كقد، والسّين، ولم، ولنْ وغيرها، إلاّ أنّها ليس لها في الغالب؛ أي الزّوائد التّركيبيّة تَقَيُّدٌ بالموضع، مثل الحروف الّتي تلازم موضعا

[1]– تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط5. القاهرة: 2006، عالم الكتب، ص194–195.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص129.

واحدا؛ بل هي كثيرة التّصرّف لأنّها أسماء وأفعال متصرّفة، ومنها ما يمكن أنْ تتقدَّم وتتأخّر بدون قيد مثل الظّرف، وهذا هو الفرق الأساس الّذي يميّزها عن زوائد اللّفظة."[1]

وتنطبق بهذا وظيفة التّخصيص المرتبطة بالجملة النّواة، عن طريق علاقة الوصل، على جميع المنصوبات الواردة بعد المفعول به، لتشمل بذلك وظيفة التّخصيص وعلاقة الوصل المفاعيل الأربعة؛ بما فيها: المفعول فيه، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه والحال، والتّمييز، والاستثناء، وكذا الجار والمجرور. "وهذه العناصر الزّائدة على نواة الكلام تقع في مواضع في خارج نواة الكلام؛ أي (ع م1 م2) مع أنّها تحت سيطرة العامل –مثل النّواة– فدخولها على الكلام بعد تمامه، يقتضي ارتباطا في البنية، ويكون ذلك في اللّفظ، بعمل العامل فيها، كما عمل في عناصر النّواة، فالزّوائد كلّها هنا معمولة بوجود العامل، وتكون كلّها منصوبة كزوائد في الكلام المفيد؛ للتّمييز بينها وبين المعمولين الأساسيين بعد إتيانهما، –قبل وبعد– مرفوعا أو منصوبا، لأنّ النّصب هو علامة الانفصال مثل النّون والتّنوين، في ما يخصّ الفصل بين ما هو داخل في اللّفظة، مثل المضاف إليه، وما يكون خارجها؛ فيقابل النّصب الجرّ هنا، كما أنّ التّنوين إذا ظهر فهو دليل على انفصال الاسم عمّا بعده، وزوال صفته كمضاف."[2]

وهو ما يمكن توضيحه بالتّرسيمة الآتية في (24):

(24)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص163.

[2]– المرجع نفسه، ص164.

رابعا– أنواع الجمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: تنطبق القاعدة السّابقة الواردة في (7) أساسا على بنية الجمل الفعليّة الّتي يكون فيها الفعل عاملا، وفاعله معموله الأوّل، ومفعوله المعمول الثّانيّ، أو الجمل المنسوخة بـــ (كان) أو إحدى أخواتها أو (إنّ) أو إحدى أخواتها والّتي يكون فيها كذلك اسمها معمولا أوّلَ، وخبرها معمولا ثانيا. أمّا الجمل الّتي لا يظهر فيها العامل فقد قدّر لها النّحاة عاملا معنويّا، عُرِفَ بالابتداء، لتنطبق بذلك قاعدة بناء الجمل الفعليّة أو القاعدة العامّة الواردة في (7) مع قاعدة بناء هذا النّوع من الجمل الاسميّة، وهذا بناء على مفهوم النّظير الرّياضيّ، الّذي "انطلقوا فيه من حمل النّظير على النّظير، وهو أنّ هذا الذي يُسمّونه بالابتداء وما يَدْخُلُ في موضعه، وكُلُّ ما يَعْقُبُه من العوامل، هو نظير الفعل تماما في الموضع، إلاّ أنّ الفعل وإنْ كان هو المُخْبَر به (أي الخبر) مثل خبر المبتدأ، فليس أبدا مساويا للخبر من حيث بنية الكلام؛ إذ موضعه هو موضع العامل لا موضع المبنيّ على المبتدأ وموضع العامل هو موضع الابتداء، وجميع العوامل التّركيبيّة. وهذا فرق أساس بين الجانب

الوضعيّ والجانب الخطابيّ الإفاديّ."[1] الّذي تختلف فيه قواعد بناء اللّفظ عن قواعد بناء الخطاب، وهو ما يجعل توحيد الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة في أصل القاعدة (7) ممكنا على الرّغم ممّا يميّز بينهما من خصائص تداوليّة/ خطابيّة.

1- الجمل الفعليّة: ينطبق مصطلح الجمل الفعليّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على الجمل الّتي تجمع فيها بين لفظة فعليّة وأخرى اسميّة، بحيث تكون فيها اللّفظة الاسميّة مبنيّة على اللّفظة الفعليّة لا العكس، على الرّغم من تحفّظ عبد الرّحمن الحاج صالح على هذه العلاقة بين الفعل والفاعل، إلى درجة وصل فيها إلى تخطئة ابن السّراج (316هـ) وكذا تلميذه السّيرافيّ (368هـ) حين ذهبا إلى اعتبار أنّ العلاقة الّتي تربط بين المبتدأ والخبر؛ وهي علاقة البناء هي ذاتها الّتي تربط بين الفعل والفاعل.[2] مستدلا على هذا التّحفّظ، بما جاء في كتاب سيبويه من تخصيصِ علاقة البناء للخبر والمفعول به، دون غيرهما من عناصر الجملة؛ حيث يرى أنّه لا يُبْنى على شيء من عناصر الكلام الأساسيّة إلا الخبر والمفعول به، فالأوّل يكون اسما مبنيّا على المبتدأ أو على ناسخ واسمه كما في (25) أو يكون فعلا مع فاعله يقوم مقام الخبر كما في (26). والثّاني هو المفعول به يكون مبنيّا على الفعل بعد أن يكون شَغِلَ الفِعْلَ فاعلُه، كما في (27). فلا يقول سيبويه: إنّ هذا الفاعل بُنِي على فعله أو هذا الفاعل على فعله، كما بُنِيَ المفعول عليه، وكما بُنِيَ الخبر على المبتدأ:[3]

(25) حَسِبْتُهُ قَامَ.

(26) زيدٌ ضَرَبْتُهُ.

(27) ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا.

واستدلّ كذلك عبد الرّحمن الحاج صالح، في إثبات علاقة اللّزوم بين الفعل والفاعل في الجمل الفعليّة، بطبيعة "الفعل الّذي لا يكون فارغا من الفاعل؛ فهو إذن غير مبنيٌّ عليه، كما يُبْنَى الخبر على المبتدأ، لأنّ البناء يقتضي أن يكون الجزءان المبنيُّ أحدهما على الآخر بائنَيْن قبل البناء، بظهور كلّ واحد على حدة، وهذا لا يتحقّق في ما يخصّ الفعل؛ إذ لا يكون للفعل

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص128.

[2]- المرجع نفسه، ص130.

[3]- المرجع نفسه، ص131.

وجود في الكلام إطلاقا، إلاّ مع فاعله مهما كان، وإنْ كان يُتَصوَّر كُلٌّ واحد منهما على حياله."[1] مُعَمِّما إيّاها على كلّ ما يُشَكِّلُ مع معموله زوجا مُرتَّبا؛ باعتبار أنّ "علاقة الفعل بفاعله هي علاقة العامل بمعموله الأوّل، الّذي لا يَخْلُو منه أبدا؛ فهي علاقة لزوم واقتضاء، وهي نفس العلاقة الّتي تُوجَدُ بين العوامل الأخرى ومعمولها الأوّل أيًّا كانت، مثل إنّ وأخواتها مع معمولها الأوّل؛ إذ لا يخلو أيّ عامل من المعمول الأوّل، وهما دائما الزّوج المرتّب الّذي يُبْنَى عليه المعمول الثّاني. ويتكرّر في الكتاب التّأكيد على عدم وجود فعل بدون فاعل في الكلام، وليس ذلك ممّا يلزم الفعل فقط؛ بل هو ما تقتضيه البنية."[2] الّتي تستدعي حضور العامل إلى جانب معموله الأول أوّلا، ليليه المعمول الثّاني مبنيّا عليهما، وهو المفعول به في الجمل الفعليّة والخبر في الجمل الاسمية.

2- الجمل الاسميّة: إذا كان مصطلح الجمل الفعليّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة ينطبق على الجمل الّتي تجمع فيها بين لفظة فعليّة وأخرى اسميّة، بحيث تكون فيها اللّفظة الاسميّة مبنيّة على اللّفظة الفعليّة، أو تكون فيه اللّفظة الفعليّة ممّا يستلزم اللّفظة الاسميّة لا العكس، فإنّ الجملة الاسميّة في هذه النّظريّة تشترط عكس ذلك تماما؛ بحيث تجمع بين لفظتين من نفس الجنس (اللّفظة الاسميّة) أو بين لفظة اسميّة وأخرى فعليّة، مع علاقة تُسَمَّى البناء لا اللّزوم سواء كان العامل فيها الابتداء أو غيره؛ بما فيها الفعل النّاسخ أو الحرف النّاسخ، فهذا هو الفرق الأساسيّ بين الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة، كما تُوضّحه الجملة السّابقة في (26) أو الجمل الآتية في كلّ (28) و(29) و(30):

(28) زيدٌ قائمٌ.

(29) كان زيدٌ محبًّا للخير.

(30) إنّ زيدًا رجلٌ صالحٌ.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص131.

[2]- المرجع نفسه، ص132.

وتجمع بين مختلف اللّفظات بغض النّظر عن جنسها في كلّ جملة من الجمل الواردة في (26) و(28) و(29) و(30) علاقة بناء، لا لزوم أو اقتضاء؛ حيث بُنِيَت اللّفظة الفعليّة (ضَرَبْتُه) واللّفظات الاسميّة (قائم) و(محبًّا) و(رجلٌ) على اللّفظة الاسميّة (زيدٌ) في كلّ منها.

ويُؤَكِّد عبد الرّحمن الحاج صالح على هذه العلاقة (البناء) الخاصّة بالجمل الاسميّة؛ باعتبارها ممّا يميّز أساسا بينها وبين الجمل الفعليّة، وهذا على اعتبار أنّ "البناء في الكلام يلزم منه مبنيّ ومبنيّ عليه على الأقل، ويكون المبنيّ عليه هو السّابق في الرّتبة، والمبنيّ هو الموالي والتّابع له، قال سيبويه: لا يكون هذا إلاّ مُسْتَأْنَفًا غير محمول على ما حُمِل عليه؛ فالبناء في هذا المستوى هو تركيب بين وحدتين بحصول تبعيّة الثّاني للأوّل؛ لأنّه المحمول على الأوّل المُسْتَأْنَف"[1] وهو ما يُسمِّيه سيبويه بالحمل مُخصِّصا إياه للمفعول به والخبر دون غيرهما من عناصر الجملة كما سبق بيانه، ليكون بذلك البناء خاصّية مميّزة للجملة الاسميّة الّتي يُبْنَى فيها الخبر على المبتدأ؛ حيث "قال: ضربت زيدا، وهو الحدّ؛ لأنّك تريد أن تُعْمِله وتحمل عليه الاسم. وقال: فإذا بَنَيْت الفعلَ عليه قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُه، وإنّما يريد بقولك: مبنيٌّ عليه الفعلُ؛ إنّه في موضع (منطلق) إذا قلت: عبدُ اللّه منطلقٌ"[2] باعتبار أنّ الفعل ممّا يُبْنَى على الاسم في هذا النّوع من الجمل.

وتضع هاتان العلاقتان وهما علاقة اللّزوم بين الفعل والفاعل، وعلاقة البناء بين المبتدأ والخبر، حدّا فاصلا كذلك بين الجمل الفعليّة والجمل الاسميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، إلى جانب طبيعة اللّفظتين اللّتين تجتمعان في كلّ نوع منهما؛ وهذا باعتبار أنّ الجملة الفعليّة ممّا يستلزم فيها الفعل فاعلا بالضّرورة قبل بنائه، أمّا علاقة البناء في الجملة الفعليّة فيمكن قصرها على المفعول به مع هذا الزّوج المُرتّب، بعد أنْ يستوفيَّ الفعل لازمه/ فاعله؛ لكونه نظيرا للخبر في موضعه في الجملة الاسميّة الّتي تختلف عن الجملة الفعليّة، في كونها تتضمّن الاسم أوّلا ليليه الثّاني أو ما بمنزلته بَعْدَهُ مبنيّا عليه. وهي الخلاصة الّتي تمّ لعبد الرّحمن الحاج صالح التّوصل إليها من خلال دراسته لهذين النّوعين من الجمل في العربيّة؛ حيث يقول: "إنّ العلاقة

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص124.

[2]– المرجع نفسه، ص124.

اللّفظيّة قد تكون علاقة بناء كما بيّن المبتدأ والخبر؛ ولذلك يُسمِّي سيبويه الخبر بالمبني على المبتدأ. أمّا بين الفعل وفاعله فالحقّ أنّنا لم نعثر أبدا على شيء في كتاب سيبويه، يدلّ على أنّ الفاعلَ مبنيٌّ على الفعل، وأنّ ارتباط الثّاني بالأوّل هو مجرّد بناء بيِّن، مِثْلَ الارتباط بين المبتدأ والخبر."[1]

خامسا- رتبة العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة: يأخذ مصطلح الرُّتبة في اللّسانيّات معنيَيْن أساسَيْن، أوّلهما الرّتبة الطّاغية على بنية اللّغات، والثّاني الموضع الأصليّ لعناصر الجملة في البنية العميقة قبل إجراء أيّ تحويل، كما هو في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.[2] وفي ما يتعلّق بالنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي لا تتضمّن أيّا من هذين المفهومين، يُقصَد بالرّتبة فيها الموضعُ الّذي يمكن أنْ تأخذه عناصر الجملة في علاقتها بالعامل الّذي يضطلع بتحديد قواعد التّقديم والتّأخير فيها؛ بحيث إذا كانت العلاقة الّتي تجمع بين العامل ومعموله ضمن أيّ بنية عامليّة علاقة تراتبيّة، فإنّه يتعذّر على أيّ اسم تجمعه بعامله هذه العلاقة (العلاقة التّراتبيّة) أنْ يتقدّم على عامله، وبالتّالي فهو يأخذ في هذه الحالة ما يُسَمَّى في عرف النّحاة بالرّتبة الثّابتة أو المحفوظة. أمّا إذا كانت العلاقة الّتي تجمع بين العامل ومعموله علاقة حرّة؛ فإنّه يمكن لأيّ اسم يجمعه بعامله ضمن أّي بنية عامليّة هذه العلاقة (العلاقة الحرّة) أنْ يتقدّم على عامله، وبالتّالي فهو يأخذ ما يُسَمَّى في عرف النّحاة بالرّتبة المُتغيِّرة أو غير المحفوظة.*

5-1 الرّتبة الثّابتة/ المحفوظة: تنطبق الرّتبة الثّابتة من خلال العلاقة التّراتبيّة التي تجمع بين العامل ومعمولاته في النّظريّة الخليليّة الحديثة، على الفاعل ونائب الفاعل في الجمل الفعليّة وعلى اسم كان وأخواتها، وأسماء الحروف النّاسخة؛ بما فيها إنّ وأخواتها والحروف المشبّهة بليس، ولا النّافية للجنس في الجمل الاسميّة؛ باعتبارها تُشكِّل مع عاملها زوجا مُرتَّبا ففي النّظريّة الخليليّة الحديثة "يكون العامل والمعمول الأوّل من جهة أخرى زوجا مُرتَّبا، وهو مفهوم

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص130.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص104.

* يعدّ تمّام حسّان من اصطلح على هذا النّوع من الرّتبتيْن بالرّتبة المحفوظة والرّتبة غير المحفوظة. تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

رياضيّ ينطبق عليهما أيضا؛ إذ لا يخلو الأوّل عن الثّاني، ولأنّ المعمول الأوّل ومنه الفاعل لا يتقدّم على عامله أبدا."[1] نحو ما تُوضّحه الجمل الآتية في (31-35):

(31) جفّت الأقلامُ، ونُشِرت الصُّحف.

(32) كان الله في عونك.

(33) إنّ اللّه كافٍ عبده.

(34) ما النَّصر حليفاً للمتخاذل.

(35) لا إلهَ إلا الله.

ويمتنع حسب هذه الرّتبة (الرّتبة الثّابتة) في النّظريّة الخليليّة الحديثة أنْ يتقدّم أيّ من الأسماء الآنفة الذّكر على عامله، الّذي هو الفعل التّام في الجمل الفعليّة، والفعل النّاسخ أو الحرف النّاسخ في الجمل الاسميّة؛ باعتبار أنّ العلاقة التي تجمع بين هذه الأفعال أو الحروف والأسماء التي تليها هي علاقة تراتبيّة، وبالتّالي فرتبتها ثابتة، وما تقدّم منها في كلام العرب يكون موضعه في حكم المبتدأ، وبالتّالي فهو معمول للابتداء وليس معمولا لأيّ من هذه العوامل الّتي تندرج تحتها مباشرة.

2-5 الرّتبة المتغيّرة/ غير المحفوظة: تنطبق الرّتبة المُتغيِّرة من خلال العلاقة الحرّة الّتي تجمع بين العامل ومعمولاته في النّظريّة الخليليّة الحديثة، على المفعول به وجميع المخصّصات في الجملة الفعليّة، باستثناء المفعول معه؛ بما فيها المفعول فيه، والمفعول المطلق والمفعول لأجله، والحال، والجار والمجرور، وخبر كان وأخواتها، وهذا في غياب ما يمنع ذلك؛ باعتبارها تشكّل في النّظريّة الخليليّة الحديثة معمولات ثوان "وأنّ العلاقة بين الزّوج المُرتَّب (العامل ومعموله الأوّل) والمعمول الثّاني في هذه النّظريّة هي البناء؛ أي التّركيبيّ منه (الخاصّ بالجمل) ويُمْكِنُ فيها أنْ يتقدّم المبنيُّ (الخبر أو المفعول) على المعمول الأوّل؛ وحتى على عامله"[2] نحو ما تُوضّحه الجمل الآتية في (36-42):

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص133.

[2]- المرجع نفسه، ص133.

(36) حسناً فعلتَ.

(37) تحت أقدامهنّ تُوجَدُ الجنّة.

(38) أيَّ عِيشَة تَعِيشُ.

(39) فداءً للوطن ضحّى الشُهداءُ.

(40) راكباً جئتُ.

(41) إلى الله تُرجَعُون.

(42) مريضاً كنتُ.

ولا يمتنع حسب هذه الرّتبة (الرّتبة المتغيّرة) في النّظريّة الخليليّة الحديثة أنْ يتقدّم أيّ من الأسماء الّتي تتصدّر هذه الجمل على عاملها، الّذي هو الفعل التّام في الجمل الفعليّة، والفعل النّاسخ في الجمل الاسميّة؛ باعتبار أنّ العلاقة الّتي تجمع بين هذه الأفعال والأسماء الّتي تسبقها هي علاقة حرّة، وبالتّالي فرتبتها متغيّرة، ويجوز لها بذلك أنْ تتوسّط بين العامل ومعموله الأوّل أو أنْ تتقدّم على كليهما، مثلما توضّحه القواعد الثّلاث الآتية في كلّ من (43) و(44) و(45) والّتي توضّح مختلف الرّتب الخاصّة بالمعمول الثّاني:[1]

(43) (ع، م1) ± م2.

(44) ع م2 م1.

(45) م2 ع م1.

سادسا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من التّحليل اللّسانيّ للنّظرية الوظيفيّة: يُعَدُّ الحديث عن التّحليل في أيّ نظريّة علميّة، حديثا عن إحدى الإجراءات الّتي يعتمدها العلم في دراسته لموضوعه، إمّا بهدف تبسيط المعرفة المُتعلِّقة بهذا الموضوع، أو بهدف تيسير دراسته وهو الأمر الّذي ينطبق على اللّسانيّات، الّتي يُعَدُّ فيها كذلك الحديث عن مستويات التّحليل اللّسانيّ في أيّ نظريّة لسانيّة، حديثا عن إحدى الإجراءات العلميَّة الّتي تعتمدها النّظريّة اللّسانيّة في دراستها لموضوعها -وهو اللّسان- إمّا بهدف تيسير دراستها العلميّة لهذا الموضوع، أو بهدف تبسيط المعرفة المتعلّقة بموضوع دراستها.

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، البُنَى النّحويّة العربيّة، ص134.

وما عُرِّف عن نظريّات البحث اللّسانيّ منذ دي سوسير إلى يومنا هذا، أنَّ مستويات التّحليل اللّسانيّ فيها لم يتجاوز أربعة مستويات: بما فيها الصّوتي، والصّرفيّ، والتّركيبيّ والدّلاليّ. ولعلّ أفضل النّظريّات اللّسانيّة تَمَثُّلا لهذه المستويات في دراستها للّغة البشريّة؛ النّظريّة الوظيفيّة لأندري مارتيني، الّتي اعتبر من خلالها المستوى الأوّل من اللّغة؛ وهو مستوى الفونيمات (الأصوات) مُكوَّنا من نوعين من الفونيمات: فونيمات وظيفيّة، وفونيمات غير وظيفيّة، والمستوى الثّاني من اللّغة؛ وهو مستوى المورفيمات (الوحدات الدّالة) الّتي تضمّ كذلك نوعين من المورفيمات: مورفيمات حرّة ومورفيمات مقيّدة، والمستوى الثّالث من اللّغة؛ وهو مستوى التّراكيب الّتي تختلف في ما بينها بحسب وظيفة كلٍّ نوع منها في الكلام، والمستوى الدّلاليّ؛ وهو المستوى الّذي يحدّد دلالة الكلمات بناء على وظيفتها.

ويَعْتَمِدُ حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة هذا النّوع من التّحليل اللّسانيّ عند آندري مارتيني، على صفة التّقطيع الّتي تَعْتَبِر كُلَّ مستوى من هذه المستويات، مُسْتَقِلاً عن غيره في الطّبيعة والوظيفة، ممّا جعل عبد الرّحمن الحاج صالح يرفض هذا النّوع من النّظرة التّقطيعيّة للّغة، معتبرا إيّاها قاصرة عن بيان طبيعة اللّغة من جهة، وبيان الحدود الحقيقيّة القائمة بين مختلف مستوياتها اللّغويّة من جهة أخرى، معتمدا طريقة أخرى في التّحليل وهي طريقة الاندراج، الّتي تعتبر كلّ مستوى من مستويات اللّغة، متضمّنًّا في المستوى الأعلى منه، مثلما يوضّحه الجدول الآتي في (46):

(46)

المستوى 5↑	**التّصدير**
المستوى 4↑	**التّراكيب/ البُنَى التّركيبيّة**
المستوى 3↑	**اللّفظات (ج لفظة)**
المستوى 2↑	**الكلم (ج كلمة)**
المستوى 1↑	**الحروف (الأصوات اللّغويّة)**

ويوضّح هذا الجدول مختلف مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في النّظريّة الخليليّة الحديثة؛ بما فيها المستوى الأوّل وهو مستوى الأصوات، والمستوى الثّاني وهو مستوى الكلم، والمستوى

الثّالث وهو مستوى اللّفظات، والمستوى الرّابع وهو مستوى التّراكيب، والمستوى الخامس وهو مستوى التّصدير، الّذي يضمّ مستوى التّراكيب إلى جانب الحروف الّتي لها الصّدارة في الكلام. ويشير فيه السّهم الذي يتضمّنه كلّ مستوى من هذه المستويات، إلى اندراج كلّ مستوى منها في المستوى الذي أعلاه مباشرة، بما يجعل هذه المستويات بالنّسبة للّغة كلاّ متكاملا، ويؤكّد أنّ هذا النّوع من التّحليل ليس إلا إجراء عمليّا، يهدف إلى تيسير دراسة هذه المستويات الّتي يشكل كلّ منها موضوعا لعلم من العلوم اللّغويّة، أو يهدف إلى تبسيط المعرفة المتعلّقة بموضوع اللّسانيّات بصفة عامّة.

ولا يختلف اثنان في أنّ اللّغة أصوات، وأنّ الطّبيعة الصّوتيّة للّغة هي الّتي جعلتها النّموذج الأمثل للتّواصل؛ بحيث يَسْهُلُ على مستعمليها استخدامها في كلّ مكان وزمان، خلافا للّغة الرّموز أو الإشارات الّتي يتعذّر عليها تحقيق ذلك؛ إذ يمكن -كمثال على هذا الفرق- التّواصل باللّغة من مسافات مختلفة، في حين يتعذَّر على الإشارات أو الرّموز تحقيق هذا الهدف من استخدام اللّغة، إمّا بسبب عدم ضمان الرّؤية إذا كانت لغة التّواصل إشارة، أو بسبب عدم وضوح الرّمز، إذا كانت لغة التّواصل رموزاً. ويظهر الفرق أكثر فأكثر بين اللّغة الطّبيعيّة ولغة الرّموز أو الإشارات في عدم إمكانيّة نقل هذه الأخيرة للمعاني المجرّدة الّتي يحتاج الإنسان للتّعبير عنها بشكل مستمرّ، أو يجعل التّعبير عنها باعتماد الرّموز أو الإشارات أمرا شاقّا في أحايين كثيرة، ومن بين هذه المعاني المجرّدة: الحبّ، والصّداقة، والإخلاص، والوفاء ...إلخ.

وبما أنّ الطّبيعة الصّوتيّة للّغة، هي الّتي تميّز اللّغة البشريّة عن غيرها من أنظمة التّواصل غير اللّغويّة؛ فقد عَمَدَ عبد الرّحمن الحاج صالح إلى اعتبار هذا المستوى من اللّغة المستوى الأوّل من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، وهو المستوى الّذي يميّز اللّغة البشريّة عن غيره من أنظمة التّواصل غير اللّغويّة، مُصطَلِحاً عليه بالحرف؛ تمييزا له عن غيره من الأصوات غير اللّغويّة، ومعرّفا إيّاه التّعريف الّذي أورده ابن جنيّ (392هـ) وابن سينا (550هـ) قبله، بقوله: "أمّا تحديد الحرف من حيث هو صوت، فاتّفق الجميع على أنّه ناتج عن تقطيع الصّوت الحنجريّ، أي باعتراض عضو على هذا الصّوت جزئيّا أو كليّا في زمن وجيز فيكون له بذلك جرس خاصّ. يقول ابن جنّي: تبتدئ الصّوت من أقصى حلقك، ثمّ تَبْلُغ به أيّ

المقاطع (المخارج) شئت؛ فتجد له جرسا ... أمّا الحكماء فإنّ لابن سينا تحديدا فنولوجيّا محضا سبق به أهل الفنولوجيّة بقرون. يقول: الحرف هيئة للصّوت عارضة يتميّز بها عن صوت آخر في الحدّة والثّقل، تميّزا في المسموع."[1]

وقد ميّز عبد الرّحمن الحاج صالح بناء على ما جاء به النّحاة كذلك بين نوعين من الحروف (الأصوات اللّغويّة) وهما الحروف الصّحاح وحروف اللّين، اللّذَيْن يقابلان التّقسيم اليونانيّ للأصوات اللّغويّة إلى صوامت وصوائت، مع شيء من الفرق بينهما في اعتبار النّحاة العرب أصوت المدّ حروفا لا حركات (صوائت) وإنْ كانت ناشئة عنها، واعتبار اليونانيّين كلا منهما صوائت، معتمدا في تفسير ذلك على ما أورده ابن يعيش، في تمييزه بين حروف المدّ وحركاتها؛ حيث قال: "ويقول ابن يعيش: ومنها الحروف اللّينة... وقيل لها ذلك لاتّساع مخرجها، والمقطع إذا اتّسع انتشر الصّوت ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصّوت، وصلب. وقال أيضا: لأنّ الحروف (المدّيّة) أصوات، وإنّما رأى النّحويّون صوتا أعظم من صوت فسمّوا العظيم حرفا والضّعيف حركة."[2] وهو الفرق الذي لخّصه عبد الرحمن الحاج صالح في هذه التّرسيمة الآتية في (47):[3]

(47)

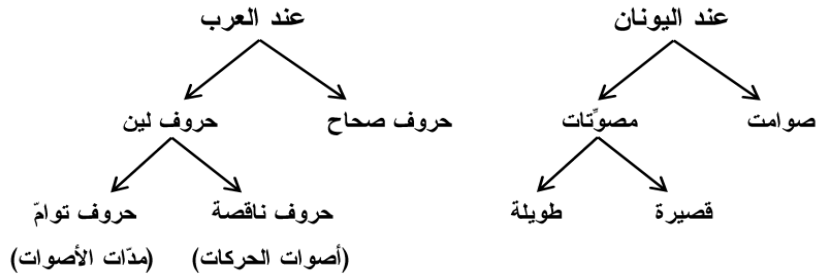

ويشترك بهذا النّحاة العرب مع اليونانيّين في اعتبار الحركات صوائتَ، مثلها مثل بقية الصّوائت في اللّغات الأخرى، ويختلفون معهم في اعتبار حروف المدّ أصواتا لا صوائت، وهذا لاستحالة النّطق بها مثلها في ذلك مثل الحروف الصّوامت، دون اعتماد على أي من هذه الحركات، وهو ما يفسّر هذا الفرق في التّقسيم بين النّحاة اليونانيّين والنّحاة العرب.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص177–178.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص178.

[3]– المرجع نفسه، ج2، ص179.

وتُمَثِّل بهذا الحروف (الأصوات اللّغويّة) بنوعيها: الحروف الصّحاح وحروف اللّين المستوى الأوّل من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وهو المستوى الذي يندرج في مستوى أعلى منه وهو مستوى الكلمة، الّتي تعتمد في بناءها على هذه الأصوات.

ويلي مستوى الحروف أو الأصوات اللّغويّة المستوى الأعلى منها مباشرة، وهو مستوى الكلم (ج كلمة) الّتي تُمثِّل المستوى الثّاني من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، وهي تندرج ضمن مستوى أعلى منها؛ وهو مستوى اللّفظة، التي تمثّل المستوى الثّالث من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في هذه النّظريّة، وهي بدورها تندرج ضمن مستوى أعلى منها، وهو مستوى التّركيب الذي يمثّل رابع مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في هذه النّظريّة، الّتي يُعَدُّ فيها البناء بين اللّفظات أساسا لتكوين هذا النّوع من مستويات اللّغة، ليَلِيَ بذلك مستوى التّصدير الذي يعدّ خامس مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ في النّظريّة الخليليّة الحديثة وآخرها.

ويتّضح الفرق بين التّحليل اللّسانيّ الذي اعتمدته النّظريّة الخليليّة الحديثة، والتّحليل اللّسانيّ الذي اعتمده آندري مارتيني في تحليله لمستويات اللّغة، في قيام النّوع الأوّل من التّحليل اللّسانيّ على مفهوم الاندراج، وقيام النّوع الثّاني على مفهوم الاستقلاليّة، وبمعنى آخر فإنّ صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة يرى أنّ كُلَّ وحدة لغويّة، إمّا أنْ تندرج ضمن مستوى أعلى منها؛ فتُشكِّل مع ما تتّصل به مستوى من مستويات اللّغة، وإمّا أنّها تستقلّ بذاتها فتشكّل مستوى مستقلا بذاته، فالأصوات منعزلة يشكّل كلّ منها مستوى مستقلا بذاته، ومتّصلة تشّكل بدورها مستوى أعلى منها؛ وهو مستوى الكلمة، وكذلك الكلمات تشكِّل منعزلة مستوى مستقلا بذاته ومتّصلة مستوى أعلى منها؛ وهو مستوى اللّفظة، وكذلك اللّفظات تشكِّل منعزلة مستوى مستقلا بذاته، ومتّصلة مستوى أعلى منها وهو مستوى التّركيب، وهكذا إلى أنْ نصل إلى المستوى الأعلى. وهنا في النّظريّة الخليليّة الحديثة لا مجال لتحليل أيّ وحدة لغويّة إلا بالنّظر في العلاقة التي تجمعها بغيرها، فإذا كانت العلاقة بينهما علاقة بناء؛ فإما أن تكون كلمة أو تركيبا بأكمله. أمّا إذا كانت علاقة وصل فهي لفظة. أمّا صاحب النّظريّة الوظيفيّة (أندري مارتيني) فيرى أنّ

كلّ وحدة لغويّة يمكن فصلها عما تتّصل به، تشكّل بدورها مستوى مستقلا بذاته فإذا كانت دالة فهي مورفيم، فإن لم تكن كذلك فهي فونيم.

وقد رفض عبد الرّحمن الحاج صالح هذه النّظرة التّقطيعيّة للّغة، معتبرا أنّ هذا النّوع من التّحليل لا يمتُّ بصلة إلى واقع اللّغة، أو الحدود القائمة بين مختلف مستوياتها، فمفهوم اللّفظة وهو مفهوم بسيط؛ يمكن أن يزيل هذه النّظرة التّقطيعيّة الّتي ارتسمت لدى الكثير من اللّسانيّين بعد آندري مارتيني، وبخاصّة أنّها وإنْ كانت تنطبق على بعض أجزاء اللّغة إلاّ أنّها لا تنطبق بصفة أعم؛ حيث رأى أنّ "مفهوم الاستقلال غير دقيق؛ لأنّ كلّ لفظ دالّ (وهو المورفيم) إمّا أنْ يكون مبنيّا مع غيره في بنية كلمة (كألف ضارب، وميم مكتب) وهذا ليس بكلمة عند النّحاة؛ بل مُكوِّن لبنية كلمة، وإمَّا أنْ يكون قابلا للانفصال بالحذف والاستبدال (حروف المعاني، والضّمائر المنفصلة) وياء النّسبة، وتاء التّأنيث، فكلّ منها كلمةٌ مبنيّةٌ مع الكلمة بناءً غير لازم. ويقول سيبويه إنّها مضمومة، وهي في الواقع كلمة لإمكانيّة حذفها مع بقاء الكلمة الأولى؛ فمقياس الكلمة الصّوريّ هو إمكانية حذفها لا غير."[1] ويكون بهذا الحذف أساسا للتّمييز بين ما يجمع بينه وبين غيره من وحدات اللّغة علاقة بناء، ممّا يجمع بينه وبين غيره من هذه الوحدات علاقة وصل؛ بحيث إذا أمكن لأيّ وحدة من هذه الوحدات أنْ تُحذَف أو تستبدل فإنّها تشكّل كلمة مستقلّة بذاتها، نحو: قد، وسوف، وتاء التّأنيث، وحروف النّصب، وحروف الجزم، والضّمائر المنفصلة بالنّسبة للأفعال، و(الــ) التّعريف، وحروف الجرّ، والضمائر المتّصلة بالنّسبة للأسماء، فكلّ منها كلمات؛ لأنّها تأتي مبنية مع غيرها من الأفعال أو الأسماء بناء غير لازم. أمّا إذا تعذّر علينا حذفها أو استبدالها بكلمة أخرى؛ فإنّها تشكل جزءا من بنية الكلمة، وبالتّالي لا إمكانية لنا في اعتبارها كلمة مُستقلَّة بذاتها (مورفيما) كحروف المضارعة والضمائر المتّصلة بالنّسبة للأفعال، وعلامة الجمع والتّثنية بالنّسبة للأسماء.

سابعا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: تعكس معظم البحوث والدّراسات اللّسانيّة، الّتي أنجزها عبد الرّحمن الحاج صالح خلال مسيرة حياته، موقفه من النّظريّة التوليدية التّحويليّة خاصّة، ونظريات البحث اللّسانيّ عامّة، فمع كون النّظريّة

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص8.

التّوليديّة التّحويليّة حققّت ما حقّقته من إنجازات علميّة، في مجال العلوم الإنسانية عامّة والبحث اللّسانيّ خاصّة، وكان لها من الذّيوع والانتشار ما لم يُتَح لغيرها من نظريات البحث اللّسانيّ؛ بفضل كفايتها الوصفيّة والتّفسيريّة، وتطوّر نماذجها التّمثيليّة لبنية الأنحاء اللّغويّة، إلا أنّ معظم بحوثه اللّسانيّة ظلّت منصبّة على دراسة نظريّة النّحو العربيّ، تحت اسم النّظريّة الخليليّة الحديثة، إيمانا منه بكفاءة هذه النّظريّة في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة.

لقد كان دفاع عبد الرّحمن الحاج صالح عن هذه النّظريّة –على سبيل المبالغة– دفاعه عن أرضه وعرضه– فتعرَّض بذلك إلى نقد معظم نظريّات البحث اللّسانيّ؛ بما فيها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، مُقَارِنًا بينها وبين نظريّة النّحو العربيّ، مع رفض تامّ لطرائق التّحليل اللّسانيّ المُعْتَمَدَة في هذه النّظريات، والّتي تقوم على التّقطيع والتّجزيء لوحدات اللّغة، وأوّل ما تعرض إليه في نقد النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة هو تصوّرها لطبيعة الجملة، إضافة إلى رفض فرضيّة التّحويل الّتي تم من خلالها تفسير التّنوع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، وكذا نقد تصوّر طبيعة الدّلالة عند التّوليديّين.

1– نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة: يُعَدُّ تصوّر التّوزيعيّين ومن بعدهم التّوليديّين لطبيعة الجملة في نموذج بنية العبارة/ تركيب عناصر الجملة، الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة، والّذي يقوم على افتراض انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركب فعليّ، أوّل انتقاد يقدّمه عبد الرّحمن الحاج صالح للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تصورها لطبيعة الجملة. فبعد أنْ ذهب زيليغ هاريس ومن بعده تشومسكي إلى اعتبار أنّ الجملة مجموعة من الوحدات (المورفيمات) الّتي تتركبّ في ما بينها، مشكِّلة ما يُسَمَّى بالمركّب الفعليّ والمركّب الاسميّ اللّذَيْن بدورهما يشكّلان المستوى الأعلى وهو الجملة؛ اعتَبر عبد الرَّحمن الحاج صالح هذا التّصور عن طبيعة الجملة عند التّوليديين تصوّرا خاطئا؛ لأنّه لا يتجاوز النّظرة التّجزيئيّة/ التّقطيعيّة للّغة "فأصحاب النّحو التّوليديّ (ونظريات المكوّنات) في افتراضهم أنّ كلّ جملة تنقسم إلى تركيب اسميّ وتركيب فعليّ، هم ينطلقون من شيئين بالتّحكم الكامل؛ مفهوم الجملة بدون

تحديد، وافتراض انقسامها بدون دليل في البداية."[1] لأنّ اعتبار انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ، فيه افتراض مسبق لشيء لم يتحقّق بعد، إذ اللّفظ في أبسط أحواله ليس مركّبا؛ بل يأتي مفردا ليليه ما يتركّب معه أو يتمِّم معناه، ومن ثمّة فإنّ هذا الافتراض ليس هناك ما يدعمه حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة.

ويرى عبد الرّحمن الحاج صالح، بناء على هذا الانتقاد لطبيعة الجملة عند التّوليديين، أنّ ما يكون كفيلا بتحديد أجزاء الجملة (المستوى التّركيبي) باعتبارها أحد مستويات اللّفظ الّذي يأتي في أبسط أحواله مفردا، ليليه ما يتركّب معه في هذا المستوى من اللّغة، أنّ "الانفصال والابتداء هما اللّذان يُمكِّنان الباحث من اكتشاف الحدود الحقيقية الّتي تحصل في الكلام، وبهذا ينطلق الباحث من اللّفظ أوّلا، ولا يحتاج إلى أنْ يفترض أيَّ افتراض كما يفعله التَّوليديُّون وغيرهم، عند ما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها."[2] إنّ ما يُمَكِّن من معرفة الأجزاء الحقيقيّة للجملة –حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة– هو معيار الانفصال والابتداء، لا افتراض انقسامها الّذي يقوم على تحديد شيء لم يتحقّق بعد، وعلى هذا الأساس فإنّ معرفة الأجزاء الحقيقيّة لهذا المستوى من اللّفظ (المستوى التّركيبيّ/ الجملة) يكون بالنّظر في ما يُمْكِن أنْ يَنفصِل فيه ويبتدأ، مما يتعذّر انفصاله والابتداء به.

ويُمْكِنُ التّمييز بين تحليل التّوليديّين للجملة، وفقا لنموذج بنية العبارة الّذي يقوم على افتراض انقسامها إلى مركّب اسمي ومركّب فعليّ، وتحليل صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة الذي يقوم على مبدأ الانفصال والابتداء في تحديد أجزائها، بما يلي في تشجير الجملتين (48) و(49) على التّوالي:

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص74.

[2]– المرجع نفسه، ص32.

(48) العالمُ يحوي الكُلَّ

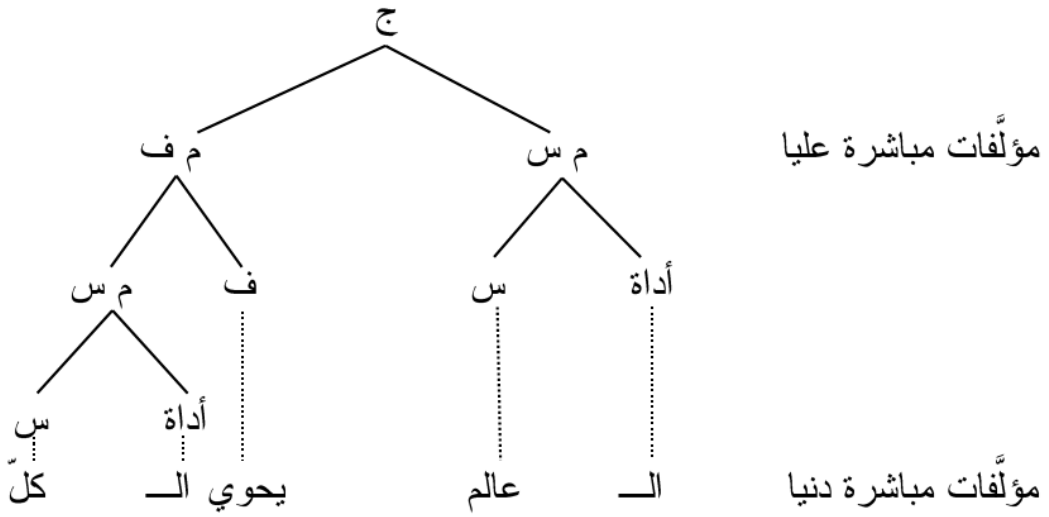

(49) الرِّجال الطِّوال كتبوا الرِّسالة

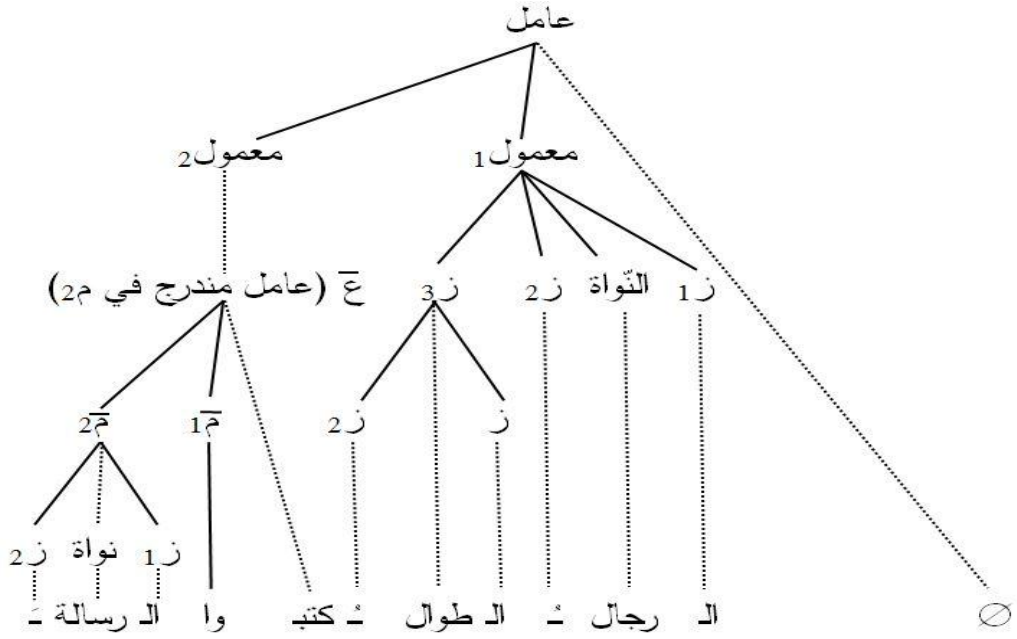

ويوضّح المشجّر (48) الّذي صاغه تشومسكي لتحليل الجمل، أنّ التّحليل اللّسانيّ لهذا المستوى من اللّغة، قد اِنطُلِق فيه من فرضية انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ وهما المركّبان اللّذان يوجدان تحتها مباشرة، ويمثّلان مكوّنات مباشرة عليا للمستوى الأكبر (الجملة) والوحدات الّتي تندرج ضمنهما تُعَدُّ بمثابة مكوّنات مباشرة دنيا للمستوى الأكبر منهما (المركّب الاسميّ/ المركّب الفعليّ).

ويرى عبد الرّحمن الحاج صالح أنّ هذه الطّريقة الّتي اعتمدها التّوليديون في تحليل مستوى الجمل، لم تخرج عن النَّمط المعهود في الدّراسات البنويّة، وهو التَّقطيع؛ حيث "تجاوز هذا التّحليل السّاذج القرائنيّون الأمريكيّون بلجوئهم إلى التّقطيع إلى مجموعات متداخلة من العناصر اللّغويّة، يُسمُّونها بالمكوِّنات القريبة؛ ولمّا جاء تشومسكي استطاع أنْ يَصُوغها على شكل شجرة، وهي مفهوم منطقيّ رياضيّ، ومهما كان فكلّ هذا عمل تحليليّ تقطيعيّ."[1] لأنّه يعتبر كلّ عنصر في الجملة سواء كان مورفيما أو مركَّبا مستقلا عن غيره من عناصر الجملة ممّا يجعل إمكانية تقطيعها إلى عناصر أكثر تجريدا ممكنة، في غياب ما يبرّر العلاقة الّتي تجمع بين هذه العناصر.

ويُعَدُّ زيليغ هاريس أوّل من تبنّى من اللّسانيّين الأمريكيّين هذا التّقطيع، ثمّ تبعه في ذلك تشومسكي متبنيًّا التّقطيع ذاته، في ما يُسَمَّى بنموذج بنية العبارة/ تركيب أركان الجملة الّذي صاغه على شكل شجرة، غير أنّ عبد الرّحمن الحاج صالح اعترض على هذه الطّريقة في التّحليل، واعتبر أنّ ما يكون كفيلا بتحديد هذه الوحدات (المورفيمات) المعروفة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة باسم المكوِّنات المباشرة، هو "التّحويل بالزّيادة والتّعاقب الّذي يحدّد الوحدات في النَّظريّة الخليليّة، ولا تحتاج إلى التّحليل إلى (المكوِّنات القريبة) الّذي صاغه تشومسكي على شكل شجرة"[2] باعتبار أنّ هذا التّحويل هو ما يُمْكِن أنْ يُعَبِّر عن مختلف العلاقات القائمة بين اللّفظ في أبسط أحواله واللّفظ مركَّباً، ولا حاجة إلى تقطيعها إلى أجزاء أقلّ تجريدا، بحيث يتعذّر كشف العلاقة القائمة بين مختلف وحدات اللّغة.

ويظهر بهذا أنّ ما يعتبره أصحاب التّحليل إلى المكوّنات المباشرة، بالنّسبة لمختلف وحدات اللّغة مورفيما أو قطعة تندرج ضمن قطعة أكبر منها، هي المركّب الاسميّ أو المركّب الفعليّ، يعتبره عبد الرّحمن الحاج صالح جزءا ممّا تدْخُلُ فيه، ولا سبيل إلى تقطيعها إلى وحدات أقلّ منها؛ لأنّها تُشكِّل مع ما تتّصل به وحدة متكاملة لا يمكن أنْ تتجزّأ. ومثال ذلك الاسم (رجل) الّذي لا يمثِّل مع (الـــ، أو الصّفة، أو الإضافة) في نحو: الرّجل، والرَّجلُ الشّريف

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص83.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34.

ورجلُ فِعْلٍ، مورفيمين مستقلّين يشكّلان معا مركّبا اسميّا؛ بل يُمثِّل كُلٌّ منهما مُجْتَمِعَيْن لفظة واحدة مُحَوَّلة بالزّيادة المُتعاقِبة على النّواة (رجل) لأنّها ليست إلا فرعا مُحوَّلا بالزّيادة عن هذه النّواة، وبالتّالي فإنّ التّحويل بالزّيادة والتّعاقب –حسب النَّظريّة الخليليّة الحديثة– هو الّذي يحدّد طبيعة هذه الوحدات، ويميّز ما هو أصليٌّ فيها عمّا هو زائد، ولا حاجة إلى تقطيعها لبيان طبيعتها؛ لأنّ التّقطيع لا يكشف حقيقة العلاقة الّتي تربط بين هذه الوحدات وما تتّصل به (النّواة).

2– نقد فرضية التّحويل: كما كان قد تعرّض عبد الرّحمن الحاج صالح إلى نقد تصوّر التّوليديين لطبيعة الجملة، القائم على افتراض انقسامها إلى مركبّ اسميّ ومركّب فعلي، كان قد تعرّض إلى نقد فرضيّة التّحويل الّتي جاء بها تشومسكي، مفسِّرا من خلالها التّنوّع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة؛ حيث ذهب إلى أنّ "النَّمط التّحويليّ يُكمِّل نمط المكوِّنات عند تشومسكي، وليس نمطا مستقلاً يَنْطَلِق من التّحليل كما هو عند العرب، وهو فرق أساس. فهذا اللّغويّ يتبنَّى نمط المكوِّنات، ثمّ بعد بيانه نقائصها حاول أنْ يُصلِح ذلك بإدخاله عليها مفهوم التَّحويل."[1] واستدلّ عبد الرّحمن الحاج صالح في دحض فرضية التَّحويل بالجملة (50) الّتي لا يُمكِن أنْ يتقدَّم فيها ما يشكِّل مع العامل (كتب) زوجا مُرتَّبا؛ أي الفاعل (الرِّجال) مع فعله (كتب) وإذا تقدّم يَخْرُجُ حكمه عن حكم الفاعل إلى حكم الابتداء؛ باعتبار أنّ "العامل لا يتأخّر عن المعمول الأول أبدا؛ لأنّهما يُكَوِّنان معاً زوجا مُرتَّبا، ويُمكِن أنْ نُبيِّن ذلك بتغيير التّرتيب للمحتوى؛ أي بتأخير (كَتَبَ) عن (الرِّجال الطِّوال) ونُمَثِّل ما يحصل حينئذ من تغيير في البنية لكنْ بعد التَّكييف العميق للصّيغة الّتي يستعملها الغربيّون"[2] مثلما تُوضِّحه التّرسيمة السّابقة في (49) المعادة هنا للتّذكير:

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص59.

[2]– المرجع نفسه، ص86.

(49) الرِّجال الطِّوال كتبوا الرِّسالة

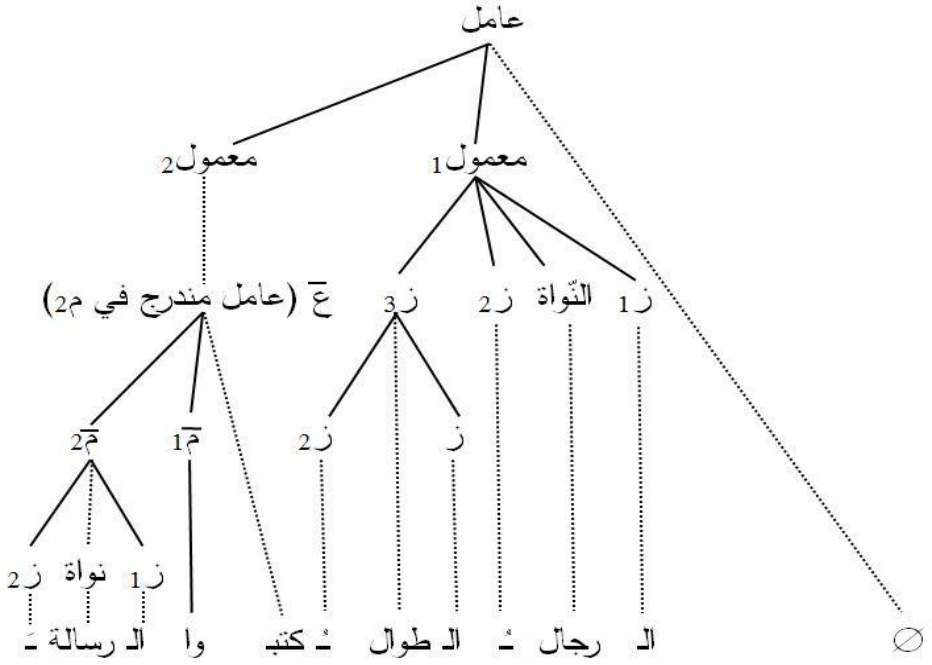

ويوضِّح المُشجّر في (49) أنّ تأخر العامل (كتب) عنْ معموله (الرِّجال) الّذي يشكِّل معه زوجا مُرتَّبا، أخرج المعمول من حكم الفاعلية إلى حكم الابتداء، ولا يمكن اعتباره فاعلا، على نحو ما هو في النّظرية التوليدية التَّحويلية؛ لأنَّ العامل فيه قد أصبح عاملا آخر هو الابتداء وليس الفعل، وقد يكون عاملا آخر في حالة دخوله مُثبتًا، نحو (إنّ أو كان) وهذا ما يوضِّح حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة "أنّ الترتيب بهذا المعنى هو جانب أساسي في البنية، وليس فقط اندراج الشّيء في ما هو أعلى منه، ثم إنّه يبيّن أنّ المعمول لا يُقدَّم على عامله أبدا، ولذلك فإنّ جملة مثل الّتي مثّلناها (الرّجال الطّوال كتبوا الرّسالة) لا يمكن أنْ تُعْتَبَر فيها (الرّجال) معمولا أولا لـــ (كتبوا) وإنْ كان هو الفاعل في المعنى، وهذا يُؤكِّد أنّ الفاعل في اللّفظ غير الفاعل في المعنى، وأنّه لا يجوز تقديمه على عامله، لاعتبارين اثنين:[1]

أوّلهما: إنّ موضع (العامل) الأوّل –وهو هنا الابتداء– يمكن أنْ يشغله عامل ملفوظ كـــ (إنّ) أو أي ناسخ كـــ (إنّ الرّجال كتبوا الرّسالة) ولو كان الرّجال فاعلا لما دخل عليه ناصبٌ.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، النَّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص87.

ثانيهما: إنّ موضع المعمول الأوّل تحت العامل الثّاني، يمكن أنْ يُستَبْدَلَ بشيء لا يكون هو (الرّجال الطّوال) وذلك مثل ما تُوضّحه الجملة الآتية في (50):

(50) الرّجال الطّوال كتب أخوهم الرّسالة.

وبما أنّ قابليّة الاسم (الرّجال) الواقع على اليمين للنّصب، وكذا عدم التّطابق بينه وبين الفعل المُفترَض أنّه فاعل له، فإنّ ذلك يكون دليلا على كونه ليس فاعلا، ومن ثمّة فإنّ فكرة انقسام الجملة إلى مركب فِعلِي (فعل+مفعول) ومركب اسمي هو (الفاعل) كما جاء في النّموذج التّوليديّ، أمر لا مبرِّر له حسب ما جاء في النّظرية الخليلية الحديثة، الّتي تعتبر أنّ العلاقة الّتي تجمع بين الألفاظ في مستوى الجملة، هي علاقة بناء، وليست تركيبيّة كما ذهبت إليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

ولا يخلو هذا المثال الّذي اعتمده عبد الرّحمن الحاج صالح لدحض فرضيّة التّحويل عند التّوليديّين من التّضليل؛ إذ النّموذج الّذي اعتمده لدحض هذه الفرضيّة في مقارنته بين نظريّة النّحو العربيّ القائم على فرضيّة العامل، ونموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة القائم على فرضيّة التّحويل، هو نموذج أوليّ مقارنة بمختلف النّماذج المتطوّرة الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة خلال مراحل تاريخها، فالمركّب الاسميّ الّذي يتصدّر الجملة في جمل من نحو (49) لم يَعُدْ يأخذ وظيفة الفاعل في نموذج النّظريّة المعيار الموسّعة/ النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة؛ بل صار في هذا النّموذج يتمّ توليد هذا النّمط من الجمل وفق قاعدة تأويليّة (مقاربة قاعديّة) تُعتَبر الاسم الّذي يتصدّر الجملة (50) يتمّ توليده في البنية العميقة في مكان البؤرة، أو قاعدة تحويليّة تعتبره عنصرا مفكّكا.[1] كما تُوضّحه القاعدتان الواردتان في (51) (52) على التّوالي:[2]

(51) جً ← (بؤ) جَ.

(52) ج ← (م.س) ج.

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص128–130. ومصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التَّوليديَّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، ص282–285.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربية نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص113.

3- نقد تصوّر طبيعة الدّلالة: لم يقف عبد الرّحمن عند حدود نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة، وكذا فرضية التّحويل؛ بل تجاوزهما إلى نقد تصور التّوليديّين لطبيعة الدّلالة في الألفاظ والّتي حسبهم أنّه يمكن إدراجها ضمن بنية النّحو، كمكوّن رئيس لتمثيل بنية الأنحاء في اللّغات الطّبيعيّة، بَعْدَ أنْ "عمل تشومسكي على إدراج المعاني في نمطه، في الدّفعة الثّانية من تطوّره وهي مرحلة ما يُسَمَّى بالنّظريّة النّمطيّة (Standard Théorie) فجعل المنطلق في التّحليل بعد إثبات البنية التّركيبيّة، الّتي هي الهيكل أو القالب، ثم يبحث بعد ذلك -لا قبل- عن محتوى هذا القالب الصّوتيّ منه؛ أي ما يدل فيه من اللّفظ المنطوق والدّلاليّ؛ أي المعنى الّذي يُمْكِنُ أنْ يدلّ عليه هذا الهيكل. وقد حاول بعض أتباع تشومسكي؛ وهم كاتز (Katz) وفودور (Fodor) ثمّ بوسطال (Postal) أن يضعوا للتّأويل الدّلاليّ نظريّة خاصّة ... وذلك مثل: أكل الولدُ التّفاحة. (الـــ) تعريف (ولد) اسم، مذكّر، آدميّ، صغير السّن (أكل) فعل، فاعله حيّ، نشاط، غذاء... إلخ (تفاحة) اسم، غير مصنوع، نبات، يُؤْكَل... إلخ."[1] وكان الهدف من حصر مختلف السّمات الدّلاليّة الّتي يمكن أنْ تأخذها هذه المورفيمات في ما يُسمَّى بالدّلالة التّوليديّة، هو وضع قواعد خاصّة بالإسقاط الدّلاليّ؛ بحيث تمكّن النّحو من تمييز الجمل النّحويّة عن غير النّحويّة في اللّغات الطّبيعيّة.

وقد اعترض عبد الرّحمن الحاج صالح على هذا الاقتراح، معتبرا أنّ وضع قواعد الاسقاط الدّلاليّ من الصّعوبة بما كان، إنْ لم يكن ضرباً من المُحال، باعتبار أنّ هذه المعاني نفسها ليست ثابتة من جهة وتقبل التّجزيء من جهة ثانية "فمنْ يضمن لنا أنّ هذه المعاني الجزئيّة الّتي يستعملونها بالوحدات الدّلاليّة، لا تَقبَل هي نفسها التّجزئة إلى ما هو أبسط منها."[2] إنّ جملا من نحو (53) الّتي يأخذ فيها الفعل (أكل) سمتين دلاليّتين تختلفان كلّ الاختلاف عن السّمتين الدّلاليتين اللّتين يأخذهما هذا الفعل في جمل من نحو (54) تدلّ على صعوبة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للمورفيمات:

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص89.

[2]- المرجع نفسه، ص89.

(53) أكلَ الولدُ التّفاحة.

(54) أكلَ عليه الدَّهرُ وشَرِبَ.

إنّ قواعد الإسقاط الدّلاليّ في (53) تقتضي أنْ يَأْخُذَ الفعل (أكلَ) سِمَتَيْنِ دلاليّتين، وهما [+إنسان] و[+حي] وفي الوقت نفسه يمكن أنْ يأخذ في سياق مختلف، سِمَتَيْن دلاليّتين مختلفتين كلّ الاختلاف، وهما [–إنسان] و[–حيّ] كما هو في (54). كما يُمكِن أن يأخذ الفعل (نَبَتَ) السّمتين الدّلاليتين [+نبات] و[+حي] في جمل من نحو (55) وفي الوقت نفسه يأخذ السِّمَتَيْنِ الدّلاليّتين [–نبات] و[–حي] في جمل من نحو (56):

(55) نَبَتَ الزَّهر.

(56) نَبَتَ الرَّبِيعُ عَلَى دِمْنَتِهِ.

ويتّضح من خلال الأمثلة السّابقة في كلّ من (53) و(54) و(55) و(56) استحالة حصر مختلف الخصائص الدّلاليّة للوحدات (المورفيمات) ما جعل عبد الرّحمن الحاج صالح، يستبعد المعنى في دراسة النّحو، معتبرا أنّ مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو؛ لأنّ "النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني، ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد اسْتُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة."[1] ويَتضّح بهذا أنّ صاحب النَّظريّة الخليليّة الحديثة وضع حدّا فاصلا بين التّركيب والدّلالة، معتبرا أنّ مجال بحثهما مختلف، يُعْنَى بدراسة الأوّل منهما علم النّحو الّذي يهتمّ بدراسة قواعد تركيب الألفاظ، ويُعْنَى بدراسة الثّاني فيهما علم البلاغة الّذي يَهتَمُّ برصد مختلف أنماط الدّلالة الّتي تحيل عليها هذه الألفاظ.

وإنّ عناية علم النّحو في النّظريّة الخليليّة الحديثة، باللّفظ في حدّ ذاته لا المعنى؛ مردّه إلى الخصائص الّتي يتميّز بها اللّفظ مقارنة بالمعنى، فهو ثابت سواء في أصوله أو فروعه، ما يمكّن من حصر مختلف الحالات الّتي يمكن أن يظهر عليها في الكلام، في حين أنّ المعاني تتميّز بعدم الثّبوت، فهي دوما متغيرة وفي تجدّد مستمر، ما يجعل مستعمليها يتّصفون بالإبداعيّة

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص72.

وعلى هذا الأساس "اعتبر الخليليون أنّ المعاني تنقسم هي أيضا إلى أصول وفروع، حالها حال اللفظ. فأمّا الأصول فهي الّتي تَتَحدّد بدلالة اللفظ ليس إلا، وهي من معطيات المواضعة الخاصة بلغة من اللّغات في زمان معيّن من تطوّرها، أمّا الفروع فهي المعاني الّتي تتحدّد بدلالة اللّفظ ليس إلا، وهي دلالة الحال، ودلالة المعنى، الّتي تتفرّع عن الأولى بعمليات تحويليّة، من جنس العمليّات العقليّة وميدان دراستها البلاغة."[1]

وقدّ تمّ بناءً على هذه الخصائص الّتي يتميّز بها المعنى مقارنة باللّفظ، في النّظريّة الخليليّة الحديثة، تقسيم المعاني كذلك إلى أصول وفروع، اعتمادا على ما جاء به النّحاة الّذين "جعلوا كذلك المعاني أصولا وفروعا كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضا لا سبيل إلى وجوده في اللّسانيّات الغربيّة."[2] والمعاني الأصول هي المعاني الّتي تقتضيها الألفاظ عند النّطق بها، كدلالة الإنسان على الكائن العاقل، ودلالة الأسد على الكائن غير العاقل. أمّا المعاني الفروع فهي الّتي قد تُحَوَّل انطلاقا من المعاني الأصول، إلى معانٍ أخرى تكون فرعا عنها، وهي الّتي يقتضيها معنى اللّفظ لا اللّفظ في ذاته: كدلالة المجاز، ودلالة الحال؛ إذ يكون "المجازُ فرعَ الحقيقةِ؛ لأنّ ما عُدِل به عما يوجبه أصلُ اللّغة وُصِف بأنّه مجازٌ، وشرطه أنْ يقع نقله على وجه لا يُعْرَى معه من ملاحظة الأصل؛ فالمعنى الأوّل لوضع اللّفظ يُسمَّى حقيقة أو أصلا، في حين يُسمَّى المعنى الجديد مجازا أو فرعا."[3] نحو نقل معنى الأسد من الدّلالة على الكائن غير العاقل إلى الكائن العاقل؛ لتدلّ فيه على معنى الشّجاعة كما هو في الجمل (57) و(58) على التّرتيب.

(57) رأيتُ أسداً.

(58) بارزْتُ أسداً.

وينطبق هذا الانتقال من المعنى الأصليّ إلى المعنى المجازي الفرعيِّ، على دلالة الحال الّتي ينتقل فيها كذلك معنى اللّفظ من معناه الأصليّ إلى معنى فرعي آخر، يدلّ عليه الحال المقام، نحو لفظة (السّلام) في جمل من نحو (59) و(60) و(61) الّتي يقتضي فيها حال الخطاب أو المقام بتعبير البلاغيّين معاني مختلفة، هي على التّوالي (59أ) (60أ) و(61أ):

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص40.

[2]– المرجع نفسه، ص91.

[3]– حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ص23.

(59) نعيش في سلام.

(60) عَقَد معاهدة السّلام.

(61) السّلام عليكم.

(59أ) الأمن.

(60أ) وَقْفُ الحَرْبِ.

(61أ) التّحيّة.

ويظهر بهذا أنّ الخليليّين كما قسّموا الألفاظ إلى أصول وفروع، قسّموا المعاني كذلك إلى أصول وفروع؛ فالأصل هو ما يقتضيه اللّفظ، والفروع هي ما يقتضيه معنى اللّفظ، أو مقتضى الحال، وعلى هذا الأساس قسّموا المعاني إلى ثلاثة أنواع: "دلالة اللّفظ، ودلالة المعنى، ودلالة الحال. ودلالة اللّفظ هي الّتي يقتضيها اللّفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعيّ، ثمّ تأتي دلالة المعنى، ويُسمِّيها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي الّتي يقتضيها المعنى الوضعيّ، لكن من حيث هو معنى، وطريقُها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها. أمّا دلالة الحال فهي الّتي يقتضيها حال الخطاب."[1] ويمكن التّمثيل للنّوعين الأوّلين من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة اللّفظ ودلالة المعنى، بجمل من نحو (62) و(63) اللّتين تدلّ فيها لفظة (الأسد) على معنيين مختلفين حسب دلالة اللّفظ أو دلالة المعنى:

(62) رأيتُ أسداً.

(63) بارزتُ أسداً.

وتستلزم لفظة (الأسد) في (62) معنى الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع، قويّ البنية، له أنياب، يعيش في الغابة، مفترس... إلخ، واقتضاء هذا المعنى الأصليّ لمعانٍ أخرى تكون فروعا عنه، كمعنى الشّجاعة فهو معنى اقتضاه المعنى الأصليّ (الكائن الحيّ الّذي يسير على أربع، قويّ البنية له أنياب، يعيش في الغابة) لا اللّفظ؛ إذ يُدرَك عن طريق هذا المعنى الأصلي أنَّ الكائن الّذي يتوفّر على هذه الصّفات هو شجاع؛ وعلى هذا الأساس استُعْمِل لفظ الأسد للدّلالة على معنى الشّجاعة في (63).

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النَّظرية الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسية، ص90-91.

ويمكن كذلك التّمثيل للنّوع الثّالث من أنواع الدّلالة؛ أي دلالة الحال التي تُدْرَك عن طريق ما يُسَمَّى بالمقام، أو الحال، أو السّياق، بجمل من نحو (64) و(65) و(66) الّتي تدلّ فيها لفظة (المغرب) على معاني مختلفة يدلّ عليها السّياق أو المقام بتعبير البلاغيّين، هي على التّوالي (64أ) (65أ) و(66أ):

(64) زُرْتُ المَغْرِبَ (مكان).

(65) وَصَلْتُ بِحُلُولِ المَغْرِب (زمن طبيعي).

(66) صلَّيْتُ المَغْرِبَ.

(64أ) مكان.

(65أ) زمنٌ طبيعيٌّ.

(66أ) عِبادةٌ.

ثامنا- فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التّنظير والتّطبيق: أثبتت العديد من الدّراسات الّتي أُنجِزت حول النّظريّة الخليليّة الحديثة، فاعليّتها في العديد من مجالات الحياة العلميّة والعمليّة: كتعليميّة اللّغة العربيّة، والحوسبة/ المعالجة الآلية للّغة، والتّنظير للّغات وغيرها من مجالات المعرفة الإنسانيّة كعلم النّفس اللّغويّ، وعلم النّفس العياديّ، وغيرها من فروع المعرفة الإنسانيّة؛ حيث أشاد عبد الرحمن الحاج صالح في غير موضع إلى إمكانية الاستفادة منها في مختلف المجالات التّطبيقيّة، بما فيها الحوسبة والتّعليم خاصّة، مع الإشارة إلى ضرورة اعتمادها في هذين المجالين، كأداة أو وسيلة وليس كغاية؛ لأنّها نظريّة والنّظريّة لا تعلِّم اللّغة أو تعمل على هندستها، وإنّما تشرح أو تُفَسِّر قوانين اللّغة؛ وبالتّالي يمكن استثمار النّظرية الخليليّة الحديثة في مجال تعليميّة اللّغة العربيّة أو هندستها حاسوبيّا، كأداة واصفة للقواعد العربيّة، وليس كنظريّة تعليميّة أو برنامج حاسوبيّ؛ لأنّ الأولى من صنيع اللّسانيّ، في حين أنّ الثّانية من صنيع المهندس.

ويعزّز عبد الرحمن الحاج رأيه هذا في النّظريّة الخليليّة الحديثة، الّتي تُعدّ امتدادا لنظريّة نحويّة قديمة، تَبْعُد عن عصر الحاسوب بمئات السّنين، بقوله:" إنّ ما جدّ من جديد بالنّسبة إلى هذه النّظريّة، ينحصر في توضيح بعض النّقاط فيها، وفي تطبيقاتها المختلفة: مثل محاولة

استثمارها في تعليم العربيّة (ولا بدّ من التّمييز بين النّظريّة واستغلال بعض جوانبها في التّعليم؛ فهما شيئان مختلفان تماما: فالنّظريّ لا يعلِّم اللّغة كما هو لإكساب مهارة معيّنة). ومن ذلك أيضا محاولة فريق من الباحثين في هندسة اللّغة، وفي اللّسانيّات الخليليّة اختبار هذه النّظريّة باستعمالها في العلاج الآلي للنّصوص. وهذا يحتاج إلى إعادة النّظر في طريقة الصّياغة الحاليّة للنّظريّات اللّغويّة؛ بقصد علاجها الحاسوبيّ."[1] وتدلّ مختلف البحوث المنجزة حول النّظريّة الخليليّة الحديثة، إمكانيّة استغلالها في مختلف هذه المجالات التّطبيقيّة بما فيها تعليمية اللّغة العربيّة، الأرطفونيا أو علم أمراض الكلام، وحوسبة اللّغة، مثلما تدلّ عليه العديد من نماذج البحوث الجامعيّة الواردة في الجدول (67) والّتي يُعَالِجُ كلٌّ منها موضوعات مختلفة من هذه المجالات:[2]

(67)

الاسم واللّقب	التّخصّص	عنوان البحث
فرات كمال	الصّوتيات والعلاج الآليّ للكلام	استخراج العوامل الصّوتيّة للتّركيب الاصطناعيّ للكلام باستعمال قواعد التّركيب للنطق العربيّ
فتيحة خلوت	علم تعليم اللّغات	تطبيق النّظريّة الخليليّة الحديثة لدراسة الفعل في اللّغة الإنجليزيّة على مستوى اللّفظة والتّركيب.
حبيبة بودلعة	علم تعليم اللّغات	النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفية توظيفها في تعليم اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا.
فتيحة بن عمّار	علم تعليم اللّغات	دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ، واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة
كريمة أوشيش	علم تعليم اللّغات	التّداخل اللّغويّ في اللّغة العربيّة: تداخل العامية في الفصحى لدى تلاميذ الطّور الثّالث من التّعليم الأساسيّ
صليحة مكّي	علم تعليم اللّغات	دراسة تحليليّة تقويميّة لطريقة تعليم اللّفظة الفعليّة في السّنة السّابعة من التّعليم الأساسيّ واقتراح البديل بناء

[1]– حسين حسن حسين "حوار مع الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح" مجلّة الفيصل، الرّياض: 2010، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ع407–408، ص61.

[2]– صالح بلعيد، مقالات لغويّة، ص55–56.

		على مبادئ المدرسة الخليليّة الحديثة
فاطمة الزّهراء الهوشات	اللّسانيّات التّعليميّة	دراسة نقديّة لإدخال تعليم اللّغة الإنجليزيّة في الجزائر: السنة الرّابعة أساسيّ، آفاق وحقائق
سليمة آيت واعراب	اللّسانيّات التّعليميّة	الحصيلة الإفراديّة عند تلاميذ نهاية الطّور الثّاني: دراسة تحليليّة ومقارنة لمستوى المفردات من لغة التّلميذ
نادية أوسمار	اللّسانيّات التّعليميّة	La motivation à l écriture en français langue étrangère dans la secondaire algérien. L argumentation comme support de l écrit.
مراد عباس	العلاج الآليّ للكلام	استعمال المحوّلة (SVD) في ضبط الكلام
سفيان فرفارة	العلاج الآليّ للّغة	اقتراح بنية قاعدة متعدّدة العوامل للتّحليل النّحويّ للغة العربيّة
فتيحة بن عمّار	علم تعليم اللّغات	دراسة وصفيّة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة
فلاح آمال	العلاج الآليّ للّغة	دراسة نموذج (LFG) للتّطبيق على اللّغة العربيّة
معمري فوزي	العلاج الآليّ للّغة	Une approche pour l, analyse de la arabiyya basée sur la théorie néo-khalilienne et la grammaire syntagmatique guidé par les tétes.
خديجة أصنامي	علم تعليم اللّغات	النّصوص الأدبيّة في المعاهد التّكنولوجيّة لتكوين أساتذة التّعليم الأساسيّ
حفيظة طنجاوي	العلاج الآليّ للّغة	دراسة GPSG لتطوير محلّل نحويّ للّغة العربيّة
مراد لوكام	العلاج الآليّ للّغة	دراسة نقديّة في مدى أهليّة المثل الإعلاميّة الموجهة للكائنات لتمثيل المعارف اللّسانيّة، تطبيق على النّظريّة الخليليّة الحديثة
خليصة دربال	العلاج الآليّ للّغة	محاولة لإقامة تمثيل معلوماتيّ لمعنى الجملة في اللّغات الطّبيعيّة وتطبيقه على اللّغة العربيّة
حاجة فائزة حاند	العلاج الآليّ للّغة	مقارنة قائمة على أساس شبكة الخلايا العصبيّة الاصطناعيّة لعلاج آلي للبنى التّركيبيّة للّغة العربيّة بالاعتماد على النّظريّة الخليليّة الحديثة

بودالي وهيبة	علم أمراض الكلام	دراسة عمليّة التّحويل التّزايديّ لدى المصابين بحبسة بروكا وفرنيك: تطبيق لمبادئ النّظريّة الخليليّة الحديثة
حسينة ناصر	العلاج الآليّ للّغة	تشخيص اضطراب الحبسة على النّموذج اللّسانيّ الخليليّ الحديث بالحاسوب
جنقال نصيرة	علم تعليم اللّغات	طريقة العمل الجماعيّ: استراتيجيّة للتّعليم وبالخصوص لتعليم اللّغة الانجليزيّة كلغة أجنبيّة
شريف زهار أمين	العلاج الآليّ للّغة	اقتراح نظام معلوماتيّ من أجل التّسيير الآليّ للذّخيرة اللّغويّة العربيّة
بابا أحمد رضا	اللّسانيّات التّطبيقيّة	توليد الجمل في اللّسان العربيّ: دراسة لسانيّة حاسوبيّة
أجد محمد العربي	الأرطفونيا	تأخّر اللّغة الشّفهيّة عند الطّفل في ضوء مفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة: مقاربة لسانيّة عياديّة

1- تعليميّة اللّغة العربيّة: أَثْبَتَتْ العديد من الدّراسات الّتي أُنْجِزت حول النّظريّة الخليلية الحديثة، كفاءتها العلميّة في تعليميّة اللّغة العربيّة؛ باعتبارها وجهّت عنايتها إلى هذا المجال الّذي ظلّ يعاني عدّة مشاكل طيلة العقود الأخيرة من الزّمن، بسبب المشاكل الّتي واجعت متعلّميّ اللّغة العربيّة، كصعوبة تعلّم النّحو وغيرها من المشاكل الّتي تتعلّق بمادّته التّعليميّة، كعدم تمييز الطّلاب بين أقسام الكلم، ومعرفة أجزاء الكلام، وتقدير المحذوف، وقواعد التّقديم والتّأخير وترجيح الخلافات النّحويّة، وغيرها من المسائل المتعلّقة بالنّحو العربيّ، والّتي تمكّنت النّظريّة الخليليّة الحديثة من معالجتها، من خلال سلسلة الإجراءات النّظريّة الّتي قامت بها هذه النّظريّة في تفسيرها بنية اللّغة ووصف قواعدها؛ ما مكّنها من أنْ تكون نموذجا تعليميّا للّغة العربيّة بامتياز، لِما لها من قدرة عاليّة على الوصف والتّحليل، مكّنت من إيجاد العديد من الحلول للمشاكل التّعليميّة التي تواجه متعلّمي اللّغة العربيّة عامة كالإعراب، والتّقدير في الجملة العربيّة وترجيح الآراء النّحويّة في المسائل الخلافيّة، وهي الّتي يمكن تلخيصها في جملة من المسائل التّعليميّة المرتبطة بهذا المستوى من اللّغة، أهمّها:

- معرفة أقسام الكلم الّتي تُبْنَى عليها الجملة؛
- معرفة أجزاء الجملة العربيّة؛ بما فيها: الكلمة، واللّفظة، والتّركيب؛

– معرفة العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة (اللّفظة المبنيّة والمبني عليها) والثّانويّة (المخصّصات).

– معرفة العوامل والمعمولات؛

– معرفة تقدير المحذوف عاملا أو معمولا؛

– معرفة مواضع التّقديم والتّأخير في عناصر الجملة؛

– معرفة إسناد الحركات الإعرابيّة لعناصر الجملة تبعا لوظائفها النّحويّة؛

– ترجيح الآراء النّحويّة في المسائل الخلافيّة المرتبطة بالجملة العربيّة.

وهذا في ما يتعلَّق بتعليميّة الجملة العربيّة عموما، أمّا في ما يتعلّق بترجيح الآراء النّحويّة في المسائل الخلافيّة، مثلما يقتضيه بناء البرامج التّعليميّة لمادة النّحو العربيّ الّذي عرف بدوره تراكما معرفيّا، لم يُشْهَد له نظير في تاريخ الأنحاء اللّغويّة؛ لِمَا عرفه من خلافات نحويّة، كانت قد أطّرتها مختلف المدارس النّحويّة الّتي عرفها عبر مراحل تاريخه؛ حيث يُمْكِنُ اعتماد النّظريّة الخليليّة الحديثة في توحيد النّحو العربيّ، لما تتميّز به من منطق رياضيّ في تفسير الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، وهو ما يُسَاعِدُ مصمّمي البرامج التّعليميّة على التّخلّص من مختلف المسائل الخلافيّة الّتي قد تُرْهِقُ متعلّم اللّغة العربيّة.

ونسوق مثالا لذلك المسألة الخلافيّة حول تقدير العامل في المبتدأ والخبر في الجمل الاسميّة في المدرسة الواحدة؛ بَلْهَ الحديثَ عن المدارس الأخرى؛ حيث ذهب البصريّون إلى أنّ رافع المبتدأ والخبر في هذا النّمط من الجمل هو الابتداء، في حين ذهب المبرّد من البصريّين إلى أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء، ورافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ مجتمعيْنِ، في الوقت الذي ذهب فيه سيبويه من جملة هذه الآراء حول رافع المبتدأ والخبر، إلى أنّ رافع المبتدأ هو الابتداء ورافع الخبر هو المبتدأ؛ باعتباره مبنيّا عليه، وفي ما يلي في كلّ من (68) و(69) و(70) على التّوالي، التّمثيل لهذه الآراء المتضاربة حول رافع كلّ من المبتدأ والخبر في الجمل الاسميّة عند البصريّين:[1]

[1]– سميّة المكي، الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، ص46–47.

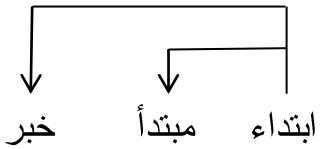

(68)

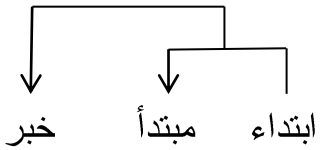

(69)

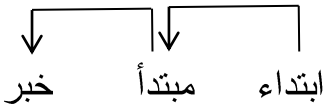

(70)

وتوضّح هذه التّرسيمات الثّلاث الخلاف النّحويّ الدّائر بين أعلام المدرسة البصريّة، حول تقدير طبيعة العامل في المبتدأ والخبر أو في الجملة الاسميّة عموما، بما يتعذّر على مصمّمي البرنامج التّعليميّ لمادة النّحو العربيّ عامّة والجملة الاسميّة خاصّة، من ترجيح رأي على رأي. في حين أنّ النّظريّة الخليليّة الحديثة تَفْصِل في ذلك، بِعَدِّها الابتداء في هذا النّمط من الجمل رافعا لكلٍّ منهما (المبتدأ والخبر)؛ لأنّ الابتداء من جهة واقع في موضع العامل، ومن جهة معناه التّجرّد من العوامل، والمُجَرَّدُ من العوامل أصلٌ لما ظهر فيه العامل، فالاعتماد على مفهوم الموضع، وكذا مفهوم الأصل والفرع في النّظريّة الخليليّة الحديثة، يُمْكِّن من حلّ الخلافات النّحويّة الدّائرة بين مختلف المدارس النّحويّة؛ وحتى بين أعلام المدّرسة الواحدة في حدّ ذاتها.

2- الأرطوفونيا: أَثْبَتَتْ كذلك العديد من الدّراسات الّتي أُنْجِزَت حول النّظريّة الخليليّة الحديثة، فاعليّتها بالنّسبة لعلم أمراض الكلام (الأرطوفونيا) الّذي يُعَدُّ فرعا من علم النّفس اللّغويّ؛ باعتبارها تهدف إلى تفسير العمليّات العقليّة الّتي يقوم بها الإنسان في عملية إنتاج اللّغة وفهمها، ما يُسَاعِد علم النّفس العياديّ على تحديد الأمراض النّطقيّة الّتي قد يواجهها متعلّم اللّغة: كعدم التّمييز بين حدود الكلام، أو عدم القدرة على تّركيبه، والحبسة (الأفازيا) وغيرها من الأمراض النّطقيّة الّتي قد تواجه متعلّم اللّغة.

وتُعَدُّ الحُبْسَةُ (الأفازيا) إحدى الأمراض المُستَعْصِيَّة على علماء النّفس؛ حيث تُصِيبُ النّاطق باللّغة في المنطقة المسؤولة عن فهم اللّغة وإنتاجها في الشّق الأيسر من الدّماغ، "لتصيب فيهما عند متكلّم اللّغة إمّا المحور الاستبداليّ أو المحور التّركيبيّ، فعند الإصابة بالاضطرابات في المحور الاستبداليّ، لا يستطيع المريض بعد الإصابة، أنْ يتصرَّف بالنّسبة للمحور الاستبداليّ، بالعناصر التي يمكن استبدالها في موقع معيّن من هذا المحور، فنستبدل الكلمات الأساسيّة في كلام المصاب بالكلمات الغامضة، أو العامّة مثل: الشّيء، أو فلان ، أو آلة، أو التي لا تدلّ على معنى مخصّص ودقيق. أمّا عند الإصابة في المستوى التّركيبيّ، فإنّ المريض يفقد القدرة على تركيب الجمل، فالكلمات الّتي تأتي للدّلالة على الوظيفة الإعرابيّة تختفي أوّلا ليصبح الأسلوب أسلوبا تلغرافيّا، ويفقد المريض بالتّتابع القواعد التّركيبيّة التي تنظم الكلمات ويصبح كلامه غير سليم، ومفتقرا إلى الأصول."[1]

وتفرض هذه الخصائص الّتي يتميّز بها مرض الحبسة أو الأفازيا، على علماء النّفس الاستفادة من علماء اللّغة؛ لمعرفة قواعد اللّغة المنطوقة عند المريض في مستوييها الاستبداليّ والتّركيبيّ، ثم تشخيص الحالة المرضيّة للنّاطق بها، لتحديد العلاج الملائم لها، وهو ما يجعل استناد علماء النّفس إلى علماء اللّغة في هذا الموضوع ضرورة حتميّة؛ باعتبار أنّ النّظريّة اللّسانيّة ممّا يُمَكِّنُ الطّبيب العياديّ من تشخيص الأمراض النّطقيّة وعلاجها "فإذا كان لهذه الدّراسات أنْ تُؤْتِيَ أُكُلَهَا، فإنّ على الأطباء المختصّين بهذه النّواحي أن يتعاونوا مع علماء اللّغة، سعيا وراء فهم أكبرَ لطبيعة اللّغة، ومقوّماتها المختلفة، وطريقة تأديتها لوظائفها؛ لأنّ الجهل بتلك الأمور لنْ يؤدّي بتلك الأبحاث إلى شيء."[2] ويُشِيد عبد الرّحمن الحاج صالح بهذه الشّراكة بين علماء النّفس وعلماء اللّغة أو اللّسانيّين، في علاج هذه الأمراض النّطقيّة المُستَعْصِيّة في كثير من الحالات، قائلا: "نَذكُر على سبيل المثال الفائدة العظيمة الّتي يستمدّها اللّسانيّ، من مشاركته للأطّباء الّذين يعالجون أمراض الكلام، وذلك عند ما يقومون بالبحث معا

---

[1]– حنفي بن عيسى، محاضرات في علم النّفس اللّغويّ، نقلا عن: بوصوار صوريّة، معوّقات العمليّة التّلفظيّة في الوسط التّعليميّ: دراسة لسانيّة نفسيّة، بحث ماجستير، جامعة السّانيا وهران، الجزائر: 2009، ص67.

[2]– نايف خرما، أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، نقلا عن: بوصوار صوريّة، معوّقات العمليّة التّلفظيّة في الوسط التّعليميّ: دراسة لسانيّة نفسيّة، ص82.

عن العلاقات القائمة بين بَنِي اللّسان، والاضطرابات الّتي تعتري هذه البُنَى عند المصابين بآفات التّعبير"[1] حيث تتحقّق بهذا الاستفادة بالنّسبة لكلا الطّرفين؛ أحدهما في فهم كيفيّة اشتغال البنى اللّغويّة في الدّماغ فهماً وإنتاجاً بالنّسبة للّسانيّ، والآخر في تشخيص الحالة المرضيّة للمصاب بهذا النّوع من الأمراض النّطقيّة، ومن ثمّة تحديد العلاج الملائم لها.

ولئن كان التّمييز في اللّسانيّات الغربيّة بين نوعين من الحبسة، على أساس الصّفة التّقطيعيّة للّغة، بحيث يمكن أنْ تُشَخَّص في هذه النّظريات على أساس أنّها عجز في استبدال وحدة أو تركيبها مع غيرها؛ حيث "يرون بهذا أنّ الملكة اللّغويّة هي في الحقيقة قدرة مزدوجة على إجراء العمليات الّتي تجعل الوحدات تقترن بعضها ببعض، وتتسلسل الواحدة تِلْوَ الأخرى وعلى إجراء العمليّات التّقابليّة أو الاستبداليّة بين الوحدات في الموضوع الواحد، من هذا التّسلسل"[2] فإنّ عبد الرّحمن الحاج صالح قد اعتبر أنّ نظريّته أكثر فاعليّة في تشخيص هذا النّوع من الأمراض النّطقيّة، وبخاصة أنّها نظريّة تعتمد مفهوم المِثَال لمعرفة أجزاء الكلام في مختلف مستوياته، والموضع لمعرفة موقع الوحدات اللّغويّة في هذا الكلام على اختلاف مستوياته كذلك "مميّزا بين نوعين من الحبسة، وهما: أوّلا الحصر، وهو الصّعوبة في إخراج الحروف أو الكلم ... والثّاني الهراء، وهو اختلال في استعمال الوحدات اللّغويّة في جميع المستويات، بحيث لا يستطيع المريض أن يميز بين العناصر التي تنتمي إلى المستوى الواحد."[3] وكلاهما عجز لغويّ مرتبط أساسا بهذين المفهومين (الموضع والمثال) حيث يعجز المريض عن بناء المُثُل في كلّ مستوى من مستويات اللّغة، أو أنْ يضع الوحدات في مواضعها، "فأوّل شيء يفقده المريض في الحصر الخاصّ بمستوى اللّفظة هو أبنية الكلم، ومعرفته السّابقة لكيفيّة استعمال الأدوات النّحويّة، والعلامات اللاّحقة بالكلم، أو الدّاخلة على الجمل، ولذلك يتقلّص الكلام عنده بتجرّده من حرف من حروف المعاني، ومن كلّ إعراب؛ فتبقى فيه فقط الكلم المتمكّنة بدون صياغة. أمّا في الحصر الّذي يصيب مستوى الكلم، فإنّه يعجز حتّى عن إخراج

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "أثر اللّسانيّات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربيّة" نقلا عن: قدادرة عبد السّلام، المبحث التّركيبيّ في الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، بحث ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: 2005، ص26.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص221–222.

[3]– المرجع نفسه، ص220–221.

هذا النّوع من الكلم؛ لعجزه عن استعمال المُثُل الّتي تُبْنَى عليها. وفي أدنى المستويات يعجز عن إحكام بعض المخارج، فإذا عجز عن جملتها، صار يُصوِّت ويغمغم بدون تقطيع مُفْصِحٍ."[1] وهو يرى في هذا أنّ الحصر في هذين المستويَيْن يحدث بالتّدريج، على عكس التّدرُّج الذي يحدث في مرحلة الاكتساب اللّغويّ، الذي يُنْطَلَق فيه من النّواة إلى مختلف الفروع، ومن معرفة الأصل إلى معرفة الفرع؛ أي بفقدان المريض القدرة على الخروج إلى مختلف الفروع، بسبب فقدان هذه الوحدات الّتي تمكّنه من معرفتها .

ويَخْلُصُ عبد الرّحمن الحاج صالح من هذا إلى أنّ كُلاًّ من الحصر والهراء، هما مَرَضَانِ نطقيّان مرتبطان بالإحكام بالعمليات الإجرائيّة، الّتي يقوم بها متحدّث اللّغة في بنائه لمختلف مستوياتها؛ حيث يرى "أنّ إحكام العمليات الأولى (بناء الكلمة/ اللّفظة) وقد سمّاها بالإدراجية؛ لأنّ الإدراج يقتضي في الوقت نفسه القدرة على إخراج الوحدة؛ أي إحداثها، وعلى الخروج منها إلى وحدة أخرى، هو بنفسه مزدوج؛ إذ الإدراج، وهو الإخراج المتسلسل على مدرج الكلام لا يكفي وحده، فلا بدّ من أن يصحبه إحكام آخر، وهو إحكام التّصريف، والتّحويل والتّفريع بالنّسبة لكلّ وحدة؛ أي أنْ تُرَاعى مع القدرة على التّركيب الزّمانيّ في مدرج الكلام القدرة على التّركيب الآنيّ؛ أي البناء من الأصل الواحد للفروع الكثيرة. ثمّ إنّ العمليات الأخرى؛ أي الاستبداليّة غير التّركيبيّة، لا يختصّ إحكامها بالنّظام البنويّ للّغة، بل بالنّظام الاصطلاحيّ وحده. وعلى هذا فإنّ الحبسة عندنا تحصل بفقد الإنسان القدرة على إجراء أو استعمال أحد الوضعين: الوضع البنويّ للّغة أو الوضع الاصطلاحيّ أو كلاهما معا."[2]

وينطبق الحال نفسه على الهراء في مرض الحبسة الّذي يعجز فيه المريض عن القدرة عن التّركيب في هذا المستوى، "فممّا انتبه إليه الأطباء هو أنّ انحلال قوّة الكلام ينطلق دائما وبصفة خاصّة في الهراء، من المُعقَّد المركّب؛ حتّى يصل إلى البسيط السّاذج، ومن المُنْتَظَم إلى المُتبعثِر، ومن الإراديّ المقصود إلى القسريّ أو الآليّ غير المقصود، ومن الخبريّ الموضوعيّ، إلى الإنشائيّ العاطفيّ، ومن مجرّد المتصوّر في الذّهن وحده إلى غير المجرّد

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص222–223.

[2]– المرجع نفسه، ص221–222.

اللاصق بحالة التّخاطب. ولذلك فإنّ أوّل ما يتلاشى ويزول من الكلام بسبب الحبسة، هي التّراكيب الأصيلة المخلوقة خلقا؛ أي تلك التي تحتاج من المتكلّم إلى مزيد من التّأمّل والصّنعة."[1] وعلى هذا الأساس فإنّ الحصر والهراء، كلاهما عمليتان عكسيتان ترتبطان في النّظريّة الخليليّة الحديثة بالعلميّات الإجرائيّة التي يقوم فيها متكلم اللّغة في الانتقال من الأصول إلى مختلف الفروع، بفقدان القدرة على بناء المُثُل في كلّ من هذه المستويات الثّلاثة خاصّة وهي الكلمة، واللّفظة، والتّركيب.

وتظهر بهذا فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة، بالنّسبة لعلم أمراض الكلام أو الأرطوفونيا في قدرتها على تشخيص الحالات المرضيّة، ومن ثمّة إيجاد العلاج اللاّزم لها في هذا العلم سواء عن طريق العلاج التّقليديّ الّذي يعتمد على التّكرار، أو العلاج الحديث الّذي يُنْطَلَق فيه من معرفة أو اكتشاف تلك المهارات اللّغويّة الّتي لا زال المريض محتفظا بها، وتنميتها باستمرار، إلى أنْ تستقرَّ حالتُه النّطقيّة بها.[2]

3- الحوسبة: يُقْصَدُ بالحوسبة المعالجة الآلية للّغة الّتي تتمّ عن طريق الحاسوب في معالجته للّغة فهما وإنتاجا، وعكسها معالجة الدّماغ للّغة. وهي تشمل بذلك "الإحصاء اللّغويّ والتّرجمة الآليّة، وميكنة المعاجم، وتحليل النّصوص وقراءتها، والفهم الآليّ للنّصوص وتلخيصها، وتصحيحها إملائيّا ونحويّا، وتعليم اللّغات. والمجالات الّتي يخدم فيها الحاسوب اللّغة في ازدياد؛ ولكنّه يحتاج لمن يَخْدُمُه من اللّسانيّين، الّذين يُقدِّمون للمُبَرْمِج صيغة رسميّة لقوانين اللّغة: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والدّلاليّة، والنّصيّة، والتّداوليّة."[3] وقد أثبتت كذلك العديد من الدّراسات الّتي أُنْجِزت حول النّظريّة الخليلية الحديثة فاعليّتها في معالجة اللّغة آليّا؛ بما فيها: الكتابة، والقراءة، وتحليل النّصوص، والتّرجمة، والتّدقيق اللّغويّ، والبحث الآليّ، والتّخزين وغيرها من أشكال المعالجة الآلية للّغة الّتي يعوّض فيها الحاسوب الدّماغ البشريّ.

وأشاد عبد الرّحمن الحاج صالح في غير موضع من بحوثه اللّسانيّة، بمدى فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة في المعالجة الآلية للّغة، وبخاصّة مع حاجة العربيّة إلى ولوج عالم المعلوميّات

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، ص221-222.

[2]- بوصوار صوريّة، معوّقات العمليّة التّلفظيّة في الوسط التّعليميّ: دراسة لسانيّة نفسيّة، ص81-82.

[3]- جنان التميميّ، النّحو العربيّ في ضوء اللّسانيّات الحديثة، ط1. بيروت: 2013، دار الفارابي، ص82.

"مع ظهور اللّسانيّات الحاسوبيّة، الّتي صارت فيها قضيّة اللّغة العربيّة أكبر من تجديد النّحو أو تيسيره؛ فغياب صيغة رسميّة للنّحو العربيّ، تُشكِّل تحدّيا يواجه حوسبة اللّغة العربيّة، فقد أصبحنا في حاجة إلى نظرة شاملة، تتجاوز حدود الخطاب اللّغويّ الرّاهن من قبل اللّغويّين وأئمة المجامع، أو من قبل نُقَّاد الأدب، والتّربويّين، والإعلاميّين. فقد باتت إشكاليّة اللّغة العربيّة من المحوريّة والشّموليّة والتّعقيد، بحيث يستحيل تناولها انطلاقا من منظور التّخصّص الضّيق أو النّظرة الاجتماعيّة القاصرة، ومن الخطورة والأهمّية بحيث يصعب إرجاؤها أو تناولها من دون استراتيجيّة واضحة للإصلاح اللّغويّ الشّامل. وذلك في إطار خطّة قوميّة أكثر شمولا لإعداد مجتمعاتنا العربيّة لدخول عصر المعلومات."[1]

وتَكْمُنُ فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة في المعالجة الآليّة للّغة، في اعتمادها على اللّغة الصُّوريَّة (المُثُل) في تحليلها لمختلف مستويات اللّغة، وهو ما تشترك فيه مع خصائص الحاسوب، الّذي ليس له القدرة على تحليل اللّغة على مستوى المعاني الّتي تحتاج بدورها إلى عمليات إدراك عالية، تقوم بتفسير العلاقة الّتي تجمع بين الألفاظ ومعانيها على مستوى الكلام من قبيل العمليات الّتي يقوم بها الدّماغ عند الإنسان، لتحليل اللّغة وتفسيرها أثناء عمليتي الإنتاج والفهم. فالتّحليل الآليّ للّغة على هذا الأساس يشترك مع خصائص النّظريّة الخليليّة الحديثة في اعتمادها في تحليل اللّغة على مستوى اللّفظ لا المعنى. فعلى مستوى الكلمة مثلا تعتمد هذه النّظريّة في التّمييز بين أقسام الكلم على اللّفظ كحدّ إجرائيّ، ما يسهل على الحاسوب التّمييز بين أقسام الكلم الثّلاثة؛ ففي تحديدها الإجرائيّ لطبيعة الاسم مثلا، تعتمد النّظريّة الخليليّة الحديثة على علامات الاسم اللّفظيّة أساسا لتحديد طبيعة الاسم، كما تعتمد نفس الإجراء في تحديدها طبيعة الفعل والحرف، ما يسهّل على الحاسوب التّمييز بين أقسام الكلم الثّلاثة.

أمّا في تحديدها لمختلف أجزاء الكلام أو الجمل بالتّحديد؛ فتعتمد النّظريّة الخليليّة الحديثة على مفهوم الانفصال والابتداء في بيان الحدود الفاصلة بين أجزائه، ما يسهّل على الحاسوب معرفة الأجزاء المكوِّنة للتّراكيب على مستوى الجمل، وفي تحديد الحركة المناسبة للكلمة تعتمد

[1]– نبيل علي، الثّقافة العربيّة وعصر المعلومات، نقلا عن: النّحو العربيّ في ضوء اللّسانيّات الحديثة، ط1. بيروت: 2013، دار الفارابي، ص81–82.

النّظريّة الخليليّة الحديثة على طبيعة الكلمة، ورتبتها في الكلام ضمن عناصر المستوى التّركيبيّ، لتحديد نوع الحركة التي تتلاءم مع وظيفتها النّحويّة، ما يسهّل على الحاسوب معرفة الحركة المناسبة للكلمة، من خلال معرفة علاقتها بغيرها من أجزاء الكلام في المستوى التركيبيّ (عامل+معمول$_1$+معمول+$_2$).

وتقوم كلّ هذه المستويات على مُثُل تحدّد طبيعتها، ومواضع لما يندرج تحتها من وحدات لغويةّ خاصّة بها "ومعنى الموضع هنا هو الحيّز في البنية الّذي يمكن أنْ يشغله عنصر معيّن ويُمْكِنُ أنْ يَنْعَدِمَ هذا العنصر تماما (مثل عدم دخول التّنوين على الاسم غير المنصرف) وبهذا يتبيّن أنّ الخلط بين المجالين اللّفظيّ الصّوري من جهة، والإفاديّ الدّلالي من جهة أخرى، يؤدّي غالبا إلى مأزق (انظر كثرة التّحديدات للاسم عند المتفلسفين من النّحاة) وأنّه ينبغي أنْ يُنْطَلَقَ من اللّفظ في التّحليل، ثمّ ينظر في ما يحتمله هذا اللّفظ وضعا، ثمّ ما يحتمله عقلا. ولا بُدَّ هنا من تحديد قوانين المنطق الطّبيعيّ الّذي تَعْتَمِدُ عليه اللّغة، وخاصّة العربيّة حتّى يُمْكِنَ صياغتها."[1] وهذا ما يُسَهِّلُ على الحاسوب التّعرف الآلي على مختلف وحدات اللّغة ومستوياتها المختلفة.

4- التّنظير للّغات: تهدف اللّسانيّات باعتبارها علما للّغة إلى البحث عن نموذج نظريّة صالحة لوصف بنية اللّغات الطّبيعيّة وتفسيرها؛ من خلال استنطاقها لبنية هذه اللّغات. وتستمد النّظرية الخليليّة الحديثة مشروعيتها العلميّة كنظريّة لسانيّة، ممّا توصلّت إليه من نتائج تتعلّق بتفسيرها لبنية هذه اللّغات الطّبيعيّة، معتمدة في وصفها لنموذج هذه النّظريّة على قواعد اللّغة العربيّة الّتي تعكس أحد بنية اللّغات الطّبيعيّة، في اعتمادها على فرضيّة العامل في تفسيرها للبنية المنطقيّة للّغة العربيّة (عامل+معمول$_1$+معمول+$_2$). وهيّ بنية عدّها خاصّة بكلّ اللّغات الطّبيعيّة، على اختلاف في ما بينها في نسبة حضور أحد عناصر هذه البنية من عدمه في بعض اللّغات، "ففي كلّ جملة من اللّغات السّامية والحاميّة واللغات الهنديّة الأوربيّة، عامل ومعمول على الأقل ومخصّصات. وقد يكون العامل كلمة واحدة أو لفظة أو حتّى تركيبا، وكذلك المعمول

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص92.

الأوّل والثّاني وبعض المخصّصات."[1] في حين تستمدّ هذه النّظريّة قيمتها العلميّة أمام نظريات البحث اللّسانيّ المنافسة لها، ممّا تستهدفه بدراستها لبنيّة اللّغة العربيّة، في جنوحها إلى البساطة والشّمول أو التّعميم اللّذين يُعدّان من دعائم النّظريّة. ففي ما يتعلّق بالمبدأ الأوّل حول البساطة نجد النّظريّة الخليليّة الحديثة خالية من الغموض والتّعقيد والتّناقض الّذي يبتعد بالنّظريّة عن صفّة البساطة؛ حيث اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها لمستوى اللّفظ، جهازا مفاهيميًّا يعكس بنية اللّغة العربيّة كلغة طبيعيّة، وكلّ مفهوم فيه يعكس ظاهرة من الظّواهر المتعلّقة بهذه اللّغة، كما تخلّصت النّظريّة من كلّ ما قد يوقعها في التّناقض في تفسيرها هذه الظّواهر اللّغويّة.

أمّا في ما يتعلّق بالمبدأ الثّاني حول التّعميم أو الشّمول الّذي يُعَدُّ من شروط النّظريّة؛ فإنّ النّظريّة الخليليّة الحديثة قد استهدفت بوصفها قواعد اللّغة العربيّة من منظور فرضيّة العامل تفسير جميع البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، بناءً على هذه الفرضيّة ذاتها؛ ولهذا جرى تطبيقها على العديد من اللّغات الطّبيعية الّتي ليست من فصيلتها كالفرنسيّة، والإنجليزيّة، والألمانيّة.[2] ولكنْ في غياب معطيات تدلُّ على تطبيقها على هذه اللّغات، نضطر إلى تصنيفها نظريّة خاصّة باللّغة العربيّة لا نظريَّة كليّة، كما تطمح إليه أغلب نظريات البحث اللّسانيّ؛ بما فيها نظريّة النّحو الوظيفيّ، ونظريّة النّحو التّوليديّ.

وما يمكن استخلاصه ممّا تقدّم في هذا الفصل حول نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة يرتبط في مجمله بالسّياق العام لظهور هذه النّظريّة، وطريقة التّحليل اللّسانيّ فيها لمختلف مستويات اللّغة، ومستوى الجملة بالتّحديد؛ باعتباره الموضوع الأساس للنّظريّة النّحويّة/ اللّسانيّة وكذا مدى فاعليّتها من حيث التّنظير والتّطبيق؛ حيث يُعَدُّ الشّروع في تطبيق نظريات البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة في الرّبع الأخير من القرن العشرين، سياقا تاريخيّا ولسانيّا؛ لظهور هذه النّظريّة كردٍّ فعل على هذا النّوع من الممارسة اللّسانيّة على اللّغة العربيّة عند اللّسانيّين العرب، أمام تخلّيها عن تراث لغويّ عتيد، كفيل بخلق نظريّة تضاهي حسب صاحب النّظرية الخليلية الحديثة هذه النّظريات اللّسانيّة، تنظيرا وتطبيقا.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص91–92.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص89.

أمّا في ما يتعلّق بطريقة التّحليل اللّسانيّ لهذه النّظريّة، فيمثّل فيها اللّفظ المستوى الأولى في التّحليل اللّسانيّ لا المعنى؛ باعتباره المستوى الثّابت من اللّغة، خلافا للمعاني الّتي تتغيّر بتغيّر دلالة اللّفظ فيها؛ حيث تشمل مستويات التّحليل اللّسانيّ لهذا المستوى من اللّغة (اللّفظ) في النّظريّة الخليليّة الحديثة، خمسة مستويات: مستوى الصّوت، ومستوى الكلمة، ومستوى اللّفظة ومستوى التّركيب، ومستوى التّصدير، ويندرج كلّ مستوى من هذه المستويات في المستوى الأعلى منه، متجاوزا بذلك هذا النّوع من التّحليل النّزعة التّقطيعيّة السّاذجة الّتي عرفتها اللّغة مع نظريّات البحث اللّسانيّ، ليتمّ بذلك النّظر إلى اللّغة على أساس أنّها كلّ متكامل، وليست أجزاء مستقلّة عن بعضها البعض؛ حيث يتشكّل بذلك المستوى التّركيبيّ أو مستوى الجمل؛ باعتباره موضوع النّظريّة النّحويّة/ اللّسانيّة، من لفظتين مبنيّتين إلى الجانب العامل فيهما، وكذا مخصّص يرتبط توارده بالحاجة إلى تخصيص هذا البناء في الكلام؛ وفق القاعدة (ع+مع$_1$+م$_2$±مخ). ويتمّ تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، استنادا إلى نوعين من الجمل (الجمل الفعليّة والجمل الاسميّة) إلى جانب عدّة قواعد خاصّة بالتّقديم والتّأخير في ما بين عناصرها الأساسيّة.

وأمّا في ما يتعلّق بفاعليّة هذه النّظريّة من حيث التّنظير (الكفاية الوصفيّة للظّواهر النّحويّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم) فقد أثبتت العديد من البحوث اللّسانيّة المُنْجَزة حولها فاعليّتها في العديد من مجالات الحياة العلميّة والعمليّة: كالتّنظير للّغات، والتّعليم، والمعالجة الآليّة للّغة، ومعالجة الأمراض النّطقيّة، ولكنّ انغلاقها على نفسها، وعدم انفتاحها على غيرها من نظريّات البحث اللسانيّ إفادة واستفادة، حال بينها وبين تطويرها في مختلف هذه المجالات.

الفصل الثّالث:

نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهريّ

أوّلا- السّياق العامّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة.

ثانيا- موقف عبد القادر الفاسي الفهري من نظريّة النّحو العربيّ.

ثالثا- مشكلة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة.

رابعا- نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهريّ.

مدخل: يعكس تعدّد النّماذج النّظريّة للّسانيات، التّطورات الحاصلة على مستوى البحث اللّسانيّ عامّة، وهذا في سعيه لتحقيق الهدف الأساس من تأسيسها، وهو بناء نموذج نظريّ صالح لوصف جميع اللّغات الطّبيعيّة، وكذا بناء نظريّة لسانيّة أكثر فاعليّة من حيث التّنظير (الكفاية الوصفيّة والتّفسيريّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم) بما يُمكِّن من استثمارها في مختلف مجالات الحياة العلميّة والعمليّة.

وتعكس بهذا النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اختلاف نماذجها النّظريّة، التّطوّرات الّتي عرفتها اللّسانيّات في النّصف الثّاني من القرن العشرين، لِمَا حقّقته من نتائج علميّة جعلتها تُصنَّف من خلالها، ضمن أفضل النّظريات اللّسانيّة تمثّلا لحقيقة الظّاهرة اللّغويّة؛ من حيث الوصف والتّفسير، وأكثرها فاعليّة من حيث التّنظير والتّطبيق. ومن جملة هذه التّطورّات الّتي عرفتها اللّسانيات من خلال هذا النّموذج النّظريّ، ما يلي:

– إثبات اللّسانيات –بما حقّقته النّظريّة التّوليديّة من نتائج– لمكانتها بين بقيّة العلوم الطّبيعيّة (كعلم الأحياء) والإنسانيّة (كعلم الاجتماع، وعلم النّفس)؛

– تحقيق الهدف الأساس من تأسيس اللّسانيّات، وهو بناء نموذج نظريّ صالح لوصف جميع اللّغات الطّبيعيّة؛

– انتقال موضوع البحث اللّسانيّ من وصف الأنظمة اللّسانيّة اعتمادا على المدوّنات اللّغويّة إلى دراسة الملكة اللّغويّة؛

– انتقال اللّسانيات من بناء الأنحاء الخاصّة إلى بناء الأنحاء الكليّة، وهو ما تجسّد في نحو النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، والنّحو الوظيفيّ؛

– انتقال اللّسانيات في هدفها من تحقيق الكفاية الوصفيّة والتّفسيريّة إلى تحقيق الكفايّة النّمطيّة والنّفسيّة؛

– نشأة علوم لغويّة جديدة: كاللّسانيّات العصبيّة، واللّسانيّات الحاسوبيّة؛

– استعانة اللّسانيات بغيرها من العلوم الطّبيعيّة والإنسانيّة؛ لتطوير نتائجها على مستوى البحث اللّسانيّ؛

– تطوّر تعليميّة اللّغات خاصّة واللّسانيات التّطبيقيّة عامّة بمختلف المجالات، انطلاقا من استفادتها من النّتائج الّتي حقّقتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على مستوى التّطبيق؛

– إعادة النّظر في طريقة الاكتساب اللّغويّ في نظريّات تعلمّ اللّغة؛

– إحياء الفلسفة العقليّة في البحث اللّسانيّ خاصّة والبحث العلميّ عامّة.

ولقد كان لهذه النّتائج العلميّة وغيرها ممّا توصّلت إليها اللّسانيّات في النّصف الثّاني من القرن العشرين، من خلال ما حقّقته النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة من نتائج على مستوى البحث اللّسانيّ، دورٌ مهمٌّ في توجيه البحث اللّساني عامّة والبحث اللّسانيّ العربيّ خاصّة؛ حيث استهوت النّتائج التي حقّقتها هذه النّظريّة العديد من اللّسانيين العرب، لتطبيقها على اللّغة العربيّة؛ لكشف مدى كفاءتها العلميّة في وصف الظّواهر اللّغويّة، وكذا كفاءتها التّطبيقية في مجال الحوسبة والتّعليم، وبخاصّة بعد ما طرح النّحو العربيّ عدّة إشكالات على مستوى التّنظير والتّطبيق، فاتّجهت أغلب الدّراسات اللّسانيّة في الوطن العربيّ إلى دراسة هذه النّظريّة اللّسانيّة تنظيرا وتطبيقا، وقد عرفت من خلالها اللّغة العربيّة عدّة نماذج تطبيقيّة، في العديد من بلدان الوطن العربيّ: كنموذج ميشال زكريا، ونموذج مازن الوعر، ونموذج عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ونموذج محمّد الرّحالي... إلخ، والّتي اختلفت باختلاف نماذجها المؤطّرة.

أوّلا– السّياق العامّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: إذا كنّا نقصد بالسّياق العامّ للنظريّة اللّسانيّة، السّياق التّاريخيّ واللّسانيّ اللّذين أطّرا ظهورها في تاريخ البحث اللّسانيّ، فإنّ السّياق العامّ الّذي أطّر تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة يشمل كذلك سياقين؛ سياق تاريخي يعكس المرحلة الّتي تمّ فيها تطبيق هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة في العديد من بلدان الوطن العربيّ، وسياق لساني يعكس طبيعة الدّراسات اللّغويّة الّتي ظهر في خضمّها تطبيق هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة، والإشكالات الّتي واجهتها خلال هذه المرحلة، وهو ما يمكن التّفصيل فيه في ما يلي:

1– السّياق التّاريخيّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: ظهرت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين في العديد من بلدان الوطن العربيّ: كالمغرب، ولبنان، وسوريا، ومصر، والأردن، والسّعوديّة

والجزائر، وتونس، متزامنة مع المرحلة الثّالثة من مراحل تطوّر هذه النّظريّة (نموذج النّظريّة الموسَّعة) أي بعد نشأة هذه النّظريّة بأكثر من عقدين.[1] ومُوزَّعة على مراحل مختلفة من تاريخ البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ:

1-1 السّعوديّة: كانت الدّراسات اللّسانيّة بالسّعوديّة من الدّراسات السبّاقة إلى تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، من خلال دراسة محمّد علي الخوليّ الفلسطينيّ الأصل في كتابه (قواعد تحويليّة للّغة العربيّة) الصّادر سنة (1981م) والذي تعرّض فيه إلى تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في نموذجها الثّالث (نموذج النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة) على اللّغة العربيّة، ثمّ توقّف هذا النّوع من الدّراسات التّطبيقيّة بالمملكة العربيّة السّعوديّة إلى غاية سنة (1997م) حين أصدر محي الدّين حميدي كتابه (الألسنية الحديثة واللّغة العربيّة: دراسة تحليلية تطبيقية لنظريّة الحكم النّحويّ والرّبط على اللّغة العربيّة) مطبّقا من خلاله النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في نموذجها الرّابع (مرحلة الرّبط والعمل) على اللّغة العربيّة.

1-2 لبنان: كانت كذلك الدّراسات اللّسانيّة بلبنان من الدّراسات السّباقة لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، بحكم انفتاح أساتذتها على اللّغة الإنجليزيّة الّتي سمحت لهم بالاطّلاع على مستجدّات البحث اللّسانيّ في الولايات المتحدّة الأمريكيّة، وقد تجلّت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة في لبنان، من خلال كتاب ميشال زكريا (الألسنية التّوليديَّة والتَّحويليَّة وقواعد اللّغة العربيّة: الجملة البسيطة) الصّادر سنة (1982) والّذي طبّق من خلاله النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في نموذجها الثّالث أو مرحلة النّظريّة النّموذجيَّة الموسَّعة على الجملة البسيطة، مفسّرا من خلالها مختلف التّغيرات الطارئة على رتبة عناصرها الأساسيّة أو الفضلات الواردة ضمنها.

1-3 الأردن: تجلّت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة في الدّراسات اللّسانيّة بالأردن من خلال كتاب خليل أحمد عمايرة (في نحو اللّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق) الصّادر سنة (1984) والذي عالج فيه صاحبه عدّة قضايا تتعلق بتراكيب اللّغة العربيّة من منظور الاتّجاه التّوليديّ أهمّها: التّرتيب، والزّيادة، والحذف. وكذا بحث ماجستير هبة موفّق عبد

[1]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص181.

الحميد النّعيميّ (أنماط التّحويل في الجملة الفعليّة: دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم: سورة آل عمران أنموذجا) سنة (2009).

4-1 المغرب: عرفت الدّراسات اللّسانيّة بالمغرب أُولَى تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، من خلال سلسلة الأعمال الّتي شرع عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في إصدارها بداية من صور أوّل كتاب له سنة (1985) تحت عنوان (اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة) وقد عالج من خلالها عدّة قضايا تتعلّق باللّغة العربيّة، مسّت المعجم والصّرف، والتّركيب، والدّلالة، من منظور هذا الاتّجاه الحديث في البحث اللّسانيّ، ومن جملة هذه الأعمال ما يلي:

- اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة (1985م)؛
- linguistique arabe: forme et interprétation (1981);
- المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة (1986م)؛
- البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجُملة (1990)؛
- Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words (1993);
- المُعجَمة والتَّوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربيّة (1997م)؛
- المقارنة والتّخطيط في البحث اللِّسانيّ العربيّ (1998م)؛
- ذرّات اللّغة العربيّة وهندستها: دراسة استكشافيّة أدنويّة (2010م)؛
- Key Features and Parameters in Arabic Grammar (2012);
- البناء الموازي الموسّع: نظريّة توليديّة جديدة (2018م).

وما ميّز هذه الأعمال الّتي قام بها عبد القادر الفاسيّ الفهريّ على مراحل متفاوتة، هو أنّها جاءت على تفاوتها في الزّمن، متتبّعة لمختلف المراحل التي شهدتها النّظريّة في مراحلها الأخيرة إلى غاية يومنا هذا، ووفقا لأحدث التّطوّرات الّتي عرفتها، وهو ما لم يتحقّ في أيّ دراسة تطبيقيّة عربيّة؛ حيث جمع فيها عبد القادر الفاسيّ الفهريّ بين التّنظير والتّطبيق، من خلال تعريفه القارئ العربيّ بما شهدته هذه النّظريّة من تطوّرات، وكذا اختباره لصحّة فرضيّاتها بتطبيقها على اللّغة العربيّة التي تعدّ إحدى اللّغات الطّبيعيّة، الّتي تستهدف هذه

النّظريّة أن يشملها الوصف، لتحقّق كفايتها الوصفيّة والنّمطيّة. وهذا في سعيه لبناء نحو للّغة العربيّة يتماشى والفرضيّة الكبرى لهذه النّظريّة، ويرقى باللّغة العربيّة إلى مرتبة اللّغات الطّبيعيّة، الّتي تخضع بدورها لنحو كلّي يعكس في الوقت ذاته القواعد ذاتها في كلّ لغة، أو بعبارة أخرى الّذي يهدف إلى تحديد الخصّائص العامّة للأنحاء الخاصّة.

وقد تبع كذلك عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من المغاربة في تحقيق هذا الهدف محمّد الرّحالي من خلال إصداره كتابه (تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة) سنة (2003م) والذي تميّز في دراسته التّطبيقيّة للنظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، بتطبيق النموّذج الأكثر تطوّرا في تاريخ النّظريّة وهو نموذج البرنامج الأدنويّ.

1-5 سوريا: عرفت الدّراسات اللّسانيّة بسوريا تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة من خلال كتابي مازن الوعر (نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة) الصّادر سنة (1987) و(جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالميّ لتشومسكي) الصّادر سنة (1999) اللّذين طبّق من خلالهما كذلك النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في نموذجها الثّالث أو مرحلة النّظريّة النّموذجيَّة الموسَّعة على كلٍّ من الجملة البسيطة والجمل الاستفهاميّة وكذا جملة الشّرط.

1-6 الجزائر: عرفت كذلك الدّراسات اللّسانيّة بالجزائر تطبيق النّظريّة التّوليديّة على اللّغة العربيّة من خلال البحوث الأكاديميّة لكلّ من طلبة البعثات الطّلابيّة إلى الجامعات العربيّة وطلبة الدّراسات العليا بالجامعة الجزائريّة، وكذا بعض الدّراسات الخاصّة، والّتي أشهرها:

- بحث ماجستير الشّريف ميهوبي (بناء الجملة الخبريّة في شعر أبي فراس الحمداني: دراسة توليديّة تحويليّة) سنة (1988)؛

- بحث ماجستير منصور خلخال (بناء الجملة الطّلبيّة في شعر المتنبي: دراسة توليديّة تحويليّة) سنة (1988)؛

- كتاب عبد الحليم بن عيسى (القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة) الصّادر سنة (2011م)؛

– بحث ماجستير ثامر بوشارب (الأنماط التّحويليّة في المركّبات الإسناديّة وأثرها الدّلاليّ في الخطاب القرآنيّ: سورة الكهف أنموذجا) سنة (2015)؛

– بحث ماستر عائشة غربي (صور التّحويل بالاستبدال في الجملة العربيّة: سورة البقرة أنموذجا) سنة (2015)؛

– بحث ماستر ياسمينة ضامن (بناء الجملة الطّلبيّة في بردة البصيري: دراسة توليديّة تحويليّة) سنة (2016).

1-7 مصر: عرفت الدّراسات اللّسانيّة بمصر تطبيق النّظريّة التّوليديّة على اللّغة العربيّة من خلال الكتابات اللّسانيّة لحسام البهنساوي، الّذي اشتهر بمقارنته بين نظريّة النّحو العربيّ والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في ما يمثّل في اللّسانيات العربيّة بكتابات الإسقاط؛ أي إسقاط نتائج النّظريّة التوليديّة التّحويليّة على التّراث اللّغويّ العربيّ، وبالتّحديد النّتائج التي توصّل إليها كلّ من علمي البلاغة والنّحو في الدّراسات اللّغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة، ومن جملة هذه الكتابات:

– أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث (1994)؛

– أنظمة الرّبط في العربيّة (2003)؛

– نظريّة النّحو الكليّ والتّراكيب اللّغويّة العربيّة: دراسة تطبيقيّة (2004).

1-8 تونس: عرفت الدّراسات اللّسانيّة بتونس تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة متأخرة مقارنة بغيرها من الدّراسات اللّسانيّة في الوطن العربيّ، غير أنّ تأخّرها كان لصالح العربيّة الّتي حظيت بتطبيق النّماذج المتطوّرة للنظريّة التّوليديّة، من خلال دراستين تطبيقيّتين جادّتين كانتا قد واكبتا آخر التّطوّرات التّي عرفتها النّظريّة التوليديّة التّحويلية في مراحلها الأخيرة وهما دراستا سميّة المكّي في كتابَيْها (الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ) و(التّنوع المقياسيّ لنظريّة الرّبط التّوليديّة: تطبيقات على العربيّة) الصّادرين سنة (2013م) اللّذين تعرّضت من خلالهما إلى اختبار فرضيّات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ من حيث كفايتهما الوصفيّة والتّفسيريّة، بتطبيق هذه النّظريّة في نموذجها ما قبل الأخير، أو مرحلة الرّبط والعمل على مختلف الجمل في اللّغة العربيّة.

لقد عرفت بهذا تطبيقات النّظريّة التّوليديّة على اللّغة العربيّة في سياقها التّاريخيّ تطبيق هذه النّظريّة في العديد من البلدان العربيّة، وبخاصّة البلدان الّتي كان لها الأسبقيّة في الانفتاح على اللّغة الانجليزيّة، ما سهّل عليها الحوار مع هذه النّظريّة ومستجدّاتها. ولئن كان لدول المشرق العربيّ الأسبقيّة في تطبيق هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة بفضل اطّلاعها المُبكِّر على مستجدّات البحث اللّسانيّ في الغرب، فإنّ لبلدان المغرب العربيّ الفضل في تتبّع مختلف التّطوّرات الّتي عرفتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، والاستفادة من نماذجها المُتطوِّرة في التّطبيق، مثلما يشهد به المشروع اللساني لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، والبحوث التّطبيقيّة لكلّ من محمّد الرّحالي، وسميّة المكيّ.

2- السّياق اللّسانيّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: ظهرت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة في الوقت الّذي طرح فيه النّحو العربيّ عدّة إشكالات على مستوى التّنظير (الكفاية الوصفيّة والتّفسيريّة) والتّطبيق (الحوسبة، والتّعليم) كصعوبته على متعلّميه، وكذا عدم كفايته في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، وهو ما يظهر في باب التّقديم، والابتداء، والاشتغال، والتّنازع، وغيرها من الأبواب النّحويّة الّتي عرف من خلالها النّحو العربي عدة إشكالات على مستوى التّنظير والتّطبيق، ومن حيث الوصف والتّفسير، ما جعل العديد من اللّسانيّين العرب يتلمّسون الحلّ البديل في النّظريّة التّوليديّة التّحويلية الّتي عرفت من خلالها تطبيقات هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة عدّة نماذج مختلفة من حيث الموضوع، وبنية الجملة العربيّة، والنّماذج النّظريّة المُؤطِّرة للتّطبيق:

2-1 من حيث الموضوع: عالجت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة عدّة مستويات من هذه اللّغة، شملت المستوى الصّوتيّ، والصّرفيّ، والتّركيبيّ، والدّلاليّ:[1]

أ- المستوى الصّوتيّ: وقد خصّه إدريس السّغروشنيّ بكتاب مستقلّ، تحت عنوان (مدخل للصّواتة التّوليديّة) الصّادر سنة (1987م) والّذي تعرّض من خلاله إلى مباحث صوتيّة متنوعة كأنواع الأصوات (صامت، وصائت) والسّمات الصّوتيّة كالتّغاير والتّقابل، أو بما يُسَمَّى عند

[1]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص215-216.

أندري مارتينيّ بالتّضاد الفونولوجيّ والتّقابل الفونولوجيّ، وكذا الفرق بين علم الأصوات التّقليديّ وعلم الأصوات التّوليديّ، مع تطبيقات على أصوات العربيّة.[1]

ب- المستوى الصّرفيّ: وقد عالجه عبد القادر الفاسيّ الفهريّ مستقلا في عدّة كتب تطبيقيّة منها:

- المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة الصادر سنة (1986م)؛
- البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجُملة (1990)؛
- المقارنة والتّخطيط في البحث اللّسانيّ العربيّ (1998م)؛
- ذرّات اللّغة العربيّة وهندستها: دراسة استكشافيّة أدنويّة (2010م)؛
- البناء الموازي الموسّع: نظريّة توليديّة جديدة (2018م).

ج- المستوى المعجميّ: وتناوله الفاسيّ الفهريّ في كتابين مستقلّين، هما:

- المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة (1986م)؛
- المُعْجَمَة والتّوسيط (1997م).

د- المستوى التّركيبيّ: وقد كان لهذا المستوى من اللّغة الحظّ الأوفر من التّطبيق لاعتبارين أساسين هما: أوّلا؛ لأنّه يشكّل المستوى الأساس من اللّغة، والثّاني؛ لأنّه شكلّ المستوى الأهمّ في اهتمامات النّظريّة التّوليدية التّحويليّة منذ نشأتها إلى مراحلها الأخيرة، وعلى هذا الأساس فقد ركّزت كلّ الدّراسات التّطبيقيّة للنظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة دراستها على هذا المستوى من اللّغة، بتخصيص دراسة مستقلة، إما لنوع من أنوع الجمل كالجملة البسيطة، أو الشّرطيّة، أو الاستفهاميّة، أو دراسة الجملة بصفة عامّة بسيطة كانت أو مركّبة، ومن بين هذه الدّراسات التّطبيقيّة للجملة العربيّة وفق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ما يلي:

- دراسة محمّد علي الخوليّ في كتابه (قواعد تحويليّة للّغة العربيّة) الصّادر سنة (1981م)؛

---

[1]- ينظر: إدريس السّغروشنيّ، مدخل للصّوّاتة التّوليديّة، ط1. الدّار البيضاء: 1987، دار توبقال، الفصل الرّابع (تطبيقات على العربيّة).

– دراسة ميشال زكريًّا في كتابه (الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة: الجملة البسيطة) الصّادر سنة (1982)؛

– دراسة عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في كتابه (اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة الصّادر سنة (1985م)؛

– دراسة مازن الوعر في كتابيه (نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة) و(جملة الشّرط عند النّحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النّحو العالميّ لتشومسكي) الصّادرين سنة (1987م) و(1999م) على التّرتيب؛

– دراسة الشّريف ميهوبي في أطروحته (بناء الجملة الخبريّة في شعر أبي فراس الحمداني: دراسة توليديّة تحويليّة) سنة (1988م)؛

– دراسة منصور خلخال في أطروحته (بناء الجملة الطّلبيّة في شعر المتنبي: دراسة توليديّة تحويليّة) سنة (1988م)؛

– دراسة محي الدّين حميدي في كتابه (الألسنية الحديثة واللّغة العربيّة: دراسة تحليلية تطبيقية لنظريّة الحكم النّحوي والربط على اللّغة العربيّة) الصّادر سنة (1997)؛

– دراسة محمّد الرّحّاليّ في كتابه (تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة) الصّادر سنة (2003م)؛

– دراسة حسام البهنساوي في كتابه (نظريّة النّحو الكليّ والتّراكيب اللّغويّة العربيّة: دراسة تطبيقيّة) الصّادر سنة (2004م)؛

– دراسة عبد الحليم بن عيسى في كتابه (القواعد التّحويليّة في الجملة العربيّة) الصّادر سنة (2011م)؛

– دراسة سميّة المكّي في كتابَيْها (الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ) و(التّنوع المقياسيّ لنظريّة الرّبط التّوليديّة: تطبيقات على العربيّة) الصّادرين سنة (2013م)؛

هـ– المستوى الدّلاليّ: ولم يحظ المستوى الدّلاليّ في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تطبيقاتها على اللّغة العربيّة بدراسة مستقلة؛ إذ لم يرد إلاَّ في سياق الحديث عن بعض السّمات الدّلاليّة التي تضبط سلامة بناء الجملة أو بعض المركّبات الاسميّة. ومن بين هذه الدّراسات

التّطبيقيّة الّتي تعرّضت إلى هذا المستوى من اللّغة في تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، ما يلي:

– دراسة ميشال زكريًّا في كتابه (الألسنيّة التّوليديّة التّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة: الجملة البسيطة) الصّادر سنة (1982)؛[1]

– دراسة مرتضى جواد باقر: مقدّمة في نظريّة القواعد التّوليديَّة، الصّادر سنة (2002م)؛[2]

– دراسة عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في كتابه (اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة الصّادر سنة (1985م)؛

– دراسة مازن الوعر (نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة) الصّادر سنة (1987).[3]

2–2 من حيث بنية الجملة العربيّة: إذا كانت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة قد انطلقت في دراستها لبنية الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، من افتراض انقسامها إلى مركّب اسميّ يشمل (الفاعل) ومركّب فعليّ يشمل (فعل+مفعول) وافتراضها أنّ جميع الجمل في هذه اللّغات الطّبيعيّة مشتقة من بنية واحدة، يعكس ترتيب عناصرها الأساسيّة، الرّتبة الّتي اعتبرها تشومسكي أصليّة بالنّسبة لجميع الجمل في هذه اللّغات الطّبيعيّة، وهي رتبة (فاعل فعل مفعول) فإنّ تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، قد انطلقت من افتراضات عدّة لرتبة هذه العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، وهي:[4]

أ– رتبة (فعل فاعل مفعول): تبنى هذه الرتّبة كلّ من ميشال زكريًّا، وعبد القادر الفاسيّ الفهريّ، ومازن الوعر، ومنصور خلخال، وغيرهم.

---

[1]– ميشال زكريًّا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة: الجملة البسيطة، ط2. بيروت: 1986، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، ص67 وما بعدها.

[2]– مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظريَّة القواعد التَّوليديَّة، ط1. عمان: 2002، دار الشّروق، ص109 وما بعدها.

[3]– مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة، ط1. دمشق: 1987 طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، ص94.

[4]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص217.

ب- رتبة (فاعل فعل مفعول): تبنى هذه الرّتبة كلّ من داود عبده، ومرتضى جواد باقر والشّريف ميهوبي.

ج- رتبة (فعل مفعول فاعل): تبنى هذه الرّتبة كلّ من محمّد فتيح، ومحي الدّين حميدي.

واختلاف هذه الفرضيّات حول الرّتبة الأصليّة لرتبة العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، في مختلف تطبيقات الدّارسين العرب للنظريّة التوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، سببه أمران رئيسان: الأوّل، هو الاستناد إلى التّراث النّحويّ والبلاغيّ في إثبات أصليّة رتبة على أخرى دون الاعتماد على ملكة المتكلّم أو طريقة الاكتساب اللّغويّ لدى متعلمّ اللّغة، الّتي تقرّ تعلّمه للنّموذج الأول من رتبة العناصر ثم بقيّة الرّتب، والثّاني، هو اختلاف النّماذج المُؤطِّرة لتطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة كما سيأتي بيانه.

2-3 من حيث النّماذج المؤطّرة للتّطبيق: اختلفت تطبيقات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، من حيث النّماذج المؤطّرة للتّطبيق، وإنْ كانت بدايتها -كما سبقت الإشارة إليه- قد بدأت مع النّموذج الثّالث، وهو (النّظريّة النّموذجيّة الموسّعة) الذي يعكس المرحلة الثّالثة من تطوّر هذه النّظريّة؛ إذ لم تتجاوز بعض تطبيقات هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة هذه المرحلة، في حين جاءت بعض التّطبيقات وفقا للمرحلة الرّابعة وهي مرحلة الرّبط والعمل/ المبادئ والوسائط، وتجاوزت بعض تطبيقات هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة هذه المرحلة إلى المرحلة الأخيرة من تاريخ هذه النّظريّة، وهي مرحلة البرنامج الأدنويّ الّذي عرفت من خلاله النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عدّة تعديلات في فرضيّاتها، في سعيها لتحقيق كفايتها الوصفيّة والنّمطيّة للّغات الطّبيعيّة. وقد كان لعبد السّلام شقروش في أطروحته (النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ) الفضل في تتبّع مختلف تطبيقات الدّارسين العرب للنظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، وفقًا لنماذجها المُؤطِّرة، وهي الّتي يتمّ سردها في الجدول الآتي:[1]

[1]- ينظر: عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص224-225.

مراحل النّظريّة التّوليدية التحويلية	النّموذج التّطبيقيّ
1- مرحلة البُنَى التّركيبيّة.	ـــــ
2- مرحلة النّظريّة النّموذجيَّة.	ـــــ
3- مرحلة النّظريّة النّموذجيَّة الموسَّعة.	- ميشال زكريًّا - مازن الوعر - خليل أحمد عمايرة - حلمي خليل - الشّريف ميهوبي - منصور خلخال
4- مرحلة الرَّبط والعمل/ المبادئ والوسائط	- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ: - اللِّسانيَّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة. - المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة. - المعجمة والتَّوسيط: نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربيّة. - محي الدّين حميدي: - الألسنيَّة الحديثة واللّغة العربيّة. - سميّة المكّي: - الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ. - التّنوع المقياسيّ لنظريّة الرّبط التّوليديّة: تطبيقات على العربيّة.
5- مرحلة البرنامج الأدنويّ	- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ: - المقارنة والتّخطيط في البحث اللِّساني العربيّ. - ذرّات اللّغة العربيّة وهندستها: دراسة استكشافيّة أدنويّة.

	– محمد الرّحالي: – تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة.

وتُعَدُّ الدّراسة التّطبيقيّة لكلّ من عبد القادر الفاسيّ الفهريّ ومحمّد الرّحالي، من بين هذه الدّراسات التّطبيقيّة، أفضلها على الإطلاق بشهادة العديد من الباحثين الذين آثروا هاتين الدّراستين، عن غيرهما من الدّراسات التّطبيقيّة للنظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة فهما إلى جانب كونهما يعكسان تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، في مرحلتها المتطوّرة التي يمثّلها نموذج البرنامج الأدنويّ، الّذي يُعَدُّ بدوره أفضل النّماذج النّظريّة تَمثُّلا لبنية النّحو في اللّغات الطّبيعيّة، ومن ثمّة الأنسب لوصف بنية الجمل في اللّغة العربيّة يعدّان مسهمين في تطوير هذه النّظريّة، من خلال جملة الاختبارات الّتي أُجْرِيَت على فرضيّات هذه النّظريّة في هذا النّموذج. "ومما يُحْسَبُ لهذا الفريق من اللّسانيِّين العرب، أنَّه لا يعد مستهلكا للمعرفة الغربيّة، بل مسهما في تأسيس هذه المعرفة؛ وذلك باختبار النّظريَّات على اللّغة العربيّة ومحاولة التّحقّق من مدى صحّة فرضياتها للتّعامل معها تصويبا وتعديلا. فدراسات الفاسيّ الفهريّ ومحمد الرّحاليّ للبرنامج الأدنويّ، تُعَدُّ بحقٍّ مشاركة فعّالة في إثراء النّظريّة، وذلك لأنّها اختبارات عمليّة لفرضيات لم تستقر بعد، وهذا مما يجعل مثل هذه الأبحاث تساير الحركة العلمية الحاليّة، وتبحث عن أجوبة للإشكاليات البحثيّة المتداولة اليوم."[1]

ثانيا– موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من نظريّة النّحو العربيّ: يظهر موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من نظريّة النّحو العربيّ، في موقفه من التّراث عامّة والّذي هو حسب تصوره إمّا معطيات لغويّة وإمّا مفاهيم وصفيّة،[2] ليشمل بذلك نقد الفهري المعطيات اللّغويّة (المدوّنة) الّتي اعتمدها النّحاة في التّقعيد لكلام العرب، إلى جانب المفاهيم الوصفيّة للنّحو العربيّ، بما فيها المنهج والفرضيّة المتبنّاة في وضع هذا النّحو:

[1]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص229.

[2]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص60.

1- موقفه من المدوَّنة: تُمثِّل المدوَّنة بالنّسبة للأنحاء اللّغويّة المعطيات اللّغويّة الّتي يَستَنِد إليها النّحاة في وضع القواعد الخاصّة بأيِّ لغة من اللّغات، وإذا كانت المدوّنة تمثِّل الشّرط الأساس لوضع أي نحو من الأنحاء اللّغويّة، فإنّه يُشْترَط كذلك في هذه المدوَّنة باعتبارها المادّة الأوّليّة لتأسيس هذه القواعد، أنْ تتّسم بالشّموليّة والواقعيّة، بحيث تمكّن واضع القواعد من الإلمام بجميع الظّواهر النّحويّة الخاصّة باللّغة المُستهدَفة بالنّحو، إلى جانب وضع القواعد النّحويّة، والنّحويّة فقط. وعلى هذا الأساس أوّل ما انتقده الفهريّ من نظريّة النّحو العربيّ هو المعطيات اللّغويّة الّتي اعتمدها النّحاة في التّقعيد لكلام العرب، والّتي تتّسم حسبه بالنّقصان والزّيف في بعض الأحيان؛ أو بعبارة أخرى عدم تحقيق الشّموليّة، والبعد عن الواقعيّة.

وفي ما يتعلّق بنقص المعيطات اللّغويّة في المدوَّنة الّتي اعتمدها النّحاة في التّقعيد لكلام العرب اعتبر الفهريّ أنّ "المعطيات الّتي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة؛ لعدّة أسباب: أوّلا لأنّنا لا ننتظر من أيّ نحو مهما كان حجمه، أن يكون من الشّموليّة؛ بحيث يزوّدنا بما يهمّنا من المعطيات. فالعربيّة -مثلا- تتضمّن استفهاما متعدّدا، واستفهاما-صدى، واستفهاما فيه فصل واستفهاما غير مباشر، ولا يكاد النّحو القديم يقول شيئا عن مميّزات هذه الأنواع المختلفة، فهو يعالج بصفة خاصّة، الاستفهام المباشر، ويقف عند تفحّص المظهر الصّرفيّ دون الاهتمام بدور التّنغيم."[1] إنّ عجز النّحو عن حصر مختلف المعيطات اللّغويّة أو تحقيق الشّموليّة قد يكون مردّه إلى طبيعة الظّاهرة اللّغويّة الّتي تتّسم بعدم الثّبات، وعلى هذا الأساس؛ فإنّ استحالة حصر أي نحو من الأنحاء مهما كان حجم قواعده، لجميع الظواهر النّحويّة في اللّغة المستهدفة بالنّحو يعود بالدّرجة الأولى إلى هذه الصّفة الّتي تتميّز بها اللّغة. وبالرّغم من ذلك يبقى النّحو في الوقت نفسه مطالبا بجمع أكبر قدر ممكن من هذه الظّواهر النّحويّة؛ حتى يتمكّن من حصر مختلف القواعد الخاصّة باللّغة المستهدفة بالتّقعيد.

أمّا ما يتعلّق بزيف هذه المعطيات اللّغويّة الّتي اعتمدها النّحاة، فيتمثّل حسب الفهريّ في اعتماد بعض النّحاة على معطيات غير واقعيّة أو معطيات زائفة في بعض الأحيان، نجد في

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص54.

الهمع، مثلا عددا من التّراكيب المبنيّة للمفعول، اعتبرها بعض النّحاة تراكيب سليمة. وهذا بعض منها:[1]

(1) كِينَ قائمٌ.

(2) كِينَ قِيمَ.

(3) اخْتِيرَ الرِّجال زيداً.

وإنّ ابتعاد المدوّنة اللّغويّة عن تحقيق الشّموليّة والواقعيّة يصعّب على النّحويّ الإلمام بجميع القواعد النّحويّة الخاصّة باللّغة المستهدفة بالنّحو، ووضع القواعد النّحويّة والنّحويّة وفقط؛ حيث يتعذّر عليه في غياب مسح كلّيّ للظّواهر النّحويّة في لغة معيّنة أن يحصر مختلف القواعد الخاصّة بها، كما يتعذّر عليه في غياب منهج نقديّ دقيق، يمكّن من التّمييز بين المعطيات اللّغويّة الواقعيّة والمعطيات اللّغويّة المكذوبة، أن يضع القواعد النّحويّة وفقط. وعلى هذا الأساس ذهب الفهريّ بعد نقده للمعطيات اللّغويّة التي اعتمدها النحاة القدماء في تقعيدهم لكلام العرب في استدلاله على نقصها وزيفها بالمعطيات اللّغويّة لبابي الاستفهام والبناء للمجهول، إلى القول بأنّه "على العكس من الفكرة الشّائعة الّتي مفادها أنّ النّحو التّقليديّ يزوّدنا بكلّ ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن نتوقّع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنّسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهها أو إنكار بعض النّحاة لها، أو اختلافها باختلاف مراحل تاريخ اللّغة... إلخ، على أنّ هذا لا يعني فساد كلّ المعطيات والتّعميمات الّتي نعثر عليها."[2] وهو ما يؤكّد على ضرورة مراجعة المدوّنة اللّغويّة/ معطيات النّحاة القدماء لاعتبارات عدّة هي:[3]

1- النّقص: على اعتبار أنّ الباحث يرصد ما يعنيه في معالجة الظّاهرة.

2- التّشويه: وذلك لأنّ الباحث ينقل وجهة نظره.

3- الإنكار: ويكون ذلك عند مخالفة الظّاهرة للقاعدة المستنبطة؛ أي مخالفة القياس للسماع.

4- الاختلاف الحاصل بسبب التّطوّر اللّغويّ.

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص55.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص55.

[3]- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص281-282.

2- موقفه من المنهج: اعتبر الفهري أنّ مشكلة النّحو العربيّ مشكلة منهج بالدّرجة الأولى، ففي غياب نحو قادر على تقديم مسح كلّي لقواعد اللّغة عبر مراحل تاريخها، يعجز كذلك النّحو العربيّ عن تقديم وصف شامل لقواعد اللّغة العربيّة عبر مراحل تاريخها، ما يدعونا إلى ضرورة مراجعة الأنحاء اللّغويّة عامّة والنّحو العربيّ خاصّة، في كل مرحلة من مراحل اللّغة.

وإنّ وصف أيّ نحو من الأنحاء لمعطيات لغوية تنتمي إلى زمن محدّد، لا تجعل منه نحوا قادرا على تقديم أوصاف جديدة لظواهر مستجدة في لغة من اللّغات، باعتبار أن اللّغة تخضع للتّغير المستمرّ، ما يستلزم ضرورة إعادة وصفها من جديد وبآليات جديدة، والأمر نفسه ينطبق على العربيّة حسب الفهري؛ "لأنّ اللّغة العربيّة قديمة أو حاليّة، توجد مستقلّة عن النّحو الّذي يمكن أن يبنيه اللّسانيّ لوصفها. وواضح كذلك أنّنا لا ننتظر من أيّ لسانيّ قديم أو حديث، أن يصف العربيّة بما لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرّة ثانية. فمهما كانت قيمة الأنحاء الّتي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللّغة أو لغيرها، فإنّ هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى؛ أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبّأ بها، علاوة على أنّها لا تُحمَّل بنفس الجهاز المفاهيميّ أو النّظريّ. ومعلوم علاوة على هذا وذاك أنّ العربيّة كسائر اللّغات، تطوّرت وتغيّرت عبر القرون، وهناك ما يدل على أنّ اللّغة الّتي وصفها سيبويه ليست هي اللّغة الموجودة حاليًّا، باعتبار كثير من خصائصها التّركيبية، والصّرفية، والصّوتيّة."[1] إنّ سمة التّغيّر الّتي تعتري اللّغات، تجعل منها لغات عدّة لا لغة واحدة، تشترك هذه اللّغات في بعض الخصائص وتختلف في بعض الخصائص، ممّا يجعل إعادة وصفها في كلّ مرحلة ضرورة ملحّة، نظرا لتغيّر خصائصها الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة، والتّركيبيّة. ووصف هذه اللّغة في مرحلة معيّنة يستلزم نحو جديدا يصف معطيات جديدة؛ لأنّ كلّ نحو من الأنحاء الخاصّة بهذه اللّغة يعكس قواعد قد تختلف كلّ الاختلاف عمّا يعكسه نحو مرحلة سابقة أو لاحقة، ممّا يضطرنا أنْ نكون أمام أنحاء لا أمام نحو واحد للّغة واحدة، كما يوضّحه الرّسم في (4):

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص53.

(4) لغة ز1 ⟵ نحو 1

لغة ز2 ⟵ نحو 2

لغة ز3 ⟵ نحو 3

..... ⟵ .....

وتوضّح التّرسيمة أنّنا أمام لغة واحدة، تعدّدت فيها الأنحاء واختلفت باختلاف الأزمنة، ولا مجال فيها لأنّ يحلّ نحو محلّ نحو؛ حيث يتعذّر، على (نحو1) الخاصّ بـــ (لغة ز1) مثلا، أن يحلّ محلّ (نحو3) الخاصّ بـــ (لغة ز3)؛ لأنّ معطيات اللّغة الخاصّة بـــ (لغة ز1) تختلف كلّ الاختلاف عن معيطات اللّغة الخاصّة بـــ (لغة ز3) وهنا لا سبيل لاعتماد نحو اللّغة (لغة ز1) لوصف قواعد (لغة ز3).

وإنّ خاصية التّغيّر الّتي تعدّ من خصائص اللّغات عامّة واللّغة العربيّة خاصّة، جعلت النّحو العربيّ حسب الفهري يواجه إشكالا منهجيّا، وقع فيه أغلب الوصفيّين من اللّسانيين المحدثين؛ حيث إنّ "مشكل المعطيات جرّ عليهم مشكل المنهج. فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء؛ نظرا لِما هناك من العلاقة بين الأصول الّتي وضعوها وبين المواد التي وصفتها هذه الأصول، مع أنّه لا ضرورة منهجيّة ولا منطقيّة تفرض الرّجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته، ومفاهيمه لمعالجة مادّة معيّنة. وقد أدّى هذا ببعضهم إلى تبنّي مواقف غريبة، تخلط بين وصف اللّغة العربيّة، وقراءة التّراث النّحويّ العربيّ."[1] على الرّغم ممّا بينهما من تباين في الأهداف؛ إذ يهدف الأوّل وهو الوصف إلى وضع نحو خاصّ باللّغة العربيّة، في حين يهدف الثّاني وهو القراءة إلى فهم الأسس النّظريّة الّتي يعتمدها هذا النّحو.

ويتمثّل بهذا خطأ هؤلاء الوصفيّين حسب الفهري في عدم التّخلص من معطيات القدماء سواء ما تعلّق منها بالمعطيات اللّغويّة أو ما تعلّق منها بالمفاهيم الوصفيّة، بعد أن اعتقدوا أنّه يمكن وصف اللّغة العربيّة باعتماد معطيات القدماء، أو وصف اللّغة العربيّة الحالية باعتماد مفاهيمهم الوصفيّة، وكلا الأمرين خاطئ حسب تصور الفهريّ، "فاعتقاد أنّ الآلة الواصفة للّغة

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص52.

العربيّة الحاليّة أو القديمة، تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة أخرى إلى الفكر النّحوي العربيّ القديم. تصوّر خاطئ، لأنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء، ليس لها أيّ امتياز في وصف العربيّة؛ بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال."[1] كما تدلّ عليه المعطيات اللّغويّة التي اعتمدها النّحاة، أو المفاهيم الوصفيّة الّتي يعتمدها نحو اللّغة العربيّة كما يوضحه موقف الفهري من فرضيّة العامل.

3- موقفه من فرضيّة العامل: لا يخفى على أحد من اللّسانيّين العرب، موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من فرضيّة العامل وغيره من اللّسانيّين المعارضين لهذه الفرضيّة في تفسير الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؛ حيث لم يكتفِ الفهري في نقده للنّحو العربيّ بالتّشكيك في شموليّة المعطيات اللّغويّة الّتي اعتمدها النّحاة في التّقعيد لكلام العرب وواقعيّتها، بعد تعرّضه لنقد نظريّة النّحو العربيّ على مستوى المدوّنة والمنهج، بل تعدّاه إلى نقد فرضيّة العامل النّحويّة التي اعتمدها النّحاة في وصف الجملة العربيّة.

وإذا تتبّعنا المراحل الّتي مرّ بها النّحو العربيّ، فلن نجد موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ من فرضيّة العامل، إلا موقفا يجتمع إلى عدّة مواقف اتُخِذَت اتّجاه هذه الفرضيّة الّتي اعتمدها النّحو العربيّ في التّقعيد لكلام العرب، وهو ما تدلّ عليه مختلف الدّراسات الّتي حاولت رصد موقف الدّارسين المحدثين من فرضيّة العامل،[2] أو الدّراسات الّتي حاولت حصر دعاة تجديد النّحو العربيّ، كما يوضّحه الجدول الآتي:[3]

النّحاة	المؤلَّف	سنة النّشر
ابن مضاء القرطبيّ	الرّدّ على النّحاة	1947م
إبراهيم مصطفى	إحياء النّحو	1937م
شوقي ضيف	تجديد النّحو	1982م
مهدي المخزوميّ	في النّحو العربيّ نقد وتوجيه	1964م

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص60-61.

[2]- نادية توهامي، نظريّة العامل النّحويّ العربيّ في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، ص271.

[3]- جنان التّميميّ، النّحو العربيّ في ضوء اللّسانيات الحديثة، ط1. بيروت: 2013، دار الفارابي، ص31-43.

إبراهيم السّامرّائيّ	النّحو العربيّ نقد وبناء	1968م
تمّام حسان	اللّغة العربيّة معناها ومبناها	1973م
عبده الرّاجحيّ	النّحو العربيّ والدّرس الحديث	1979م
عبد القادر الفاسيّ الفهريّ	اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة	1985م
أحمد المتوكّل	الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة	1985م
أحمد عبد العظيم عبد الغنيّ	القاعدة النّحويّة: دراسة نقديّة تحليليّة	1990م
يوسف الصّيداويّ	الكفاف	1999م
زكريا أوزون	جناية سيبويه: الرّفض التّام لما في النّحو من أوهام	2002م
خليل كلفت	من أجل نحو جديد	2008م
رابح بومعزة	تيسير تعليميّة النّحو: رؤية في أساليب تطوير العمليّة التّعليميّة من منظور النّظريّة اللّغويّة	2009م

وما يمكن استخلاصه من الجدول أنّ فرضيّة العامل النّحويّة، قد ظلّت محافظة على قيمتها العلميّة في الدّراسات النّحويّة العربيّة عدّة قرون، كما أنّ تأثيرها قد امتدّ زمانا ومكانا، كما تدلّ عليه مختلف المدارس النّحويّة بما فيها: البصريّة، والكوفيّة، والبغداديّة، والمصريّة، والأندلسيّة الّتي عرفها النّحو العربيّ خلال مراحل تاريخه، إلى غاية أواخر القرن السّادس الهجريّ حينما وجّه ابن مضاء (592هـ) القرطبيّ في كتابه (الردّ على النّحاة) نقده إلى نظريّة العامل في حد ذاتها، ناقلا إياها من النّقد الدّاخليّ الذي كان يُوجِّه النّظريّة نحو المسائل الخلافيّة، إلى النّقد الخارجيّ الّذي وجّه النّظريّة نحو التّمحيص والمراجعة.

واستهدف ابن مضاء في كتابه (الرّد على النّحاة) فرضيّة العامل بالتّحديد، داعيا إلى إلغاء تفسير الإعراب بناء على هذه الفرضيّة الّتي قال بها سيبويه في تفسيره لظّاهرة الإعراب؛ حيث قال: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ

الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ وعامل معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرّفع الذي في (زيد) والنّصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه ضرب. ألا ترى أنّ سيبويه –رحمه الله– قال في صدر كتابه: إنّما ذكرت ثمانية مجارٍ، لأفرّق ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بيّن فاسد."[1]. ويضيف ابن مضاء في الاستدلال على بطلان فرضيّة العامل "وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها في ما المقصد إيجازه، منها أنّ شرط الفاعل أنْ يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدُث الإعراب في ما يحدُث فيه إلاّ بعد عدَم العامل، فلا ينصب زيد بعد إنّ في قولنا: (إنّ زيدا) إلا بعد عدم (إنّ)."[2] ونجد شوقي ضيف في العصر الحديث يفند هذا الرّأي، متأثّرا بـــ (كتاب الرّد النّحاة) الذي كان له الفضل في تحقيقه ونشر آراء صاحبه بقوله: "وهذا صحيح؛ لأننا لا ننطق بكلمة (زيدا) حتّى تكون كلمة (إنّ) قد ذهبت ولم يعد لها وجود، وكان ينبغي أن تكون موجودة حتّى يمكن أن تعمل في زيد، عملها الذي يزعمه النّحاة."[3]

وقد ظهرت بعد كتاب (الرّدّ على النّحاة) عدّة مؤلّفات نحويّة، استهدفت كذلك نقد نظريّة العامل النّحويّة، وصاحب ظهورها دعوات التّيسير والتّجديد الّتي عرفها النّحو العربيّ في العصر الحديث، فسار الكثيرون من النّحاة على خطى ابن مضاء القرطبيّ في نقده لنظريّة العامل. وأوّل من سار على هديه من المحدثين إبراهيم مصطفى الّذي ذهب كذلك في كتابه (إحياء النّحو) إلى أنّه "لن تجد هذه النّظريّة من بعد سلطانها القديم في النّحو، ولا سحرها لعقول النّحاة، ومن استمسك بها، فسوف يحسّ ما فيها من تهافت وهلهلة، وستخذله نفسه حين يبحث عن العامل في مثل: أبواب التّحذير والإغراء، أو الاختصاص، أو النّداء، ثم يرى أنّه يبحث عن غير شيء. وتخليص النّحو من هذه النّظريّة وسلطانها، هو عندي خيرٌ كثيرٌ، وغاية تُقْصَد

[1]– ابن مضاء القرطبي، كتاب الرّد على النّحاة، ص76–77.

[2]– المرجع نفسه، ص77–78.

[3]– المرجع نفسه، ص25.

ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصّحيحة، بعد ما انحرف عنها آمادا، وكاد يصدّ النّاس عن معرفة العربيّة، وذوق ما فيها من قوّة على الأداء، ومزيّة في التّصوير."[1]

وإنّ دعوة ابن مضاء القرطبيّ إلى إلغاء فرضيّة العامل النّحويّة في تفسير الإعراب دعت إليه الضّرورة التّعليميّة للنّحو العربيّ؛ أي ضرورة تيسير النّحو العربيّ على متعلّميه آنذاك، وهذا بعد أنْ رأى في العامل تضليلا للمتعلّم، وفي التّعليل إجهادا لعقله، وبخاصّة أنّ التّعليل لا يُعَدُّ من جنس القاعدة النّحويّة الّتي تعتمد السّماع، بقدر ما يُعَدُّ اجتهادا عقليّا ليس إلا. ولمّا كان شوقي ضيف من دعاة التّيسير، فقد تأثّر بعد تحقيقه لكتاب (الرّد على النّحاة) بما جاء به ابن مضاء، من اعتراض على نظريّة النّحو العربيّ، فيما يتعلّق بمسألتي العامل والتّعليل وظهر هذا التّأثّر في كتابه (تجديد النّحو) الّذي يُعَدُّ استجابة صارخة لدعوة ابن مضاء، بعد أنْ رأى شوقي ضيف أنّه "صار حريٌّ بنا الآن أن نستجيب إلى هذا النّداء؛ حتّى نخلص الناس من صعوبات النّحو التي ترهقهم من أمرهم عسرا، ولن يكلّفنا ذلك جهدا، فقد مهّد ابن مضاء الطّريق أمامنا، بما وضع فيها من صُوَى وأعلام. أليس يدعو إلى إلغاء نظريّة العامل... هذا هو الأصل الأوّل الذي ينبغي أنْ نتكئ عليه في تصنيف النّحو تصنيفا جديدا، فنحن في هذا التّصنيف الجديد لن نُعنَى بالعوامل."[2] كما ظهر هذا التّأثّر في كتاب إبراهيم مصطفى (إحياء النّحو) وغيره ممّن جاء بعده من المحدثين الّذين اعترضوا على فرضيّة العامل في نظريّة النّحو العربيّ مع محاولات جادّة للتّجديد فيها.[3] وهذا لِمَا تستلزمه فرضيّة العامل من كثرة التّقدير مثلما تدلّ عليه بعض الأبواب النّحويّة كبابي الإغراء والتّحذير.

ومن الواضح كذلك أنّ مجمل دعوات تجديد نظريّة النّحو العربيّ، أو إلغاء فرضيّة العامل عند هؤلاء النّحاة المحدَثين، دعت إليه الأسباب التّعليميّة ذاتها الّتي جعلت ابن مضاء يثور على هذه الفرضيّة، فهي أسبابٌ تطبيقيّة بالدّرجة الأولى تتعلّق بصعوبة النّحو العربيّ على متعلّميه وتشترك بهذا أسباب رفض النّحاة المحدثين ممّن دعوا إلى تجديد نظريّة النّحو العربيّ، أو إلغاء

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص194–195.

[2]– ابن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ص47–48.

[3]– خليل أحمد عمايرة، العامل النّحويّ: بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغويّ، دط. عمّان: 1986، دار الفكر ناشرون وموزّعون، ص63.

فرضيّة العامل، مع أسباب ابن مضاء القرطبيّ؛ باعتبار أنّ رفض هؤلاء النُّحاة لفرضيّة العامل مردّه إلى الأهداف التّعليميّة ذاتها الّتي وجّهت نقد هؤلاء النّحاة نحو إلغاء التّقدير والتّعليل اللّذين تستلزمهما فرضيّة العامل، واللّذين اعْتُبر فيهما الأوّل إجهادا لعقل المتعلِّم، والثّاني ليس من جنس القاعدة النّحويّة، غير أنّ هذا لا ينفي دورها العلميّ في تعليل الأحكام النّحويّة وتعزيزها لدى المتعلِّمين، كما كان كذلك لتعليل الأحكام الشّرعيّة دور في تعليل الأحكام الشّرعيّة وتعزيزها وإنْ كان العامل في النّحو ليس إلا اجتهادا عقليّا يستهدف تعليل/ تفسير الأحكام النّحويّة.

فهل تشترك دواعي الفهري في ضمّ موقفه من فرضيّة العامل إلى موقف دعاة التّجديد كما عُرِف عند ابن مضاء ومن جاء بعده من دعاة التّيسير؟ وبمعنى آخر هل رفض الفهري لفرضيّة العامل في النّحو العربيّ كان لأسباب تطبيقيّة تتعلّق بصعوبته على متعلّميه؟ أم كان لأسباب تنظيريّة تتعلّق بعدم كفايته في وصف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؟

للإجابة عن هذا السّؤال، وتحديد موقف عبد القادر الفاسيّ الفهريّ بالتّحديد من فرضيّة العامل، التي اعتمدها النّحو العربيّ في التّقعيد لكلام العرب، لا بدّ من البحث في أسباب رفض الفهري لهذه الفرضيّة. وهو ما يمكن أن يوضّحه موقفه من فرضيّة العامل بالتّحديد.

لقد شكّك الفهري في كفاءة فرضيّة العامل الّتي بنى النّحاة عليها تصوّرهم للنّحو العربيّ والّتي أدّت بالنّحاة –حسب الفهري– إلى تحقيق معطيات زائفة حول طبيعة الجملة العربيّة؛ إذ تمّ بهذه الفرضيّة الّتي اعْتُمِدَت في وصف الجملة العربيّة، الفصل بين الجمل الفعليّة ومختلف الجمل الّتي ترتبط بها، بما فيها جمل الابتداء وجمل الاشتغال الّتي عدّت حسب فرضيّة العامل مستقلّة بذاتها، في الوقت الّذي عدّت فيه حسب فرضيّة التّحويل مشتقّة عنها؛ حيث رأى الفهريّ أنّ "النُّحاة القدامى اعتبروا بُنَى الابتداء، والتّقديم، والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصوّرهم يُوحِّد بينها اشتقاقيا أو تمثيليّا، وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة، اعتمادا على مقاييس عامليّة محضة."[1] لقد اعتبر الفهري أنّ ما توصّل إليه النّحاة من معطيات زائفة حول طبيعة الجمل العربيّة كلّه مردّه إلى هذه الفرضيّة، الّتي وإنْ نجحت في وضع القواعد الخاصة بالجملة

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص142.

العربيّة، إلا أنّها فشلت في الرّبط بين هذه الجمل للعلاقة الّتي تجمع بينها على مستوى التّمثيل العميق.

وإنّ تحليلنا لقول الفهري الّذي يلخّص موقفه من فرضيّة العامل، يثبت أنّ ما يتّفق فيه الفهري مع معظم المعارضين لنظريّة العامل، هو رفضه لهذه الفرضيّة، أمّا ما يختلف فيه عن هؤلاء فهو سبب هذا الاعتراض على هذه النّظريّة؛ إذ يتّضح من موقف الفهري اتجاه فرضيّة العامل النّحويّة، أنّ رفضه لهذه الفرضيّة كان لأسباب نظريّة، تتعلّق بعدم كفاءتها في وصف الجملة العربيّة، أكثر منها تطبيقيّة، تتعلّق بصعوبة النّحو الذي يعتمد هذه الفرضيّة على متعلّميه. وفي موقفه الصّريح من فرضيّة العامل خاصّة والنّحو العربيّ عامّة،* دعوة ملحّة إلى ضرورة مراجعة النّظريّة النّحويّة الخاصّة بقواعد اللّغة العربيّة، من حيث فرضيّتها (فرضيّة العامل).

ونعتبر على هذا الأساس أنّ الأسباب وراء رفض الفهريّ لفرضيّة العامل، وتبنّيه لفرضيّة التّحويل الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة علميّة بالدّرجة الأولى؛ ترتبط بكفاء هذه النّظريّة في وصف الظواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، ثم تعليميّة بالدّرجة الثّانية؛ ترتبط بإمكانية تيسير النّحو العربي على متعلّميه، من خلال تطبيقات هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة؛ حيث ذهب إلى القول: "فوضع نحوٍ للّغة العربيّة من النّمط الّذي نورده في هذا البحث، يمكن أن يعتبر تطبيقا من المرتبة الأولى، فهو تمثيل لنظريّة لسانيّة عامّة، ويدخل معها في العلاقة الموصوفة أعلاه، وقد يعتبره البعض تنظيرا للغة خاصّة هي العربيّة. وهذا التّطبيق من المرتبة الأولى يمكن أنْ يتلوه تطبيق من المَرْتَبة الثّانية. ففي تصميم كتاب مدرسي لقواعد اللّغة العربيّة يمكن أنْ يُؤْخَذ هذا البحث كمادة أوّلى أو نظريّة تستثمر في حصر أهداف الكتاب."[1] الّذي يهدف بالتّحديد إلى تبسيط قواعد اللّغة العربيّة لمتعلّميها. وتُعَدُّ بذلك هذه الأهداف تعليميّة في الوقت الّذي يكون فيه وضع القواعد ذا أهداف علميّة، تتّفق فيه الفرضيّة المعتمدة في التّنظير والتّقعيد مع حقيقة الظّاهرة اللّغويّة.

* ينظر لمراجعة موقف الفهريّ من نظرية النّحو العربيّ عامّة: عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص279–280.

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص32.

ويتّضح بهذا موقف الفهري من نظريّة النّحو العربيّ، في نقده لهذه النّظريّة على مستوى المدوّنة، والمنهج، والفرضيّة المتبنّاة في وصف الجملة العربيّة، وتُعَدُّ بذلك مشكلة النّحو العربيّ بالنّسبة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ مشكلة نظريّة بالدّرجة الأولى؛ ففي غياب معطيات لغويّة تتسمّ بالشّموليّة والواقعيّة، وغياب نحو قادر على تقديم مسح كلّي لقواعد اللّغة عبر مراحل تاريخها على مستوى المنهج، وكذا غياب فرضيّة سليمة لوصف هذه المعيطات اللّغويّة، يعجز النّحو العربيّ عن تقديم وصف شامل لقواعد اللّغة العربيّة عبر مراحل تاريخها؛ بحيث يعكس هذا النّحو حقيقة الملكة اللّغويّة، وهو ما يستلزم إعادة وصفها من جديد، بمفاهيم وصفيّة جديدة حسب ما ذهب إليه الفهري.

ثالثا- مشكلة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة: ليست مشكلة النّحو العربيّ مشكلة تعليميّة، بقدر ما هي مشكلة علميّة انجرّت عنها مشاكل تعليميّة، وهي تكمن في الفرضيّة المتبنّاة لتفسير الظّواهر النّحويّة في الجمل العربيّة وعلى رأسها الإعراب والرّتبة -اللّذان يُعدَّان الأساس في بناء الجملة، وموضوع النّظريّة اللّسانيّة بشكل عامّ، والنّحو بشكل خاصّ- وهي فرضيّة العامل الّتي اعتمدت في تفسير ظاهرتي الإعراب والرّتبة في الجملة العربيّة، والّتي عرف من خلالها النّحو العربيّ عدّة مشاكل على مستوى التّنظير والتّطبيق.

وإنّ هذه الحقيقة العلميّة المتعلّقة بالنّحو العربيّ بشكل خاصّ، والأنحاء اللّغويّة بشكل عامّ تؤكّد العلاقة المتلازمة بين النّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة والجملة من جهة، والنّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة وتعليميّة اللّغة من جهة؛ بحيث تستمدّ النّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة كفاءتها العلميّة (التّنظير) والتّعليميّة (التطبيق) من مدى مطابقتها لحقيقة الظّواهر اللّغويّة -وبالتّحديد الإعراب والرّتبة بالنّسبة للجملة الّتي تمثّل موضوع النّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة- وكلّما كانت بهذا النّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة أكثر واقعيّة في تمثّل طبيعة الجملة في اللّغات الطّبيعيّة، وتفسير هاتين الظّاهرتين (الإعراب والرّتبة) المتعلّقتين بها، كلّما كانت أكثر فاعليّة في التّعليم:

1- الجملة والنّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة: تستهدف كلّ نظريّة لسانيّة/ نحويّة وصف الجملة باعتبارها موضوع النّظريّة اللّسانيّة، أو تفسير عمليّة توليد الأنحاء اللّغويّة لهذا المستوى من اللّغة في اللّغات الطّبيعيّة، معتمدة في ذلك فرضيات متباينة من حيث الوصف والتّفسير. كما

تستهدف بدورها تعليميّة اللّغة بالدّرجة الأولى تعليم هذا المستوى من اللّغة بالتّحديد، بعد تعليم المستويَيْن الأوّل وهو المستوى الصّوتيّ، والثّاني وهو المستوى المعجميّ، لتمكين الطّفل من إنتاج سلاسل لغويَّة تمكِّنه من التّواصل باللّغة المستهدفة بالتّعليم، ويرجع اهتمام كلٍّ من النّظريّة اللّسانيّة، وكذا تعليميّة اللّغة بهذا المستوى من اللّغة، لعدّة أسباب علميّة، توجّه عناية معظم النّظريّات اللّسانيّة والأنحاء اللّغويّة إلى دراسة هذا المستوى من اللّغة بالتّحديد، وهي:

– اعتماد كلّ أشكال الخطابات اللّسانيّة على الجملة كوحدة صغرى لبناء النّص، وبالتّالي فلا مناص للنظريّة اللّسانيّة من وصفها كنظام مستقلّ؛

– تمثيل الجملة للمستوى الوسيط بين أصغر وحدة للخطاب وهو الكلمة، وأكبر وحدة وهو النّص؛

– اختلاف اللّغات الطّبيعيّة نمطيّا في ترتيب العناصر الأساسية للجملة بما فيها، نمط (ف فا مف) ونمط (فا ف مف) ونمط (مف ف فا)؛

– تعبير الجملة عن المرحلة النّهائيّة لاكتساب اللّغة عند الطفل، أو القدرة الإبداعيّة لمتكلّم اللّغة والّتي تمكّنه من إنتاج عدد لا محدود من الجمل من عدد محدود من القواعد؛

– تمثيل الجملة للمستوى التّواصليّ الأوّل لدى مستعملي اللّغة؛ بحيث تنعدم إمكانيّة التّواصل في أيِّ لغة من اللّغات بالكلمات معزول بعضها عن بعض؛

– تمثيل الجملة للقواعد الخاصّة بنظم الكلم الثّلاث (الاسم، والفعل، والحرف) الّتي ينبني عليها الكلام في جميع اللّغات؛

– تشكيل الجملة لمستوى مستقلّ بذاته؛ حيث تقوم في جميع اللّغات الطّبيعيّة على نظام مستقلّ بذاته عن غيره من أنظمة المستويات اللّغويّة الأخرى بما فيها: الصّوتي، والصّرفيّ والمعجميّ والدّلاليّ؛

– عدّ الجملة في جميع النّظريات اللّسانيّة منطلقا للتّحليل اللّسانيّ، الذي يُنطلَق فيه من الجملة إلى أصغر وحدة وهي الكلمة أو العكس؛ أي الانطلاق من الجملة إلى النّص؛

– تركيز تعليميّة اللّغات اهتمامها الأوّل على تعليميّة الجملة باعتبارها المستوى الذي يضمن التّواصل باللّغة المستهدفة بالتّعليم؛ وهي الحاجة التي تستلزم نحوا واصفا لقواعد نظم هذا المستوى من اللّغة؛

– تعبير الجملة عن مرحلة تعليميّة وسيطة للّغة بين تعلّم الكلمات وتعلّم النّصوص.

وإنّ هذه الخصائص وغيرها ممّا تتميّز به الجملة عن غيرها من مستويات اللّغة، هي التي جعلتها تكون بالأساس موضوعا للنّظريّات اللّسانيّة منذ تأسيس اللّسانيّات علما للّغة؛ حيث أخذت الجملة من خلال هذه النّظريّات تحديدات عدّة، بعضها يتقارب مع حقيقة هذا المستوى من اللّغة والبعض الآخر يبتعد كلّ البعد عن طبيعته؛ ما قد يؤثّر سلبا على تعليميّة الجملة بصفة خاصّة واللّغة بصفة عامّة، باعتبار أنّ تحديد طبيعة هذا المستوى من اللّغة، يلعب دورا مهّما في تعليميّة الجملة في اللّغة المستهدفة بالتّعليم.

2– النّظريّة اللّسانيّة وتعليميّة اللّغة: لمّا كانت تعليميّة اللّغة تستمدّ مادّتها العلميّة من النّظريّة اللّسانيّة الّتي تستهدف وصف قواعد اللّغة المُستهدفَة بالتّعليم، فقد أضحت العلاقة بين العلمين؛ تعليميّة اللّغة واللّسانيات علاقة استلزاميّة لاعتماد الأولى على الثّانية. ويرتبط بهذا نجاح العمليّة التّعليميّة للّغة، بمدى مطابقة النّظريّة اللّسانيّة لحقيقة الظّاهرة اللّغويّة؛ بحيث كلّما كانت النّظريّة اللّسانيّة أكثر واقعيّة في وصف الظّواهر اللّغويّة، كانت أكثر فاعليّة في تعليميّة اللّغة. وهي العلاقة الاستلزاميّة التي يمكن تمثّلها بالتّرسيمة الآتية في (5):

(5)

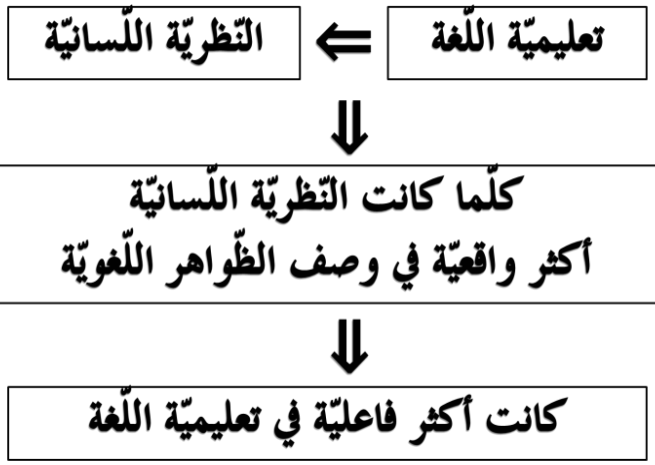

وتستمّد بهذا النّظريّة اللّسانيّة قيمتها العلميّة من مدى كفاءتها العلميّة من حيث الوصف والتفسير، وكفاءتها العمليّة في مختلف مجالات الحياة التّطبيقيّة. وقد ظهرت على هذا الأساس عدّة نظريّات لسانيّة حاولت وصف قواعد بناء الجمل في اللّغات الطّبيعيّة وفق فرضيّات متباينة محاولة من خلالها تحقيق الواقعيّة النّفسيّة، والكفاية الوصفيّة للنظريّة في وصفها المعطيات اللّغويّة، كفرضيّة العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وفرضيّة التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، وفرضيّة تحديد الوظيفة للبنية في النّحو الوظيفيّ، وغيرها من النّظريّات اللّسانيّة الّتي حاولت تحقيق الواقعيّة النّفسيّة في وصف الظّواهر اللّغويّة.

ويعرض هذا الفصل من الأطروحة طريقة تعليميّة الجملة العربيّة، وفق إحدى النّظريّات اللّسانيّة الحديثة الّتي رُشِّحت ضمن النّظريات الأكثر واقعيّة في وصف الظّواهر اللّغويّة، وهي النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّتي طُبِّقت على اللّغة العربيّة وفق عدّة نماذج نظريّة، تمّ عرضها في مراحل مختلفة من تاريخ البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ: كنموذج ميشال زكريا، ونموذج مازن الوعر، ونموذج الفاسيّ الفهريّ الّذي يُعَدُّ أفضل النّماذج تمثّلا لهذه النّظريّة في تطبيقها على اللّغة العربيّة، معتبرين إيَّاها آفاقا جديدة لتعليميّة قواعد اللّغة العربيّة في المؤسسّات التّعليميّة، وبخاصّة بعد ما طرحته فرضيّة العامل النّحويّة من مشاكل على مستوى التّنظير (الكفاية الوصفيّة والتّفسيريّة) والتّطبيق (التّعليم). معتمدين على نموذج عبد القادر الفاسيّ الفهريّ الّذي قدّمه لقواعد اللّغة العربيّة، في تطبيقه للنظريّة التّوليديّة التحويليّة على هذه اللّغة. مُنطلِقا من فرضيّة الرّتبة الأصليّة للّغة العربيّة (ف فا مف) مفسرا مختلف التّغيرات الطّارئة على هذه الرّتبة من خلال فرضيّة التّحويل، أو قاعدة النّقل العامّة (انقل أ) الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تفسير التّنوع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، كما سنتمثّله في هذا الفصل من الأطروحة.

3- إشكاليّة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة: لا يختلف اثنان في أنّ النّحو العربيّ ظلّ يشكِّل لدى متعلّمي العربيّة على اختلاف مستوياتهم التّعليميّة، الابتدائيّ والمتوسّط والثّانوي، والجامعيّ، وبخاصّة لغير النّاطقين بالعربيّة، هاجسا تعليميّا يصاحبهم طيلة فترة التّعليم؛ وحتى بعد مرحلة التّخرج وما بعد التّخرّج. وصحيح إنّ النّحو العربيّ نظريّة

واضحة المعالم تعتمد فرضيّة العامل في تحديد العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، وتفسير حركة الإعراب الخاصّة بها ورصد قواعد انتقالها من مكان إلى مكان من مواضع الجملة، ولكنّها ظلت تطرح عدّة إشكالات تعليميّة، وبخاصّة أنّ متعلّم النّحو العربيّ لا تحضره النّظريّة، مثل معلِّمها.

ومن الإشكالات الّتي يواجهها متعلّم الجملة العربيّة وفق نظريّة العامل النّحويّة، تشغيل فرضيّة الإضمار التي اعتمدها النّحاة في تحقيق الكفاية الوصفيّة لهذه النّظريّة، ممّا يجهد عقل المتعلّم في تقدير العامل، وينتقل به من كونه متعلّما للّغة إلى كونه باحثا في الأسس النّظريّة لهذا النّحو؛ فقد جرَّ على النّحاة اعتماد فرضيّة العامل في تفسير حركة الإعراب، تقدير العامل في الجمل الّتي لا يظهر فيها هذا العنصر المتحكِّم في الإعراب حسبهم، ومن ثمّة تقسيم الجمل إلى جمل فعليّة وأخرى اسميّة، وتقسيم العامل بدوره إلى نوعين: لفظيّ ومعنويّ، ضمن ما يُسمَّى بتشغيل فرضيّة الإضمار لاختزال الواقع اللّغويّ،[1] وهذا في افتراضهم أنّ لكل جملة بنية عامليّة بالضّرورة، تتكوّن من عامل ومعمول أو معمولين، فإنّ لم يوجد العامل قُدِّر، مما اضطرهم إلى تقسيم الجمل إلى فعليّة واسميّة، وتقدير العامل فيها حسب طبيعة الجملة، مثلما توضّحه التّرسيمة الآتية في (6) الخاصّة ببنية الجمل في نظريّة العامل النّحويّة:

(6)

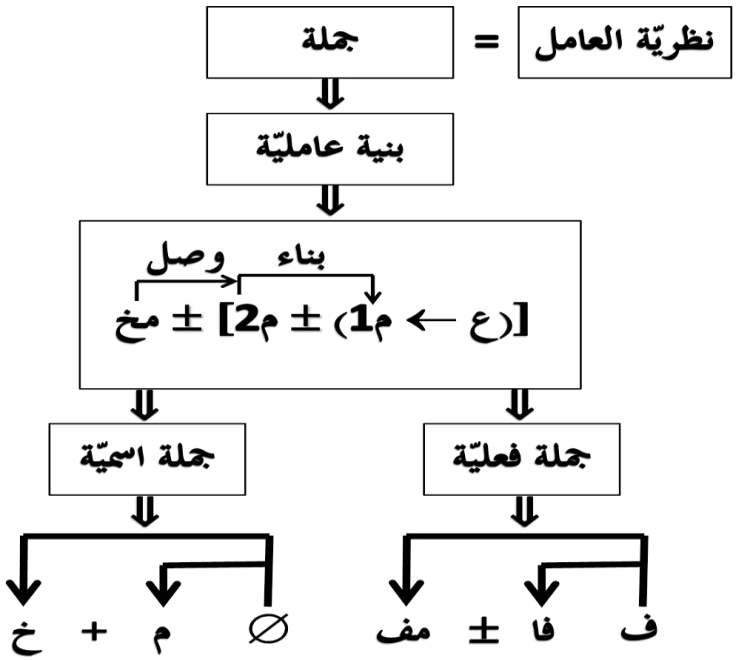

[1]– سميّة المكّي، الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربيّ والنّحو التّوليديّ، ص54 وما بعدها.

وإنّ اعتماد فرضيّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة، تنجرّ عنه مشكلتان تعليميّتان: أولاهما إجهاد عقل المتعلّم، الّذي تضطرّه هذه الفرضيّة إلى تشغيل ذهنه بشكل دائم للبحث عن العامل في الجملة، ومن ثمّة تقديره حسب طبيعتها، بدل البحث في العلاقة المنطقيّة الّتي تربط بين عناصر الجملة، مثلما تعتمده النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة. وثانيهما الانتقال به من كونه متعلّما لقواعد الجمل إلى كونه باحثا في الأسس النّظريّة لهذا النّحو. ومن بين الجمل التي تطرح عدّة إشكالات في تعليميّة الجملة العربيّة وفقا لنظريّة العامل، الجمل الشّرطيّة التي دخل فيها الشّرط على الاسم، والجمل الاستفهاميّة التي دخل فيها كذلك الاستفهام على الاسم، وجمل الاشتغال:

3-1 الجمل الشّرطيّة: تُعَدُّ الجمل الشّرطيّة الّتي يتصدَّرها اسم مسبوق بإحدى أدوات الشّرط اسما أو حرفا كانت، من الجمل الّتي تطرح عدّة إشكالات تعليميّة في تعليمها، وفقا لفرضيّة العامل؛ حيث تستلزم بدورها من المتعلّم تقدير طبيعة العامل، في كلّ مرة يتوارد فيها هذا النّوع من الجمل في مادته التّعليميّة، مثلما توضّحه الجملة الآتية في كلٍّ من (7-10) على التّوالي:

(7) قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: 01].

(8) قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ [التّكوير: 01].

(9) قال تعالى:﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النّساء: 176].

(10) قال تعالى:﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: 100].

وتعود بالدّرجة الأولى الإشكاليّة التّعلميّة لهذا النّوع من الجمل، في فرضيّة العامل التي اضطرت النّحاة إلى تقسيم الجمل في العربيّة إلى اسميّة وفعليّة. مع اشتراطهم اختصاص الشّرط بالجمل الفعليّة وهو ما جعلهم يعتبرون -اعتمادا على تشغيل فرضيّة الإضمار- هذا النّوع من الجمل الواردة في كلّ من (7-10) جملة فعليّة، في افتراضهم لها بنية خاصّة تجمع بين بنيتين

عامليّتين، ممّا يستلزم من المتعلّم الاجتهاد في تقدير طبيعة العامل الذي يتلاءم مع طبيعة هذا النّوع من الجمل، وفق ما توضّحه القاعدة الآتية في (11):[1]

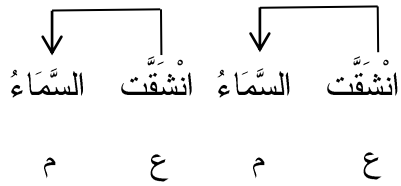

(11)

ويزداد الأمر تعقيدا على المتعلّم في اعتماد فرضيّة العامل في تعليميّة هذا النّوع من الجمل، أمام كون هذه الجمل يمكن أن تأخذ بنية عامليّة مغايرة، في حال ما إذا وردت مجرّدة من أدوات الشّرط؛ فهي بذلك فعليّة في حال دخول أدوات الشّرط عليها، واسميّة في حال خلوها من أيّ أداة من أدوات الشّرط، مما يستلزم من المتعلِّم كذلك تقدير العامل فيها حسب طبيعتها الاسميّة، وفقا لما توضّحه القاعدة الآتية في (12):

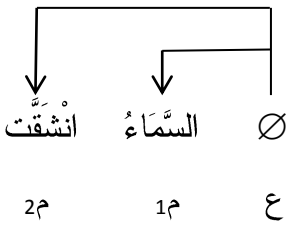

(12)

3-2 الجمل الاستفهاميّة: تُعَدُّ كذلك الجمل الاستفهاميّة الّتي يتصدَّرها اسم مسبوق بحرف من حرفي الاستفهام، من الجمل الّتي تطرح عدّة إشكالات تعلميّة في تعليمها وفقا لفرضيّة العامل؛ حيث تستلزم كذلك بدورها من المتعلّم تقدير طبيعة العامل، في كلّ مرة يتوارد فيها هذا النّوع من الجمل في مادّته التّعليميّة، مثلما توضّحه الجملة الآتية في (13) و(14):

(13) هل زيدٌ قام؟

(14) أ زيدٌ يقوم ؟

وينطبق بهذا على الجمل الاستفهاميَّة ما ينطبق على الجُمَل الشَّرطيَّة؛ فقد اضطرت كذلك فرضيّة العامل النّحاة إلى تقسيم الجمل في العربيّة إلى اسميّة وفعليّة، واشتراط اختصاص

[1]– ابن عقيل عبد الله بن عبد الرّحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط20. القاهرة: 1980، دار التّراث، ج2، ص86.

الاستفهام بالجمل الفعليّة، إلى عدّ هذا النّوع من الجمل الواردة في (13) و(14) جملا فعليّة –اعتمادا على تشغيل فرضيّة الإضمار– بافتراض بنيتين عامليّتين لهذا النّوع من الجمل[1] ممّا يستلزم من المتعلّم الاجتهاد في تقدير طبيعة العامل الذي يتلاءم مع طبيعتها، وفق ما توضّحه القاعدة الآتية في (15):

(15)

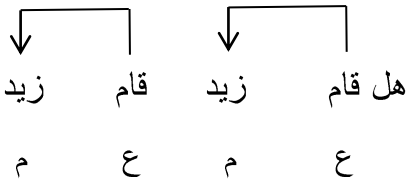

ويزداد كذلك الأمر تعقيدا على المتعلّم في اعتماد فرضيّة العامل في تعليميّة هذا النّوع من الجمل، أمام كون هذه الجمل يمكن أن تأخذ بنية عامليّة مغايرة، في حال ما إذا وردت مجرّدة من حروف الاستفهام، فهي بذلك فعليّة في حال دخول حروف الاستفهام عليها، واسميّة في حال خلوها من الاستفهام، مما يستلزم من المتعلِّم كذلك تقدير العامل فيها حسب طبيعتها الاسميّة وفقا لما توضّحه القاعدة الآتية في (16):

(16)

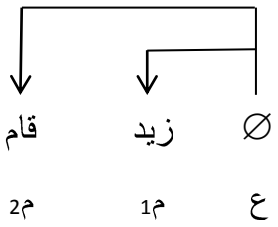

3-3 جمل الاشتغال: ينطبق على جمل الاشتغال ما ينطبق على الجمل الشّرطيّة والجمل الاستفهاميّة، التي تضطرّ فيها فرضيّة العامل من المتعلّم تقدير العامل في كلّ مرّة حسب طبيعتها الاسميّة أو الفعليّة، نحو ما توضّحه الجمل الآتيّة في (17) و(18):

(17) قال تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن:10].

(18) زيدا ضربتُه.

[1]– أبو الحسن علي بن محمّد بن عيسى نور الدّين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط1. دار الكتب العلميّة، لبنان: 1998، ج1، ص38.

وباعتبار أنّ هذا النّوع من الجمل يتضمّن اسمين يأخذان نفس الحركة الإعرابيّة، مع استيفاء الفعل لجميع معمولاته، فإنّها تضطرّ كذلك المتعلّم إلى تقدير العامل في الاسم الذي يتصدّرها، من خلال تشغيل فرضيّة الاضمار الّتي تستلزم بدورها افتراض بنيتين عامليتين لهذا النّوع من الجمل، نحو ما توضّحه القاعدة الآتية في (19):

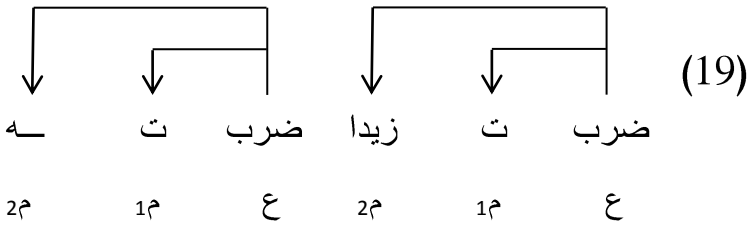

(19)

وإنّ هذه الجمل وغيرها ممّا أورده النّحاة، واجتهدوا في تفسيره بناء على فرضيّة العامل تؤكّد الإشكالات التّعليميّة الّتي تواجه متعلّم العربيّة عامّة والجملة العربيّة خاصّة، بناءً على فرضيّة العامل؛ ما يستدعي ضرورة مراجعة النّظريّة النّحويّة، وفقا لما جاء في الأنحاء النّحويّة العالميّة، كالنّحو التّوليديّ، والنّحو الوظيفيّ، اللّذين يهدفان بدورهما إلى وصف اللّغات الطّبيعيّة وفقا لطبيعتها اللّسانيّة، أو وصف الملكة اللّغويّة عند البشر. وهو ما تمثّله عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، في إعادة وصفه للجملة العربيّة وفقا للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، الّتي تستهدف وصف اللّغات الطّبيعيّة باعتبارها ملكة فطريّة.

4- فاعليّة النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تعليميّة الجملة العربيّة: تكمن فاعليّة النّظريّة التّوليديّة في تعليميّة الجملة العربيّة في اعتماد هذه النّظريّة لفرضيّة أكثر واقعيّة في وصف جمل اللّغات الطّبيعيّة، وتفسير ظاهرتي الإعراب والرُّتبة على مستوى هذه الجمل، وهي فرضيّة التّحويل الّتي اعتمدت في تفسير هاتين الظّاهرتين، انطلاقاً من افتراض أنّ مجمل الجمل في اللّغات الطّبيعيّة مشتقة من بنية واحدة، وأنَّ مختلف الجمل في اللّغات الطبيعيّة ليست إلا تغييرا في رتبة هذه العناصر الأساسيّة على مستوى هذه البنية، عن طريق قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) بمَّا يُمَكِّن لمتعلّم اللّغة –وبالتّحديد جمل اللّغة المستهدفة بالتّعليم– من معرفة رتبة العناصر الأساسيّة لهذه الجمل، ووظيفتها، وكيفيّة إعرابها.

وبهذا فإنّ انتصار الفاسيّ الفهريّ للنظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تعليميّة الجملة العربيّة ليس نابعا عن شغف بهذه النّظريّة، بقدر ما هو انتصار للحقيقة العلميّة، الّتي تؤكّد أنّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة أكثر تمثّلا لطبيعة الجملة في اللّغات الطّبيعيّة بما فيها العربيّة، في افتراضها أنّ كلّ جمل اللّغات الطّبيعيّة مشتقة من بنية واحدة. ويؤكّد ذلك أنّ "ما يتعلّمه الطّفل في مراحله الأولى من الجمل هو الجملة الفعليّة، وأنّ افتراض جملتين من نفس النّمط (الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة) للغة، كما في النّحو العربيّ، يحتّم عليه أن يختار إحدهما بدل الأخرى ليتعلّم اللّغة."[1] في حين إنّ ما يستلزمه تعلّم العربيّة بالنّسبة للمتعلّم في مراحله الأولى، هو تعلم الجملة الفعليّة، لتصبح بذلك الجمل الاسميّة في ما بعد بالنّسبة إليه، مجرّد تَغيُّرات سطحيّة في رتبة العناصر الأساسيّة لهذه الجملة (الجملة الفعليّة) عن طريق مختلف التّحويلات التي تمسُّ رتبتها الأصليّة، وهو ما تمثّلته النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في توحيدها مختلف البُنَى اللّغويّة في بنية واحدة (مركب اسمي+مركب فعلي) مع تفسيرها مختلف التّغيرات الطّارئة على هذه البنية بقاعدة التّحويل العامّة (انقل أ). ويمكن تمثّل الفاعليّة التّعليميّة لهذا النّموذج في تعليميّة الجملة العربيّة من خلال التّرسيمة الآتيّة في (20):

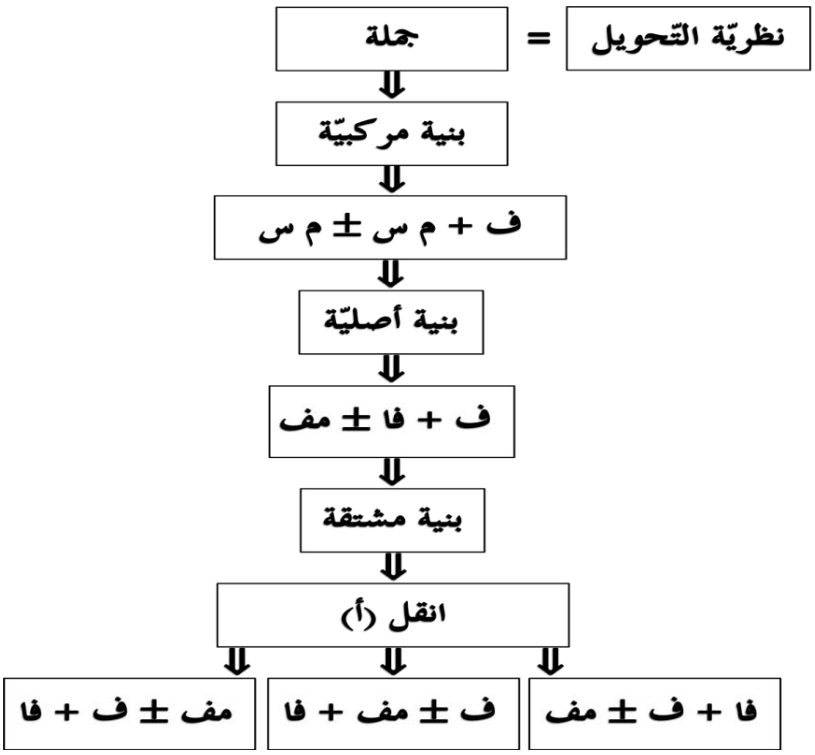

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص134.

وإنّ ما ترمي إليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بهذا هو توحيد هذه القواعد على مستوى اللّغات الطّبيعيّة عامّة، لا اعتبار هذه القواعد قواعد مستقلّة؛ بحيث تجعل كلّ قاعدة في بناء الجمل قاعدة مستقلة عن غيرها، ليصبح النّحو مجرد قواعد لا تربط فيه بين كلّ قاعدة وقاعدة أيُّ صلة، مثلما هو عليه النّحو العربيّ الّذي اختلفت أبوابه النّحويّة، باختلاف القواعد الخاصّة بكلِّ جملة، كباب الابتداء، وباب الخبر، وباب الفاعل، وباب المفعول ...إلخ. والّتي كان من المُمْكِن توحيدها في قاعدة واحدة، لتقليص عدد القواعد الخاصّة بتعليميّة الجملة العربيّة. مثلما تمثّلها الفهري في ثلاث قواعد قاعدة تحويليّة، وأخرى تأويليّة، وواحدة أسلوبيّة، مقلّصا من خلالها عدد الأبواب النّحويّة، بما يمكّن لمتعلّم العربيّة من إدراك العلاقة القائمة بين مختلف عناصر الجملة، ورتبتها، وكذا وظيفتها النّحويّة، اعتمادا على فرضيّة التّحويل الكبرى التي تؤطّر هذه النّظريّة، دون اللّجوء إلى فرضيات أخرى أقل كفاءة من النّاحيّة العلميّة، والتّعليميّة.

رابعا- نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ: يُعَدُّ مشروع عبد القادر الفاسيّ الفهريّ الذي عمل من خلاله على تطبيق النّظريّة التوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، من البحوث اللّسانيّة العربيّة التي يُشْهَد لها بالرّيادة في مجال استثمار نتائج اللّسانيّات في المجالات التّطبيقيّة. وممّا يتميّز به النّموذج التّطبيقيّ لعبد القادر الفاسيّ الفهريّ عن غيره من النّماذج التّطبيقيّة العربيّة إلى جانب الدّقة العلميّة والمنهجيّة، هو الجديّة الّتي يَشهَد له بها تتبعه لمختلف مراحل تطوّرات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، مثلما تدلُّ عليه مختلف مُؤَلَّفاته، الّتي شرع في إصدارها بداية من سنة (1985) إلى يومنا هذا.

وقد عالج الفاسيّ الفهريّ من خلال هذه المُؤلَّفات عدّة قضايا في اللّغة العربيّة، مسّت المعجم، والصّرف، والتّركيب، والدّلالة، وكان هدفه الرّئيس من هذا المشروع، هو "وصف اللّغة العربيّة الحالية، وصفا كافيا، يمكِّن من بناء نظريّة للّغة العربيّة أو (نحو) يمثّل الملكة الباطنيّة لمتكلّم هذه اللّغة، ومستعملها."[1] معتمدا في ذلك النّظريّة المعجميّة الوظيفيّة التي "تجد أصولها في عدد من الأعمال الّتي أنجزت في إطار النّحو التّوليديّ التّحويليّ، وخاصّة بريزنن (1978). وقد تطوّرت هذه النّظريّة على يد بريزنن (1979) و(1980) وكابلن (Kaplan) وبريزنن

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص32.

(1980) وگريمشو (GrimShaw) (1980) وأندروز (1979) (Andrews) ونيدل (Nidle) (1979) وموهانن (Mohanan) (1980) والفاسيّ الفهريّ (1980) وآخرين، وسيقتصر العرض الّذي أقدّمه هنا، بصفة جوهريّة على تحديدات تتعلّق بالصّياغة، مستخلصة من عمل كاپلن وبريزنن (1980)."[1] ومن القضايا الّتي عالجها الفهريّ في إطار مشروعه اللّسانيّ حول تطبيق هذه النّظريّة اللّسانيّة على اللّغة العربيّة، بنية الجملة العربيّة، والرّتبة الأصليّة لعناصرها الأساسيّة، وكذا مختلف التّغيرات التي تعرفها رتبة هذه العناصر على مستوى الجملة العربيّة.

1- البنية الأساسيّة للجملة العربيّة في النّموذج التّحويليّ: انطلق الفهريّ في تمثيل البنية الأساسيّة للجملة العربيّة، ممّا ذهب إليه تشومسكي في توحيده القاعدة الأساسيّة لتوليد مختلف الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، في افتراضه أنّ كلّ جمل اللّغات الطّبيعيّة تنقسم بدورها إلى مركّب اسميّ (الفاعل) ومركب فعليّ (الفعل+المفعول) لتكون بذلك البنية الأساسيّة الّتي تشتق منها مختلف الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، على نحو ما توضّحه القاعدة المركّبيّة في (21):[2]

(21) ج [م س [ف+م س]].

وهي القاعدة الّتي يمن تمثيلها قواعديّا بما يلي في (4):

(22) [فا [ف+مف]].

واعتبر تشومسكي بناءً على هذه القاعدة الّتي يتم توضيحها في (21) أنّ بنية الجمل في اللّغات الطّبيعيّة تَتَكوَّن من مركّب اسميّ هو الفاعل، ومركّب فعليّ يضمّ (الفعل) إلى جانب (المفعول) على أساس أنّ هناك "عدمَ تناظر بين الفاعل والمفعول؛ حيث يَقع الفاعل والفعل في عبارتين منفصلتين؛ أمّا الفعل والمفعول فيُكوِّنان عبارة واحدة، هي ما نسمّيه بـــ (المُكوِّن الفعليّ)."[3] غير أنّ عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، وإنْ كان يتّفق مع تشومسكي في توحيد القاعدة الأساسيّة لتوليد مختلف الجمل في اللّغات الطبيعيّة، وفق قاعدة مركبيّة واحدة، إلا أنّه لا يتّفق معه في تعميم هذه القاعدة على جميع الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، على أساس أنّ هناك لغات

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص80-81.

[2]- تشومسكي، اللّغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزينيّ، ط1. الدّار البيضاء: 1990، دار توبقال ص85.

[3]- المرجع نفسه، ص85.

طبيعيّة يختلف ترتيب قاعدتها لتمثيل بنية الجمل فيها، عن ترتيب القاعدة التي وضعها تشومسكي لتمثيل بنية الجمل في الإنجليزيّة؛ إذ إنّ هناك من اللّغات الطّبيعيّة ومن بينها العربيّة من لا تتضمّن مركّبا فعليًّا؛ حيث يقبع الفعل في جهة والمفعول في جهة، وبالتّالي فإنّ قاعدتها المركّبيّة تكون من النّمط الّذي توضّحه القاعدة المركبيّة في (23):

(23) ج ← [ف+م س+م س].

وهي القاعدة الّتي يمن تمثيلها قواعديّا بما يلي في (24):

(24) ج ← [ف+فا+مف].

مع إمكانية أن تتضمّن العربيّة قاعدة من مثل ما هو في القاعدة المركبيّة (25):[1]

(25) ج ← [ف+م س*+م ح*...].

وهما القاعدتان اللّتان تمّ توحيدهما في قاعدة واحدة، بعد تعديل القاعدة (24) لتشمل الجمل الفعليّة والجمل التي عُدَّت في عرف النّحاة جملا اسميّة، كما سيأتي بيانه في تغييرات الرّتبة الأصليّة، وهذه القاعدة هي التي يتمّ توضيحها في (26):

(26) ج ← (ف) + م س + أ. (أ مقولة كبرى).

ويشير الرّمز (ف) الوارد في هذه القاعدة إلى الفعل. أمّا المُركَّب الاسمي الوارد بعده فيشير إلى الفاعل. أمّا الرّمز (أ) فيشير إلى مقولة تركيبيّة، تشمل المُركَّبات الاسميّة، والمُركَّبات الوصفيّة، والمُركَّبات الحرفيّة، مثلما توضّحه الأمثلة الآتية في (27) (28) (29) على التّوالي:

(27) كتب زيد الدّرسَ.

(28) كان زيد مريضا.

(29) كان زيد في الدّار.

وتعمل بهذا القاعدة (26) من خلال المقولة الكبرى (أ) التي تعدّ أحد العناصر الأساسيّة في الجملة، على التّوحيد بين بنية الجمل الفعليّة والجمل الّتي عُدَّتْ في عرف النّحاة جملا اسميَّة، وفقا لما توضّحه التّرسيمة الآتية في (30):

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص109.

(30)

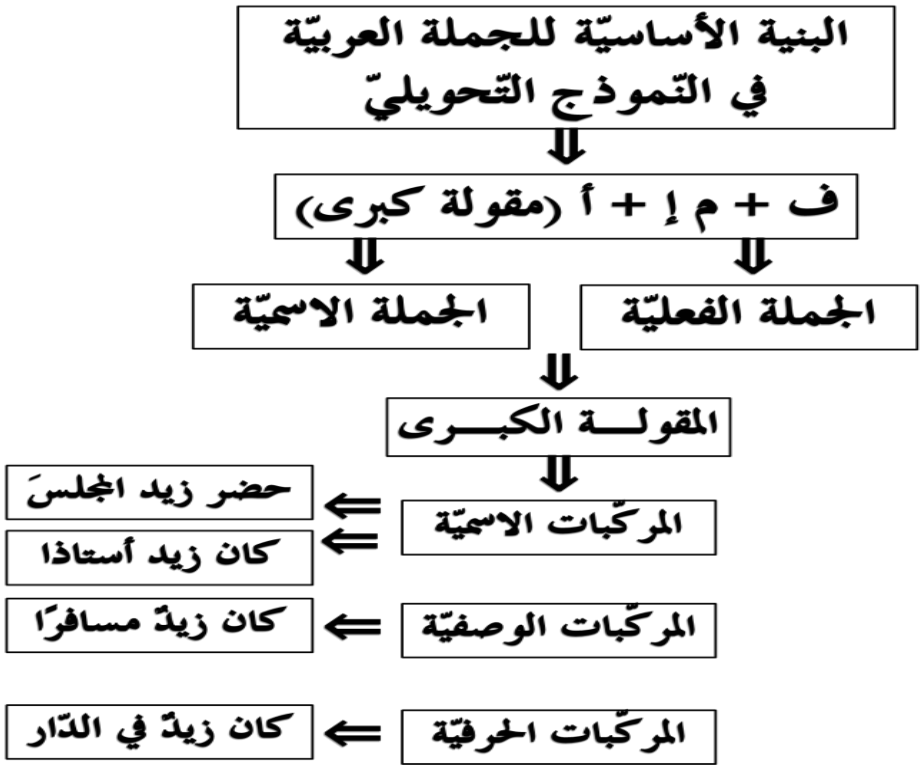

2- الرّتبة الأصليّة للجملة العربيّة في النّموذج التّحويليّ: إذا كان في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة تمثيل بنية الجملة في القواعد المركّبيّة يحدّد عناصرها الأساسيّة، فإنّ الرّتبة فيها تحدّد ترتيب هذه العناصر في المستوى العميق من هذه البنية قبل إجراء التّحويلات. وقد اتّجه على هذا الأساس عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في تحديد الرتّبة الأصليّة لعناصر الجملة في اللّغة العربيّة، معتمدا عملا رائدا لــ گرينبرك (Greenberg) في هذا المجال؛ حيث "لاحظ گرينبرك (1966) أنّ الرُّتَب المنتشرة في اللّغات للمكوّنات الثّلاثة الّتي توجد في الجُمل، هي: (أ) (فا ف مف) (كما في الإنگليزيّة، والفرنسيّة، والإيطاليّة... إلخ) و(ب) (فا مف ف) (كما في اليابانيّة والفارسيّة، والتّركيّة... إلخ) و(ج) (ف فا مف) (كما في العربيّة، والأيرلنديّة والغاليّة ...إلخ)."[1] مُستدلاً على صحّة هذه الرّتبة (ف فا مف) بالنّسبة لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، بجملة من المعطيات اللّغويّة في العربيّة، بعد أنْ قال "اِعتَبر گرينبرك أنّ العربيّة

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ "ملاحظات حول البحث في التّركيب العربيّ" أعمال النّدوة الجهويّة الّتي عُقدِت بالرّباط سنة 1987: تَقدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991 دار الغرب الإسلاميّ، ص71.

من نمط (ف فا مف) واِعتبَرتُ هذا أصل الرُّتبة كذلك في إطار التّحليل التّوليديّ التّحويليّ الّذي قَدَّمْتُه لهذه اللّغة."[1] ومن بين الاستدلالات الّتي اعتمدها الفهريّ في إثبات صحّة هذه الرّتبة بالنّسبة لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، ما يلي:[2]

أ- وجود هذه الرّتبة في الجمل الّتي تتضمّن فعلا متعدّياً؛ مثلما توضّحه الجمل في كلّ من (31) و(32) و(33):

(31) جاءَ رجلٌ.

(32) أكل عمرُو تفاحةً.

(33) أعطى زيدٌ عمراً هديّة.

ب- أمن اللّبس في الجمل الّتي تتضمّن فاعلا ومفعولا دون إعراب بارز/ ظاهر (مقدَّر) كما توضّحه الجملتان الآتيتان في (34) و(35):

(34) ضرب عيسى موسى.

(35) ضرب موسى عيسى.

ويأتي وفقا لهذه الرّتبة كلّ من (عيسى) في (34) و(موسى) في (35) فاعلين بالضّرورة أمنا للّبس، وهو ما يدعم الاستدلال على أصليّة رتبة (ف فا مف) بالنّسبة للجملة العربيّة؛ لأنّ الأمر يلتبس في حالة ما إذا كان أحد الاسمين اللّذين يعتبران فاعلا مُتقدِّما على فعله أو مخالفا لهذه الرّتبة الأصليّة؛ إذ يتعذّر في هذه الحالة تحديد الفاعل من المفعول، كما توضِّحه الجملة الآتيّة في (36):

(36) عيسى ضرب موسى.

ج- قيد الإضمار في الجمل الّتي يستلزم فيها أن يتقدّم المفسّر على الضمير لفظا أو رتبة نحو ما توضّحه الجملتان الآتيتان في (37) و(38):

(37) ابتلى إبراهيمَ ربُّه.

(38) دخل مكتبَه زيدٌ.

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص105.

[2]- يُنْظَر: المرجع نفسه، ج1، ص105 وما بعدها. والبناء الموازيّ: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجُملة، ط1. الدّار البيضاء: 1990، دار توبقال للنّشر، ص56.

وجاء وفقا لهذا القيد مُفَسِّر الضّمير (إبراهيم) في (37) متقدّما لفظا لا رتبة؛ لكونه يشغل رتبة المفعول وهي الرّتبة الواقعة بعد الفاعل؛ في حين جاء مُفَسِّر الضّمير (زيدٌ) في (38) متقدّما رتبة لا لفظا؛ لكونه يشغل رتبة الفاعل وهي الرّتبة الواقعة قبل المفعول. ولا يجوز أنْ يتأخَّر وفقا لهذا القيد المفسّر عن الضّمير في اللّفظ والرّتبة معا، نحو ما يوضِّحه لحن الجُملة الآتيّة في (39):

(39) *ابتلى ربُّه إبراهيمَ.

ويكمن لحن الجُملة في (39) في كونها تخرق قيد الإضمار الّذي وضعه النُّحاة شرطا على مفسر الضّمير؛ حيث مُفسِّر الضّمير (إبراهيمَ) متأخّرٌ لفظا عن الضّمير المُفسِّر له، ومتأخِّر رتبة؛ حيث مُفسِّر الضّمير في الجملة مفعول وليس فاعلا، وهي الرُّتبة الّتي تقع بعد الفاعل في التّرتيب (ف فا مف). وهذا الشّرط الّذي وضعه النُّحاة قيدا على الإضمار، يؤكِّد –حسب الفهريّ– أصليّة هذه الرّتبة بالنّسبة للعناصر الأساسيّة للجملة العربيّة.

د– قاعدة التّطابق الّتي تستلزم مطابقة الفعل لفاعله في الجنس والعدد إذا كان مقدَّما عليه وعدم استلزام ذلك في رتبته الأصلية بعد الفعل، وهو ما تُوَضِّحه الجمل الآتيّة في (40) و(41) و(42) على التّوالي:

(40) جاء الأولاد.

(41) الأولاد جاؤوا.

(42) *جاؤوا الأولاد.

ويُثْبِت لحن الجُملة في (41) أنّ قاعدة التّطابق تمنع مطابقة الفعل لفاعله في العدد، إذا جاء الفعل مُقَدَّما عليه، في حين تفرض القاعدة ذاتها على الفعل مطابقته لفاعله في الجنس والعدد، إذا جاء الفاعل مُقَدَّما عليه؛ إذ يستدعي نقل الفاعل من رتبته الأصليّة إلى الصّدارة إلحاق ضمير بالفعل يَدُلُّ على المطابقة، ولا يستدعي ذلك في رتبته الأصليّة. وتسهم بذلك قاعدة التّطابق كذلك –حسب الفهري– في بناء الحجّة على أصليّة رتبة (ف فا مف) بالنّسبة لترتيب عناصر الجملة العربيّة؛ حيث يستدعي نقل الفاعل من رتبته الأصليّة إضافة عنصر التّطابق العدديّ، ولا يستدعي ذلك في رتبته الأصليّة.

هـــ- مبدأ الرّأس في الصَّدر الذي اعتمدته نظريّة سين وصلة (سَ) في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لتوحيد البنية الأساس للمركّبات اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، وهو القاضي بأنّ كل المركّبات بما فيها الجملة تتكوّن من رأس، ومخصّص، وفضلة، وأنّ هذا المبدأ يقضي كذلك -مع إمكانية اختلاف ترتيب هذه العناصر من لغة إلى لغة- بأن يكون رأس الجملة الفعليّة، وهو الفعل في الصدّر؛ حيث اعتمد الفهريّ كذلك هذا الافتراض لدعم الاستدلال على أصليّة هذه الرتبة بالنّسبة لترتيب العناصر الأساسية للجملة العربيّة، قائلا: "العربيّة يرد فيها الاسم في صدر المركّب الاسميّ، والحرف رأسا في صدر المركّب الحرفيّ، والصّفة رأسا في صدر المركب الوصفيّ... إلخ. فإذا عمّمنا هذا المبدأ ليشمل الجُملة (على اعتبار أنّ الفعل رأس للجملة) أمْكَن أنْ نقول: إنّ الفعل في صدر الجُملة هو أصل الرُّتبة، كسائر الرّؤوس الأخرى الّتي تُوجَد في صدر مُركّباتها"[1] كونه يحتلّ موقع الصّدر بدل الفاعل، ممّا يُؤَكِّد على أصليّة رتبة (ف فا مف) بدل رتبة (فا ف مف) بالنّسبة لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة.

و- ثبوت هذه الرّتبة في المركّبات الضّميريّة -سواء كان الضّمير فيها منفصلا أو متّصلا- نحو ما توضّحه الجُملتان الآتيتان في كلّ من (43) و(44):[2]

(43) أعطيتنيه.

(44) أعطيتني إيّاه.

وترد الضّمائر بما فيها المتّصلة في المثال الأول، والمنفصلة في المثال الثّاني على التّرتيب المستدلّ عليه؛ حيث ورد الفعل، ثمّ الفاعل، ثمّ المفعول$_1$، ثمّ المفعول$_2$، ولا إمكانية لها في خرق هذا التّرتيب، وهو ما يدعم الاستدلال على أصليّة رتبة (ف فا مف) بالنّسبة لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة.

وذهب الفهري إلى أنّ هذه الاستدلالات الّتي تشمل إمكانيّة وجود هذه الرُّتبة في الجُملة الّتي تتضمّن فعلا متعدّيا، وكذا أمن اللّبس في الجمل التي تتضمّن فعلا وفاعلا دون إعراب بارز اعتمادا على هذه الرُّتبة، وكذا كلّ من قيد الإضمار، وقاعدة التّطابق، ومبدأ الرأس في

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص108.

[2]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، البناء الموازيّ: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجُملة، ص56.

الصّدر، وثبوت هذه الرّتبة في المركّبات الضميريّة، كلّها مؤشّرات كافية تدلّ على أنّ الرُّتبة الأصليّة للعناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، هي من نمط (فعل فاعل مفعول). كما أنهى الفاسيّ الفهريّ استدلالاته على أصليّة هذه الرّتبة، بقوله إنّ "هذه الوقائع ووقائع أخرى أوردناها في أماكن أخرى، تبيِّنُ أنّ اللّغة العربيّة رتبتها هي (ف فا مف)"[1] وهو ما ينفي أنْ تكون العربيّة من نمط رتبة (فا ف مف) الّذي أثبته تشومسكي لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة في اللّغة الإنجليزيّة.

3- تغييرات الرّتبة الأصليّة للجملة العربيّة: عالج الفهريّ في إطار مشروعه اللّسانيّ حول تطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، كلاًّ من الجمل التي عُرِفَت في عرف النّحاة بجمل الابتداء، والاشتغال، والتّقديم، تحت مبحث تغييرات الرّتبة الأصلّية للجملة العربيّة ناقدا النّحاة القدامى في تصورِّهم لهذه البُنَى الثّلاث، في اعتماد وصفها على فرضيّة العامل؛ الذي قادهم إلى "اعتبار أنّ بُنَى الابتداء، والتّقديم، والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصوّرهم يُوحِّد بينها اشتقاقيّا أو تمثيليّا، وقد وصلوا إلى مثل هذه النّتيجة؛ اعتمادا على مقاييس عامليّة محضة."[2] يمثّل فيها كلّ من عامل الابتداء، والعامل اللّفظيّ، والعامل المقدّر، على التّوالي الميزة الأساس لكلّ نوع من أنواع هذه الجمل.

وقد ذهب على هذا الأساس عبد القادر الفاسيّ الفهريّ في هذا المبحث (تغييرات الرّتبة الأصلّية للجملة العربيّة) إلى إمكانيّة توحيد هذه البُنَى الثّلاث في أصل الرّتبة المستدل عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، من خلال إعادة صياغة فرضيّات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ لتتلاءم مع طبيعة هذه الجمل، وهذا عن طريق ما يُسَمَى بالافتراض الرّابطيّ الّذي يوحد بين بنيّة الجمل التي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة بسيطة، والجمل الفعليّة. وكذا افتراض قاعدتين مستقلّتين لتوليد مختلف الجمل في اللّغة العربيّة، قاعدة تحويليّة، تهتمّ برصد مختلف التّغيرات الطّارئة على بنية الجمل الفعليّة، وبعض الجمل الّتي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة (الجمل الاستفهاميّة) وهي القاعدة التي تمثّلها قاعدة النّقل العامّة (انقل أ).

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص57.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص142.

وقاعدة تأويليّة تهتمّ برصد كيفيّة توليد الجمل التي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة مركّبة عن طريق الافتراض القاعديّ. مفسّرا بذلك الفهريّ من خلال جملة هذه الفرضيّات، مختلف التّغيرات الطّارئة على الجملة العربيّة، في إعادة ترتيبها لهذه العناصر الأساسية للجملة بصفة عامّة. مثلما توضّحه التّرسيمة الآتيّة في (45):

(45)

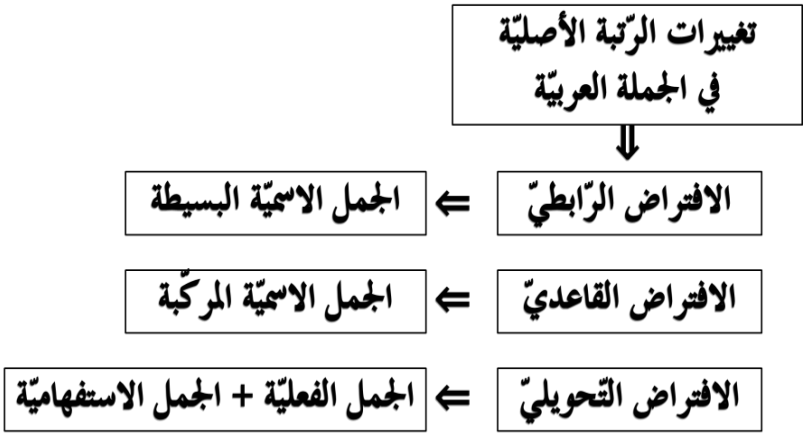

3-1 الافتراض الرّابطيّ: يهدف هذا الافتراض إلى التّوحيد بين الجمل التي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة بسيطة -منسوخة أو غير منسوخة- والجمل الفعليّة في أصل الرّتبة المستدل عليه كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، من خلال افتراض رابط مقدر بـــ (كان) في جمل من نحو (46-51):[1]

(46) الهرمُ مرتفعٌ.

(47) أمريض أنت.

(48) السُّكَّر من القصب.

(49) السَّفر صباحا.

(50) في الدَّار رجل.

(51) زيدٌ أستاذٌ.

وقد ذهب الفهري من هذه الجمل إلى أنّ هذا الافتراض، ينفي عن اللّغة العربيّة أن تكون لغة معقّدة أو غير طبيعية؛ حيث قال: "وبالفعل فقد لجأنا إلى افتراض آخر، ينفي عن اللّغة

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص133.

العربيّة أنّ تكون لغة مُعقَّدة أو غير طبيعيّة. وهذا الافتراض هو ما أسميناه بالافتراض الرّابطيّ. وهو افتراض يُوحِّد بين الجُمل الّتي اِعتُبِرت اسميّة، وتلك الّتي اِعتُبِرت فعليّة. وهذا الافتراض يعني أنّ الجُمل الّتي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية، جمل ذات رابطة (أو رابطيّة) مثلها في ذلك مثل الجُمل الّتي تظهر فيها رابطة، كما في الجُملة الآتية في (52–55):

(52) كان في الدّار رجلٌ.

(53) كان الرّجال مجتمعين.

(54) كان حسين ملكا.

(55) كان زيدٌ في الدّار."[1]

ومن الخصائص الّتي حدّدها الفهري لهذا الفعل الرّابط، أنّه يتّسم بصفات الجهة والزّمن يظهر في السّطح وقد لا يظهر حين وجود صفات أخرى، وهذا الافتراض يقرّ بأنّ "الفعل الرّابطيّ (كان) الموجود في (52–55) موجود أيضا في بنية (46–51) العميقة، وإن كان لا يظهر في بنيتها السّطحيّة، على افتراض أنّه لا يتحقّق في السّطح عندما تكون سمته الزّمنيّة [–ماض]. وبالمقابل، فإنّ الزّمن [+زمن] يفرض أن يكون الفعل الرّابطيّ محقّقا في السّطح حتّى يتحمّل الزّمن"[2] لتكون بذلك بنية الجمل الرّابطيّة أساسا –بناءً على هذا الافتراض– وفقا لما يتمّ توضيحه في (56):[3]

(56) (رابطة) + م س + أ. (أ مقولة كبرى ليست بمركّب فعلي)

وتصبح على هذا الأساس قاعدة بناء الجملة في اللّغة العربيّة، مثلما توضّحه القاعدة الواردة في (26) والمعادة هنا للتّذكير:[4]

(26) ج ← (ف) + م س + أ. (أ مقولة كبرى).

---

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص134.

[2]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، البناء الموازي الموسّع: نظريّة توليديّة جديدة، ط1. عمّان: 2018، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع، ص75.

[3]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص134.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص135.

وتنطبق هذه القاعدة بدورها من خلال هذا الافتراض (الافتراض الرّابطيّ) على كلّ من الجمل الفعليّة، والجمل التي عدّت في عرف النّحاة جملا اسمية بسيطة. على نحو ما توضّحه التّرسيمة الآتيّة في (57):

(57)

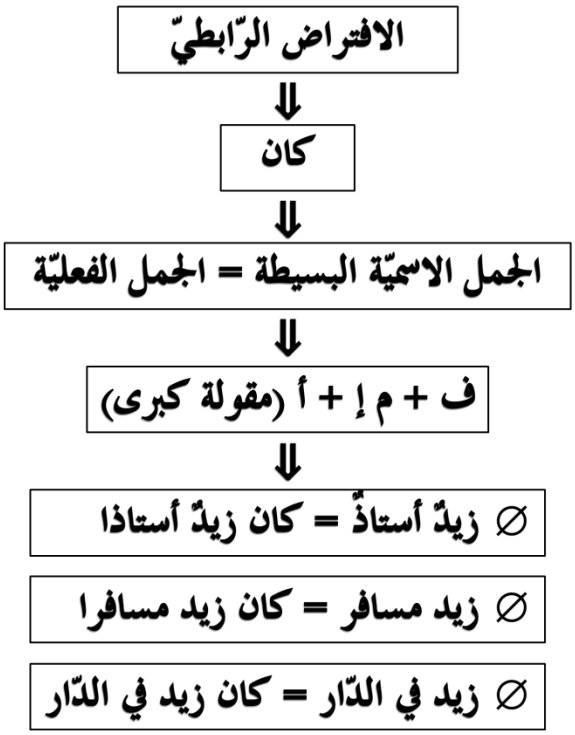

وقد ذهب الفهري من هذه القاعدة إلى أنّه إذا صحّ هذا الافتراض تكون الجمل الواردة في كلّ من (46–51) و(52–55) جملاً رابطيّة "والمركّب الاسميّ الموجود في نحو (46) أو (48) فاعلا. وبالفعل، فهناك ما يدل على أنّ هذا المركّب فاعل، باعتبار خصائصه الإعرابيّة (إذ هو مرفوع) والرُّتبيّة (في الرُّتبة الأولى بعد الفعل) والإحاليَّة (حيث يراقب فاعل الصِّفة، أو الفضلة بصفة أعمّ)"[1] فهذه الخصائص مجتمعة والّتي تنطبق بدورها على الفاعل في الجملة الفعليّة، جعلت الفهري يعتبر الاسم الوارد بعد الفعل الرّابط الظّاهر أو المقدر، فاعلا، باعتباره يلي الفعل الرّابط مباشرة، كما يأخذ حركة الرّفع ذاتها التي يأخذها الفاعل، وينطبق عليه ما ينطبق على الفاعل من خصائص التّطابق (المراقبة) بينه وبين الصّفة أو الفضلة الواردة بعده وهي الخاصيّة الّتي تميّزه عن العنصر المُفَكَّك في الجمل الاسمية المركّبة، كما سيأتي بيانه.

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص135.

3-2 الافتراض القاعديّ: يهدف الافتراض القاعديّ إلى تفسير عمليّة توليد بعض الجمل التي عُدَّت في عرف النّحاة جملا اسمية مركّبة، تخالف بدورها أصل الرّتبة المستدلّ عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسية للجملة العربيّة، مثلما توضّحه الجملتان الآتيتان في كل من (58) و(59):[1]

(58) زيدٌ ضربته.

(59) ضربته زيدٌ.

وقد اقترح الفهري لتفسير عمليّة توليد هذا النّوع من الجمل، الّتي يخالف فيها ترتيب عناصرها الأساسيّة، التّرتيب المستدلّ عليه كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة مقاربتين أساسيتين في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ مقاربة تحويليّة، تعتبر المركّب الاسميّ الواقع يمينا في (58) أو يسارا في (59) تمّ تفكيكه من موقع داخلي؛ أي داخل (ج) إلى موقع خارجي؛ أي خارجها، تاركا وراءه أثرا ضميريّا "وهي المقاربة التي اقترحها روس في إطار تصنيفه للقواعد التّحويليّة إلى نوعين، قواعد باترة كالتّبئير مثلا حيث لا يترك العنصر المنقول أثرا ضميريّا، وقواعد ناسخة؛ حيث يستلزم النقل ترك نسخة أو أثرا ضميريّا، للمقولة المنتقلة. والنّوع الأوّل يخضع للقيود على التّحويلات والنّوع الثّاني لا يخضع لها"[2] باعتبار أنّ التّفكيك يمكن أن ينتقل عبر مسافات طويلة، دون أن يحترم أيًّا من القيود الجزيريّة التي وضعها روس قيودا على مصدر التّحويل في نقل التّبئير، مثلما توضّحه الجمل الآتية في كلّ من (60) و(61) و(62) على التّوالي:[3]

(60) زيدٌ لقيتُ الرّجل الذي انتقد أباه.

(61) زيدٌ هل تعرف من انتقده؟

(62) زيدٌ رأيتُ عمرا والذي ضربه.

---

[1]- ينظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص128-129.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص129.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص129.

كما أنّه من بين الخصائص الّتي تميّز نقل التّفكيك عن نقل التّبئير، في القيود التي وضعت على البنية النّاتجة، أنّ التّفكيك خلافا للتّبئير، يكون دائما بالارتفاع، سواء كان المكان المصدر مجرورا، أو مرفوعا، نحو ما توضّحه الجمل الآتيّة في كلّ من (63) و(64):[1]

(63) زيدٌ ضربتُ غلامَه.

(64) زيدٌ مررتُ بهِ.

وإنّ هذه الخصائص وغيرها جعلت الفهري يعتبر المقاربة التّحويليّة لبنى التّفكيك، غير لائقة؛ لعدّة أسباب: منها ما يتعلّق بخاصيّة الإعراب، ومنها ما يتعلّق بخاصيّة الإضمار/ الأثر؛ إذ ليس بالضّرورة أن يطابق في هذا النّوع من الجمل المكان الهدف المكان المصدر، مثلما تستلزمه المقاربة التّحويلية، وتؤكدّه الجمل الواردة في (63) و(64). كما أنّه ليست كلّ الجمل التّفكيكيّة التي وردت في معطيات النّحاة، يستلزم فيها التّفكيك ترك أثر ضميريٍّ، كما تدلّ عليه الجمل الآتية في كلّ من (65-70):[2]

(65) زيدٌ نِعْمَ الأبُ.

(66) السّمنُ منوانٌ بدرهمٍ.

(67) أمّا السّماحةُ فشيءٌ منتشرٌ في العباد.

(68) أمّا عن السَّرقاتِ فالحديثُ طويلٌ.

(69) أمّا الحياءُ فذلك ما ينقصُهم.

(70) أمّا الانتخاباتُ فمهزلةٌ تُضَافُ إلى أُخر.

وقد اقترح الفهري بناء على هذه المعطيات المقاربة القاعديّة، لتفسير مختلف التغيّرات التي تعرفها الجملة العربيّة في إعادة ترتيبها للعناصر الأساسية للجملة بصفة عامّة، وهي المقاربة التي تمكّن من تحقيق وصف كاف لجميع المعطيات الّتي أوردها النّحاة ضمن ما يسمى بالجملة الاسميّة المركّبة؛ حيث اعتبر أنّ "القاعدة الأساسيّة التي نحتاج إليها في مقاربة هذا النوع من الجمل هي قاعدة تأويليّة لا تحويليّة. وهي قاعدة حمل من النّوع الذي دعا إليه

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص130-131.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص129.

تشومسكي (1977). وأغلب الظّن أنّها قاعدة تنتمي إلى نحو الخطاب، لا إلى النّحو الجُمْلِيّ أو إلى المكوِّن الذَّرَعِيّ، الذي يجب أن يحدّد نوع الصّلة الضّروريّة بين الموضع/ البؤرة، وبين مركّب اسميّ يوجد داخل الإسقاط المؤاخي. وبهذا يصير خرق هذه القاعدة للقيود على التّحويلات شيئا طبيعيّا؛ لأنّها ليست قاعدة تحويليّة، فليس هناك ما يدعو إلى أنْ تُحتَرَم هذه القيود."[1] وهذه القاعدة الّتي تمَّ اقتراحها في إطار المقاربة التّأويليّة، تعبر المركب الاسمي الذي يوجد خارج (ج) قد تمّ توليده فيه أصلا، مثلما توضّحه القاعدة الآتية في (71):[2]

(71) جً ← (بؤ) جَ.

وهي القاعدة التي اضطّر الفهري إلى تعديلها بالقاعدة التي يتمّ توضيحها في (72) نتيجة وجود بنى تفكيكيّة إلى اليسار كما سبق بيانه في (58) و(59) لتكون بذلك القاعدة الأساسيّة لتوليد البُنَى التّفكيكيّة على نحو:[3]

(72) جً ← (بؤ) جَ (بؤ).

ومما يشترك فيه التّفكيك إلى اليسار مع التّفكيك إلى اليمين حسب الفهري، هو وجود رابط ضميريّ (أحيانا) يتحكّم فيه المُفسِّر. وهذا ما يجعلنا نفرّق بينه وبين البدل مثلا، في جمل من نحو (73) و(74) حيث التَّركيب الأوّل تفكيكيٌّ والثّاني بدليٌّ:[4]

(73) ضربَني أخوهُ، زيدٌ.

(74) أعجبَني زيدٌ علمُه.

وتمّ تخريج الجملة في (74) على البدليّة لا على التّفكيك، لكون المُفسِّر والضَّمير يوجدان معا تحت (ج) في حين أنّ التّفكيك كما في (73) يقتضي أن يكون المُفسِّر والضَّمير في إسقاطين مختلفين، إسقاط (ج) بالنّسبة للضّمير، وإسقاط (جً) بالنِّسبة للمُفسِّر.

---

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص130.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص129.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص132.

[4]– المرجع نفسه، ج1، ص132.

ومما يختلف فيه التّفكيك إلى اليسار عن التّفكيك إلى اليمين، أنّ المُفَكَّك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون مُعيَّنا، كما يقتضيه التّفكيك إلى اليمين، نحو ما توضّحه الجملة الآتية في (75):[1]

(75) قَصَدَكَ ولدُهُ محتاجٌ.

وهذا على اعتبار أنّه من القيود الّتي وضعها الفهري شرطا على البنية النّاتجة عن المقاربة التأويليّة لبنى التّفكيك، هو قيد الإحاليّة الذي مفاده أنّ العنصر المُفَكَّك يجب أن يكون إحاليًّا أو معيّنا بتعبيره، مخالفا في هذا الشّرط النّحاةَ، فيما ذهبوا إليه من وجوب تعريف المبتدأ؛ حيث ذهب إلى أنّ "بعض النُّحاة اشترطوا فيه التّعريف، ولكن هذا غير صحيح، فالعنصر المُفَكَّك يمكن أنْ يكون نكرة؛ فيكون جِنْسِيًّا، أو مُعَيَّنًا نوعيّا، أو إشاريّا. والقيد الوحيد هو ألا يكون المُفَكَّك غير مُعيَّن، ومعلوم أنّ غير المُعيَّن ليس إحاليًّا البتّة"[2] معتمدا في إثبات صحة هذا القيد بالنّسبة للعنصر المُفَكَّك على بعض المعطيات التي أوردها النّحاة، وهي التي يتمّ توضيحها في ما يلي (76-81):[3]

(76) بقرةٌ تكلَّمتْ.

(77) رجلٌ جاءني في هذا الصَّباح.

(78) أستاذٌ في الجامعة لا يمكن أنْ يرغب في هذه المسؤوليّة.

(79) رجل دولة أتظنّه يقبل على هذا؟

(80) جاسوس طلعت علينا الأنباء بوفاته.

(81) بقرة ما أظنُّ أنّ بِوُسْعِها أنْ تتكلّم.

وذهب الفهري بناء على هذه المعطيات إلى إثبات صحة قيد الإحالية بالنسبة للعنصر المُفَكَّك إلى اليمين، دون المُفَكَّك إلى اليسار، مشترطا فيه بخلاف ما ذهب إليه النُّحاة من عدم جواز الابتداء بالنّكرة إلا بشروط (مسوّغات الابتداء بالنّكرة) الإحالية التي تعني حسبه أن يكون

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص133.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص131.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص131.

المُفَكَّك إلى اليمين مُعيِّنا جنسيّا: كالحيوان، أو النّبات، أو الإنسان. أو نوعيّا: كاعتماد الصّفة في تحديد النّوع. أو إشاريّا: كاعتماد اسم الإشارة في تحديده.

وبهذا؛ فإنّه في غياب مقاربة أكثر كفاءة من المقاربة التّفكيكيّة أوّ التّأويليّة؛ لوصف بنى التّفكيك، أو الجمل الاسميّة المركّبة بتعبير النّحاة، تبقى هاتان المقاربتان الوحيدتان الكفيلتان بوصف هذه البُنَى اللغّويّة في اللّغات الطّبيعيّة، وتبقى المقاربة التّأويليّة من بينهما المقاربة الأكثر كفاءة لوصف هذه الجمل في اللّغة العربيّة، كما توضّحه التّرسيمتان الآتيتان في كلّ من (82) و(83):

(82)

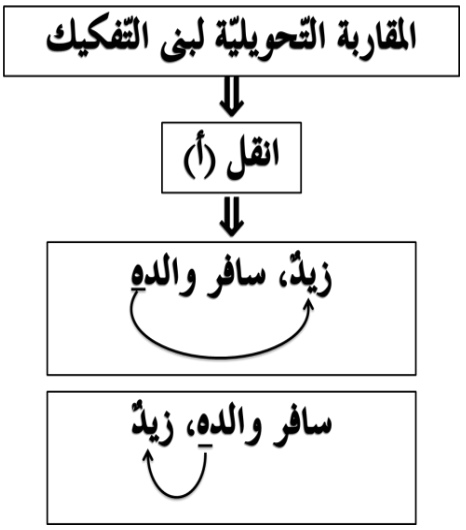

(83)

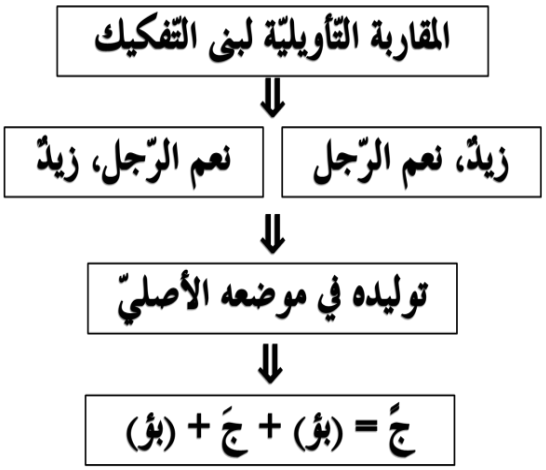

3-3 الافتراض التّحويليّ: يهدف هذا الافتراض إلى رصد مختلف التّغيرات التي تعرفها بنية الجملة الفعليّة في اللّغة العربيّة، وكذا بعض الجمل الّتي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة وهو الافتراض الذي تمثّله قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) الّتي تنطبق على البُنَى الاستخباريّة وبنى التّبئير (التّقديم) والاشتغال، والخفق، والتّسوير، والزّحلقة. وهي الّتي عمد الفهري إلى التّوحيد بينها وبين بنية الجمل الفعليّة في أصل الرّتبة المستدل عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، من خلال هذ الافتراض (الافتراض التّحويليّ). مثلما توضّحه التّرسيمة الآتية في (84):

(84)

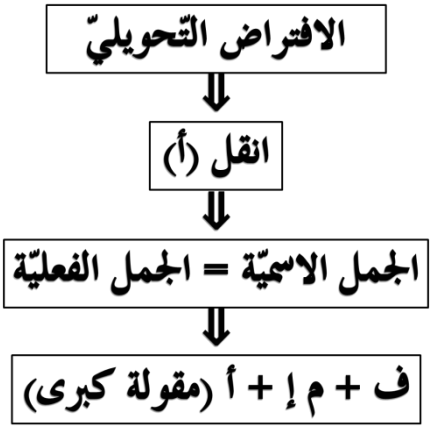

3-3-1 البُنَى الاستخباريّة: ينطبق هذا النّوع من البُنَى على الجمل الّتي عُرِفت في عرف النّحاة بالجمل الاستفهاميّة أو الجمل الّتي يتصدّرها اسم استفهام، والّتي استُعْمِل فيها هذا النّوع من الأسماء لطلب التّصوّر، في الوقت الّذي استعملت فيه الحروف (الهمزة، وهل) لطلب التّصديق، مع إمكانية استعمال (الهمزة) للمعنى الأوّل وهو طلب التّصوّر. ومن الخصائص التي حدّدها النّحاة لهذا النّوع من الجمل هو تصدّر اسم الاستفهام فيها، إلاّ أنّ الفهريّ لا يعتبر أنّ هذه سمة مميّزة لها، باعتبار أنّ هناك من الجمل الاستفهاميّة ما لا يتصدّره اسم استفهام، وهو الاستفهام-الصّدى الّذي يكرّر الجملة الخبريّة محافظا على الرّتبة فيها، والاستفهام المتعدِّد الّذي هو استفهام تصوّريّ يَنْصَبُّ على أكثر من مُكوِّن. ومن أمثلة النّوع الأوّل (الاستفهام-الصّدى) ما توّضحه الجملة في (85) أما من أمثلة النّوع الثّاني (الاستفهام المتعدّد) فهو ما توضّحه الجملتان في (86) و(87):[1]

(85) جاء مَنْ؟ (بنبر مَنْ)

(86) مَنْ ضَرَبَ مَنْ بِمَاذَا؟

(87) فإذا عرفنا من يَرْجِع له الفضل في ماذا أمكن أنْ نَحْكُمَ بتبصُّر.

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص110.

ويقبع اسم الاستفهام في هذا النّوع من الجمل في مواضع مختلفة من الجملة؛ بحيث يجعل مفهوم الصّدارة غير دقيق في تحديد مفهوم البُنَى الاستخباريّة، ليكون بذلك –حسب الفهري– تضمّن الجملة لاسم الاستفهام لا صدارته، هو السّمة المميزة لها عن الجمل الخبريّة.

أمّا تصدّر اسم الاستفهام للبنى الاستخباريّة؛ لتخالف بذلك أصل الرّتبة المستدلّ عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة، فراجع حسب الفهري إلى إمكانية انتقاله من مكان ما داخل (ج) إلى الرّبض الأيمن لـــ (ج) وهو مكان المصّدريّ، الّذي يقع مباشرة خلف الفعل؛ حيث يتمّ توليد هذه المركّبات الإسميّة داخل البنيّة الجُمْليَّة، ثمّ تنتقل إلى موضع خارج (ج) وهو المكان الذي تُولَّدُ فيه الحروف المصدريّة أو الحروف النّاسخة (كأَنْ، وإِنَّ) وكذلك حرفا الاستفهام (الهمزة، وهل). وهذا الموضع هو (مص) اختصارا لمصدريّ، وهو مصطلح اقترحه الفهريّ مقابلا لمصطلح (complementizer). وهو الموضع الّذي يتمّ توليده عن طريق القاعدة الّتي يتمّ توضيحها في (88)[1] ويتمّ فيه رصد عمليّة انتقال المركّبات الاستفهاميّة إليه عن طريق التّرسيمة الموليّة في (89):

(88) جَ ← (مص) ج.

(89)

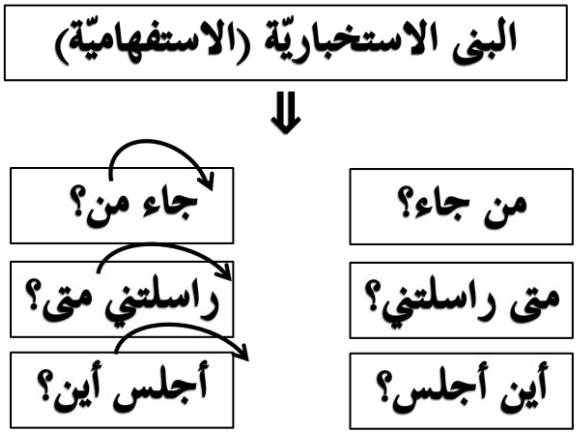

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص111.

وقد ذهب الفهريّ إلى أنّ مجمل البُنَى الاستخباريّة، باستثناء الجمل التي تتضمّن الاستفهام الصّدى كما في (85) يوجد فيها (مص) وهي بذلك تعدّ جملا من مرتبة (جَ) (لا ج فقط). ويُمثَّل للبنية العامّة لهذا النّوع من الجُمَل، بالمُشجَّر الآتي في (90):[1]

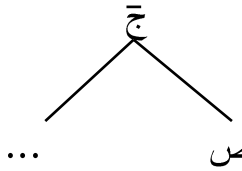

(90)

ويُعَدُّ المَصْدَريّ (مص) في البُنَى الاستخباريّة الموضع الخاصّ بأدوات الاستفهام، وهو الموضع الذي يتقدّم الفعل مباشرة، ولكنّ إذا وُجِد الموضع (topic) يتقدّمه؛ أي يسبق المصدريَّ، ولا يَصِحُّ أنْ يكون المصدري قبل الموضع في الرّبض الأيمن لــ (ج) كما تدلّ عليه سلامة الجمل في كلٍّ من (91) و(92) و(95) و(96) في مقابل لحن الجملتين في كلّ من (93) و(94):[2]

(91) زيدٌ هل ضربتَه؟

(92) زيد من ضربه؟

(93) *هل زيدٌ ضربتَه؟

(94) *من زيدٌ ضربَه؟

(95) ماذا شربت؟

(96) ابن من رأيتَ؟

وإنّ ما تعنيه سلامة الجمل في كلّ من (91) و(92) و(95) و(96) في مقابل لحن بعضها في كلّ من (93) و(94) أنّ المصدريّ لا يوجد وحده خارج (ج) بل هناك مواضع أخرى تتقدّمه، وهي ما تُسَمَّى بالموضع (topic) الّذي يمكن أنْ تشغله عناصرُ أخرى، يتمّ توليدها فيه عن طريق قواعد معجميّة، أو نقلها إليها عن طريق قاعدة النّقل العامّة (انقل أ). "وموقع أدوات الاستفهام من هذه المواضع إذا مص، إلى الرّبض الأيمن لِــ (جَ) حيث توجد مُلحقَة بــ (جَ). فالحروف الموصولات تولد في القاعدة؛ حيث تَمْلأُ القواعدُ المعجميّة هذا

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص111.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص111.

الموضع بها، وتكتمل البنية التي لا يطرأ عليها تغيير يُذْكَر. أمّا المركّبات (الاسميّة، أو الحرفيّة أو الوصفيّة) فَتُوَلَّد أوّلا في داخل البنية، ثمّ تنتقل إلى مكان مص، إذا ظلّ فارغا في البنية السّطحيّة، وهذا ما يفسّر التّوزيع التّكامليّ بين حروف الاستفهام وأسماء الاستفهام، إذ يمكن ظهور إمّا الحرف أو الاسم، ولا يمكن ظهورهما معا."[1] وإنّ ما تشترك فيه بهذا أسماء الاستفهام مع الحروف الّتي عُرِفت في عرف النّحاة بالأدوات الصّدّور أو الّتي لها الصّدارة في الكلام كالحروف المصدريّة، أو النّاسخة، وحروف الاستفهام، هو الموضع الذي يمكن أن تقبع فيها كلّ من هذه الأدوات أو أسماء الاستفهام، وهو موضع المصدري (مص). غير أنّ ما يميّز أسماء الاستفهام عن هذه الأدوات الصّدور، هو أنّ الأولى (أسماء الاستفهام) يتمّ توليدها داخل (ج) ثمّ يتم نقلها إلى موضع المصدريّ لـــ (جَ). في حين أنّ الثّانية (الحروف المصدريّة) يتمّ وصلها بـــ (جَ) عن طريق قاعدة حشو معجميّ في موضع المصدريّ. وهو ما يفسّر حسب الفهريّ إمكانية توارد أحدهما؛ إمّا حرف الاستفهام أو اسم الاستفهام في غياب الآخر، وعدم إمكانية تواردهما معا، حيث يتعذّر على مكان (مص) أنْ يشغلاه معا.

3-3-2 بنى التّبئير: يشمل هذا النّوع من البُنَى بُنَى التّقديم عند النّحاة، والّتي تشمل الجمل الفعليّة التي تقدّم فيها مفعولها أو أحد فضلاتها، والجمل الاسميّة المنسوخة بـــ (كان) أو إحدى أخواتها، والّتي تقدّم فيها كذلك خبرها أو أحد فضلاتها عليها. وهي الجمل الّتي تم تفسير تغيير رتبتها للرتبة الأصليّة المستدل عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسية للجملة العربيّة بفرضيّة التّحويل العامّة (انقل أ) الّتي اعتمدها الفهري في إطار النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة؛ وبالتّحديد الافتراض التّحويليّ، الّذي يمثّل فيه التّبئير "عمليّة صوريّة يتمّ بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركّبات الاسميّة، أو الحرفيّة، أو الوصفيّة... إلخ من مكان داخليّ (أي داخل الجُملة) إلى مكان خارجي (خارج الجُملة)"[2] المُحدَّد بالقاعدة (71) المعادة هنا للتّذكير:

(71) جً ← (بؤ) جَ.

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص114.

ومن الجمل الّتي ينطبق علها نقل التّبئير؛ ليتمّ توليدها وفق هذه القاعدة، الجملُ الآتية في كلّ من (97-102):[1] والّتي يتمّ التّمثيل لعمليّة انتقالها بالتّرسيمة الآتية في (103):

(97) إيّاك نعبد.

(98) الله أدعو.

(99) في الدّار وجدتُه.

(100) غدا سنلتقي.

(101) أميتا كان؟

(102) أمّا عن زيد فحدِّث ولا حرج.

(103)

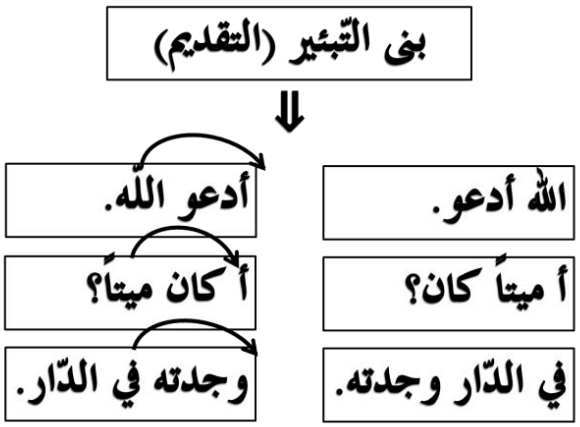

ومن القيود الّتي يخضع لها هذا النّوع من النّقل (نقل التّبئير) باعتباره لا ينطبق بصفة مطلقة، كما في التّفكيك، ما يتعلّق بالمكان المَصْدَر، ومنها ما يتعلّق بالمكان الهدف، ومنها ما يتعلّق بميدان التّحويل، ومنها ما يتعلّق بصورة التّحويل، ومنها ما يتعلّق بخَرْج التّحويل؛ أي البنية النّاتجة عن هذا النّوع من النّقل.[2]

وقد اعتمد الفهري في ضبط قيود المصدر على كلّ من القيود التي وضعها روس على التّحويلات، والقيود التي وضعها النّحاة العرب شرطا على التّقديم، بعد أن اعتبر أنّ بعضا من هذه القيود الجزيريّة الّتي وضعها روس والّتي من بينها: قيد الجزيرة الميميّة، وقيد المركّب

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص114-115.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص115.

الاسميّ المعقّد وقيد المركّب العطفيّ، وقيد الفرع الأيسر.* وكذا بعض الشّروط الّتي وضعها النّحاة على التّقديم، والّتي مفادها أنْ لا يتصدَّر المَصدَرَ (الجُملة المنقول منها المُكوِّن) أحدُ المقولات الّتي تمنع أنْ يعمل ما بعدها في ما قبلها، وهذه المقولات هي "أدوات الاستفهام وأدوات الشّرط، وأدوات التّحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبريّة، والحروف النّاسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وأدوات العرض."[1] هي ما يصحُّ أنْ يكون قيدا على المكان المصدر، إذا تمّ إعادة صياغتها لتتلاءم مع النّماذج الحديثة. فالقيود الجزيريّة الّتي وضعها روس، هي ما يمنع حسب الفهريّ التّبئير في جمل من نحو (104-107) ومن ثمّة يفسِّر لحنها:[2]

(104) *زيدًا مَنْ ضَرَبَ؟ (قيد الجزيرة الميميّة)

(105) *زيدًا أظنُّ الرّجل الّذي انتقد انتحر. (قيد المركّب الاسميّ المعقّد)

(106) *زيدًا انتقدْتُ وعمرا. (قيد المركّب العطفيّ)

(107) *زيدٍ انتقدتُ أبا. (انتقدت أبا زيدٍ) (قيد الفرع الأيسر)

وكذلك القيود الّتي وضعها النّحاة شرطا على التّقديم، هي ما يمنع حسب الفهريّ التّبئير في جمل من نحو (108) ويفسِّر لحنها:[3]

(108) *زيدا هل رأيتَ.

أمّا القيود الّتي تتعلَّق بالمكان الهدف؛ أي المكان المنقول إليه المُكوِّن المُبَأَّر، فقد حدّدها الفهريّ بقيد واحد، وهو "أنّ العنصر المنقول يجب أنْ يَحُطَّ في مكان بؤرة (وهو المكان الّذي يحطُّ فيه الموضع أو البؤرة) في الرَّبض الأيمن لـــ (ج). وهذا تمشيّا مع نظريّة تحويلات النَّقل الّتي تفترض أنّ النّقل يكون دائما إلى أرباض الاسقاطات الكبرى (م س، ج، وجَ، وجً) إلى

* ينظر لمزيد من الاطلاع حول طبيعة القيود التي وضعها روس على هذا النّوع من النّقل: الفصل الأوّل من الأطروحة.

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص116.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص116.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص116-117.

يمينها أو إلى يسارها، وبذلك نضمن أنّ (أ) لن تحطّ في أيّ مكان؛ بلْ ستحطّ في المكان الملائم ألا وهو (بؤ)."[1]

وأمّا القيود الّتي تتعلَّق بكلّ من ميدان التّحويل وصورة التّحويل؛ أي الجُمل الّتي يمكن أنْ يقع فيها هذا النَّوع من النَّقل، وطريقة النَّقل فيها؛ فهي خاصّة بالجمل الّتي تتضمّن أكثر من ميدان جمليّ واحد، باعتبار أنّ النّقل يمكن أنْ يقع في ميدان جملي واحد، كما يمكن أنْ يقع في أكثر من ميدان جمليّ. فالاستفهام مثلا، ينطبق في ميدان جُمْلِي واحد في جملة مدمجة أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة، نحو ما توضّحه الجمل في كلّ من (109-113):[2]

(109) لا أدري من جاء.

(110) مَنْ جاء؟

(111) مَنْ تريد أنْ انتقدَ؟

(112) مَنْ حَسِبْتَ أنَّ زيدا انتقدَ؟

(113) مَنْ حَسِبْت أنّ عمرا يعرف أنّ زيدا انتقدَ؟

ويخضع هذا النّوع من النّقل في الجمل الّتي تتضمّن أكثر من ميدان جمليّ واحد، كما هو في (111) و(112) و(113) إلى جملة من القيود المتعلّقة بصورة النّقل فيها، "كمبدأ التّتابع السّلكيّ ومبدأ التّحتيّة، اللّذين اقترحهما تشومسكي سنة (1973) ليقيّدا هذا النّوع من التّحويل. باعتبار أنّ التّحويلات كما هو معلوم يمكن أنْ تنطبق في العجر السّلكيّة، الّتي تختلف حسب طبيعة اللّغات. فمن العجر السّلكيّة في العربيّة: عجرة المركّب الاسميّ (م س) وعجرة الجملة المسبوقة بمصدريّ (جَ) وعُجَرة الجُملة الّتي فيها تبئير (جً) وعُجَرة الجملة البسيطة أحيانا (ج). ومن القواعد ما ينطبق في سلك داخليّ فيُسَمَّى سلكيًّا، ومنها ما ينطبق في آخر سلك فيدعى بعد

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص117.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص118.

سلكيّ. والتّتابع السلكيّ والتّحتيّة مبدآن يقيّدان هذا الانتقال عبر الأسلاك. وهما مبدآن يرجعان إلى مبدإ أعمّ هو مبدأ المحليّة."[1]

ويُعْنَى مبدأ التّتابع السّلكيّ في هذين المبدأين بتحديد الصّورة التي يتمّ فيها النّقل عبر هذه الأسلاك، وهذا في الجمل التي تتضمن أكثر من عجرة سلكيّة؛ حيث يفيد أنّ الانتقال عبر هذه الأسلاك لا يحصل وثبة واحدة؛ بل يحصل عبر المصدريّ (مص) الموجود في كلّ (جَ) بصفة سلكيّة. وهو ما ينطبقّ على نقل اسم الاستفهام (مَنْ) الذي يتصدّر الجمل في كلّ من (111) و(112) و(113) والّتي يقرّ فيها "افتراض مبدأ التّتابع السّلكيّ أنّ (مَنْ) في الجُمل الثّلاث، لم تنتقل وثبة واحدة من المكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الموصول) وإنّما انتقلت عبر المصدريّ (مص) الموجود في كلّ (جَ) بصفة سلكيّة؛ أي بالتّدرج من سلك إلى آخر."[2] مثلما يوضّحه المُشجَّر الآتي في (114):[3]

(114)

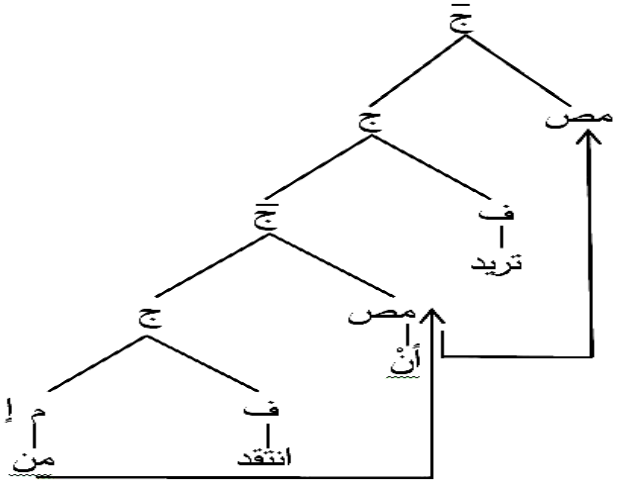

ويُوضِّح المُشجّر أنّ اسم الاستفهام (مَنْ) حسب الفهريّ، كان قد وُلِد مفعولا في جُملة (أنْ انتقدَ مَنْ) أي موقعه الأصليّ، وهو مصدر النَّقل، ثمّ بعد دمج هذه الجُملة بجملة (تُريدُ) انتقل اسم الاستفهام إلى الجُملة الرّئيسة (تريد) أي صُعِّد إلى رتبة المفعول في جملة (تُريدُ مَنْ أنْ انتقدَ) ثم نُقِل إلى ربضها الأيمن (من تريد أنْ انتقد)؛ أي انتقل إلى الهدف وهو مكان المصدريّ، تحت

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1 ص117.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص118.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص118.

مبدأ التّتابع السّلكيّ، وقيد النَّقل عبر المصدريّ. غير أنّ هذا الانتقال السّلكيّ عبر كلّ مصدريّ في (جَ) لا يكون كذلك بصفة مطلقة؛ بل يخضع كذلك في انتقاله من مصدري إلى مصدريّ إلى جملة من القيود، وهي:[1]

– لا يحدث هذا التّدرّج في النَّقل إلا عبر المصّدريّ الّذي يُعْتبَر بابا للإفلات؛

– لا يحصل هذا النَّقل إلا حينما يعمل في المصدريّ فعل من الأفعال الّتي تُعْتَبَر جسورا؛

– أنّ الموصول يجب أنْ يكون خبريّا لا استفهاميّا.

ويفيد القيد الأوَّلُ الّذي وُضِعَ شرطا على التّتابع السّلكيّ أنّ الانتقال عبر هذه الأسلاك، لا يمكن أن يتمّ إلا عبر المَصْدَرِيِّ (مص) الّذي يُعْتَبَر بابا للإفلات، مثلما هو موجود في كثير من اللّغات الّتي تتوفّر بهذا على إمكانية بناء جمل من نحو (111) و(112) و(113). باعتبار أنّ من اللّغات من ليس فيها إفلات، وبالتّالي يتعذَّر فيها على هذا النّوع من النّقل (نقل الاستفهام) أنْ يَمُرَّ عبر المصدريّ الّذي يسمح بعبور أيّ مقولة عبره، ما يعدم فيها إمكانية توفّرها على هذا النّوع من الجمل؛ ولذلك فالاستفهام فيها محدود في سلك جمليّ واحد كما في (109) و(110) ومن ضمن هذه اللّغات الرّوسيّة.[2]

ويفيد القيد الثّاني الّذي وُضِع كذلك قيدا على التّتابع السّلكيّ، أنّ الانتقال عبر هذه الأسلاك لا يتمّ إلا إذا كان يعمل في المصدريّ فعل من الأفعال التي اعتبرها الفهريّ من الأفعال الجسور، "وهي أفعال نفيسة من نوع خاصّ تُخَوِّل المقولة المنتقلة الإفلات، في الوقت الذي لا يمكن لأفعال أخرى أن تسمح بإفلات هذه المقولة. ومن جملة هذه الأفعال الجسور (ظنّ وحسب، وخال، وعلم، وعرف... إلخ)."[3] فهذه الأفعال الّتي عدّها الفهري من الأفعال الجسور هي ما تسمح بإفلات العنصر المراد تبئيره، وبالتّالي انتقاله عبر مختلف الأسلاك الجمليّة إلى الرّبض الأيمن لـــ (ج) في الوقت الّذي يتعذّر على الأفعال التي لا تعدّ من الأفعال الجسور أنْ

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص119.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص119.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص119.

تسمح بإفلات هذا العنصر المراد تبئيره، وبالتالي انعدام إمكانيّة انتقاله عبر مختلف هذه الأسلاك الجمليّة، مثلما يدلّ عليه لحن الجملتين في (114) و(115):[1]

(115) *منْ رأيتَ أنّ زيدًا انتقدَ؟

(116) *منْ أخبرتني أنّ الرَّجل سبَّ؟

ويكمن لحن هذه الجمل في كونها خرقت أحد القيود على مبدأ التّتابع السّلكيّ، وهو أنّ العامل في المصدريّ (رأى) في (115) و(أخبر) في (116) ليس من الأفعال الجسور الّتي تسمح بإفلات اسم الاستفهام (مَنْ) من موقعه الأصليّ داخل الجُملة المُدمَجة إلى الرّبض الأيمن للجُملة الرّئيسة.

ويفيد كذلك القيد الثّالث الذي وضع كذلك قيدا على مبدأ التّتابع السّلكي أنَّ الموصول بالجملة الرّئيسة، يجب أنْ يكون خبريّا لا استفهاميّا؛ حتى يتمكّن اسم الاستفهام من الانتقال عبر هذه الأسلاك الجمليّة، إلى الرّبض الأيمن للجملة الرّئيسة، وهو ما تدلّ عليه سلامة الجملة (117) في مقابل لحن الجملة (118):[2]

(117) منْ تظنُ أنّ زيدًا انتقد؟

(118) *منْ تساءلتَ هلْ انتقدَ زيدٌ؟

ويكمن لحن الجملة الثّانية في مقابل سلامة الجملة الأولى، في كونها خرقت كذلك أحد القيود على مبدأ التّتابع السّلكيّ، وهو وجوب خبريّة الموصول؛ إذ الجملة التي تمّ وصلها هنا بالجملة الرّئيسة هي جملة استفهاميّة لا خبريّة تتّفق مع ما تمّ وصلها به في المعنى، وتسمح بانتقال أحد عناصرها إليه وهي بذلك تمنع انتقال الاستفهام (مَنْ) من داخلها إلى المصدريّ في (هل انتقد زيد؟) ثمّ إلى الرّبض الأيمن للجملة الرّئيسة (تساءلت).

وفي الوقت الّذي يُعنَى فيه مبدأ السّلكيّة بتحديد الصورة الّتي يتمّ بها تحويل النّقل في أكثر من عجرة سلكيّة، يُعنَى فيها مبدأ التّحتية بتحديد عدد الأسلاك الّتي يمكن أنْ يعمل فيها التّحويل. ومفاد هذا القيد أنّ العنصر المتنقّل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكيّة واحدة. وهو ما

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص119.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص119.

يمكن أنْ يستوعب عددا من القيود الّتي وضعها روس. فمن ذلك قيد المركّب الاسميّ المعقّد وقيد الجزيرة الميميّة، إذا اعتبرنا أنّ كلا من (ج) و(جَ) عجرتان سلكيتان. وهو ما يمكن توضيحه بلحن الجملتين الآتيتين في (120) و(121) في مقابل سلامة الجملة السّابقة في (119):

(119) مَنْ حَسِبْتَ أنَّ زيدا انتقدَ؟

(120) *مَنْ حَسِبْتَ أنَّ الرّجل الّذي انتَقدَ سيعتذر؟

(121) *مَنْ حَسِبْتَ أنَّ الّذي انتقد سيعتذر؟

وإنّ لحن هاتين الجملتين يكمن في خرقهما مبدأ التّحتية القاضي بأنّ العنصر المُتنقِّل لا يمكن أنْ يخترق أكثر من عجرة سلكيّة واحدة، إذا كان يشكّل مع غيره جزيرة لا يمكن اقتحامها كالمركب الاسميّ المُعَقَّد (الرّجل الّذي انتقد سيعتذر) في (120) وقيد الجزيرة الميميّة (الّذي انتقد سيعتذر) في (121) اللّذين ليس لاسم الاستفهام فيهما أن يتجاوز عجرة (جَ) إلى (ج) باعتبارهما عجرتين سلكيتين ليثبت في الرّبض الأيمن لـــ (ج) وهو الهدف أو مكان المصدري (مص).

وأمّا القيود الّتي تتعلّق بخَرْج التّحويل؛ أي البنية النّاتجة عن هذا النَّوع من النَّقل (التّبئير) فقد حصرهما الفهريّ في قيدين، أحدهما يتعلَّق بالإسقاط، والآخر يتعلّق بالإعراب، وهما:[1]

– أنّ الرّبط يجب أنْ يتمَّ في إسقاط مُؤاخٍ.

– أن يرث المكون المُبَأَّر حركته الإعرابيّة عن المَصدَر (توارث الإعراب).

ويفيد القيد الأوّل أنّ البنية النّاتجة عن نقل التّبئير، يجب أنْ تربط بين المُكوِّن المُبَأَّر والجُملة في إسقاط مؤاخ، نحو ما توضّحه الجُملة الآتية في (122):

(122) زيدا ضربْتُ.

ويمتنع على هذا الأساس أنْ تكون البنية النّاتجة عن هذا النَّوع من النَّقل، جاعلة المُكوِّن المُبَأَّر في إسقاط والجُملة في إسقاط، نحو ما يوضّحه لحن الجُمل الآتية في كلٍّ من (123) و(124) و(125):

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص121.

(123) *اللهَ منْ دَعَا. (من دعا الله)

(124) *زيدًا هل ضَرَبْتَ. (هل ضربت زيدا؟)

(125) *زيدًا إنّي ضَرَبْتُ. (إنّي ضَرَبْتُ زيدا)

ويكمن لحن هذه الجُمل في كونها تخرق قيد الإسقاط المؤاخي، المُتعلِّق بالبنية النّاتجة عن التّبئير؛ وهو أنّ الرّبط بين المصدر والهدف تمّ في إسقاطين مختلفين، على اعتبار أنّ هذا النّوع من الجمل يتضمّن إسقاطان إسقاط (ج) وإسقاط (جَ) والمُكوِّن المُبَأَّر إلى جانب الأثر فيها يوجدان تحت إسقاط (جَ) لا إسقاط الجملة (ج).

ويفيد القيد الثّاني من القيود الّتي وُضِعت على البنية النّاتجة عن نقل التّبئير، أنّ المُكوِّن المُبَأَّر يجب أنْ يرث حركة الإعراب عن المصدر، نحو ما توضّحه صحة الجُملة في (126) في مقابل لحن الجُملة في (127):

(126) زيدًا ضَرَبْتُ.

(127) *زيدٌ ضَرَبْتُ.

وبناء على مختلف القيود الّتي وضعها الفهريّ لنقل التَّبئير في الجملة العربيّة، والّتي تتعلّق بكلٍّ من المكان المصدر والهدف، وكذا ميدان التَّحويل وصورة التَّحويل، والبنية النَّاتجة عن هذا النّوع من التّحويل، حدّد جملة من الخّصائص الّتي يتميّز بها نقل التَّبئير عن غيره من أنواع النّقل الأخرى كالخفق، والزّحلقة، وهي:[1]

أ- يجمع التّبئير بين محلَّين؛ واحد داخل الإسقاط والآخر خارجه.

ب- يقع في الجُمل المُدْمَجَة والجُمَل الرَّئيسة.

ج- يمكن أنْ تنتقل البؤرة في مسافة بعيدة (إسقاطات متعدّدة).

د- هذا الانتقال (تأويليّا كان أو تحويليّا) يخضع لمبدأ التتّابع السِّلكي ومبدأ التّحتيّة.

هـ- تنتقل البؤرة إلى الرّبض الأيمن لـ (ج).

و- لا يترك هذا النَّقل أثرا ضميريّا، وإنما يكون المكان المَصدَر فارغا.

ز- ترث البؤرة إعراب الأثر.

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص123.

3-3-3 بنى الاشتغال: ينطبق هذا النّوع من البُنَى على الجمل التي عُرِفت في عرف النّحاة بالجمل المشغول فيها العامل عن معموله، والّتي حسبهم أنّ الفعل فيها قد ينشغل عن المعمول "إذا تقدّم اسمٌ على فعلٍ صالح لنصبه لفظا أو محلا، وشُغِل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره؛ فذلك الاسم السّابق يُنصَب بفعل لا يظهر، موافقٌ للمشغول معنًى"[1] ومعنى ذلك أنّ الاسم المنصوب الّذي تقدّم على عامله تاركا ضميرا، يُخْرِجُه النُّحاة على افتراض عامل مُضمَر، يوافق معنى الفعل المشغول بالضّمير عن معموله ويعمل في الاسم النّصب، نحو ما توضّحه الجُملة الآتيّة في (128):

(128) زيدا ضربته (ضربت زيدا ضربته)

وقد ذهب الفهري في توليد هذا النّوع من الجمل اعتمادا على قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ) التي اعتبر من خلالها أنّ المركّب الاسميّ المنصوب الواقع في صدر الجملة (المشغول عنه بتعبير النّحاة) قدْ تم نقله من بنية بدليّة، مُوحِّدا بذلك من خلال هذا الافتراض (الافتراض التّحويليّ) بين بنية هذه الجمل وبنية الجمل الفعليّة في أصل الرّتبة المستدّل عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، مخالفا بذلك النّحاةَ العرب الّذين جرّ عليهم قيد أحاديّة العامل افتراض هذه البنية العامليّة التي يتمّ توضيحها في (129) لهذا النّوع من الجمل:

(129)

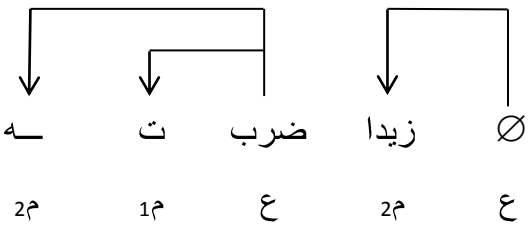

ولقد جرّ قيد أحادية العامل على النّحاة في تفسيرهم لمختلف التّغيرات التي تعرفها الجمل في اللّغة العربيّة، افتراض بنيتين عامليتين لهذا النّوع من الجمل، أو ما يُسَمَّى ببُنَى الاشتغال؛ بنية عامليّة أولى يتمّ من خلالها اعتبار المركّب الاسميّ المنصوب المتصدِّر هذا النّوع من الجمل (زيداً) معمولا لفعل محذوف، وبالتّالي فهو يشكّل أحد العناصر الأساسيّة في هذه البنية

[1]- أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجيانيّ، شرح الكافية الشّافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1. الرّياض: دت، جامعة أمّ القرى، ج2، ص614.

الافتراضيّة، وبنية عامليّة ثانيّة يتم من خلالها اعتبار الفعل (ضرب) عاملا في ما بعده؛ وبالتّالي فإنّ ما يندرج تحته يرد معمولات له.

وذهب الفهريّ بخلاف النُّحاة إلى اعتبار بنى الاشتغال بنى تبئيريّة، باعتبارها تشترك مع غيرها من بنى التّبئير في إمكانية توليدها عن طريق قاعدة التّحويل العامة (انقل أ) الّتي يتمّ من خلالها نقل أحد مكوّناتها من موقع داخليّ إلى موقع خارجيّ، ووجه الشّبه بين بنى الاشتغال وبنى التّبئير، يكمن في "توارث الإعراب، وكذا احترام القيود الميدانيّة، والموقع الهدف طبعا هو موقع البؤرة"[1] ويعني ذلك أنّ المُكوِّن المشغول عنه (بتعبير النّحاة) يتشابه مع المكون المُبأَّر في الإعراب؛ حيث يرث الحركة الإعرابيّة عن المصدر المنقول عنه على نحو ما هو في التّبئير ويحترم القيود الميدانيّة على نحو التّبئير؛ أي يمتنع خروجه من داخل إسقاط الجُملة إلى خارجها، في حالة ما إذا كان هناك ما يمنع خروجه (المقولات الّتي تمنع أن يعمل ما بعدها في ما قبلها) كما يدلّ عليه لحن الجُملة (131) في مقابل سلامة الجُملة (130):

(130) زيدًا ضربته.

(131) *زيدًا إنِّي ضربتُه.

ويَشترِك كذلك كلٌّ من المشغول عنه والتّبئير في الهدف؛ حيث يقبع المُكوِّن المُبأَّر في الرّبض الأيمن للجملة، وعلى نحو ذلك يكون المشغول عنه إلى يمين الجُملة، ويمتنع أنْ يكون على يسارها؛ "لهذا خرَّج النُّحاة المكوِّن المنصوب في الجُملة الفعليّة الآتية في (132) على البدليّة لا على الاشتغال:[2]

(132) ضربتُه زيدا.

وجاء تخريج النُّحاة (زيدا) في هذه الجُملة على البدليّة لا على الاشتغال، لصعوبة تقدير فعل بعد الفعل (ضربته) إذ يتوارد بذلك عاملان لمعمول واحد (ضربت ضربت زيدا) وهو ما يعدّ خرقا لقيد أحاديّة العامل كما تقتضيه فرضيّة العامل النّحويّة.

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1 ص144.

[2]– المرجع نفسه، ج1 ص146.

وتشابه كلّ من هذه الخصائص الّتي تجمع بين المركّب الاسميّ المشغول عنه بتعبير النّحاة والمُكوِّن المُبأَّر، جعل الفهريّ يعتبِر المُكوِّن المنصوب الواقع قبل الفعل أو المشغول عنه بتعبير النُّحاة في بنى الاشتغال مُبأَّرا، إلاّ أنّ الضّمير الّذي تركه هذا المُكوِّن، وهو ما يَمْتَنِع في نقل التّبئير، جعله يعتبر نقل التّبئير في هذا النّوع من الجمل (بنى الاشتغال) يتمّ في مستوى بنيّة بدليّة على نحو ما هو في (132) حيث يوجد الضّمير في إسقاط والمركب الإسميّ العائد في إسقاط، وهذا باعتبار أنّ "المَوْقِع المَصْدَر ليس موقع الضّمير، كما يتبادر إلى الذّهن لأول مرّة لذا افْتَرَضَ أنّ النَّقل يكون من موقع مُؤاخٍ لموقع المركّب الاسميّ، الّذي يعمل فيه الفعل المفسِّر (ويوجد ضمنه العائد) وهذا يعني وجود بنية بدليّة في أصل الاشتقاق يُنقَل رأسها (أي المبدل منه) إلى موقع البؤرة، تاركا الفضلة البدليّة وراءه"[1] وهو ما يعني حسب الفهريّ أنّ المُكوِّن المُبَأَّر إلى اليمين، والمشغول عنه بتعبير النّحاة، لم ينتقل من المصدر الّذي يقبع فيه الضّمير داخل (ج) كما قد يُتوَهَّم؛ بل انتقل من موقع مؤاخ للمركّب الاسميّ الّذي عمل فيه الفعل المُفسِّر (الموقع المؤاخي لموقع الضّمير) أي من البنية البدليّة؛ حيث يكون الضّمير والمركّب الاسميّ الّذي سَيُنقَل في موقعين مؤاخيّين لبعضهما البعض، كما توضّحه الجمل (132) ثم بعدها يُنقَل رأس هذه البنية البدليّة إلى الرّبض الأيمن للجملة؛ أي موقع البؤرة، تاركا وراءه الفضلة البدليّة لتكون البنية النّاتجة عن هذا التّبئير، نحو ما توضّحه التّرسيمة الآتية في (133):

(133)

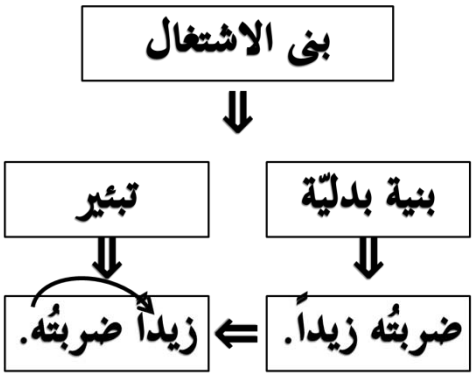

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص144.

وذهب الفهري بناء على هذا الافتراض (افتراض نقل رأس البنية البدليّة) إلى القول: بوجود قاعدة مقوليّة في اللّغة العربيّة، تولّد بواسطتها البنيّة البدليّة، ثمّ يضطلع التّبئير بخلق البنية الاشتغاليّة على مستوى هذه البنيّة، وهي القاعدة الّتي يتمّ توضيحها في (134):[1]

(134) م.س ← س (م.س)

وقد مثّل الفهريّ لهذا النّوع من نقل التّبئير على مستوى بنى الاشتغال، بالبنيّة البدليّة الآتية في (135) حيث تتوفّر على إمكانيّة نقل رأس البنية البدليّة (زيدا) من موقعه المؤاخي للمبدل منه (أخاه) إلى الرّبض الأيمن لـــ (ج) تاركا وراء الفضلة البدليّة:[2]

(135) زيدا ضربتُ أخاه.[3]

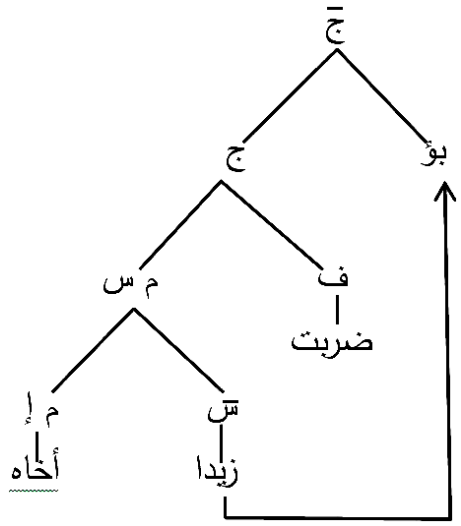

وافتراض نقل الرّأس البنية البدليّة يُقِرُّ أنَّ المُركَّب الاسميّ قد تمَّ تبئيره من بنية بدليّة (ضربت زيدا أخاه) إلى الرّبض الأيمن لـــ (ج) وهو ما ينطبق -حسب الفهري- على العديد من البُنَى الّتي أوردها النّحاة في باب الاشتغال، والّتي اعتبر من خلالها الفهري أنّ المركّب الاسميّ المشغول عنه فيها يتمُّ تبئيره من بنية بدليّة، موحّدا بذلك بين بنى التّبئير (التّقديم) وبنى الاشتغال في إمكانية توليد كلّ منهما عن طريق قاعدة التّحويل العامّة (انقل أ). وذهب الفهري من هذا الافتراض الذي تمّ تعميمه ليشمل بنى الاشتغال، إلى أنّه "يتنبّأ بوجود عدّة ظواهر أو

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص144-145.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص145.

[3]- أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشّيخ محمد البقاعي، دط. دب: دت، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ج2، ص152.

معطيات نجدها بالفعل. من ذلك توارث الإعراب؛ لأنّ المركّبَين الاسميين (المشغول عنه والمشغول به) يكونان جنبا إلى جنب في بنية بدليّة يلزم فيها التّطابق الإعرابيّ قبل النّقل. ومن ذلك أيضا خاصّية الإسقاط المؤاخي؛ حيث يرد المشغول متّصلا بالمشغول عنه. فهذا الافتراض يوحّد بين التّقديم والاشتغال عند النّحاة، وإنْ كان تَصَوُّرُهُم لا يُوحِّد بينهما، ولا يفسّر لماذا يشترك التّركيبان في هذه الخاصّية."[1]

3-3-4 بنى الخفق: يشمل هذا النّوع من البُنَى الجملَ التي أُعِيدَ فيها تغيير رتبة العناصر الواردة بعد الفعل، بحيث يتمّ فيها إعادة ترتيب الفضلات الواردة بعده، بالشّكل الذي يخالف التّرتيب الأصلي للعناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، مثلما هو مُمثَّل له بالجملة الآتية في (136):[2] وتوضّحه التّرسيمة الآتية في (137):

(136) ضرب الولدَ زيدٌ.

(137)

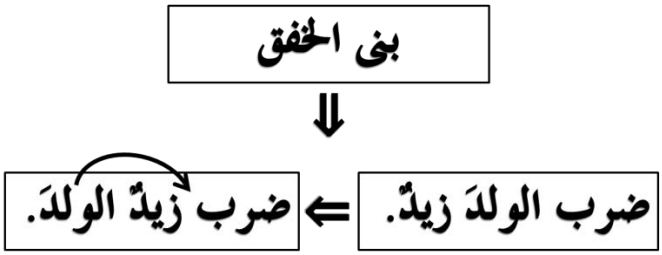

وقد ذهب الفهريّ كذلك في تفسير التّغير الطّارئ على الرّتبة الأصليّة للعناصر الأساسيّة للجملة العربيّة في هذا النّوع من الجمل، اعتمادا على الافتراض التّحويليّ، معتبرا أنّها تخضع لنفس القاعدة التي تخضع لها بنى التّبئير، وهي قاعدة النقل العامة (انقل أ) وإن كان يعتبر النقل في هذا النّوع من الجمل قاعدة أسلوبية تتمّ في السّطح لا قاعدة تحويليّة كما في التّبئير. ويخضع هذا النّوع من النّقل بدوره للقيود نفسها التي يخضع لها التّبئير، وإن كانت تضبطه قيود خاصّة فهو "يختلف عن التّبئير في عدّة خصائص؛ إذ هناك قاعدة من نوع خاصّ تضبط هذا النَّوع من التّغيير في الرُّتبة، هي قاعدة خفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص146.

[2]- المرجع نفسه، ج1، ص123-124.

الأخوات."[1] ويمكن بهذا حصر مختلف القيود الخاصّة بنقل الخفق، والتي تميّزه عن نقل التّبئير في قيدين:

أ- محدوديّة الميدان في إسقاط واحد لا يخرج عنه.

ب- لا ينطبق إلا على العُجَرِ الأخوات*

ويفيد القيد الأوّل أنّ الخفق بخلاف التّبئير، يكون ميدانه إسقاط واحد لا عدّة إسقاطات كما في التّبئير. ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يَعبُر العنصر المنقول في الخفق ميدان الإسقاط الواحد إلى غيره من إسقاطات الجُملة، مثلما يوضّحه لحن الجملة (139) في مقابل سلامة الجملة (138):[2]

(138) كم تظنُّ أنّ زيدا تزوّج من النّساء.

(139)* كم تظنُّ مِنَ النّساء أنّ زيدا تزوّج.

ويكمن لحن الجُملة الثّانية في كون الخفق فيها تجاوز حدود الإسقاط الواحد إلى غيره من إسقاطات الجملة المدمجة، على اعتبار أنّ هذه الجملة تتضمّن إسقاطين إسقاط (ج) وإسقاط (جَ) والعنصر الذي تمّ خفقه (مِنَ النّساء) يوجد تحت إسقاط (ج) (كم تظنُّ) لا إسقاط (جَ) (أنّ زيدا تزوّج) حيث تمّ توليده.

ويفيد القيد الثّاني أنّ هذا النَّوع من النَّقل لا ينطبق إلا على العُجرِ الأخوات؛ أي الّتي تجتمع في إسقاط واحد، وتجمعها عجرة/ عقدة واحدة في المُشجَّر. ويمتنع حسب هذا القيد أنْ يكون نقل الخفق بين عجرتين ليستا أختين؛ لعدم إمكانية تبادل المواقع في ما بينها، مثلما يوضّحه لحن الجملة (142) في مقابل سلامة الجملتين (140) و(141):[3]

(140) جاء كثيرٌ من الرّجالِ البارحةَ.

---

[1]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص124.

* جاء في لسان العرب "أَصل العُجَر العُرُوق الْمُتَعَقِّدَةُ فِي الْجَسَدِ." ينظر: ابن منظور، لسان العرب ج4، مادة (عجر). ويدلّ بهذا مصطلح العجرة في اللّغة على ما اجتمع في مكان واحد، وقد استعمل الفهري مقولة العُجرَ الأخوات بالنّسبة للمركبات الّتي يمكن أنْ تجتمع في مكان واحد في المُشجَّر مشكلة عجرة، ومن العجر السلكية في العربية: عُجَرة الجملة البسيطة، وعجرة الجملة المسبوقة بمصدريّ (جَ) وعُجَرة الجُملة الّتي فيها تبئير/ تفكيك (جَ) وهي الّتي تجتمع فيها مكوّناتها مشكّلة عجرة واحدة، تَكونُ المُكوِّنات المُنتميَّة إليها عجرا أخوات.

[2]- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص124.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص124.

(141) جاء البارحةَ كثيرٌ من الرّجالِ.

(142)* جاء كثيرٌ البارحةَ من الرّجالِ.

ويكمن لحن الجُملة (142) في كون الخفق فيها انطبق بين عجرتين ليستا أختين، عجرة المرّكب الاسميّ الظّرف (البارحة) وعجرة المركّب الاسميّ الفاعل (كثير من الرّجال) حيث تمّ فيه نقل المُكوِّن (البارحة) من إسقاط المرّكب الاسميّ الخاصّ به، إلى داخل إسقاط مركّب اسمي آخر (كثير من الرّجال) لا يشكّل معه عجرة أختا. وهو ما يُعَدُّ بذلك خرقا للقيد الثّاني على الخفق الذي مفاده أنْ لا ينطبق الخفق إلا على العجر الأخوات، نحو ما يوضّحه المشجّر الآتي في (143):

(143)

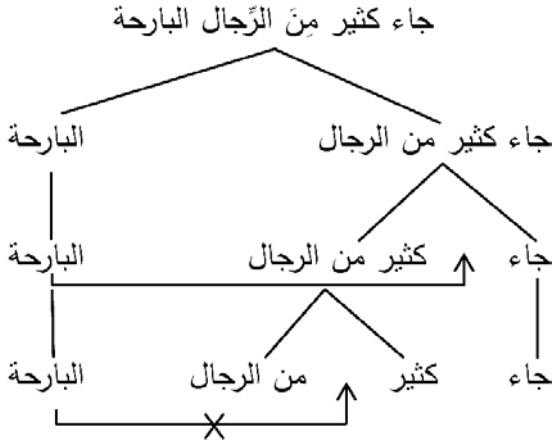

ويجوز حسب هذا المُشجَّر أنْ يتمَّ خفق المُكوِّن (البارحة) ليُنْقَل إلى مكان المركّب الاسميّ (جاء كثير من الرّجال) لتصبح (جاء البارحةَ كثيرٌ من الرِّجال) لكونهما مجتمعين معا بعد الفعل مشكّلين عجرة واحدة (عجر أخوات) ولكنه يمتنع خفقه ليُنقل إلى داخل المركّب الاسميّ (كثير من الرجال) لأنّه لا يشكل مع أجزاء هذا المركّب عجرة أختا، كونه مركبا اسميّا مستقلا عنهما. ويُمكِن تطبيق نقل الخفق تِبَعا لهذا القيد (لا ينطبق إلا على العجر الأخوات) على العجرتين الأختين عجرة المركّب الاسميّ (البارحة) وعجرة المركّب الاسميّ (كثير من الرجال) لتصبح الجملة على نحو ما هو في (141).

وقد ذهب الفهري بناء على هذه الخصائص الخاصّة بالخفق إلى اعتبار الخفق –خلافا للتّبئير– قاعدة أسلوبيّة لا تحويليّة باعتباره لا يؤثّر في الصّورة المنطقيّة للجمل[1] فهو محصور في إسقاط واحد لا يخرج عنه، ولا ينطبق إلا على العجر الأخوات التي تجتمع في مكان واحد بعد الفعل مشكلة عجرة واحدة. أمّا التّبئير "فهو غير محدود في إسقاط واحد، وهو لا يجمع بين عجرتين أختين؛ بل يجمع بين موقع خارجي وموقع داخليّ."[2] وإنّ هذه الخصائص التي تميّز نقل الخفق عن نقل التّبئير تجعل نقل الخفق قاعدة أسلوبيّة في حين أنّ نقل التّبئير يبقى قاعدة تحويلية، يتمّ بموجبها الربط بين إسقاطين إسقاط داخليّ أي داخل (ج) وإسقاط خارجيّ؛ أي خارج الجملة مما يؤثّر في البنية المنطقيّة للجملة.

3-3-5 بنى التّسوير: يشمل هذا النّوع من البُنَى في نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّذي قدّمه الفهريّ لوصف قواعد اللّغة العربيّة، الجمل المسبوقة بنفي أو استفهام إلى جانب الألفاظ الخاّصّة بكلّ منها: كأحد، وشيء، وقطُّ...إلخ في بنى النّفي والاستفهام، وأداة الاستثناء (إلا) في بنى الحصر والاستثناء، والّتي يشكّل كلّ منها مع حرف النّفي أو الاستفهام سورا يمتدُّ إلى جميع عناصر الجملة. وهذه الجمل تتميّز حسب الفهري عن غيرها من بنى التّبئير أو التّفكيك، بأنّ لها خصائص الجمل البسيطة –كما في الخفق– من مستوى (ج أو جَ) لا خصائص الجمل المعقّدة التي هي من مستوى (جً) كالبُنَى التّفكيكيّة.

ويقع سور النّفي بناء على هذه الخصائص في الجمل البسيطة من مستوى (ج) لا البُنَى المعقّدة من مستوى (جً) حيث يرد النَّفي في هذا النَّوع من الجمل مربوطا بلفظ خاصٍّ به: كأحد وشيء وقطُّ... إلخ. أو سورا فارغا يوجد في رأس مركّب اسميٍّ بجانب فضلة يَسْبِقُها حرف الجرِّ (مِنْ). وهذه الألفاظ الخاصّة والأسوار الفارغة هي خاصّة بالنّفي وحده؛ لأنّه إذا ما تمَّ وضعها في جمل مثبتة تكون الجمل لاحنة، مثلما يُوضّحه لحن الجمل في كلٍّ من (148) و(149) في مقابل سلامة الجمل في كلٍّ من (144-147):[3]

---

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص127.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص124.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص125.

(144) ما رأيتُ أحدًا.

(145) لم أقلْ شعرًا قطُّ.

(146) لا أريدُ شيئًا.

(147) ما رأيتُ منْ رجلٍ.

(148)* رأيتُ أحدًا.

(149)* رأيتُ منْ رجلٍ.

وقد ذهب الفهري من تسوير النّفي إلى أنّ هذه الألفاظ الخاصّة، والأسوار الفارغة الواردة في أسلوب النّفي، محدودة التّوزيع، ولا ترد في البُنَى التّبئيريّة أو التّفكيكيّة، لأنّ العجرة (بؤ) تقع حاجزا في وجه التّسوير، فتسوير النَّفي إذا وُجِدَ فيها لا يمتدُّ إلا إلى البؤرة أو الموضوع، ولا يتعدّاها إلى مكوّنات داخل الجملة. وهذا ما يفسّر لحن التّراكيب المُفَكَّكة الّتي توجد فيها ألفاظ خاصّة كما في (150) و(151) و(152) أو أسوار فارغة كما في (153):[1]

(150) ما أنا ضربتُ زيدًا.

(151)* ما أنا قلتُ شعرًا قطُّ.

(152)* ما أنا أكلتُ اليومَ شيئًا.

(153)* ما أنا رأيتُ من رجل.

ويكمن لحن الجمل في كلٍّ من (151) و(152) و(153) في مقابل سلامة الجملة (150) في كون سور النّفي فيها يمتدُّ من العنصر المُفَكَّك في (جً) إلى داخل الجملة (ج) وهو ما يمنعه العنصر المُفَكَّك الّذي يقف حاجزا في وجه التّسوير، وبالتّالي فإنّه لا يمكن أنْ يتجاوزه النّفي إلى غيره من عناصر الجملة في (ج). وهو ما تؤكّده كذلك سلامة الجملة في (150) الّتي لا يتجاوز فيها النّفيُ حدود العنصر المُفَكَّك (أنا). والأمر نفسه ينطبق على الجمل المُبَأَّرَة؛ حيث البؤرة (بؤ) تقع كذلك حاجزا في وجه التّسوير، وهذا ما يفسّر لحن التّراكيب المُبَأَّرَة الّتي توجد فيها ألفاظ خاصّة بالنّفي كما في (155) و(156) في مقابل سلامة التَّركيب المُبَأَّر في (154):[2]

---

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص126.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص126.

(154) ما زيداً ضربتُ.

(155)* ما زيداً ضربَ أحدٌ.

(156)* ما زيداً ضربتُ قطُّ.

ويكمن لحن الجمل في كلٍّ من (155) و(156) في مقابل سلامة الجملة (154) في كون سور النّفي فيها يمتدُّ كذلك من العنصر المُبَأَّر في (جً) إلى داخل الجملة، وهو ما يمنعه كذلك العنصر المُبَأَّر الّذي يقف حاجزا في وجه التّسوير، وبالتّالي لا يمكن أنْ يتجاوزه كذلك النّفي إلى غيره من عناصر الجملة في (جً).

وينطبق الأمر نفسه على سور النّفي في كلّ من بنى الحصر والاستثناء، التي يمتنع فيها كذلك أن يمتد سور النّفي من العنصر المُفَكَّك إلى غيره من عناصر الجملة، كما يدلّ عليه لحن الجملة في (158) في مقابل سلامة الجملة في (157):

(157) ما ضربتُ إلا زيداً.

(158)* ما أنا ضربتُ إلا زيداً.

وينطبق كذلك على سور الاستفهام ما ينطبق على سور النّفي في بنى الحصر والاستثناء؛ حيث يَمْتدُّ سور الاستفهام في الجمل البسيطة إلى جميع مُكوِّنات الجملة، في حين يمتنع أنْ يمتدَّ هذا السُّور إلى بقيّة عناصر الجملة في البُنَى المبأرة أو المُفَكَّكة (الجمل المعقَّدة بتعبير الفهريّ) مثلما يوضّحه لحن الجمل الآتية في كلٍّ من (161) و(162) و(163) في مقابل سلامة الجملتين الآتيتين في كلٍّ من (159) و(160):[1]

(159) أقلتَ شعرا قطُّ.

(160) هل رأيت أحدا هذا الصّباح.

(161)* أأنت قلتَ شعرا قطُّ.

(162)* أزيدا رأيتَ قطُّ؟

(163)* أزيدا رأى أحدٌ هذا الصّباح؟

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص127.

ويُفسِّر لحن الجمل الآتية في كُلٍّ من (161) و(162) و(163) عدم إمكانية الجمل المُفَكَّكة مثلما هو في (161) أو المبأرة مثلما هو في (162) و(163) في قبول تسوير الاستفهام اعتمادا على الألفاظ الخاصّة بسور النّفي أو الاستفهام؛ لأنّ الاستفهام فيها إذا وُجِد لا يمكن أن يتجاوز حدود البؤرة إلى بقية عناصر الجملة؛ حيث يبقى الاستفهام محدودا في البؤرة في التّفكيك والتّبئير، وما بعد البؤرة يكون مثبتا، كما توضّحه الجمل الآتية في كلٍّ من (164) و(165) و(166) على التَّوالي:[1]

(164) أزيدا تضرب؟

(165) أأنت بنيت الدّار؟

(166) أبنيت الدّار؟

وبناء على هذين الشّرطين اللّذين وضعهما الفهري لبنى التسوير (دخول سور النّفي على الجمل غير المثبتة، والجمل البسيطة لا المعقدة) ذهب الفهري إلى اعتبار بنى التّسوير جملا بسيطة من مستوى (ج) مثلها في ذلك مثل بنى الخفق، فهي في كلٍّ من سور النّفي والحصر والاستفهام، خاصة بالجمل غير المثبتة، والبسيطة منها من مستوى (ج) لا المعقّدة من مستوى (جً) لكون الجمل البسيطة منها يمكن لتسوير النّفي أو الاستفهام فيها أن يمتدّ إلى جميع عناصرها بأيّ من أداوت النّفي أو الاستفهام إلى جانب اللّفظ الخاصّ بها، في حين يتعذّر على الجمل المعقدة من مستوى (جً) أنّ يمتدّ فيها سور النّفي أو الاستفهام إلى جميع عناصر الجملة بعد العنصر المُفَكَّك أو المبأر. وهذه الخصائص المشتركة بين بنى التّسوير والخفق، هي ما يجعل التّسوير في بنى الخفق ممكنا تبعا لهذه الخصائص، نحو ما توضّحه الجمل الثّلاث في كلٍّ من (167) و(168) و(169) على التّوالي، وكذا التّرسيمة الآتيّة في (170):[2]

(167) ما ضرب عمراً إلا زيدٌ.

(168) ما ضرب زيداً أحدٌ.

(169) لم يَشِب تفكيرَه شائبٌ قطُّ.

---

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص127.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص127.

(170)

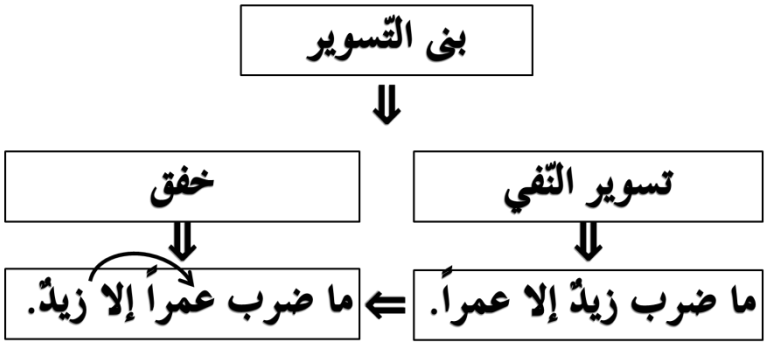

3-3-6 بنى الزّحلقة: بالإضافة إلى بعض الجمل الاسميّة البسيطة الّتي عُدَّت في نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّذي قدّمه الفهريّ لقواعد اللّغة العربيّة جملا رابطيّة، أو تمّ تفسير مخالفة ترتيب عناصرها الأساسيّة للرّتبة الأصليّة، المستدلّ عليها كأصل لترتيب العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة اعتمادا على الافتراض الرّابطيّ، هناك كذلك بعض الجمل الاسميّة البسيطة أو الجمل الرّابطيّة الّتي تمّ فيها تخريج مخالفة ترتيب عناصرها الأساسيّة للرّتبة الأصليّة على الزّحلقة، وهي قاعدة تحويليّة من نوع خاصّ، تستلزم نقل المركّب الاسميّ الوارد فيها من رتبته الأصليّة إلى الرّبض الأيسر لـــ (ج) عن طريق قاعدة الزّحلقة الّتي يتمّ توضيحها في (171):

(171) س-م س-ص ← 1-أث-3-2

ومن هذه الجمل الّتي يتمُّ توليدها وفق هذه القاعدة الجملة الرّابطيّة السّابقة الواردة في (50) والّتي توضّحها التّرسيمة الآتيّة في (172):

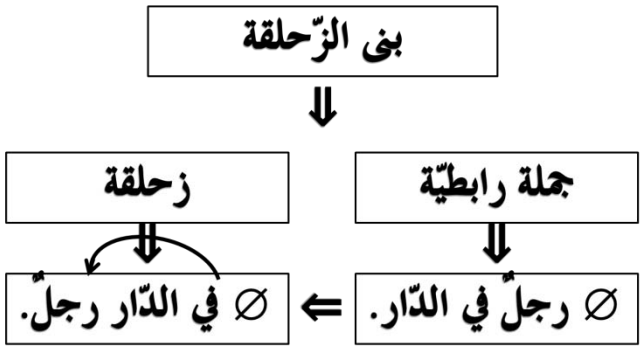

وذهب الفهريّ إلى أنّ من بين الخصائص التي تميّز هذا النّوع من الجمل (جمل الزّحلقة) عن غيرها من الجمل التي عدّت رابطيّة (أي الجمل التي تتضمّن رابط ظاهرا أو مقدّرا) هو

الخصائص التّركيبيّة، والمنطقيّة، والدّلاليّة. ففي ما يتعلّق بالخصائص التّركيبيّة، نجد جمل الزّحلقة مولدة عن طريق قاعدة زحلقة إلى الرّبض الأيسر لــ (ج) كما توضّحه القاعدة (171) في حين تعدّ الجمل الرّابطيّة قاعديّة. أما في ما يتعلّق بالخصائص المنطقيّة، فإنّ جمل الزّحلقة هي جمل وجوديّة؛ لأنّ فيها إخبارا بوجود ذات يدلّ عليها المركّب الاسميّ الذي يوجد إلى يسار الظّرف، بينما الجمل الرّابطيّة هي جمل حمليّة لأنّ فيها حملا عل الفاعل. أمّا الخصائص الدّلاليّة التي تميّز جمل الزّحلقة عن غيرها من الجمل الرّابطيّة فهو الإحاليّة، إذ لا تشترط الجمل الوجوديّة في العنصر المزحلق الإحالية، باعتبار أنّ المركّب الاسميّ المزحلق فيها لا يكون دائما إحاليّا، ويمكن أن يكون غير معيّن، ولا يمكن أن يكون المزحلق معرفا، كما يدلّ على ذلك لحن الجملة الآتية في (95):[1]

(173)* في الدّار الرّجل."[2]

أمّا الجمل الرّابطيّة فإنّها تشترط الإحاليّة، وفعلا ففي كلّ الجمل الرابطيّة يرد الفاعل إحاليّا، وهو بذلك يشترك مع العنصر المُفَكَّك في هذه الصّفة (صفة الإحاليّة) فهو يكون جنسيّا أو معيّنا، ويكون كذلك إشاريّا حضوريا ومعرّفا عهديّا، ولكنّه يختلف عن المُفَكَّك في كونه يحمل وظيفة داخليّة، وظيفة الفاعل، وهي وظيفة تقترن في هذه البُنَى بوظيفة المراقب.[3]

وما يمكن استخلاصه ممّا تقدّم في هذا الفصل الخاصّ بالنّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، الّذي قدّمه عبد القادر الفاسي الفهريّ لإعادة وصف قواعد هذه اللّغة، وفقا لأحدث نظريّات البحث اللّساني؛ باعتبارها إحدى اللّغات الطّبيعيّة الّتي ينطبق عليها من نتائج هذا العلم ما ينطبق على غيرها من هذه اللّغات، يرتبط كذلك في مجمله بالسّياق العامّ لتطبيق هذه النّظريّة اللّسانيّة على اللّغة العربيّة، وطريقة التّحليل اللّسانيّ فيها لمستوى الجمل باعتباره موضوعا للنّظريّة النّحويّة/ اللّسانية، وكذا مدى فاعليّتها في تعليميّة هذا المستوى من اللّغة بالنّسبة للّغة العربيّة؛ حيث يُعَدُّ ظهور أحدث نظريات البحث اللّساني في النّصف الثّاني من القرن العشرين، مع ما طرحه النّحو العربيّ من إشكالات على مستوى التّنظير والتّطبيق في

[1]– عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص135.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص135.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص136.

العصر الحديث، سياقا عاما لتطبيق هذه النّظريّة على اللّغة العربيّة عند عبد القادر الفاسي الفهري وغيره من اللّسانيّين العرب.

أمّا في ما يتعلّق بطريقة التّحليل اللّسانيّ لمستوى الجمل؛ باعتباره موضوع النّظريّة النّحويّة/ اللّسانيّة، فقد انطلق الفهري من القاعدة (ف+م س+أ) معتبرا إياها القاعدة الأساسيّة في تكوين هذا المستوى من اللّغة (الجمل) معتمدا في تفسير التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، على كلّ من الافتراض الرّابطيّ، والافتراض القاعديّ، والافتراض التّحويليّ؛ للتّوحيد بين بنية الجمل الفعليّة، والجمل الّتي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة (بسيطة أو مُركَّبة) في أصل الرّتبة المستدلّ عليها كأصل لترتيب عناصرها الأساسيّة؛ بما يوحِّدُ بينها اشتقاقيّا. وتَكْمُنُ بذلك فاعليّة هذا النّموذج التّطبيقيّ من حيث التّنظير والتّطبيق، في كونه يعمل على توحيد القواعد الأساسيّة لبناء الجملة العربيّة، بما يعكس حقيقة الملكة اللّغويّة الفطريّة عند متكلّمي هذه اللّغة، لتصبح بذلك مختلف الجمل بالنّسبة لمتعلّم العربيّة مجرد تغيّرات طارئة على رتبة العناصر الأساسيّة للجملة الفعليّة، الّتي تعكس الرّتبة الأصليّة لهذه العناصر، بعيدا عن التّأويلات والتّقديرات الّتي تعتمدها نظريّة العامل النّحويّة، الّتي تبتعد بدورها كلّ البعد عن الحقيقة العلميّة لطبيعة الجملة في اللّغة العربيّة، وغيرها من اللّغات الطّبيعيّة.

خاتمة: تعرَّضَتْ هذه الأطروحة إلى نموذجين نظريّين يختلفان من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، يقوم الأوّل؛ وهو نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح، على فرضية العامل الموروثة عن نظريّة النّحو العربيّ، ويقوم الثّاني؛ وهو النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التحويليّة على اللّغة العربيّة الّذي قدّمه عبد القادر الفاسي الفهري لإعادة وصف قواعد هذه اللّغة وفقا لهذه النّظريّة، على فرضية التّحويل الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة خلال النّصف الثّاني من القرن العشرين؛ لتفسير التّنوع الثّاوي خلف البُنَى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة. وهذا للبحث في الأسس النّظريّة الّتي يعتمدها كلّ نموذج نظريّ في وصف مختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؛ بما فيها الإعراب والرّتبة في الجملة العربيّة، وكشف مدى كفاءتهما النّظريّة في وصف هذه الظّواهر تنظيرا وتطبيقا. ومن جملة النّتائج المتوصّل إليها في هذه الأطروحة المتعلّقة في موضوعها بهذين النّموذجَين النّظريَّين ما يلي:

– تَكْمُن وظيفة النّظريّة النّحويّة/ اللّسانيّة بصفة عامّة، في تفسير مختلف الظّواهر النّحويّة الخاصّة باللّغات الطّبيعيّة، بحيث كلّما كانت النّظريّة اللّسانيّة أكثر واقعيّة في تفسير هذه الظّواهر، كانت أكثر فاعليّة من حيث التّنظير والتّطبيق؛

– تَكْمُن وظيفة الفرضيّة بالنّسبة للنّظريّة اللّسانيّة، في توجيه النّظريّة نحو التّفسير الصّحيح للظّواهر، بحيث كلّما كانت فرضيّات النّظريّة صحيحة، كانت النّظريّة أكثر واقعيّة في تفسير هذه الظّواهر، والعكس صحيح؛

– تَستَمِدُّ النّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة قيمتها العلميّة من مدى مطابقة فرضيّاتها للوقائع اللّغويّة، لا من كثرة أتباعها أو مريديها، وينسحب هذا الحكم على النّظريّة الخليليّة الحديثة والنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة اللّتين تشكّلان موضوع هذه الأطروحة؛

– يأخذ مصطلح النّموذج في النّظريّات اللّسانيّة بصفة عامّة مفهومين أساسين؛ أحدهما تمثيلٌ لبنية النّحو في اللّغات الطّبيعيّة، والثّاني مرحلةٌ من مراحل تطوّرها؛

– يأخذ النّحو في مفهوم اللّسانيّ عدّة مفاهيم نظريّة، فهو مقابلا للّسانيات، وفرعا عنها ونموذجا نظريّا، ونظريّة، وفرضيّة، وهي في مجملها تدلّ على مجموعة القواعد الضّمنيّة أو

الظّاهرة للغات الطّبيعيّة، سواء كان دراسة، أو مستوى لغويّا، أو تمثيلا ذهنيّا، أو جهازا واصفا أو تفسيرا مبدئيّا؛

– تجمع بين النّظريّة اللّسانيّة وتعليميّة اللّغة علاقة استلزاميّة؛ لاعتماد الثّانية على الأولى ويرتبط بهذا نجاح العمليّة التّعليميّة للّغة، بمدى مطابقة النّظريّة اللّسانيّة لحقيقة الظاهرة اللّغويّة بحيث كلّما كانت النّظريّة اللّسانيّة أكثر واقعيّة في وصف الظّواهر اللّغويّة، كانت أكثر فاعليّة في تعليميّة اللّغة؛

– تَستَمِدُّ النّظريّة الخليليّة الحديثة أصولها العلميّة من مصادر لغويّة تتمثّل في النّحو العربيّ في مراحله الأولى، وأخرى علميّة تشمل كلّ من علم الرّياضيّات، وعلم الطّب، وعلم الحاسوب، في حين تستمد النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة أصولها العلميّة من مصادر فلسفيّة، بما فيها فلسفة ديكارت، ومدرسة بور رويال، وآراء همبولت، وأخرى علميّة، تتمثّل في علمي الرّياضيات والفيزياء، وعلم الحاسوب، والمنهج الاستنباطيّ؛

– تُعَدُّ النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة نظريّة منفتحة على غيرها من النّظريّات اللّسانيّة إفادة واستفادة، وهو ما أسهم في تطويرها وانتشارها، خلافا للنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تعيش عزلة علميّة عن غيرها من نظريّات البحث اللّسانيّ، ما حدَّ من انتشارها وتطويرها؛

– يُعَدُّ اللفّظ بالنّسبة للنّظريّة الخليليّة الحديثة المستوى الأَوْلَى في التّحليل اللّسانيّ مُستبعِدة بذلك المعنى في تنظيرها لأنحاء اللّغات الطّبيعيّة؛ خلافا للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الّتي تعتبر المعنى/ الدّلالة مكوّنا أساسا في بنية الأنحاء اللّغويّة للّغات الطّبيعيّة؛

– يَرْصُدُ مبدأ تماثل العلاقة في النّظريّة الخليليّة الحديثة التّشابه الحاصل بين بنية اللّفظة وبنية الجملة، باعتبار أنّ ما يجمع بين اللّفظة ومختلف عناصرها الأساسيّة أو الفرعيّة في هذه النّظريّة هو إمّا علاقة بناء أو علاقة وصل، وهما العلاقتان اللّتان تربطان كذلك بين مختلف العناصر الأساسيّة أو الفرعيّة للجملة. في حين يرصد هذا المبدأ ذاته في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة التّشابه الحاصل بين بنية الكلمة وبنية الجملة، باعتبار أنّ الكلمة تتكوّن من رأس ومخصِّص، وفضلة، وهي العناصر الأساسيّة التي تتكوّن منها الجملة؛

– يربط بين مختلف عناصر الجملة في نحو النّظريّة الخليلية الحديثة علاقة بناء؛ حيث تُبْنَى فيها لفّظة اسميّة على لفظة فعليّة، أو لفظة اسميّة على لفظة اسميّة، ويشكّل فيها العامل إلى جانب اللّفظتين المبنيّتين العنصر الأساس في هذا المستوى من اللّفظ، في حين يربط بين مختلف عناصر الجملة في نحو النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة علاقة تركيبيّة؛ حيث يلي فيها المركّب الاسميّ الفاعل المركب الفعليّ، ويشكّل فيها هذان المركّبان العنصرين الأساسين في هذا المستوى من اللّفظ؛

– يَعْتَمِدُ نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة في وصف جمل اللّغات الطّبيعيّة، نمطين من الجمل، هما نمط الجملة الفعليّة الّتي يقوم فيها الفعل بوظيفة العامل (ف + فا +مف) ونمط الجملة الاسميّة التي يقوم فيها الابتداء (∅ + مبتدأ + خبر) أو ما يأخذ موضعه من النّواسخ (كان/ إنّ) بهذه الوظيفة. في حين يعتمد نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة البنية (ف + م س+ أ) أصلا لترتيب مختلف العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة، موحّدا من خلالها بين بنية الجمل الفعليّة والجمل الّتي عدّت في عرف النّحاة جملا اسميّة؛

– تَعْتَمِدُ النّظريّة الخليليّة الحديثة في تفسيرها مختلف الظّواهر النّحويّة المتعلّقة بالجملة العربيّة بما فيها الإعراب والرّتبة، على فرضيّة العامل المُقيَّدة بجملة من القيود أهمّها: قيد التّوارد، وقيد الأثر الإعرابيّ، وقيد الأحاديّة، وقيد السّبق، وقيد عدم انعكاس العمل، وقيد منع الانفصال. في حين تعتمد النّظريّة التّوليدية التّحويليّة في تفسيرها هاتين الظّاهرتين، على فرضيّة التّحويل المقيّدة بجملة من القيود أهمّها: قيود روس، أو قيدا تشومسكي: مبدأ السّلكيّة وقيد التّحتيّة؛

– تتضمَّن العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، نوعين من الرتّبة، هما: الرّتبة الثّابتة والرّتبة المتغيّرة، في حين تتضمّن عناصر الجملة في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة رتبة واحدة متغيّرة؛

– يعكس اعتماد عبد الرّحمن الحاج صالح، في بناء نظريّته النّظريّة الخليليّة الحديثة على فرضيّة العامل الموروثة عن النّحو العربيّ، موقفا معاديّا لنظريات البحث اللسانيّ بما فيها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في الوقت الذي يعكس فيه كذلك اعتماد عبد القادر الفاسي الفهريّ

في إعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة على فرضيّة التّحويل المعتمدة في هذه النّظريّة، موقفا معاديّا من نظريّة النّحو العربيّ فرضيّةً ومنهجاً؛

– تُعَدُّ مشكلة النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة بالنّسبة لصاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة مشكلة منهجيّة، ترتبط بالدّرجة الأولى بطريقة التّحليل اللّسانيّ في هذه النّظريّة، في افتراضها انقسام الجملة إلى مركّب اسميّ ومركّب فعليّ، ما يعني حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة افتراض شيء لم يتحقّق بعد، ونظرة تقطيعيّة ساذجة لطبيعة اللّغة، دون إدراك للعلاقة القائمة بين مختلف أجزائها. في حين تُعَدُّ مشكلة النّحو العربيّ بالنّسبة للفهري مشكلة علميّة ومنهجيّة؛ ففي غياب معطيات لغويّة كافية، ومنهج سليم، وفرضيّة صحيحة، يعجز النّحو العربيّ حسب الفهري عن تمثيل النّظريّة اللّسانيّة الّتي تَتَوَّق إلى كشف حقيقة الملكة اللّغويّة، المُوحَّدة عند جميع البشر؛

– تَعْتَمِدُ النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها لمختلف مستويات اللّغة على مفهوم الاندراج لا التّقطيع، بحيث تعتبر كلّ مستوى من مستويات اللّغة مندرجا في المستوى الأعلى منه، لا منفصلا أو مُسْتَقِلاً عنه، خلافا للتّحليل اللّسانيّ المعتمد في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة القائم على التّقطيع لمختلف وحدات اللّغة، دون إدراكٍ للعلاقة التي تجمع بين مختلف هذه الوحدات في اللّغة المستهدفة بالتّحليل؛

– تستهدف النّظريّة الخليليّة الحديثة باعتمادها فرضيّة العامل في الوصف والتّفسير تفسير العلاقة البنويّة الّتي تجمع بين مختلف عناصر الجملة إلى جانب الإعراب، في حين تستهدف النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة من خلال النّموذج التّطبيقيّ الذي قدّمه الفهريّ لإعادة وصف قواعد اللغة العربيّة من منظور هذا الاتّجاه، وصف الملكة اللّغويّة؛ من حيث هي ملكة مُوحَّدة عند جميع البشر، وتعكس القواعد ذاتها الموجودة في جميع اللّغات الطّبيعيّة، بما فيها القواعد التّوليديّة والقواعد التّحويليّة؛

– تَعْتَبِر النّظريّة الخليليّة الحديثة قواعد بناء الجمل في اللّغات الطّبيعيّة، قواعد مستقلّة؛ أو يعمل كلّ منها بشكل مستقل عن الآخر؛ حيث إنّ قاعدة بناء الجمل الفعليّة في هذه النّظريّة تختلف عن قاعدة بناء الجمل الاسميّة، في حين تعتبر النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة قواعد بناء

الجمل في اللّغات الطّبيعيّة قواعد موحَّدة اشتقاقيّا في البنية العميقة، وإنْ اختلفت رتبة عناصرها في السطح أو البنية السّطحيّة؛

– تَظْهَرُ عدم كفاءة النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعليميّة الجملة العربيّة مقارنة بالنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، في إجهاد عقل المتعلّم بشكل دائم، في تقدير العامل في الجمل الّتي لا يظهر فيها هذا النّوع من عناصر الجملة حسب هذه النّظريّة، لتظهر بذلك فاعليّة النّظريّة التّوليدية التّحويليّة في تعليميّة الجملة العربيّة مقارنة بهذه النّظريّة، في توحيدها مختلف قواعد بناء الجمل في اللغات الطّبيعيّة في قاعدة واحدة هي قاعدة (ف + م س+ أ) لتصير بذلك مختلف الجمل في اللّغة العربيّة بالنّسبة لمتعلّمها، مجرّد تغيير في رتبة العناصر الأساسيّة لهذه الجملة؛

– تتضمّن النّظريّة الخليليّة الحديثة في اعتمادها فرضيّة العامل في تفسير مختلف الظواهر النّحويّة المتعلّقة بالجملة العربيّة بما فيها الإعراب والرّتبة، أهدافا تعليميّة تتمثّل في تبسيط قواعد النّحو العربيّ، في حين يتضمّن النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الذي قدّمه الفهري لإعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة، أهدافا علميّة تتمثّل في وصف الملكة اللّغويّة للنّاطقين بالعربيّة، وأهدافا تعليميّة تتمثّل في تبسيط قواعد بناء الجملة في اللّغة العربيّة، وفقا لأحدث النّظريّات اللّسانيّة؛

– يَقتصِر نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح على التّنظير في شرحه لطريقة الوصف والتّحليل عند هؤلاء النّحاة. في حين يجمع النّموذج التّطبيقيّ الّذي قدّمه الفهريّ لقواعد اللّغة العربيّة وفقا للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بين التّنظير والتّطبيق في اختباره لفرضيات النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في مراحلها المتطوّرة، وهي مرحلة المبادئ والوسائط ومرحلة البرنامج الأدنويّ؛

– أسهم نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة بشكل كبير في فهم الأسس العلميّة لنظريّة النّحو العربيّ، وكذا طريقة التّحليل اللّسانيّ المُعْتَمَدَة في هذا النّحو، في الوقت الذي أسهم فيه النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة الذي قدّمه الفهري لإعادة وصف قواعد هذه اللّغة من منظور هذه النّظريّة، في تقريب النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة من القارئ العربيّ؛

– تَظْهَرُ فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعليميّة اللّغة العربيّة، في إمكانيّة اعتمادها نظريّة لتوحيد النّحو العربيّ؛ لحلّ الخلافات النّحويّة بين مختلف مدارسه، وبخاصّة ما تعلّق منها بطبيعة العامل في الجمل. في حين تكمن الفاعليّة التّعليميّة للنّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة الذي اقترحه الفهري لإعادة وصف قواعد اللّغة العربيّة في إمكانيّة اعتماده في تعليميّة الجملة العربيّة، لحلّ مشكلة التّقدير، وتجنّب إجهاد عقل المتعلّم اللّتين تفرضهما فرضيّة العامل.

ويُلخِّصُ الجدول الآتي مُجْمَلَ هذه الفروق الإبستمولوجيّة بين نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة، ونموذج عبد القادر الفاسي الفهري التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة، من حيث كفاءتهما النّظريّة في بناء نحو اللّغة العربيّة، أو فاعليتهما التّطبيقيّة في تعليميّة الجملة العربيّة، باعتبارها موضوع النّظرية النّحويّة/ اللّسانيّة:

المفاهيم الإبستمولوجيّة	النّظريّة الخليليّة الحديثة	النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة
طبيعة النّظريّة	نظريّة خاصّة	نظريّة كلّيّة
الأصول العلميّة	النّحو العربيّ	فلسفة ديكارت
الانفتاح العلميّ	نظريّة منغلقة	نظريّة منفتحة
مستوى التّحليل اللّسانيّ	اللّفظ	اللّفظ والمعنى
طبيعة الجملة	ع + مع1 + م2	ف + م س+ أ
العلاقة بين عناصر الجملة	علاقة بناء	علاقة تركيبيّة
أنواع الجمل	جملة اسميّة + جملة فعليّة	جملة فعليّة
تفسير الإعراب	فرضية العامل	فرضيّة التّحويل
أنواع الرّتبة	رتبة ثابتة + رتبة متغيّرة	رتبة متغيّرة
توليد الجمل	تتمّ وفق قاعدتين مستقلّتين	تتمّ وفق قاعدة واحدة
هدف النّظريّة	تعليميّ/ تفسير الإعراب	علميّ/ وصف الملكة اللّغويّة
الكفاءة العلميّة	كفاءة ضعيفة	كفاءة عاليّة
الفاعليّة في التّعليم	تعتمد على التّقدير ممّا يعمل على إجهاد عقل المتعلّم	تعتمد على الظّاهر وتتضمّن قواعد بسيطة

قائمة المصادر والمراجع:

أوّلا- المعاجم:

1- أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، دط. بيروت: دت، المكتبة العلميّة.

2- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1. القاهرة: 2008 عالم الكتب.

3- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفيّة، تر: خليل أحمد خليل وأحمد عويدات، ط2. بيروت: 2001، منشورات عويدات.

4- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، دط. بيروت: دت، مؤسسة الرسالة.

5- جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، دط. بيروت: 1982، دار الكتاب اللّبناني.

6- أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ، كتاب العين تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط. دب: دت، دار ومكتبة الهلال.

7- علي بن محمد بن علي الزّين الشّريف الجرجانيّ، كتاب التّعريفات، ط1. بيروت: 1983، دار الكتب العلميّة.

8- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الفلسفيّ، دط. القاهرة: 1983، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة.

9- ــــــــــــ، المعجم الوجيز، دط. القاهرة: 1994، وزارة التّربيّة والتّعليم.

10- ــــــــــــ، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشّروق الدّوليّة.

11- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تح: محمود خاطر، دط. بيروت: 1995، مكتبة لبنان ناشرون.

12- أبو الفضل محمّد بن مكرم بن عليّ جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر.

13- المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيات، دط. الدّار البيضاء: 2002، مطبعة النّجاح الجديدة.

ثانيا- المصادر والمراجع:

1- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ط2. القاهرة: 1992.

2- أبو العباس أحمد ابن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، كتاب الرد على النحاة، ط2. القاهرة: 1982، دار المعارف.

3- أحمد المتوكّل، المنحى الوظيفيّ في الفكر اللّغويّ العربيّ الأصول والامتداد، ط1. الرّباط: 2006، دار الأمان.

4- أحمد عبد العزيز درّاج، الاتجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللغويّة، دط. الرياض: 2003، مكتبة الرّشد ناشرون.

5- أحمد مومن، اللّسانيات: النّشأة والتطور، ط3. الجزائر: 2007، ديوان المطبوعات الجامعية.

6- إدريس السّغروشنيّ، مدخل للصّواتة التّوليديّة، ط1. الدّار البيضاء: 1987، دار توبقال.

7- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط5. القاهرة: 2006، عالم الكتب.

8- جنان التميميّ، النّحو العربيّ في ضوء اللّسانيات الحديثة، ط1. بيروت: 2013، دار الفارابي.

9- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، تر: مصطفى التوني، ط1. القاهرة: 1987، دار النهضة العربية.

10- حسام البهنساويّ، أهمّيّة الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص51.

11- حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001 دار الشّروق، ص85-86.

12- حسن عبد الغنيّ جواد الأسديّ، مفهوم الجملة عند سيبويه، ط1. بيروت: 2007 دار الكتب العلميّة.

13- خليل أحمد عمايرة، العامل النّحويّ: بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التّحليل اللّغويّ، دط. عمَّان: 1986 دار الفكر ناشرون وموزعون.

14- رشيد بوزيان، الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي: دراسة في مكوّنات التّرادف والتّباين والتّكامل، دط. دب: دت.

15- سميّة المكّي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، ط1. بيروت: 2013 دار الكتاب الجديد المتّحدة.

16- صالح بلعيد، مقالات لغويّة، دط. الجزائر: 2004، دار هومة.

17- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف.

18- عبد الرّحمن الحاج صالح، البنى النّحويّة العربيّة، دط. الجزائر: 2016، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة.

19- ـــــــــــ، الخطاب والتّخاطب في نظريّة الوضع والاستعمال العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر.

20- ـــــــــــ، السّماع اللّغويّ العلميّ عند العرب ومفهوم الفصاحة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر.

21- ـــــــــــ، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007 مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة.

22- ـــــــــــ، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر.

23- ـــــــــــ، عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة دط. الجزائر: 2007، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة.

24- ـــــــــــ، منطق العرب في علوم اللّسان، دط. الجزائر: 2012، موفم للنّشر.

25- أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله كمال الدّين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين: البصريّين والكوفيّين، ط1. دب: 2003، المكتبة العصريّة.

26- أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد بن محمد ولي الدّين ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشّأن الأكبر، تح: خليل شحادة، ط2. بيروت: 1988، دار الفكر.

27- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، البناء الموازي الموسّع: نظريّة توليديّة جديدة، ط1. عمّان: 2018، دار كنوز المعرفة للنّشر والتّوزيع.

28- ـــــــــــ، البناء الموازيّ: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجُملة، ط1. الدّار البيضاء: 1990، دار توبقال للنّشر.

29- ـــــــــــ، اللّسانيات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4. الرباط: 2000، دار توبقال للنشر.

30- عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلاميّ.

31- ابن عقيل عبد الله بن عبد الرّحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط20. القاهرة: 1980، دار التّراث.

32- أبو محمد جمال الدّين عبد الله بن يوسف ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دط. دب: دت، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع ج2.

33- أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، ط4. القاهرة: دت، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

34- عز الدين مجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ: قراءة لسانيّة جديدة، ط. تونس: 1998، دار محمد على الحامي للنشر والتوزيع.

35- عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، ط2. بيروت: 1981، معهد الإنماء العربيّ.

36- أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدّين الأُشْمُوني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط1. دار الكتب العلميّة، لبنان: 1998.

37- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون ط3. القاهرة: 1988 مكتبة الخانجي.

38- ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النّظريّات اللّسانيّة الكبرى: من النّحو المقارن إلى الذّرائعيّة، تر: محمّد الرّاضي، ط1. بيروت: 2012، المنظّمة العربيّة للتّرجمة.

39- مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التّراكيب الأساسيّة في اللّغة العربيّة، ط1. دمشق: 1987، طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر.

40- نجم الدّين محمد بن الحسن الرّضيّ الأستراباذيّ، شرح الرَّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس.

41- أبو عبد الله جمال الدّين محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجيانيّ، شرح الكافية الشّافية تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1. الرّياض: دت، جامعة أمّ القرى.

42- محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النّظريّة اللّغويّة في التّراث العربيّ، ط1. القاهرة: 2006، دار السّلام.

43- محمود سليمان ياقوت، النّحو العربيّ: تاريخه، إعلامه، نصوصه، مصادره، دط. القاهرة: 1994، دار المعرفة الجامعيّة.

44- مرتضى جواد باقر، مقدّمة في نظريَّة القواعد التَّوليديَّة، ط1. عمان: 2002، دار الشّروق.

45- مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيّات التّوليديّة من الأنموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنويّ: مفاهيم وأمثلة، ط1. الأردن: 2010.

46- ميشال زكريَّا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة: الجملة البسيطة ط2. بيروت: 1986، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع.

47- ناظم عودة، تكوين النّظريّة في الفكر الإسلامي والفكر العربي المعاصر، ط1. بيروت: 2009، دار الكتاب الجديد المتحدة.

48- نعوم تشومسكي، البنى النّحويّة، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط2. الدّار البيضاء: 1987، منشورات عيون.

49- ـــــــــــ، اللّسانيات التّوليديّة من التّفسير إلى ما وراء التّفسير، تر: محمد الرّحالي، ط1. بيروت: 2013، دار الكتاب الجديدة المتّحدّة، ص11.

50- ـــــــــــ، اللّغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبلان المزينيّ، ط1. الدّار البيضاء: 1990، دار توبقال، ص85.

51- ـــــــــــ، المعرفة اللّغويّة: طبيعتها، وأصولها، واستخدامها، تر: محمّد فتيح ط1. القاهرة: 1993، دار الفكر العربيّ، ص151.

52- ـــــــــــ، البنى النّحويّة، تر: يؤيل يوسف عزيز، ط1. بغداد: 1987، الشّؤون الثّقافيّة العامّة ص28.

53- نهاد الموسى، العربيّة نحو توصيف جديد في ضوء اللّسانيات الحاسوبيّة، عمان: 2000، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع.

ثالثا- المقالات العلميّة:

1- بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة الجزائر: 2005، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع7.

2- حسين حسن حسين "حوار مع الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح" مجلّة الفيصل الرّياض: 2010، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، ع407-408.

3- عبد الحميد دبّاش "الجملة العربيّة والتّحليل إلى المؤلّفات المباشرة" مجلّة الأثر، جامعة ورقلة، الجزائر: ماي 2003، ع02.

4- عبد الرّحمن الحاج صالح "أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرسي اللّغة العربيّة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 1973، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة.

5- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلاميّ.

6- عبد القادر الفاسيّ الفهريّ "ملاحظات حول البحث في التّركيب العربيّ" أعمال النّدوة الجهويّة الّتي عُقدِت بالرّباط سنة 1987: تَقدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991 دار الغرب الإسلاميّ.

7- محمّد صاري "المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لترقية اللّغة العربيّة، ع10.

8- مختار درقاوي "نظرية تشومسكي التّحويليّة التّوليديّة الأسس والمفاهيم" الأكاديميّة للدّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، الجزائر: 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف، ع2015.

رابعا- البحوث الجامعيّة:

1- بابا أحمد رضا، توليد الجمل في اللّسان العربيّ: دراسة لسانيّة حاسوبيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر: 2014.

2- بوصوار صوريّة، معوّقات العمليّة التّلفظيّة في الوسط التّعليميّ: دراسة لسانيّة نفسيّة، بحث ماجستير، جامعة السّانيا وهران، الجزائر، 2009.

3- حبيبة بودلعة، النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة توظيفها في تدريس اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا، بحث ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2002.

4- عبد الرّحمن الحاج صالح علم اللّسان العربيّ وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، أطروحة دكتوراه، جامعة السّوربون، فرنسا: 1979.

5- عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ أطروحة دكتوراه، جامعة عنّابة، الجزائر: 2013.

6- عزّ الدّين لعناني، الوظائف التّركيبيّة والوظائف الدّلاليّة والوظائف التداوليّة في النّحو الوظيفيّ: دراسة تطبيقيّة في سورة يوسف، بحث ماجستير، جامعة سطيف2، الجزائر: 2014.

7- فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحوية للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ، واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة، بحث ماجستير المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003.

8- قدادرة عبد السّلام، المبحث التّركيبيّ في الدّراسة اللّسانيّة الحديثة، بحث ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: 2005.

9- نادية توهامي، نظريّة العامل النّحويّ العربيّ في ضوء النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة قسنطينة، الجزائر: 2015.

10- يحيى بعيطيش، نحو نظريّة نحويّة وظيفيّة للنّحو العربيّ، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: 2006.

خامسا- المواقع الإلكترونيّة:

1- إبراهيم محمّد عثمان "من المدارس اللّسانيّة: المدرسة التّوليديّة التّحويليّة" تمّ استرجاعه يوم: 14-06-2017، على الرّابط

[www.omu.edu.ly/articles/OMU%20Articles/pdf/Issue25/Issue25-22.pdf]

2- بحث حول علم النّفس اللّغويّ، تمّ استرجاعه يوم: 31-03-2017، على الرّابط [https://vb.tgareed.org/t/366785/].

3- قاموس لاروس (Larousse)، تم استرجاعه يوم: 10-06-2016، على الرّابط [www.larousse.fr].

4- ويكيبيديا الموسوعة الحرّة "إيمانويل كانت" تمّ استرجاعه يوم: 13-06-2017، على الرابط [https://ar.wikipedia.org/wiki].

5- ياسين بوراس، محاضرات في اللّسانيات العربيّة، تمّ استرجاعه يوم: 05-01-2018 على الرّابط [http://facll.univ-bba.dz/images/arabe/_____.pdf].

فهرس الموضوعات

مقدّمة: 01

الفصل الأوّل:

النّحو العربيّ من فرضيّة العامل إلى فرضيّة التّحويل

أوّلا- مفاهيم نظريّة: 11

1- مفهوم الفرضيّة (hypothèse): 11

1-1 الفرضيّة لغة: 11

1-2 الفرضيّة اصطلاحا: 12

2- مفهوم النّظريّة (théorie): 16

2-1 النّظريّة لغة: 17

2-2 النّظريّة اصطلاحا: 18

3- علاقة الفرضيّة بالنّظريّة: 21

4- مفهوم النّظريّة اللّسانيّة: 23

5- القيمة العلميّة للنّظريّة اللّسانيّة: 24

6- النّموذج (Model) في النّظريّة اللّسانيّة: 25

6-1 النّموذج تمثيل لبنية اللّغة: 26

6-2 النّموذج مرحلة تنظيريّة: 27

7- مفهوم النّحو في اللّسانيّات: 29

7-1 النّحو بمعنى اللّسانيات: 30

7-2 النّحو فرعا من فروع اللّسانيات: 31

7-3 النّحو بمعنى النّموذج: 31

7-4- النّحو بمعنى النّظريّة: 31

7-5 النّحو بمعنى الفرضيّة: 31

ثانيا- النّحو العربيّ من نظريّة العامل إلى نظريّات البحث اللّسانيّ: 32

ثالثا- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: 35

1- أصول النّظريّة الخليليّة الحديثة ومصادرها العلميّة: 35

1-1 النّحو العربيّ: 36

2-1 الرّياضيات: 37
3-1 الطّب: 37
4-1 علم الحاسوب: 38
2- فرضية العامل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: 38
3- قيود فرضيّة العامل: 44
3-1 قيد التّوارد: 45
3-2 قيد الأثر الإعرابيّ: 45
3-3 قيد أحادية العامل: 45
3-4 قيد السّبق: 46
3-5 قيد عدم انعكاس العمل: 47
3-6 قيد منع الانفصال: 47
رابعا- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: 48
1- أصول النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة ومصادرها العلميّة: 48
1-1 المصادر الفلسفيّة: 51
1-1-1 فلسفة ديكارت: 52
1-1-2 نحو بور روايال: 52
1-1-3 آراء همبولت: 55
1-2 المصادر العلميّة: 57
1-2-1 الرّياضيات والفيزياء: 57
1-2-2 علم الحاسوب: 58
1-2-3 المنهج الاستنباطيّ: 59
2- فرضية التّحويل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: 61
2-1 مرحلة التّوصيف: 61
2-1-1 نموذج الحالات المحدودة: 62
2-1-2 نموذج بنية العبارة: 64
2-1-3 النّموذج التّحويليّ: 71
2-2 مرحلة التّقييد: 74
2-3 مرحلة التّبسيط: 77

3- قيود فرضيّة التّحويل: 80
3-1 قيود روس: 82
3-1-1 قيد المركّب الاسميّ: 82
3-1-2 قيد المركّب الاسميّ المعطوف: 83
3-1-3 قيد الفاعل الجمليّ: 83
3-1-4 قيد الفرع الأيسر: 83
3-1-5 قيد الجزيرة المصدريّة (الميميّة): 84
3-2 قيود تشومسكي: 85
3-2-1 مبدأ السّلكيّة: 85
3-2-2 قيد التّحتية: 87

الفصل الثّاني:

نموذج النّظرية الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح

أوّلا- السّياق العامّ لظهور النّظريّة الخليليّة الحديثة: 92
1- السّياق التّاريخيّ: 92
2- السّياق اللّسانيّ: 99
ثانيا- المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة: 100
1- الاستقامة: 101
2- اللّفظة (La Lexie): 102
2-1 اللّفظة الاسميّة: 103
2-2 اللّفظة الفعليّة: 105
3- الكلمة: 110
4- الأصل والفرع: 112
5- الموضع: 115
6- المثال: 120
7- العلامة العدميّة (marque zéro): 122
8- العامل: 124
9- التّصدير: 127
10- الباب: 128

ثالثا- بنية الجملة في النّظريّة الخليليّة الحديثة: 130
1- العامل: 131
2- المعمول الأوّل: 134
3- المعمول الثّاني: 135
4- المخصِّصات: 136
رابعا- أنواع الجمل في النّظريّة الخليليّة الحديثة: 139
1- الجمل الفعليّة: 140
2- الجمل الاسميّة: 141
خامسا- رتبة العناصر الأساسيّة للجملة العربيّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة: 143
1- الرّتبة الثّابتة/ المحفوظة: 143
2- الرّتبة المتغيّرة/ غير المحفوظة: 144
سادسا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من التّحليل اللّسانيّ للنّظرية الوظيفيّة: 145
سابعا- موقف عبد الرّحمن الحاج صالح من النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: 150
1- نقد تصوّر التّوليديّين لطبيعة الجملة: 151
2- نقد فرضية التّحويل: 155
3- نقد تصوّر طبيعة الدّلالة: 158
ثامنا- فاعليّة النّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث التّنظير والتّطبيق: 162
1- تعليميّة اللّغة العربيّة: 165
2- الأرطفونيا: 167
3- الحوسبة: 171
4- التّنظير للّغات: 173

الفصل الثّالث:

نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهريّ

أوّلا- السّياق العامّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: 178
1- السّياق التّاريخيّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: ... 178
1-1 السّعوديّة: 179
1-2 لبنان: 179
1-3 الأردن: 179

1-4 المغرب: 180
1-5 سوريا: 181
1-6 الجزائر: 181
1-7 مصر: 182
1-8 تونس: 182
2- السّياق اللّسانيّ لتطبيق النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة على اللّغة العربيّة: 183
2-1 من حيث الموضوع: 183
2-2 من حيث بنية الجملة العربيّة: 186
2-3 من حيث النّماذج المؤطّرة للتّطبيق: 187
ثانيا- موقف عبد القادر الفاسي الفهري من نظريّة النّحو العربيّ: 189
1- موقفه من المدوَّنة: 190
2- موقفه من المنهج: 192
3- موقفه من فرضيّة العامل: 194
ثالثا- مشكلة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة: 200
1- الجملة والنّظريّة اللّسانيّة/ النّحويّة: 200
2- النّظريّة اللّسانيّة وتعليميّة اللّغة: 202
3- إشكاليّة نظريّة العامل النّحويّة في تعليميّة الجملة العربيّة: 203
3-1 الجمل الشّرطيّة: 205
3-2 الجمل الاستفهاميّة: 206
3-3 جمل الاشتغال: 207
4- فاعليّة النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تعليميّة الجملة العربيّة: 208
رابعا- نموذج النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة لعبد القادر الفاسي الفهريّ: 210
1- البنية الأساسيّة للجملة العربيّة في النّموذج التّحويليّ: 210
2- الرّتبة الأصليّة للجملة العربيّة في النّموذج التّحويليّ: 213
3- تغييرات الرّتبة الأصليّة للجملة العربيّة: 217
3-1 الافتراض الرّابطيّ: 218
3-2 الافتراض القاعديّ: 221
3-3 الافتراض التّحويليّ: 225

3-3-1 البنى الاستخباريّة: 226
3-3-2 بنى التّبئير: 229
3-3-3 بنى الاشتغال: 238
3-3-4 بنى الخفق: 242
3-3-5 بنى التّسوير: 245
3-3-6 بنى الزّحلقة: 249
خاتمة: 252
قائمة المصادر والمراجع: 258
فهرس الموضوعات: 266

ملخّص: تتناول هذه الأطروحة موضوع النّحو العربيّ في شكل دراسة مقارنة، بين نموذجين نظريّين يختلفان من حيث الوصف والتّفسير للظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة، والفاعليّة من حيث التّنظير (الكفاية الوصفيّة والتّفسيرية للظّواهر النّحويّة في العربيّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم) يقوم الأوّل على فرضيّة العامل الموروثة، وهو نموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح. ويقوم الثّاني على فرضيّة التّحويل، وهو النّموذج التّطبيقيّ للنّظريّة التّوليديّة التحويليّة على اللّغة العربيّة، الّذي قدّمه عبد القادر الفاسي الفهري لإعادة وصف قواعد هذه اللّغة، وفقا لهذه النّظريّة؛ لتستهدف بذلك هذه الأطروحة من خلال موضوعها، البحث في الأسس النّظريّة الّتي يعتمدها كلّ نموذج نظريّ، في وصف مختلف الظّواهر النّحويّة في اللّغة العربيّة؛ بما فيها الإعراب والرّتبة في الجملة العربيّة، وكشف مدى كفاءتهما النّظريّة في وصف هذه الظّواهر تنظيرا وتطبيقا.

الكلمات المفتاحيّة: النّحو، اللّغة العربيّة، الفرضية، النّظريّة، العامل، التّحويل، النّموذج النّظريّة الخليليّة الحديثة، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، الفاعليّة، التّنظير، التّطبيق.

Abstract: This thesis deals with the subject of Arabic grammar. Therefore, a comparative study has been conducted on two models of theories that differ from each other in terms of describing and interpreting the grammatical phenomena in the Arabic. The selected models also diverge in terms of effectiveness in theorization (the descriptive and interpretive method of grammatical phenomena in Arabic) and application (computing and education). The first model, of the Neo-Khalilian theory by Abed Erahman Hadj Saleh, is based on the genetic government hypothesis. The second model is based on the hypothesis of transformation. It is a model of the Transformational Generative Theory applied on Arabic by Abdelkader Alfassi in order to re-describe the rules of this language. The two models have been chosen for two main purposes. First, to scrutinize the theoretical principles adopted by each model in the description of the different syntactic phenomena of Arabic including declension and position in the Arabic sentence. Second, to reveal the extent to which they are effective in describing these phenomena in theory and practice.

Keywords: Grammar, Arabic language, hypothesis, theory, government, transformation, model of the Neo-Khalilian Theory, the Transformational Generative Theory, effectiveness, theorizing, application.